تحت رعاية دولة رئيس الوزراء
د. سلام فياض

أعمال مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية

فلسطين - نابلس - ٢٠١١/٩/٢٦

بدعم من

جامعة القدس المفتوحة ... جامعة لمجتمع كل من فيه يتعلم

جامعة القدس المفتوحة

مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية
نابلس-26-9-2011

أ.د. يونس عمرو يكرم دولة رئيس الوزراء وبجانبه عطوفة محافظ نابلس ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

(من الشمال) معالي منيب رشيد المصري، أ.د يونس عمرو، دولة د. سلام فياض،
د. يوسف ذياب عواد، اللواء جبرين البكري، م. عدلي يعيش

www.qou.edu

الرئيس محمود عباس

جامعة القدس المفتوحة

جامعة فلسطينية عامة تتمتع باستقلال إداري ومالي وأكاديمي، وقد أنشئت في مطلع العام الدراسي ١٩٩١ /١٩٩٢ بموجب قرار صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية، بحسب دراسة جدوى أقرها المؤتمر العام لليونسكو استناداً لاحتياجات الشعب الفلسطيني للتعليم العالي في ظل أوضاعه السكانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الصعبة.

تعتمد جامعة القدس المفتوحة نظام التعليم المفتوح القائم على التسهيلات التقنية، بحيث تتيح الفرصة للدارس بأن يتعلم بالسرعة والزمان والمكان الذي يتناسب معه، كما تعتمد الجامعة على إيصال المعلومة للدارس من خلال المقررات المطبوعة، واللقاءات الصفية والمكتبية، والوسائط المساندة، والتعليم الالكتروني بمختلف أنواعه .

يلتحق في جامعة القدس المفتوحة حوالي (٦٦ ألف) دارس موزعين على(٢٢) منطقة ومركزاً دراسياً منتشرة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة ،حيث تقدم الجامعة خدماتها التعليمية من خلال (٢٠) تخصصاً موزعةً على ستة برامج أكاديمية هي: التكنولوجيا والعلوم التطبيقية، والزراعة، والتنمية الاجتماعية والأسرية، والعلوم الإدارية والاقتصادية، والتربية، و أخيرا برنامج التأهيل التربوي .

تتمتع الجامعة بعضويتها في اتحاد الجامعات العربية، واتحاد جامعات العالم الإسلامي، والمجلس الدولي للتعليم عن بعد، والإتحاد الآسيوي للجامعات المفتوحة، والإتحاد العالمي للجامعات، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعلم عن بعد.

أعضاء اللجنة التحضيرية
Preparatory Committee Members

من جامعة القدس المفتوحة

د. يوسف ذياب عواد	رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر مدير منطقة نابلس التعليميـة
أ.د. سفيان كمال	نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية
أ.د. حسن السلوادي	مدير برنامج البحث العلمي والدراسات العليا
م. عماد الهودلي	مساعد الرئيس لشؤون التكنولوجيا والإنتاج
د. محمد شاهين	عميد شؤون الطلبة
د. عماد اشتيه	مدير برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية
د. ماجد صبيح	مساعد الرئيس لشؤون التخطيط والجودة
أ. شادية مخلوف	مديرة دائرة الجودة
أ. لوسي حشمة	مديرة دائرة العلاقات العامة
د. مروان درويش	عضواً
د. حسني عوض	عضواً

أعضاء اللجنة التحضيرية
Preparatory Committee Members

من اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم

أ. إسماعيل التلاوي الأمين العام للجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم

أ. ليالي عثمان مديرة الأيسيسكو

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
اللجنة التحضيرية والعلمية	
برنامج المؤتمر	١١
أهداف المؤتمر	١٥
كلمة رئيس اللجنة التحضيرية/د.يوسف ذياب عواد	١٧
كلمة رئيس جامعة القدس المفتوحة/أ.د.يونس عمرو	٢٣
كلمة دولة رئيس الوزراء/د.سلام فياض	٢٧
الأوراق العلمية المقدمة للمؤتمر	
أ.د سفيان كمال: الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤولياتها المجتمعية	٣٣
د. عمر رحال: المسؤولية المجتمعية للجامعات: ما بين الربحية والطوعية	٣٩
د. محمد شاهين: المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية: جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً	٥٥
د. سامي الكيلاني: الخدمة المجتمعية المبنية على حقوق الإنسان: تجربة جامعة النجاح الوطنية في المسؤولية المجتمعية	٨٥
أ. فهد ابو الحاج: تجربة جامعة القدس في المسؤولية المجتمعية: مركز أبو جهاد للحركة الأسيرة	٩٧
د. غسان دويك: مشروع تأهيل مركز مدينة الخليل لذوي الاحتياجات الخاصة	١٢١

الموضوع	رقم الصفحة
د. محمود زكي جابر؛ د. ناصر علي مهدي: دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية المجتمعية لدى طلبة جامعة الازهر وجامعة حلوان (دراسة ميدانية)	١٥١
د. حسني عوض: أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى فئة الشباب تجربة مجلس شباب علار أنموذجاً	١٨٩
د. ايمن طلال يوسف: دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية والحكم الصالح	٢٢٣
د. عايده باكير: تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة	٢٣٩
أ. شاديه مخلوف: ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني	٢٥٣
د. فخري دويكات: المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية تجاه دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع	٢٦٩
د. سليمان كايد: دور الجامعات في مواجهة تحديات العولمة الثقافية وبناء الهوية العربية الأصيلة والمعاصرة	٢٨٣
د. عبد الرحمن المغربي: الموروث الثقافي في فلسطين والتحديات والمسؤولية المجتمعية للجامعات في مواجهتها، فضح ممارسات (احتلال التاريخ).....	٣٠١
د. احمد زغب: دور القطاعات الحكومي والأهلي والخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية	٣٢٥
البيان الختامي	٣٣٩

جامعة القدس المفتوحة
بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم
وتحت رعاية دولة رئيس الوزراء د. سلام فياض

برنامج مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية
مسرح الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين – نابلس/ الاثنين ٢٠١١/٩/٢٦

عريف المؤتمر: د. نادر أبو خلف

09:00 – 10:00 التسجيل

10:00 – 10:55 جلسة الافتتاح

- القران الكريم
- النشيد الوطني الفلسطيني
- كلمة رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر/ د. يوسف ذياب عواد
- كلمة رئيس الجامعة/ أ. د. يونس عمرو
- كلمة دولة رئيس الوزراء/ د. سلا م فياض.
- تكريم دولة رئيس الوزراء
- تكريم رئيس جامعة القدس المفتوحة / أ.د يونس عمرو
- تكريم الممولين: اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، البنك الإسلامي الفلسطيني، بلدية نابلس، اتحاد نقابات فلسطين، رجل الأعمال: م. عزمي عبد الهادي.

10:55 – 11:35 **الجلسة الأولى: المسؤولية المجتمعية للجامعات.....المبادئ والقيم**

رئيس الجلسة: د. منير قزاز/ نائب رئيس جامعة بير زيت للشؤون المجتمعية

مقرر الجلسة: أ. زيزي حسيبا/جامعة القدس المفتوحة

المتحدث		الموضوع
1. أ. د. سفيان كمال	نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية جامعة القدس المفتوحة	الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤولياتها المجتمعية
2. د. عمر رحال	مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية « شمس»	المسؤولية المجتمعية للجامعات: ما بين الربحية والطوعية

11:35 – 11:50 استراحة

11:55 – 01:10 **الجلسة الثانية: عرض تجارب الجامعات الفلسطينية في مجال المسؤولية المجتمعية**

رئيس الجلسة: د. عماد اشتيه / جامعة القدس المفتوحة

مقرر الجلسة: أ. بلال سلامه/ مدير مركز الخدمة المجتمعية /جامعة النجاح الوطنية

اسم الباحث	عنوانه	عنوان البحث
1. د. محمد شاهين	عميد شؤون الطلبة جامعة القدس المفتوحة	المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية (جامعة القدس المفتوحة انموذجاً)
2. د. سامي الكيلاني	جامعة النجاح الوطنية	الخدمة المجتمعية المبنية على حقوق الإنسان (تجربة جامعة النجاح الوطنية في المسؤولية المجتمعية)
3. أ. فهد أبو الحاج	مركز أبو جهاد للحركة الأسيرة	تجربة رائدة في المسؤولية المجتمعية لجامعة القدس
4. د. غسان دويك	جامعة بولتكنك الخليل	مشروع تأهيل مركز مدينة الخليل لذوي الاحتياجات الخاصة
5. د. محمود زكي جابر د. ناصر علي مهدي	جامعة الأزهر/ غزة جامعة حلوان/ جمهورية مصر العربية	دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة: جامعة الأزهر وجامعة حلوان (دراسة ميدانية)
6. د. حسني عوض	جامعة القدس المفتوحة	اثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب/ تجربة مجلس شبابي علار أنموذجا.

١٠:١٠ – ١٠:٢٥ نقاش

١٠:٢٥ – ١٠:٤٠ استراحة

١٠:٤٥ – ٣:٠٠ الجلسة الثالثة: دور الجامعات في خدمة المجتمع من منظور المسؤولية المجتمعية

رئيس الجلسة: أ. زياد عثمان

منسق لجنة العلاقات العامة لمؤسسات محافظة نابلس.

مقرر الجلسة د. أحمد الشوا

جامعة الاستقلال (الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية)

الرقم	اسم الباحث	عنوانه	عنوان البحث
	د. أيمن طلال يوسف	الجامعة العربية الأمريكية	دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية والحكم الصالح
	د. عايدة باكير	جامعة القدس المفتوحة	تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة
	أ.شادية مخلوف	مديرة دائرة الجودة جامعة القدس المفتوحة	ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني "نموذج مقترح"
	د. فخري دويكات	جامعة القدس المفتوحة	المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع
	د. سليمان كايد	جامعة القدس المفتوحة	دور الجامعات في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة وبناء هوية وطنية عربية

	د. عبد الرحمن المغربي	جامعة القدس المفتوحة	الموروث الثقافي في فلسطين والتحديات والمسؤولية المجتمعية للجامعات في مواجهتها. فضح ممارسات (احتلال التاريخ)
	د. احمد زغب	جامعة القدس المفتوحة	دور القطاعات: الحكومي والأهلي والخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية

03:15 – 3:00 نقاش

3:30 – 3:15 الجلسة الختامية والتوصيات

رئيس الجلسة: د.نعمان عمرو

مدير منطقة الخليل التعليمية/ جامعة القدس المفتوحة

03:30–3:45 تسليم الشهادات للمشاركين

05:00 – 04:00 غداء

أهداف المؤتمر ومحاوره

يهدف هذا المؤتمر إلى إثارة الاهتمام لدى المواطن الفلسطيني بشكل عام، ولدى إدارات الجامعات وموظفيها وطلبتها بشكل خاص لتطوير منحى المسؤولية المجتمعية في فلسطين من خلال الشراكات والتعاون والتكامل في الأدوار المختلفة لإحداث التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع الفلسطيني.

ويسعى هذا المؤتمر بشكل محدد إلى أن تأخذ الجامعات الفلسطينية دورا ريادياً في إدارة وقيادة منحى المسؤولية المجتمعية في فلسطين، لما لهذه الجامعات من دور فاعل ومؤثر على واقع ومستقبل الوطن، من خلال التأثير المباشر على طلبتها وخريجيها، ولما تتمتع به من قدرات وصقل للخبرات ومأسسة العمل المجتمعي على أسس تنموية شاملة، مستخدمة التعليم أداة مهمة في تحقيق ذلك، وجعلها ممارسة تستند إلى مسلمات وحقائق وبيانات وخطط وأولويات نابعة من احتياجات فعلية وتلبي تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي والرضا النفسي عن الحياة والشعور النبيل بالمواطنة
وقد تم تحديد محاور المؤتمر في إعلان صادر عن الجامعة بحسب الآتي:

المحور الأول: دور الجامعات في تحقيق المسؤولية المجتمعية.

١. واقع المسؤولية المجتمعية في الجامعات الفلسطينية، وعرض تجارب ونماذج منها.
٢. دور الجامعات في تحقيق الشراكة المجتمعية لحماية الموروث الحضاري الفلسطيني.
٣. دور الجامعات في بناء القدرات المعرفية المتخصصة بالمسؤولية المجتمعية.
٤. دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمكين الشباب الجامعي من قيادة مبادرات المسؤولية المجتمعية.
٥. دور الجامعات في تفعيل قوة الثقافة.

المحور الثاني: دور القطاعات (الحكومي والأهلي والخاص) في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية.

١. دور القطاع الحكومي والدولي في دعم أنشطة المسؤولية المجتمعية المتمثلة بالبعد: البيئي والاجتماعي والاقتصادي.
٢. احتياجات المسؤولية المجتمعية للتشريعات والقوانين والأنظمة التي تعزز من ممارستها.

٣. عرض خبرات الجامعات في تضمين المسؤولية المجتمعية ضمن خططها الاستراتيجية.

المحور الثالث: المعوقات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق المسؤولية المجتمعية.

١. غياب البعد المنهجي الرسمي في ربط المواطنة بالمسؤولية المجتمعية وأثره على تنمية المجتمع.
٢. التعاون والمنافسة بين الجامعات الفلسطينية وأثرها على تطوير منحى المسؤولية المجتمعية.
٣. صعوبات الشراكة ما بين القطاع الخاص والأهلي وأثرها على تدني تحقيق المسؤولية المجتمعية.

المحور الرابع: أثر الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعات على قيامها بدور المسؤولية المجتمعية.

المحور الخامس: ضمان النوعية والتحلي بالمسؤولية والشفافية في الجامعات وانعكاساتها المجتمعية.

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

د.يوسف ذياب عواد

دولة رئيس الوزراء الأكرم د.سلام فياض

الأستاذ الدكتور يونس عمرو رئيس جامعة القدس المفتوحة ونوابه ومساعدوه خاصا بالذكر كادر الجامعة في قطاع غزة الذين يشاركوننا عبر الفيديو كونفرنس فصباح الخير والوطن لغزة هاشم.

عطوفة الأخ جبرين البكري محافظ نابلس. والأخ العميد طلال دويكات محافظ محافظة طولكرم

معالي منيب رشيد المصري رئيس لجنة إنشاء مبنى منطقة نابلس التعليمية وأعضاء اللجنة.

معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية الأخت ماجدة المصري

الأخ غسان الشكعة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

الإخوة أعضاء المجلسين التشريعي والوطني ومديرو الأجهزة الأمنية المحترمون

السادة رؤساء الجامعات خاصا بالذكر د. نايف جراد رئيس جامعة الاستقلال أو من يمثلهم من نواب. الإخوة رجال الدين الإسلامي والمسيحي والسامري

السادة الداعمون للمؤتمر منظمة الأيسيسكو الأخت ليالي عثمان،والبنك الإسلامي الفلسطيني الأخ زايد شقير، وبلدية نابلس ممثلة بالمهندس عدلي يعيش، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ممثلا بالأخ شاهر سعد.

السادة رؤساء البلديات والغرف التجارية والمؤسسات والمنظمات الشعبية والهيئات والجمعيات الخيرية. ورؤساء وممثلو نقابات العاملين في الجامعات الفلسطينية.

السادة أعضاء الهيئتين الإدارية والتدريسية في جامعة القدس المفتوحة وسائر الجامعات الأخرى.

الإخوة الباحثون..... الإخوة رؤساء وأعضاء مجالس الطلبة... الحضور الكريم

يطيب لي أن أرحب باسمكم جميعا بدولة رئيس الوزراء د.سلام فياض الذي تشرفنا برعايته وحضوره هذا المؤتمر العلمي الهادف، على أمل تحقيق إنجازات علمية تخدم مجتمعنا الفلسطيني الأصيل بعاداته وتكافله الاجتماعي وحسن انتمائه لترابه الوطني المعطر بعرق الجبين وهمة السواعد السمراء ليعم الخير أرض البركات بمائها وهوائها وإنسانها اللطيف.معلنين تأييدنا لقيادتنا الحكيمة برئاسة الرئيس محمود عباس أبو مازن في سعيها لتحقيق الاعتراف الدولي بدولة فلسطينية كاملة السيادة.

الإخوة الكرام:

قلما يحتل موضوعٌ جديرٌ بالاعتبار والأهمية قدر ما بلغ إليه مصطلح المسؤولية المجتمعية بحكم تنامي الأهمية الفعلية لضرورة انخراط المؤسسات وذروة سنامها الجامعات في قضايا المجتمع البارزة، كي تساعد في الحد من الأخطار البيئية ومنها التلوث والقضايا المجتمعية وبضمنها الفقر والأمن والحرية، والقضايا الاقتصادية، وترشيد الاستهلاك، وتدوير المنتج، وحقوق العاملين لتقدم حلولا تسهم بعدم تحول المشكلات المجتمعية، إلى بؤر للتوتر والأزمات الخانقة.

يأتي انعقاد مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات اليوم برعاية كريمة وتشريف نبيل من دولة رئيس الوزراء، وكذلك بحرص كبير وتوجيه سديد من أ.د يونس عمرو رئيس جامعة القدس المفتوحة الذي كلفني ذات يوم للعمل على تطوير هذا المنحى وتأصيله في نفوس العاملين والطلبة في جامعة القدس المفتوحة، بل ما لبث الأمر أن تم إصدار دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، ومن ثم تعميم هذه الثقافة والخبرة من خلال إهداء الدليل المذكور لأكثر من (٢٣٠)جامعة تابعة لاتحاد الجامعات العربية، وللسادة الوزراء والمؤسسات الأهلية والخاصة. كما تم عقد عدد من ورش العمل والمحاضرات داخل الوطن وخارجه ومنها مؤسسة عبد الحميد شومان بعمان، إيمانا من إدارة جامعة القدس المفتوحة بضرورة إقحام مؤسساتنا بهذا البعد التشاركي التنموي النبيل. فموضوع المسؤولية المجتمعية من الموضوعات التي يجري تناولها بجدية أكبر، وبآليات أكثر صرامة ودقة وتنظيماً، مثلها مثل مواضيع الجودة، واقتصاد المعرفة، والتعليم القائم على المتعلم، وغير ذلك.

لقد مرت الحياة الجامعية في فلسطين بظروف قاهرة وصعبة، حيث كان الاحتلال يحاول دائماً توسيع الهوة ما بين الجامعة والمجتمع، بغرض منع الطاقات البشرية من تطوير نفسها، ومنعها من التحول إلى جزء منتج في المجتمع بل تهجير الكفاءات بالهجرة خارج الوطن، مما تسبب بإضعاف التمكين المجتمعي.

لقد كانت الصعوبات المادية من أهم الصعاب التي واجهت أي نشاط له علاقة بالمسؤولية المجتمعية في المؤسسات التعليمية، بحيث أصبحت لا تعنى بذلك إلا إذا أدركت أن هناك مردوداً مادياً للجامعة، بدلاً من أن يكون العكس، أو وجود جهات خارجية تمول هذه الأنشطة، وفي أغلب الأحيان يتم الحرص على عدم تحمل الجامعة لأي إنفاق مالي، لدرجة أن هناك مؤسسات تعليمية تكاد تخلو من أي مشاركة في نشاطات مجتمعية.

إن ما أسلفت به ليس المقصود منه أن الجامعات لم تمارس المسؤولية المجتمعية بل مارسته منذ وجودها، ولكن لا يزال هناك ضبابية حول هذا المفهوم بين الجامعات بل حتى داخل الجامعة نفسها إذ نجدها تمارس عددا من الأعمال ذات العلاقة دون إيجاد رابط بينها، فيما يتم التركيز يتم على الإعلام بشكل مفرط، وأحيانا تقوم الجامعات بدور بارز بهذا المجال دون توظيف مناسب للحدث كي تنتقل تأثيراته على المجتمع، كما أن هناك من الجامعات من أسهم بإيجاد مراكز متخصصة لخدمة المجتمع في حين أن الجامعات الأخرى ينقصها الفعالية بذلك، ولهذا عمدت اللجنة التحضيرية إلى توجيه الباحثين في الجامعات المختلفة لعرض نماذج من تجاربهم بغية إجراء تشخيص مبدئي لهذه التجارب وتنميتها والاستفادة منها وتعميمها، إلى جانب تناول أكثر من (١٥) خمسة عشر موضوعا متخصصا بذات المجال من خلال أوراق علمية أو متحدثين صفوة.

إن الجامعات الفلسطينية مطالبة الآن وأكثر من أي وقت مضى بتحمل مسؤولياتها، وعليها أن تبادر إلى مأسسة المسؤولية المجتمعية من خلال خططها الإستراتيجية التي تتضمن إجراء الدراسات، ووضع آليات ومؤشرات قياس لتحديد مدى تحقيق الأهداف. عملا بالانتقال من مفهوم تقديم الخدمة التطوعية إلى تطبيق أوسع يقوم على تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية، التي ترتكز على التأمل الدائم في محطات المرور المنجزة في المؤسسة، والتأكد من حاجة المجتمع للخدمة المقدمة.وكذلك الانتقال من دائرة النفقة والإحسان إلى منحى التنمية المستدامة فالتنمية حياة مما يقتضي عدم حصر الأمر بجزئيات ومواسم وأعمال محدودة.بل ينبغي أن تنبثق المسؤولية المجتمعية للجامعة ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي من حيث هي التزامٌ لكل الإجراءات اللازمة والممكنة لتحسين نوعية الحياة لموظفيها وطلبتها وللمجتمع المحلي والعالمي بأكمله.

وبما أن الجامعة مؤسسة تعليم عال، فهي أيضاً ملتزمة بنوعية التعليم وحداثته، وعليها أن تسهم بجدية في البحث العلمي الذي يعد الوسيلة الأساسية لقيادة المجتمع ليصبح شريكاً ومنتجاً وفاعلاً في الحضارة الإنسانية. وحيث إن التغيرات في المجتمع متواصلة، فإنه لابد أن تتجدد وتتطور صيغ المشاركة ما بين الجامعة والمجتمع، من خلال تطوير ما هو قائم من صيغ أو استحداث صيغ جديدة تلبي احتياجات هذا التطور.ولعل في التربية المفتوحة والتعليم الإلكتروني بمختلف أنماطه الذي تتبناه جامعة القدس المفتوحة ما يحقق ذلك.

إن رؤية الجامعات الفلسطينية للمسؤولية المجتمعية يجب أن تتمحور حول تخريج جيل جامعي مسؤول مجتمعياً من خلال ممارسته لأدواره ومسؤولياته المختلفة بوعيه وممارسته على اعتبار أنه مواطنٌ صالح له ما له وعليه ما عليه. فالجامعة اليوم

لم تعد مجرد مصنع لمنح الشهادات، كما لم تعد فقط مستودعاً للمعرفة والمختبرات لإجراء البحوث، فقد تطور مفهوم الجامعة بحيث أصبح في الوقت الحاضر يعني مؤسسة مجتمعية ذات أغراض وأهداف متعددة تصب كلها في جسم المجتمع الذي أسست فيه، فهي مولودة من رحم المجتمع وعملها يكرس لتنمية هذا المجتمع على مختلف الأصعدة والمحاور بيئيا واقتصاديا واجتماعيا.

دولة رئيس الوزراء الأكرم... أ.د. رئيس الجامعة.....الحضور الكريم

من الملاحظ في الآونة الأخيرة وعلى الرغم من توسع مجال الأعمال التجارية وزيادة الأرباح، إلاّ أن الدعم المجتمعي– إن وجد– يقتصر على مبادرات متقطعة ترتكز على مفهوم الإحسان. فالمعمول به في دول العالم إرساء أنظمة مؤسسية داخلية تأخذ على عاتقها الدعم المتواصل والمخطط له كشريكة في تنمية المجتمع، لكننا قلما نجد مثل هذه الأنظمة المخططة والمفعلة في مؤسسات القطاع الخاص.

ولما كان على مؤسسات المجتمع الأخرى من مختلف القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة، أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية إزاء هذا الأمر، كان لا بد أن يكون حجم التدخل وسرعته على قدر كبير من الريادة والشراكة والتكامل، منتهزا هذه الفرصة لأطالب العمل على تشكيل هيئة وطنية عليا للمسؤولية المجتمعية في فلسطين أملا بتخطيط العمل وتطويره ضمن تشريعات مناسبة، ولتكن عونا لحكومتنا الرشيدة ومشاركا لها في حل المعضلات والقضايا المجتمعية، وبخاصة أننا نعيش ظروفا غير مستقرة وساخنة، وليكن من أبرز أدوار هذه الهيئة إقحام القطاع الخاص أفرادا ومؤسسات للإيفاء بالتزاماته نحو مجتمعه.

إن المؤسسات المسؤولة مجتمعيا تبني ثقافة رشيدة بأفرادها، وتدفعهم لتفعيل إحساسهم وترجمته لبرامج عمل تسهم في تنمية المجتمع من جهة، وتتيح لهم الفرصة من جهة أخرى أن يسهم ناتج أفعالهم وسلوكاتهم بالذي ستورثه للأجيال القادمة.وفي ضوء ذلك نعدكم بطباعة أعمال هذا المؤتمر ورقيا، وجعله متاحا للاستخدام عبر بوابة الجامعة الأكاديمية بعدما يتم تضمين كلمة دولة رئيس الوزراء ورئيس الجامعة والأفكار المستوحاة من النقاش والحوار الهادف لهذا المؤتمر.

إن هذا المؤتمر الذي تشارك فيه معظم الجامعات الفلسطينية التي يمكنها أن تقدم أكثر فأكثر في سبيل تطوير هذا العمل والارتقاء به، نعدكم في جامعة القدس المفتوحة بأن نكون جنودا أوفياء في تطوير هذا المنحى ومأسسته، ومن خلال الشراكة المجتمعية مع المؤسسات الرائدة في هذا المجال.

وفي الختام يسعدني ثانية أن أشكر دولة د.سلام فياض رئيس الوزراء الذي اعتدنا على رعايته وتشريفه في وضع حجر الأساس لمبنى المنطقة التعليمية وتمويل المرحلة الأولى منه، وكذلك رعاية وحضور احتفال مرور ٢٠ عاما على انطلاق جامعة القدس المفتوحة، واليوم نراه بيننا ليضع بصمات خالدة في مؤتمر يناقش واقع الحال وضروريات المرحلة بالشراكة والتكامل المسؤول. واسمحوا لي كذلك أن أشكر أستاذي رئيس الجامعة أ.د يونس عمرو الذي غرس في نفوسنا أهمية الموضوع وضرورة تأطيره والعمل على تحقيقه،كما أثمن مشاركة الباحثين والمهتمين وعلى رأسهم اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم ممثلة بأمينها العام أ. اسماعيل التلاوي الذي اعتذر عن الحضور بسبب السفر لأمر طارئ، ولا يفوتني كذلك إلا أن أشكر منظمة الأيسيسكو وم. عزمي عبد الهادي الذي تبرع بتمويل طباعة دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، والبنك الإسلامي الفلسطيني وبلدية نابلس والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين على ما قدموه من التزام مسؤول مجتمعيا.

كما أشكر أعضاء اللجنة التحضيرية واللجان المنبثقة عنها ممثلة باللجنة العلمية والعلاقات العامة والإعلام واللجنة المالية واللجنة الفنية والإنتاج، إذ لولا جهودهم الخيرة لما كان لهذا العمل أن يخرج إلى حيز الوجود.

أشكر حضوركم جميعا وأثمن مشاركتكم لنا، وأتمنى تحقيق الاستفادة المرجوة منكم بقدر الاستفادة التي نتوقع أن تحققوها من هذا المؤتمر..... والسلام عليكم ورحمة الله وبركات.

كلمة رئيس جامعة القدس المفتوحة

أ.د. يونس عمرو

دولة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض

عطوفة محافظ محافظة نابلس اللواء جبرين البكري

معالي الأخ منيب رشيد المصري

الأخ رئيس بلدية نابلس المهندس عدلي يعيش

الأخ رئيس اللجنة التحضيرية ومدير منطقة نابلس التعليمية الدكتور يوسف ذياب عواد

الحضور الكريم مع حفظ الألقاب والأسماء

أسعد الله صباحكم بكل خير، وأتمنى أن يحقق هذا المؤتمر الذي تشترك فيه مختلف القطاعات الفلسطينية أهدافاً إيجابيةً في سبيل رفعة هذا البلد الذي يحتاج إلى همة أبنائه الشجعان، وسخاء أهله الكرماء ليعم الخير، ويستثمر الإنتاج، ويتضاعف البناء في وطنٍ حرٍ.

الإخوة الحضور

ترجع بدايات المسؤولية المجتمعية إلى بدء الخليقة، فمنذ نزول الرسالات السماوية بعامة والدين الإسلامي بخاصة، احتل التكافل والتعاون والإيثار وإماطة الأذى ومحاصرة الضرر، موضعاً متقدماً بين سائر التعاليم الأخرى، وقد شكلت هذه المبادئ جوهر التعامل الإنساني الاجتماعي النبيل شكلاً ومضموناً.

ويعد تراثنا الفلسطيني تراثاً زاخراً بالعادات والقيم والتقاليد السامية التي رفعت من شأن الأمة فأنصفت المظلومين والمستضعفين، وأسعفت المكلومين وشحذت الهمم بعزيمة الشباب وصبر الصبايا في بناء المجتمعات وفق ما يعرف بـ (العونة) التي كانت ملاذاً آمناً لتحقيق الاستقرار النفسي والاستثمار الاقتصادي والاندماج الاجتماعي.

ولازالت العونة متعمقةً في الممارسات الحياتية الفلسطينية، حيث نلمس آثارها في مواسم الخير ومنها قطف الزيتون ومناسبات الأفراح والأتراح، ولا يزال لهذا الشعب إيمانٌ راسخٌ لنصرة الأسرى وكفالة الأيتام ودعم المحتاجين، ومؤازرة المتضررين من هدم للبيوت ومصادرةٍ للأراضي واقتلاعٍ للأشجار التي يمارسها المحتل...وهذه نماذج واقعية مستمدة من روح العمل الجماعي المنبثق من عقل جمعي يحترم الآخر ويحرص عليه بل يعدّه امتداداً لذاته ومؤثراً ومتأثراً به.

الإخوة الكرام

تولي جامعة القدس المفتوحة بمختلف قطاعاتها ومناطقها التعليمية ومراكزها الدراسية أهمية كبيرة للمسؤولية المجتمعية التي يتنامى الإحساس فيها بهذا المنحى يوماً تلو آخر.

إن انتشار جامعة القدس المفتوحة الجغرافي من رفح شمالاً وحتى جنين جنوباً، وما يترتب على ذلك من أعداد متزايدة للدارسين قرابة(٦٨٠٠٠) دارس ودارسة من مختلف المحافظات، يحمل الجامعة أعباءً كبيرة في سبيل تحقيق مبدأ العدالة في التعليم. لقد حملت هذه الجامعة آمال وآلام الظامئين للعلم والمعرفة ففتحت أبوابها وتبنت تسهيلات مقننة تقحم الراغبين في العلم الالتحاق بأحد برامجها الأكاديمية بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغدت هذه الجامعة الحاضنة الكبيرة التي وقفت عند مسؤوليتها المجتمعية فكراً وتنويراً انطلاقاً من رسالتها القائمة على تحقيق مبدأ التعلم مدى الحياة، وهي بذلك رافعة الوطن الرئيسة للتنمية المستدامة.

إن الجامعة في يومنا الحاضر لم يعد بإمكانها أن تحصر جل اهتماماتها ونشاطاتها في الإعداد الأكاديمي للطلبة فقط، بل عليها أن تبادر إلى تعزيز مبدأ الشراكة في الأداء والتكامل في الأدوار، وتجسير عرى التواصل بينها وبين المجتمع المحلي بخاصة، والعالمي بعامة، لتحقيق نوع من الانسجام الرصين بين برامجها من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، آخذة بعين الاعتبار استلهام ثقافة المسؤولية المجتمعية ممارسة وتطبيقاً، بحيث تنم عن ممارسة اعتيادية يقوم بها الأستاذ الجامعي والطالب تعزيزاً لروح المواطنة الصالحة التي تغرس فينا وفي الأجيال القادمة عظيم الحرص وتنامي الإحساس بالطوعية للمشاركة في قضايا تواجه المجتمع وتهمه، وبضمنها الفقر والأمن وحقوق الإنسان والحرية وذوو الاحتياجات الخاصة والمرأة والمسنون.....الخ.

لهذا كله،عمدت جامعة القدس المفتوحة ومن خلال كوادرها المتخصصة على إيلاء المسؤولية المجتمعية أهمية خاصة منبثقة من فلسفة ورسالة ورؤيا واضحة قابلة للتحقيق والتعميم والتقليد والانتشار، ولعل ما قامت به جامعة القدس المفتوحة من إصدار دليلها للمسؤولية المجتمعية للجامعات، وإهدائه لأكثر من «٢٣٠» جامعة تابعة للاتحاد العام للجامعات العربية، وأصحاب القرار في الوطن العربي، وكذلك عقد عدد من ورش العمل التي تناولت المسؤولية المجتمعية للجامعات في فلسطين، بل امتدت لتشمل بعض الدول العربية الأخرى ومنها الأردن،حيث استضافت مؤسسة عبد الحميد شومان كادراً متخصصاً من الجامعة ليحاضر حول دور الجامعات في تحقيق منحى المسؤولية المجتمعية، وما عقد هذا

المؤتمر اليوم إلا تأكيد على عمق اهتمامنا وتجذير جهودنا في مأسسة المسؤولية المجتمعية وتأطيرها وتضمينها الخطط الإستراتيجية للجامعة وجعلها ممارسة قابلة للتطبيق.
لقد تدارست الدوائر المختصة في جامعة القدس المفتوحة سبل تضمين المسؤولية المجتمعية لخطة الجامعة الإستراتيجية وعملياتها وارتأت إدراج هدف استراتيجي خاص بذلك والعمل على تحقيقه ضمن سلسلة من الآليات والفعاليات والأنشطة، وبضمنها:

- إنشاء وحدة ثقافية تراعي إغناء الأبعاد الثقافية للعاملين والدارسين وللمجتمع بعامة.
- تطوير وطرح مقرر في المسؤولية المجتمعية ضمن المقررات التأسيسية في الجامعة.
- فتح مركز/ مراكز للاهتمام بتعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعة في فلسطين.
- تطوير العلاقات مع المراكز الثقافية ومؤسسات المجتمع المحلي.
- تشجيع الحريات الأكاديمية في الجامعة.
- رعاية الجامعة لمبادرات طلابية ذوات أبعاد مجتمعية.
- تشجيع العمل التطوعي ومأسسته.

ويسعدني أن أقرر في هذا المؤتمر الهادف طرح مقرر المسؤولية المجتمعية كمقرر تأسيسي اختياري لطلبة الجامعة كافة، وإجباري لطلبة برنامج الخدمة الاجتماعية، لما لهذا الأمر من أثر مباشر في استلهام ثقافة المسؤولية المجتمعية للطالب الجامعي وممارسته.

كما يسعدني أن أعلن عن إعفاء الطلبة المعوقين إعفاءً كاملاً طيلة فترة الدراسة الجامعية ممن لديهم نسبة إعاقة (٥٠٪) فأكثر، بحسب تقارير وإثباتات طبية صادرة عن جهات مختصة، شريطة أن تكون معدلاتهم في الثانوية العامة (٧٠٪) فأعلى.

وفي الختام، إن هذا المؤتمر الذي يعد الأول من نوعه على مستوى الوطن العربي، وتشارك فيه معظم الجامعات الفلسطينية، لنرى أن التخطيط والتعاون والتكامل ضرورة حتمية لتحقيق النمو والازدهار لمجتمعنا، و لا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم كشريك رئيس، معتذراً عن حضور الأمين العام الأخ إسماعيل التلاوي بسبب السفر لأمر طارئ، كما أشكر المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم(الأيسسكو)، والبنك الإسلامي الفلسطيني، وبلدية نابلس، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، لما قدموه من دعم وتعاون واهتمام، وأتمنى لهذا المؤتمر كل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السلطة الوطنية الفلسطينية

مكتب رئيس مجلس الوزراء

كلمـــة

سـلام فيـاض

رئيـس مجلـس الـوزراء

مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية

نـابـلـس

٢٦ أيلول ٢٠١١

الأستاذ الدكتور يونس عمرو رئيس جامعة القدس المفتوحة،
عطوفة محافظ نابلس العميد جبرين البكري،
الأخ الدكتور يوسف ذياب عواد رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر
الأخ المهندس منيب رشيد المصري
الأخ المهندس عدلي يعيش رئيس بلدية نابلس
الحضور الكرام جميعاً مع حفظ الألقاب.

يسعدني ويشرفني أن أشارككم في افتتاح فعاليات مؤتمركم المعنون «المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية»، الذي يهدف في المقام الأول إلى إثارة الاهتمام، وتسليط الضوء حول هذا البعد التنموي المهم.واسمحوا لي أن أتوجه بالتحية إلى جامعة القدس المفتوحة واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، ومؤسسات القطاعين الخاص والأهلي على تنظيم هذا المؤتمر، وعلى جهودهم للنهوض بواقع المجتمع الفلسطيني، والإسهام في بناء دولة المؤسسات وحكم القانون. واسمحوا لي أيضاً أن أحيي في هذه المناسبة كافة الجامعات والمعاهد العليا الفلسطينية على الدور المهم الذي تقوم به في بناء الكفاءات الفلسطينية وإعدادها وتطويرها، وتأهيلها للانخراط في تقدم المجتمع وازدهاره.

الأخوات والاخوة،

لقد عكس خطاب الأخ الرئيس أبو مازن، يوم الجمعة الماضي، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عدالة قضيتنا الوطنية ومكانتها في الضمير الإنساني، وأبرز رواية شعبنا ومعاناته وعذابات أبنائه، واستعداده الحقيقي، رغم كل ذلك وبسببه، للسلام العادل، الأمر الذي يتطلب عملية سياسية جادة وذات مصداقية وقادرة على إنهاء الاحتلال، وتحرير شعبنا من طغيانه وإرهاب مستوطنيه، وتمكينه وفقاً لقرارات الشرعية الدولية من تقرير مصيره ونيل حريته واستقلاله، ليعيش عزيزاً كريماً على أرض وطنه في دولة مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشريف على حدود عام ١٩٦٧. كما اظهر الخطاب أيضاً حرص شعبنا على استعادة مكانته في صنع الحضارة الإنسانية وحمايتها وتكريس قيم التعايش والتسامح بين البشر رغم الظلم التاريخي الذي وقع عليه منذ أكثر من ستة عقود، حيث تطلع شعبنا دوماً نحو المستقبل، مستقبل البناء والازدهار، والرغبة الحقيقية في ترسيخ السلام وأسس العدالة لكل شعوب العالم.

لقد أكد شعبنا التفافه حول قيادته ومشروعه الوطني. كما أكد انخراطه الواسع في ترسيخ دعائم دولته المستقلة بخروجه بمئات الآلاف في بداية انطلاق أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويوم الجمعة الماضي تأييداً لخطاب الأخ الرئيس، ويوم أمس في استقباله. وأبدى شعبنا وبما لا يدع مجالاً للشك تمسكه الحاسم بالشرعية الدولية وانحيازه التام لقواعد القانون الدولي وحرصه على الطابع السلمي في مقاومته ورفضه للاحتلال وتطلعه الأكيد للسلام القائم على الحق والحرية والعدالة والقانون والشرعية الدولية، وبما يعبر أيضاً عن أمله في وضع حد لمعاناته، وإصراره على تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة في العودة والاستقلال الوطني. كما وأرسل، من خلال ذلك كله، للعالم رسالة جلية بأن كفى للظلم والازدواجية، وآن الأوان لربيع بلادنا أن يزدهر، ولحق شعبنا في الحرية والكرامة في أن يتحقق.

نعم، أيها الأخوات والإخوة، لقد حمل الخطاب صوت شعب فلسطين وإرادته وملحمة كفاحه الوطني، وإصراره على بعث الوطنية الفلسطينية وتجسيدها في دولة فلسطين المستقلة التي نجح شعبنا في استكمال الجاهزية لإقامتها بإقرار العالم، وأكد جدارته في بناء وإدارة مؤسساتها القوية القادرة على رعاية وحماية مصالح أبنائها، والإسهام في تكريس الأمن والعدل والسلم الدولي في منطقتنا وعلى الصعيد الدولي.

لقد أكملت سلطتكم الوطنية، ووفقاً للتقارير الدولية، جاهزيتها لإقامة الدولة، وتمكنت من بناء مؤسسات قوية وكفؤة وقادرة على العمل كمؤسسات دولة، حيث أشار تقرير البنك الدولي بأن المؤسسات العامة الفلسطينية تتفوق على نظيراتها في الدول الأخرى داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها.

إن هذا الأمر يضع المجتمع الدولي أمام مسؤوليات استثنائية لوضع حد عاجل للعقبة الرئيسة والوحيدة أمام قيام دولتنا، وتمكين شعبنا من بسط سيادته على أرضها، ألا وهي العقبة المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي. إن هذه المسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي لا تعفينا من ضرورة الاستمرار في أداء مهامنا في تطوير وتعميق جاهزيتنا، وتعزيز قدراتنا لتحقيق المزيد من الاعتماد على الذات، وبما يمكننا اليوم، ونحن أحوج ما نكون لذلك، من تحقيق المزيد من عوامل الصمود في معركة الاستقلال الوطني، وعلى درب انتزاع الإقرار الدولي الفعلي بحقوقنا.

نعم، أيها الأخوات والإخوة، إن معركة الجدارة قد حسمت، وعلينا أن نواصل المزيد من العمل لتحويل هذا الإقرار الدولي بجاهزيتنا لإقامة الدولة، إلى إقرار بحقنا في ممارسة السيادة على أرضنا، وما يتطلبه ذلك من تدخل فاعل ودور ملموس ومتوازن من المجتمع الدولي لضمان إنهاء الاحتلال عن أرضنا، وتمكين شعبنا من تقرير مصيره، وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

الأخوات والإخوة،

إن مبادرتكم لعقد هذا المؤتمر تشكل مساهمة فاعلة لإحداث التقدم في المجتمع الفلسطيني، وتمكينه من تحقيق المزيد من القدرة على الصمود. فقد تصدرت المسؤولية المجتمعية جدول الاهتمام العالمي، انطلاقاً من أن الجميع، فرادى ومؤسسات، يتحملون المسؤولية تجاه قضايا المجتمع، سواء من خلال قيام الحكومة بتشجيع أفراد المجتمع لكي يساعدوا أنفسهم، أم من خلال ربط المسؤولية المجتمعية بالمشاركة في العمل الأهلي ودوره في تعزيز الروح التطوعية والاعتماد على الذات، على اعتبار أن المسؤولية المجتمعية تتضمن توقعات من المجتمع بقيام المنظمات الأهلية بمبادرات طوعية.

ولكي تحقق المسؤولية المجتمعية أهدافها، علينا أن نعمل على تطوير مبادئ وآليات وتبني استراتيجيات لتوفير قوة انطلاقها وتطورها. ولعل أبرز مناحي المسؤولية المجتمعية تتمثل في تعزيز المساءلة والمحاسبة والشفافية وتوفير الفرص المتساوية والإدارة السليمة للموارد البشرية، إلى جانب توفير البيئة المهنية السليمة، الأمر الذي يتطلب تقوية وتعزيز الشراكة المتوازنة ما بين القطاع العام والخاص لخدمة النفع العام، وبما يضمن أمن المجتمع واستقراره، وما يحققه ذلك من ترابط اجتماعي يسهم في تجسير التواصل الوثيق ما بين المجتمع ومؤسساته المختلفة، وهو نقطة ارتكاز دولة المؤسسات التي ننشدها ونسعى إلى تحقيقها، وعلى نحو يجعل من هذه الشراكة ثقافة وممارسة لدى كافة المواطنين وفي حسهم بقضايا المجتمع المصيرية.

إن السلطة الوطنية حريصة على تحقيق الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص، وما يتطلبه ذلك من تعزيز دور القطاع الخاص نحو مفهوم المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المسئولية المجتمعية يجب ألا تقتصر على إقامة المشاريع التنموية أو الخيرية، بل تمتد لتشمل عناصر التدريب والتأهيل وتوفير شروط السلامة العامة ووضع حد أدنى للأجور وحماية حقوق العاملين.

ولا بد من الإشارة إلى أن مساهمة القطاع الخاص في قضايا المجتمع لا تعني تخلي المؤسسات الحكومية عن مسؤولياتها، بما في ذلك دورها في توفير البيئة اللازمة للنهوض بدور القطاع الخاص في التنمية الشاملة، وما يوفره ذلك من تعزيز لإمكانيات ممارسة القطاع الخاص لمسؤولياته المجتمعية. كما لا يخفى عليكم ما تقدمه المؤسسات الحكومية وبخاصة وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل من مساعدات ومبادرات جدية لمحاربة الفقر وتوفير الاحتياجات الأسرية بقدر المستطاع بغية تحقيق الأمن الاجتماعي.

إن إدخال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات يتطلب ضرورة وضع خطة إستراتيجية. فالحاجة تقتضي مزيداً من تعميق الفهم لهذه المسؤولية، وما يتضمنه ذلك من مبادئ وخطط. وفي كل الأحوال، لا ينبغي أن تنحصر المسؤولية المجتمعية في حدودها الضيقة أو الموسمية، بل من الضروري أن تتعدى هذا الأمر وفق خطط ملموسة وقابلة للتطبيق في إطار زمني محدد. ولعل ما تمتلكه الجامعات من خبرات وقدرات وبرامج، ما يسهل وينمي ويحقق هذا الهدف. وهنا فإنني أدعو الجامعات إلى تسخير جزء من برامجها ومراكز التنمية فيها للاحتياجات العلمية والتطبيقية للمجتمع، وتلبية احتياجاته، والعمل على المزيد من الاهتمام بالعلوم التطبيقية والتعليم المهني، وتركيز الجهد البحثي على القضايا ذات الصلة المباشرة بما نحتاجه للنهوض بأداء الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة.

إن السلطة الوطنية تعدّ الجامعات الفلسطينية شريكا رئيساً للنهوض بالمسؤولية المجتمعية من خلال التأثير المباشر في ثقافة الطالب ووعيه، لا بل، وفي البيئة الجامعية بصورة عامة. وهي ترى اليوم أن من واجبنا جميعا إعطاء هذا الأمر الاهتمام الذي يستحق.

السيدات والسادة،

وقبل أن أختم حديثي، فإنني أتقدم بالشكر لجامعة القدس المفتوحة، واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم والجامعات الفلسطينية، وكافة الجامعات المشاركة في أعمال هذا المؤتمر، متمنياً أن يحقق أهدافه في بلورة الاستخلاصات والتوصيات التي تسهم في تعزيز صمود شعبنا واستنهاض طاقاته على طريق الحرية والاستقلال والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الختام، أتمنى لكم النجاح والتوفيق
وفقكم الله، وشكراً لكم
والسلام عليكم

الشروط الداخلية
لنجاح الجامعة في القيام بمسؤلياتها المجتمعية

أ.د. سفيان عبد اللطيف كمال
نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية/ جامعة القدس المفتوحة

مقدمة

موضوع المسؤولية المجتمعية من الموضوعات القديمة الجديدة، ويجري تناولها أواخر تسعينيات القرن العشرين على مختلف الصعد بجدية أكبر مما كان يحصل قبل ذلك، وأصبحت تعالج بآليات، وبآليات أكثر صرامة ودقة وتنظيماً، مثلها في ذلك مثل مواضيع الجودة والتنمية المستدامة وغير ذلك. وقد تحدثتْ عن أهميتها الأديان السماوية وحث على التحلي بها كثير من المصلحين الاجتماعيين ورجال الأدب والفكر عبر العصور. وقد تسألون ما الذي يجعل القديم جديداً؟ وما الداعي لإعادة التركيز على قضايا معروفة ومسلم بها؟ أغلب الظن أن الدواعي تكمن في ظهور متغيرات جديدة، وما أكثرها في عصرنا. فالمتغيرات تصيب مختلف نواحي الحياة فتخلق تحديات جديدة للتعامل مع شؤون الحياة، وتُبرز مجالات تركيزات حياتية لم تكن ظاهرة في الماضي، أو تطوير أمور لم يعد واقعها مرضياً أو كافياً. والمتغيرات الجديدة قد يصاحبها تداعياتٌ ونتائجُ منها الإيجابي ومنها السلبي، الأمر الذي يستدعي قيام مؤسسات المجتمع وتنظيماته وأفراده بالتوعية والتحفيز والتدخل في مسيرة الحياة العامة بهدف توجيهها نحو الأفضل.

كما أن من دواعي التركيز الكبير حالياً على المسؤولية المجتمعية انتشار مفاهيم خاطئة تصورها وكأنها القيام بأعمال خيرية فقط، أو تصويرها وكأنها « خدمة مجتمعية (Community Service)"، تقوم بها الجامعات والشركات إضافة لأعمالها الأساسية، ولا تفترض أنها "قيمه جذرية" أساسية في كيانها تمتزج بشكل عضوي مع ما تقوم به المؤسسة من تعليم وبحث وإنتاج وإدارة. ومن المؤسف أن معظم الجامعات لا ترى أن المسؤولية المجتمعية "مبدءاً أساسياً" يوجه أعمال كل العاملين فيها، بل ترى أن هذه المسؤولية شيء ضروري يستحق الالتفات إليه إن سمحت الظروف والإمكانيات بذلك.

المسؤولية المجتمعية من منظور الجامعات

نحتاج بداية أن نعرف معنى المسؤولية المجتمعية من منظور الجامعات. ومن الخطأ النظر لهذا المفهوم على أنه الالتزام بتقديم خدمة مجتمعية، إذ أنه أكبر من ذلك وأوسع، فهو كنه الجامعة وروحُها، وهو بالنسبة لها طريقة وجود عمل. ويمكن تعريف هذا المفهوم على أنه التزام الجامعة قولاً وعملاً بمجموعة مبادئ وقيم من شأنها تحسين نوعية الحياة لموظفيها وطلبتها وللمجتمع المحلي وللمجتمع بأكمله، وتنفيذها من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة بالتعليم والبحث والإدارة المؤسسية والتفاعل المجتمعي وغير ذلك، ويمكن أن تشمل هذه المبادئ والقيم الالتزام بالمساواة والعدل والحقيقة والأخلاق، والاعتراف بحرية الأفراد وكرامتهم وحقوقهم، والالتزام بالديمقراطية، واحترام التعددية العرقية والحزبية والثقافية.

وهناك تعريفات أخرى للمسؤولية المجتمعية لا تناقض التعريف السابق ولكنها تركز على جوانب أو وجهات نظر تختلف إلى حد ما عما ورد فيه. فمثلاً يعرفها فرنسوا فاليه (٢٠٠٧) على أنها سياسة في نشاطات مجتمع الجامعة ذات أبعاد نوعية وأخلاقية تهدف إلى النهوض بالتنمية البشرية المستدامة من خلال حوار تشاركي مع المجتمع الذي تعمل فيه الجامعة.

محاور المسؤولية المجتمعية للجامعة الفلسطينية

١. محور المعرفة:

لعل أكبر خدمة يمكن للجامعات أن تقدمها للمجتمع التركيز على تقوية مصادر المعرفة فيه، ونشرها في كل أرجائه. ويجمع المربون والاقتصاديون حالياً على أن المعرفة هي القوة المحركة للتقدم المجتمعي في القرن الحادي والعشرين. ومن هنا فإن النهوض بالمجتمع الفلسطيني يعتمد على النهوض بمصادر المعرفة لدى أبنائه ومؤسساته. ويتطلب هذا الهدف مواجهة مواطن الضعف في مختلف أجزاء الطيف المعرفي المعاصرة في هذا المجتمع. أي أن المطلوب هو عملية إصلاح شاملة لقطاع التعليم العالي في فلسطين تركز على الآتي:

- تحسين فرص الالتحاق بالتعليم العالي بأنماطه المختلفة والنجاح فيه (Equity of Access and Success).
- تحسين أنظمة التعليم العالي وطرق إيصالها للمستفيدين.
- تطوير هياكل البحث والتطوير والإبداع.

- تطوير تطبيقيات المعرفة لإحداث وإيجاد خدمات أفضل.
- إدخال المفاهيم والقيم النوعية والخلقية المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية في جميع الجوانب التعليمية التعلمية.
- تخريج أفواج مدركة لأهمية المسؤولية المجتمعية، ومؤمنة بضرورة الالتزام بها.

إننا بحاجة إلى ثورة معرفية في فلسطين تسعى لبناء القدرات، وتحقيق جودة شاملة وصولاً إلى تمكين الطاقات البشرية في الوطن (Empowerment). وعلى أصحاب الشأن أن يحددوا مجالات مركزية لتحقيق كل من الأهداف المذكورة أعلاه، كما أن عليهم أن يجروا مشاورات وحوارات مع الفئات المعنية في المجتمع، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، والخبراء لصياغة مقترحات وتوصيات ذات علاقة.

٢. **محور تقوية النسيج المجتمعي.**

يجب أن لا تكون الجامعات معزولة عن المجتمع الذي تعيش فيه، وعليها أن توسع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من التعليم والبحث، مثل تقوية العلاقات بين مكونات المجتمع من أحزاب وعشائر وطوائف، والعمل على نشر الديمقراطية والتسامح، وتدعيم حرية التعبير بمختلف أشكالها.

٣. **محور السلام، ويتضمن محاربة العنف والفساد والجريمة والمخدرات، وغير ذلك من الآفات التي تفتت جسم المجتمع.**

محور البيئة والثروات الطبيعية، إذ أن جزءاً كبيراً من المسؤولية المجتمعية للجامعات يجب أن يستهدف تطوير البيئة والثروات الطبيعية للمجتمع، كما يستهدف إعداد المواطنين الذين يقدرون البيئة ويسعون لإبقائها نظيفة وصحية، ويعملون كل ما يمكنهم لتجميلها والتغلب على مواطن الخطر القائمة أو المحتملة فيها. وكذلك إعداد المواطنين الذين يحافظون على الثروات الطبيعية، ويعملون على تنميتها، وحسن استغلالها للصالح العام.

٤. **محور الالتزام نحو العاملين في قطاع التعليم العالي** من إداريين وأكاديميين وموظفي خدمات بتوفير أجواء عمل كريمة لهم، وتحسين مستوى معيشتهم.

٥. **محور الالتزام نحو الطلبة** بتوفير مرافق وتسهيلات وخدمات لائقة، وتمكينهم من التدرب على تحمل المسؤولية المجتمعية، ومساعدتهم على إيجاد وظائف بعد التخرج، أو إنشاء مشاريع صغيرة لهم، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع.

شروط داخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤولياتها المجتمعية:

اعتادت كثير من الجامعات التي تظهر اهتماماً بالمسؤولية المجتمعية أن تبحث وتقرر في البرامج التي تريد تبنيها كتعبير عن اهتمامها بهموم المجتمع وقضاياه، ثم تقوم بالتواصل بشأنها مع الفئات أو القطاعات المجتمعية بهدف التطبيق، دون أن تعطي اهتماماً كافياً لمدى أهليتها وصلاحيتها هي كمؤسسات للقيام بمسؤولياتها المجتمعية بشكل فعال. أي أن معظم الجامعات لاتهتم بالنظر في وضعها، وبفحص مدى جاهزيتها وقدرتها على قيادة تحركات مؤثرة تحقق المسؤولية المجتمعية، وكأنها تفترض أن مجرد وجودها كمؤسسات لها وزن في المجتمع يؤهلها للقيام بتلك المسؤولية. والواقع أن هذا الافتراض في غير محله، إذ أن على الجامعة أن تكون أولاً وقبل كل شي ممتلكة في داخلها وضمن مجتمعها الجامعي الخاص لعدد من المزايا والصفات التي تمكنها من أداء مسؤولياتها المجتمعية على أفضل وجه. وتتناول هذه المزايا والصفات السياسات والهيكليات والأنظمة والعمليات المتعلقة بالجامعة. وأود أن أذكر هنا ثلاثاً من هذه المزايا سأوردها على أنها شروط ضرورية داخلية ينبغي للجامعة التحلي بها، وإلا فلن تتمكن من تنفيذ ما يتوقع منها في هذا الصدد بشكل مؤثر. وهي:

١. **يجب أن تتبنى الجامعة المفهوم الحديث لها كمؤسسة تعليم عال:**

يرى معظم المربين العاملين في التعليم العالي أن للجامعة ثلاث وظائف رئيسة وهي: التعليم والبحث وخدمة المجتمع. وترى معظم الجامعات أن أهم وظيفة لديها التعليم وتخريج أفواج تحمل شهادات تشير إلى أنها قد حققت معايير أكاديمية معنية. غير أن المفهوم الحديث للجامعة المعاصرة يعدُّ الجامعة مؤسسة لها خمس وظائف رئيسة، يتفاعل بعضها مع بعض. وهناك من يرى أن لها ست وظائف رئيسة، وأنا شخصياً أميل إلى هذا الرأي.

ويمكن التعبير عن وظائف الجامعة على أنها:

- مؤسسة مجتمعية.
- مؤسسة تربوية.
- مؤسسة تعليمية.
- مؤسسة بحثية.
- مؤسسة ثقافية.
- مؤسسة انتاجية.

وعليه فإن من يؤمن أن للجامعة وظائف أقل مما ذكر، وأنها تؤديها كمهمات منفصلة، فلن يتمكن من تفعيل الجامعة لتؤدي مسؤلياتها كاملة تجاه مجتمعها والمجتمع الإقليمي والعالمي.

٢. **يجب أن تحافظ الجامعة على مستوى عالٍ من الحرية الأكاديمية فيها.**

وهذا الشرط يعني أن تعطي الجامعة الأكاديميين العاملين فيها الحرية الأكاديمية. أي أن تعطيهم الحرية أن يسألوا أو يفحصوا المعرفة والحكمة التي يتعاملون بها ومعها، وأن يطرحوا أفكاراً جديدة وأن يبدوا آراء حول قضايا غير مألوفة أو غير متفق عليها بدون أن يتعرضوا لمخاطر الفصل من وظائفهم أو فقدان امتيازات كانوا قد حصلوا عليها. وتشمل الحرية الأكاديمية الجوانب الآتية:

- حرية اختيار محتوى المناهج.
- حرية اختيار طرق التدريس.
- حرية اختيار موضوعات البحث.
- حرية اختيار طرق البحث.
- حرية التعليق على القرارات الأكاديمية التي تتخذ في الجامعة وطرق صنعها.

إن هذا الموضوع أهم وأعقد من أن يعالج بهذه السرعة، ولكنني أؤكد على أن واجبات الجامعة يجب أن تنفذ على قاعدة من الحرية الأكاديمية كي تسهم في تطوير المجتمع، ومواجهة قضاياه بشكل مؤثر. وهناك سؤال مهم مرتبط بهذا الموضوع، وهو " ما مدى الحرية الأكاديمية التي يجب أن يتمتع بها الأكاديميون؟ ". وليس الجواب سهلاً ولكن من الواضح أنه يجب أن يكون هناك نظام يضبط الأمر، ونظام يرتضيه مجتمع الجامعة الداخلي ومتفق عليه منطلقًا من قاعدة الإيمان بالحرية الأكاديمية.

٣. **يجب أن تحافظ الجامعة على مستوى عالٍ من الاستقلال الأكاديمي والإداري.**

ويعني هذا الشرط أن يكون للجامعة حق تقرير كيفية أدائها لواجباتها المختلفة، وكيفية تسيير أعمالها (Autonomy). أي أن تتمتع الجامعة بقدر كبير من الحكم الذاتي أكاديمياً وإدارياً. وطبيعة هذا الحكم الذاتي تنبع من نظرة الجامعة لنفسها وأهدافها ومن فهمها لطرق تحقيق هذه الأهداف، ونوعية الموارد البشرية والمالية التي ستوظفها. ويجب هنا أن نميز بين الضغوط التي تتعرض لها الجامعة من مصادر خارجية سلطوية تحكم المجتمع،

وبين الضغوط التي تتعرض لها نتيجة لتغيرات مجتمعية، أو تطورات تقانية. وفي الحالتين يجب أن يكون القرار الرئيس في التعامل مع هذه الضغوط للجامعة نفسها. ولكن في الحالة الأولى يجب أن يكون القرار مبنياً على قاعدة التفاهم والتنسيق مع مصادر الضغوط، وليس على قاعدة التبعية والرضوخ. أما في الحالة الثانية فيجب أن يكون التعامل أو التجاوب مع الضغوط مبيناً على فهم مسبباتها، وعلى إدراك علاقة الجامعة العضوية مع هذه الضغوط، وضرورة استيعابها، وعلى توافر الإمكانيات الضرورية للاستيعاب والتكيف.

خاتمة

على الجامعات أن تتحرك نحو ما هو أبعد من أدوارها التقليدية التي تركز على التعليم والتعلم والبحث، متجهة إلى مهمة مركزية أخرى تنفذ من خلال هذه العمليات، وهي توثيق العلاقة مع المجتمعات التي تخدمها. إن هذا الأمر مهم وبخاصة في فلسطين، هذا البلد الذي تضرر من ضربات مجتمعية هائلة على مدى قرن من الزمان، وتعرض لمصائب أكبر بكثيرمن حجمه وإمكانياته. لقد أدت تلك الضربات والمصائب إلى إضعاف قدرة الفلسطينيين على العمل المشترك من أجل أهداف محددة وواضحة، كما أدت إلى أضعاف ثقتهم بالحاضر وبالمستقبل، وكونت لديهم مستويات مرتفعة من الإحباط واليأس. ومن الملاحظ أن مقدرة الفلسطينيين على العمل المجتمعي حالياً منحصرة في الشبكات الاجتماعية الضيقة كالعائلة أو العشيرة. ويندر أن تمتد إلى أوسع من ذلك. وهذا ينتج عن ضعف الأسس الاجتماعية العامة، وبطء عمليات التغير والتطوير.

لم تعد الجامعات بعامة أبراجاً عاجية تعمل بمعزل عن المجتمع ولم يعد بإمكانها السكوت إزاء المشكلات التي تهدد المجتمع وتعيق تقدمه، مثل تهميش فئات معينة من الناس، ومثل الفساد، والتطرف، وقمع الحريات. ويتزايد الشعور بأن الجامعات الفلسطينية تبدو غير معنية بقضايا المجتمع وهمومه الخارجة عن إطار التعليم حتى أصبحت شبه معزولة عنه. وعلينا كعاملين في التعليم العالي الفلسطيني أن نعي أن مقياس نجاح أي جامعة هو تحسين حياة الناس الذين تخدمهم. وهذا لن يحدث بشكل جيد إلا إذا التحمت هذه المؤسسات بالمجتمع، وإلا إذا جعلت همومه وحاجاته في قلب برامجها ونشاطاتها. وهذا بدوره لن يحدث إلا إذا آمنت هذه الجامعات بأن هذا الالتحام يجب أن يكون سياسة دائمة، ونمط حياة لديها، وإلا إذا آمنت بضرورة توفير الحرية الأكاديمية، والتمسك بحريتها هي كمؤسسة مجتمعية تخطط وتنظم وتقود.

المسؤولية المجتمعية للجامعات: بين الربحية والطوعية

د.عمر رحال
مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديموقراطية (شمس)

ملخص

تعدّ المسؤولية المجتمعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الجامعات والمؤسسات الوطنية بالدول،وهي التزام مستمر من هذه المؤسسات في تطوير المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع وتحسينه وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة بطريقة طوعية تسهم في تعزيز علاقة هذه المؤسسة بالمجتمع.
ولا تقتصر المسؤولية المجتمعية للجامعات على مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية، إضافة إلى الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، فهناك ما يتعلق بالنواحي الصحية والبيئية،والدفاع عن حقوق الإنسان، والمساهمة في تطوير المجتمع المحلي.

تكتسب المسؤولية المجتمعية للجامعات أهمية متزايدة بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها. وتكمن أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعات وللمؤسسات وللمجتمع في تحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع، وخلق فرص عمل حقيقية، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.. الخ.

إن قيام الجامعات بدورها تجاه المجتمع يضمن إلى حد كبير دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها،والمساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له، لأنها تسهم في سد احتياجاته.

مفهوم المسؤولية المجتمعية

بالرغم من أن مفهوم المسؤولية المجتمعية يعد مفهوماً جديداً، و ثقافة حديثة على المجتمع، إلا أن هناك عدداً من الجامعات والشركات التي قطعت شوطاً لا بأس به نحو ترسيخ هذه الثقافة والعمل على تطوير السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بذلك. فالمسؤولية المجتمعية مفهوم أعمق وأوسع من أن تكون مجرد «تبرعات» تقدمها هذه المؤسسة أو تلك إلى شرائح معينة من المجتمع.

إن المسؤولية المجتمعية مفهوم من المفاهيم الإنسانية الراقية.وتعد ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتتسع لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل هموم المجتمع والبيئة والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.وهي أيضا التزام بالإسهام في التنمية المستدامة لتحسين مستوى معيشة المواطن بأسلوب يخدم التجارة، ويخدم التنمية في وقت واحد.

ولا يختلف مفهوم المسؤولية المجتمعية كثيراً من حيث الأهداف أو المبادئ عن مفاهيم كثيرة في عمل الخير والعمل التطوعي، والتكافل والمشاركة الاجتماعية، وكل هذه المفاهيم لها أساس وجذور عميقة في الدين الإسلامي الحنيف، وذُكرت في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، وعلمها رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم لأصحابه ورسخت كقيم ومبادئ إسلامية عميقة لا يُستغنى عنها.

من هنا فإن مفهوم المسؤولية المجتمعية مفهوم قديم في عدد كبير من جامعات العالم، لكن هذا المفهوم أيضاً يكاد لا ينجو من أخطاء التنفيذ في كثير من الأحيان، فعمادات خدمة المجتمع ومراكزها في الجامعات أصبحت ربحية تهدف في المقام الأول لإيجاد عوائد مالية. فالدور الذي يقدمه كثير من المراكز لا يعدو كونه شراكة مع القطاع الخاص تنتهي بتقديم شهادات[1].

بالإضافة إلى التعريف سالف الذكر هناك عدد من التعريفات لعل من أهمها:

- تعريف الغرفة التجارية العالمية المسؤولية المجتمعية بأنها جميع المحاولات التي تسهم في مبادرة منشآت القطاع الخاص لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية.
- هي التزام أصحاب المؤسسات بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال تحسين أوضاع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحيط اجتماعياً وصحياً وعلمياً.

---

١. الدكتور، يوسف ذياب، **دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات**، (رام الله، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٠)،ص ٦ وما بعدها.

- هي الأنشطة التي تمارسها المؤسسات في سبيل خدمة المجتمع.
- هي التزام الشركات بالتصرف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية ظروف المعيشة للقوى العاملة وعائلاتهم.
- هي تذكير المؤسسات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه. وبعضها يرى أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية/طوعية- دون إلزام- تقوم بها المؤسسات صاحبة الشأن بإدارتها المنفردة تجاه المجتمع. وبعضها الآخر يرى أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على المؤسسات.

تطور ثقافة المسؤولية المجتمعية

تبدأ عملية تعلم المسؤولية المجتمعية منذ أن يعي الناشئ تحمل والديه المسؤولية في رعايته وتربيته وإشباع حاجاته المادية والمعنوية، وتنمو المسؤولية تدريجياً عن طريق التربية والتنشئة،وفي كلا المستويين يظل الهدف واحداً، وهو إعداد الفرد ليكون مواطن المستقبل ويكون راعياً وواعياً لذاته ومسؤولياته. لذلك لا يمكن أن نهمش دور التربية المساعد على إذكاء الشخصية وتنمية ملكاتها (المهارات والقدرات، والحس الأخلاقي والوجداني،والعملي،والإرادة الفاعلة،والثقة بالنفس وروح المبادرة والإبداع في العمل).

بدأت عبارة "المسؤولية المجتمعية للمؤسسات" تتردد على مسامعنا . ولكن ملامح هذا المفهوم لم تتحدد بعد بشكل واضح. وفي أحسن الأحوال، فإن معظم مبادرات المسؤولية المجتمعية،إن لم نقل جميعها،لا تزال في حدود الإعراب عن النوايا الحسنة للمؤسسات تجاه المجتمع الذي تزاول نشاطها فيه.

وعلى الصعيد الفلسطيني ما زال مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات قيد التداول بين النخبة، بل إن الكتابات والبحث في هذا الموضوع ما زالت متواضعة،باستثناء دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات لمؤلفة الدكتور يوسف ذياب مدير منطقة نابلس التعليمية في جامعة القدس المفتوحة حيث يقول «ما أحوجنا نحن كفلسطينيين وكعرب إلى ذلك انطلاقاً من التحديات التي تواجهنا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وفي ظل الاهتمام المتزايد بين المؤسسات حول مسؤوليتها المجتمعية، ويعدّ دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات أول دليل فلسطيني بهذه الشمولية، وكخطوة أولى لتبيان مفهوم المسؤولية المجتمعية ومبادئها وممارساتها، ليقدم بذلك إطاراً عاماً حول المسؤولية المجتمعية، ولتعميق معارف مقرونة بالممارسة العملية التطبيقية، لما في ذلك من دور في تعزيز التنمية المستدامة[2].

2. للتفصيل أكثر أنظر/ي الدكتور يوسف ذياب، مرجع سبق ذكره

ظلت المشاركة المجتمعية لسنوات تعتمد على المبادرات الفردية الداخلية، ولكن مع تعاظم دور منشآت القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وبشكل عكسي مع دور القطاع العام الذي بات تشريعياً بالدرجة الأولى تضاعفت الحاجة لتحقيق تعاون متوازن بين الأطراف الثلاثة " الدولة والقطاع الخاص، والمجتمع، لتجاوز المشاركة الاجتماعية بشكل عشوائي، ولكي تأخذ شكلا منظما بأهداف واضحة واستراتيجيات معلنة تحت مظلة المسؤولية المجتمعية. وخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين أصبح لمنشآت القطاع الخاص في الدول الصناعية دور تنموي أساسي وأصبح العطاء للتنمية جزءاً لا يتجزأ من نشاطاتها، وباتت المسؤولية الاجتماعية جزءاً من خطط التسويق لمنتجات الشركات وتصاعد التنافس إلى الحد الذي كان وراء مبادرات بعض الشركات الكبرى بإنشاء مؤسسات تنموية أو تخصيص موازنات ضخمة للعمل الاجتماعي والخيري وقد تجاوز الأمر المشاركة في مساعدة الفئات الأقل حظا إلى آفاق أرحب وأنماط متعددة من المسؤولية المجتمعية.

وفي هذا السياق، يتعين على المؤسسات أن تضع المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجياتها بعيداً عن العلاقات العامة وإدارة الأزمات، إذ إن هذه المسؤولية هي في المقام الأول رسالة صدق وخدمة إنسانية تهدف إلى تحسين حياة المجتمع من خلال تناول مشكلات معينة في بيئة معينة، وإيجاد حلول عملية لها. وعلى سبيل المثال، يمكن للجامعات أن تركز استراتيجياتها الخاصة بالمسؤولية المجتمعية نحو المساهمة في حل المشكلات اليومية لأفراد المجتمع من خلال برامج التوعية المرورية والاستهلاكية والوقائية والبيئية الاجتماعية، لذا فإن مبدأ المسؤولية المجتمعية يتعدى مفهوم الأعمال الخيرية ليشمل توفير آليات فاعلة من شأنها التصدي للتحديات القائمة، ومحاولة إيجاد حلول للمشكلات التي تقف عائقاً في وجه النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع على المدى الطويل.

مبادئ المسؤولية المجتمعية ودوافعها:

- يتحمل الجميع المسؤولية تجاه النفس والأسرة والمجتمع.
- المشاركة في العمل الخيري هو أساس الاستقلال الاقتصادي.
- يجب أن تسعى الحكومات إلى تشجيع أفراد المجتمع لكي يساعدوا أنفسهم.
- ربط المسؤولية المجتمعية بالمعتقدات والقيم الإسلامية والعربية.
- رد الجميل للمجتمع بالإنفاق على الأعمال الخيرية.
- المسؤولية المجتمعية وسيلة للالتزام الإيجابي للشركات والمؤسسات تجاه المجتمع من خلال تنمية الموارد البشرية.

المسؤولية المجتمعية للجامعات

من أحد التعريفات المحتملة للمسؤولية المجتمعية للجامعات، هي مسئولية الجامعة لممارسة المبادئ والقيم، في مهامها الأساسية في التدريس وإشراك المجتمع، وكذلك إدارة المؤسسة وهذه الصفات والخصائص هي المبادئ والقيم التي تشمل الالتزام بالعدالة والمساواة، إضافة إلى الاستدامة في التنمية، والاعتراف بالحرية، وتقدير التنوع، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والمسؤولية المدنية. والنقطة المهمة هي أن المسؤولية المجتمعية ليست نشاطاً منفصلاً بل يجب أن تكون في جوهر عمل الجامعة وكذلك في طريقة تعليمها.

ثم بعد ذلك ننظر لماذا تعد المسئولية المجتمعية للجامعات أمراً مهما ؟ ينظر إلى التعليم العالي بصورة متزايدة على أنه للمصلحة العامة حتى لو كان هناك تخفيض في الدعم المالي الحكومي، إلا أن التعليم هو مسؤولية الدولة ويجب أن ينظر إليه بهذه الطريقة، وفي ظل تحرير التجارة والتعليم أصبح التعليم العالي ينظر إليه كسلعة وخدمة يمكن الاتجار بها ويمكن تداولها، وبسبب أزمة التمويل فإن كثيراً من الجامعات تدار كما لو كانت شركات، والهدف الأساس هو توليد الدخل في الوقت الحالي على حساب الجودة وفي بعض الأحيان على حساب الأخلاقيات، وهناك عدد كبير من المؤسسات التي تسعى لتحقيق الأرباح وهذه لا توجد فقط في البلدان النامية بل توجد بقدر كبير في البلدان المتطورة وهي في تزايد مستمر.

وإذا نظرنا إلى الأنشطة المختلفة للجامعات وإلى المسؤولية المجتمعية للجامعات، فيجب أن نتأكد من تحقيق المساواة لجميع الطلبة فهناك مهمشون بحاجة إلى اهتمام، فالجامعات لا توجد فقط لأفضل الناس أو للأذكياء فقط، فهناك مسؤولية للتأكد من أن هناك مساواة في توفير التعليم لكل فئات المجتمع، كذلك التوفير ليس بناء على آليات السوق ومحركاته وهذه مسألة عامة. في جوانب معينة، مثل الآداب والدراسات الإنسانية.

كما أن هناك حاجة لأن يكون هناك مجال للتخصصات في العلوم التطبيقية والعلوم الاجتماعية، وحل تحديات التنمية المستدامة التي نجابهها اليوم بتخصص واحد، وهو أمر ليس كافياً، وبالتالي لابد أن نتبنى تخصصات متعددة لمجابهة هذه التحديات كما أننا نحتاج إلى تقديم وطرح مفهوم الأخلاق والمسؤولية المجتمعية لأن هناك الحاجة للتوعية، وتشجيع الطلاب على التفكير سواء على المستوى العالمي أم على المستوى المحلي.

المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي

إن المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي ذات أبعاد ومضامين أخلاقية اجتماعية وطنية وإنسانية، وتقتضي من كل واحد منهم القيام بواجباته على أكمل وجه في التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي وتنميته.

وعند قيام أستاذ الجامعة بوظيفته الأولى كباحث فلا بد من أن يلعب البحث العلمي دوراً أساسياً في حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجات أفراده وتطلعاتهم، أما إذا بقي البحث العلمي محصوراً في إطار الجامعة ويستخدم لغايات شخصية بحتة مثل الترقية، والحصول على مكاسب شخصية أو مادية مثلما هو واقع حال البحث العلمي في كثير من دول العالم الثالث، فإن أستاذ الجامعة في هذه الأحوال يتحول من باحث منتج للمعرفة العلمية ذات الفائدة للمجتمع إلى مجرد موظف غريب عن المجتمع قاصر عن الاستجابة للتحديات التي تواجهه وعاجز عن إحداث أي إصلاح أو تغيير في الواقع.

كما أن مشاركة المواطنين ولا سيما الفاعلون منهم مثل أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في تحديد أولويات الدراسات والأبحاث تنطوي على عدد من المكاسب والإيجابيات للباحث والمجتمع على حد سواء مثل: تعزيز قيم المشاركة، والتفاعل، والحوار، والإحساس بالمسؤولية، والشعور بالانتماء. ومن هنا فإن إشراك المواطنين في عملية البحث العلمي سوف يعمق شعورهم بالانتماء إلى المجتمع، ويجسد قيم المواطنة في الدولة. وكذلك لا بد من إطلاع المواطنين على نتائج الدراسات والأبحاث الأمر الذي يسهم في زيادة الوعي بنتائج الدراسات، وكذلك زيادة اهتمام المواطنين ومشاركتهم بمثل هذه الأبحاث والدراسات، والإقبال عليها بحماس.

إن الشراكة بين الأستاذ الجامعي والمجتمع المحلي توفر للباحث فرصة للاطلاع على رؤى وأفكار وخبرات متنوعة، وعلى الباحث المنتمي للمجتمع أو الذي لديه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية أن يدرك حقيقة أن كثيرا من المفكرين وأصحاب الرؤى والتجارب الميدانية هم خارج أسوار الجامعات، وبالتالي فإن طلب المساعدة منهم أو إتاحة الفرصة لهم للمشاركة هو تعزيز لمبدأ الضمير المجتمعي أو المسؤولية الاجتماعية.

المسؤولية المجتمعية للطلبة

يجب على الطلاب أن يفكروا فيما يحدث، وفي أي شيء يقومون به، وليس النظر فقط لاحتياجات المجتمع الفورية أو المستعجلة، وكذلك فهم الثقافات المختلفة وتعدد الثقافات، إذ يجب تشجيع هذا الأمر من خلال المقررات، وكذلك إضافة أبعاد دولية في المقررات،

وجعل الطلاب على دراية حتى يصبحوا مواطنين فاعلين، كما أن أحد الطرق للقيام بذلك هو تشجيع الطلاب على برامج التبادل الثقافي مع البلدان الأقل نموا حيث يستطيعون من خلال ذلك الذهاب إلى البلدان الأقل نموا ومشاهدة الأمور بأنفسهم، وبالتالي يكونون مهيئين بشكل أفضل لخدمة المجتمع، وتوفير المساعدة للآخرين. كما يمكن أن يشارك طلاب الجامعات بعملية التنمية من خلال تطوعهم في المؤسسات الرسمية والأهلية، وتقديم المساعدات للمزارعين... الخ. والقيام بأعمال تطوعية احترافية (الطب والصيدلة، والتكنولوجيا، والتعليم... الخ).كل ذلك يقع تحت بند المسؤولية المجتمعية للطلبة اتجاه مجتمعهم.

المسؤولية المجتمعية كجزء من المسؤولية الوطنية للجامعات

من المعروف أن الجامعات الفلسطينية جاءت في ظل سياقات وطنية معقدة، بل إن ولادتها كانت عسيرة، وإن إنشاءها لم يكن طبيعياً، بل إنها جاءت في ظل غياب الدولة الوطنية، وبعضها أنشئ كمدرسة حتى في ظل الاستعمار البريطاني لفلسطين، إذن فهي في غالبيتها جامعات أهلية وليست حكومية أو ربحية وهذا أهم ما يميز الجامعات الفلسطينية عن غيرها، ويعطيها امتياز أنها جامعات مسؤولية مجتمعية في المقام الأول. على الرغم من تأسيس بعض الجامعات الحكومية أو الربحية بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤. وبالتالي فما زالت بعض الجامعات تحافظ على أهليتها إلى حدٍ ما.

١. احتضانها للحركة الطلابية الوطنية

تعدّ الحركة الطلابية الفلسطينية الوحيدة التي جرى تاريخياً انتخابها على أساس سياسي ونقابي في الجامعات والكليات والمعاهد الفلسطينية. فقد شكل الطلبة الجامعيون أهم الشرائح الاجتماعية تسيّساً، وشارك الطلبة في النشاط السياسي للجماهير الفلسطينية[3].

وقد اتسع الدور الوطني للحركة الطلابية بعد تزايد عددها، بشكل سريع، بازدياد عدد الطلاب الجامعيين في الأراضي المحتلة واستقبال الجامعات لإعداد أكبر من الطلبة أبناء الفئات الكادحة التي كانت حتى ذلك الحين مهمشة في الجامعات. وبذلك طرأت تغييرات مهمة على البينة الاجتماعية للحركة الطلابية حيث ازداد وزنها بازدياد عددها سواء في مجال العمل السياسي أم الجماهيري التعبوي، وتحولت الجامعات بذلك إلى قواعد شبابية يختمر فيها الوعي السياسي، وتنبثق منها الممارسات النضالية المقاومة للاحتلال لتلقي بظلالها على المجتمع الفلسطيني ككل. حيث شهد المجتمع الفلسطيني تغيرات اجتماعية

3. الدكتور محمود ميعاري. الثقافة السياسية في فلسطين- دراسة ميدانية، سلسلة دراسات استراتيجية5. جامعة بيرزيت معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. ط1. 2003، ص 282.

وسياسية واقتصادية سريعة وواسعة النطاق من حيث عمقها واتجاهها ونتائجها، وقد أثارت هذه التغيرات موجة من الحوارات حول كيفية إخضاعها لتوجيه يسهم في تحقيق الاستقلال والتنمية والديمقراطية[4].

وتأسيساً على ما سبق وباعتبار أن الجامعات هي موقع للصراع الأيديولوجي والفكري بالأساس وليس موقعاً لصراع في المؤسسات الإنتاجية؛ فقد برز دورها بشكل واضح خلال الانتفاضة في تأجيج الانتفاضة وقيادة فعاليتها. وبالتالي برزت الأطر الطلابية المختلفة كامتداد للمنظمات والفصائل الفلسطينية الناشطة في الأراضي المحتلة، وعلى هذه الأرضية توحد العمل الطلابي المؤطر على أسس سياسية وطنية وعلى الرغم من تباين الاتجاهات السياسية للأطر الطلابية المختلفة، إلا أنها حافظت على الحد الأدنى من العمل الموحد، باستثناء بعض الأحداث التي أدت إلى تناقضات طلابية ذات علاقة بظروف سياسية خاصة. ومع ذلك كان التناقض الرئيس مع الاحتلال حيث أصدرت قيادة الاحتلال في الضفة الغربية الأمر العسكري، رقم ٨٥٤، المعدل لقانون التربية والتعليم الأردني رقم ١٦ لعام ١٩٦٤، والذي يفتح المجال لسلطة الإدارة المدنية للاحتلال بالتدخل في شؤون الجامعات[5].

٢. إتاحة التعليم

كان لا يمكن للجامعة في أي مجتمع أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى. إن التعليم الجامعي في المجتمعات النامية له أثر كبير في عملية الرقي الاجتماعي لأنها تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان، وتيسر فرص العمل للأفراد، وترفع مستوى معيشتهم.

وهناك توجه في الجامعات الفلسطينية نحو التعليم لتلبية حاجة الفرد وحاجة المجتمع من مهن مختلفة، وهذا يعني تعليماً موجها لسد حاجات المجتمع،فالنظر إلى عدد الكليات والأقسام والدوائر وطرح عدد من التخصصات في الجامعات الفلسطينية، نلاحظ مدى اهتمام الجامعات –وعلى وجه التحديد في السابق– على إنشاء كليات، وافتتاح أقسام، وطرح تخصصات، وبناء مراكز يعتقد أنها احتياج مجتمعي، فهناك ١١ جامعة فلسطينية (٨ منها في الضفة الغربية، و٣ في قطاع غزة إضافة إلى ١٣ كلية جامعية تمنح شهادة البكالوريوس، و١٩ كلية متوسطة، تمنح شهادة الدبلوم المتوسط)، أدى ذلك إلى تقليل نسبة هجرة الشباب الفلسطيني إلى خارج الوطن بالنظر إلى النسبة الضئيلة من عدد الطلبة

4. الدكتور. محمدي المالكي. الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة الحالية وآراء النحول في ملامح الحركة الطلابية الفلسطينية. ارام الله. مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية الطبعة الأولى. 2000، ص9.

5. جبريل محمد. الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة الحالية وآراء توحد هذا حصيرة نقابية وديمقراطية. ارام الله مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية. ط1. 2000، ص47

الفلسطينيين المسجلين في الجامعات العربية والأجنبية، وإلى تقليل التكاليف المادية على الطلبة وذويهم، وإلى تثبيت الشباب بوطنهم، بل إن الجامعات لعبت دوراً مهماً ومحورياً في زيادة نسبة التعليم لدى الفتيات، فبسب الأوضاع الاستثنائية للمجتمع الفلسطيني فقد كان هناك عزوف إلى حد ما على إرسال الفتيات إلى خارج الوطن لإكمال دراستهن، وهذا أيضاً عائد إلى العادات والتقاليد والبعد الاجتماعي. كما أن ذلك له مردودات اقتصادية في تشغيل موظفين وأكاديميين، وتنشيط الحركة الاقتصادية في هذه المدينة أو تلك من خلال زيادة الطلب على بعض الخدمات.

وبهذا المعنى فإن التعليم هو عملية صناعة لأجيال المستقبل وإن استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات، وبالعمل في مجال الخدمة العامة التي بدورها تتطلب من أساتذة الجامعات عدم الترفع عن معالجة قضاياهم الاجتماعية[٦]. وبالتالي فإن دور الجامعات لا يقتصر على تخريج طلبة ليحلوا محل المتقاعدين والمستقيلين من أعمالهم، ولكن يجب تشجيع الجامعة على القيام بدراسة المشكلات وتحديد الحاجات والمهارات والأولويات التي يواجهها المجتمع حتى يسهل معالجتها، وإذا لم تقم الجامعة بالوقوف على مشكلات المجتمع وعيوبه ونواقصه، يجب عليها أيضاً إن تقوده وتؤثر فيه ولا تخضع لهيمنته وتتحمل مسؤولياتها في عجلة التغيير.وبالتالي فإن نجاح الجامعة في أي مجتمع مرهون بمدى تفاعلها معه والاقتراب منه. ويمكن القول أن الجامعات الفلسطينية وفرت خدمة التعليم للطبقات الأقل حظاً، وأولى المسؤولية الاجتماعية الكبيرة والعامة هي توفير التعليم شبه المجاني من خلال:

- استيفاء مبالغ زهيدة من الأقساط لمجمل طلبة الجامعة لغاية النصف الأول من التسعينيات.
- قبول طلاب كحالات خاصة (الأسرى)
- إعفاء من الأقساط أو جزء منها.
- المنح التي توفرها الجامعات لبعض المؤسسات أو للطلبة المتفوقين والفقراء.
- أسر الشهداء الأبناء، الزوج، الزوجة.
- قبول طلاب تم فصلهم من جامعات عربية بسبب الانتماء السياسي.
- التدريس في البيت للطلبة الذين فرضت عليهم قوات الاحتلال الإقامة الجبرية.

٦ للتفصيل أكثر انظر الدكتور علي الدرباوي الجامعات الفلسطينية بين الواقع والتوقع القدس جمعية الدراسات العربية1996)

- الدفاع عن الطلاب أمام محاكم الاحتلال.
- تخصيص مقاعد إلى قيادة الثورة والفصائل.
- البعثات.

٣. الجامعة والمجتمع مسؤولية متبادلة

- العمل التطوعي ومساعدة المجتمع المحلي في المواسم لا سيما الزيتون أو من خلال اعتبار العمل التطوعي والتعاوني كمتطلب من متطلبات التخرج للطلبة.
- قيام الطلاب بالتدريب لدى المؤسسات المحلية
- التدريب والتأهيل
- التبرع في الدم
- وسائل الإعلام التابعة للجامعات: هي في كثير من الأحيان صوت الناس وهي تسليط الضوء على كثير من القضايا المجتمعية.
- كليات الحقوق: من خلال العيادات القانونية التي بدأت تنشط في مساعدة أفراد المجتمع بشكل مجاني.
- مراكز التعليم المستمر: وهي وجه آخر من وجوه المسؤولية الاجتماعية لما توفره من خدمات للمجتمع المحلي.

نحو علاقة تكاملية بين الجامعة والمجتمع

أصبحت قضيه العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عالمية تجد الاهتمام من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما إن الجامعة بتخصصاتها المختلفة وبرامجها لابد إن تتماشى مع خطط التنمية، وهذا أمر حيوي لاغنى عنه في تحقيق التنمية،إن العلاقة بين الجامعة والمجتمع لا يزال يشوبها نوع من عدم الوضوح، وان الجامعة لا تزال بصفه عامه عاجزة عن بناء علاقة تفاعليه قويه مع مجتمعها وهي لا تعيش حياة مجتمعها منعزلة عنه، فهي جزء من المجتمع وقضاياه ويظهر ذلك جليا في ضعف إسهام الجامعة في توثيق علاقتها بالمجتمع في المجالات المختلفة هذا من جهة أخرى ومن جهة قلة دعم المجتمع لجهود التطوير في الجامعة [٧].

ولا تقتصر العلاقة بين الجامعة والمجتمع فقط في تخريج الطلاب وقيامها بالتدريس،وإنما تتجلى وظيفتها الأساسية في توثيق صلتها بالمجتمع وهي الوظيفة

7 أميرة حسن ورقة عمل «نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع» مقدمة إلى المؤتمر السادس حول التعليم العالي ومتطلبات التنمية. جامعة البحرين كلية التربية. ص١ وما بعدها

الأولى، بل الرائدة حتى تتحول الأطر البشرية المدربة والتدريس تدريساً من أجل المجتمع، وكذالك يتحول البحث ليكون بحثا من أجل المجتمع، لذلك للجامعة دور فاعل وشامل لتوثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع الذي يعدّ مطلباً أساسياً للتنمية، وأن التنمية أداة هدفها هو الإنسان وأداتها الإنسان، ولا يمكن تنمية أي مجتمع دون توثيق صلته بالجامعة وبالتالي عملية التوثيق هذه عمليه مهمة جداً بما تدعم العلاقة التبادلية بين الجامعة والمجتمع.

مما سبق نلاحظ أن الجامعة تؤدي ثلاث وظائف رئيسة هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ويختلف الاهتمام بهذه الوظائف يختلف حسب ظروف كل جامعه وفلسفتها لان الجامعة إذا اقتصرت على وظيفة التدريس فقط تكون قاصرة ومحصورة ولا أثر لها في المجتمع الذي أنشئت فيه لأن إنشاء الجامعة في أي مجتمع يتوقع منها إن تسعى هذه الجامعة إلى إحداث تغيير في المجتمع وحتى لو كان طفيفا والواقع إن الوظائف الثلاث للجامعة تتداخل ويخدم بعضها بعضاً فالتدريس يقود إلى البحث العلمي وخدمة المجتمع وتزود البحث العلمي بالمشكلات المستعصية اللازم حلها، وهكذا تتواصل وظائف الجماعة دوماً وأبداً وتتكامل.

إذن كيف للجامعة من خلال هذه الوظائف إن تسهم في توثيق العلاقة بينها وبين المجتمع؟ إذا كان للتربية مؤسسات متعددة فإن الجامعة تعد إحدى هذه المؤسسات لأنها تسهم في توفير جو من المعرفة وإشاعتها بين أكبر عدد من الموظفين، وتعمل على تطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجا فكرياً مشتركا للعمل، فوظائف الجامعة لابد إن تسعى جاهدة حتى تحقق أهدافها في تخريج الطاقات البشرية والمدربة والمؤهلة على ممارسة عمل معين في المجتمع فوظائف الجامعة حيث تستهدف بناء الإنسان وتنمية قدراته تنمية متكاملة ويجب أن تضع في اعتبارها ذاتية الفرد وأهداف مجتمعه ومقومات مستقبله التي تشمل كل ما يتضمنه العصر من اتجاهات ومؤثرات.

الربط بين الجامعة ومشكلات المجتمع

الربط بين الجامعة والمشكلات الواقعية في المجتمع أمر يقتضيه مجتمع المعرفة وهذا الأمر يتم بالطرق التالية:

١. تعتمد الجامعة عبر التخطيط في مجالس الأقسام العلمية دراسة المشكلات الواقعية في المؤسسات الشعبية والقطاعات الأخرى (صناعية وخدمية)وذلك عن طريق الربط بينها وبين مؤسسات المجتمع الأخرى وإلزام هذه المؤسسات أن تعرض مشكلاتها على

الجامعة بمراكز بحثها العلمي لأغراض جودة أدائها، وحتى يتم هذا الأمر يمكن إنشاء مكتب لضمان جودة الأداء في مؤسسات المجتمع، ويكون على عاتقه متابعة هذا الأمر وتنفيذه.

٢. المظاهر التي يمكن من خلالها تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال تفعيل طلبة الجامعة:

أ. استناد الجامعة إلى برامج في التنمية.

ب. التركيز على الواقع الاجتماعي و قضاياه ومشكلاته.

ت. اتجاه الجامعة لقضايا المجتمع و تطلعاته، و توثيق الصلة بينها وبين المجتمع.

ث. ارتباط الجامعة بمراكز البحوث.

لذلك تعدّ الجامعة قائد التغير الاجتماعي، وتقوم بمواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التلاحم والتواصل بالمجتمع وأفراده كما أنها توفر فرصاً لتعليم المرأة بعض المهارات. وللجامعات إسهام كبير في برامج محو الأمية الحضارية، وتعزيز الهوية الثقافية الموحدة على الصعيد الوطني والقومي، والإسهام في التنمية الاجتماعية والثقافية. أيضا من مبررات توثيق العلاقة تدعيم الثقة بين المتعلمين الكبار بعد شعورهم بعدم الأهمية وإشباع حاجاتهم وانخراطهم في التنمية بزيادة الدافعية للتعلم والإنتاج وذلك بتنمية مشاعر الأفراد بقدراتهم على الإنجاز والإبداع والإسهام في نمو المجتمع.

أولويات المسؤولية المجتمعية للجامعات

تتعدد أنماط تنمية المجتمع ومجالاته التي تقدمها الجامعات لمجتمعاتها بتعدد حالات المجتمع ومشكلاته ودرجة انغماس الجامعات في العمل على تلبية تلك الحاجات ومواجهة هذه المشكلات، كما تتعدد هذه المجالات كذلك بتعدد الجماعات التي توجه إليها الخدمات من جماعات مهنية ومدنية إلى جانب العاملين في مختلف الأنشطة التجارية، والصناعية والزراعية، وغيرها، كما أن بعض هذه الخدمات تقدمها الجامعات على مستوى المجتمع المحلي، وبعضها على المستوى الوطني.

أولاً: الصحة العامة

١. البيئة: من خلال المحافظة على نظافة البيئة، والقضاء على التلوث، والإقلال من الإضرار بالطبيعة.

٢. الصحة: المساهمة في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته وشرائحه من خلال تنظيم حملات موجهة، وتدريب الموظفين على كيفية الوقاية من الأمراض، بالإضافة إلى وسائل الأمن والسلامة.
٣. المراكز المتخصصة:العمل على إنشاء مزيد من المراكز المتخصصة التي تعمل في تخصصات مختلفة مثل الرعاية الصحية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، ومكافحة التلوث.

ثانياً:الموروث الثقافي

١. الأنشطة الثقافية: تقوم الجامعة بنشر الثقافة بكل أنواعها للراغبين فيها والمحتاجين إليها من أبناء المجتمع بغض النظر عن أعمالهم وأعمارهم، وبالتالي تمكنهم من حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم، وتزيد من قدرتهم على إحداث التنمية المنشودة، كما تقدم لطلابها برامج ثقافية ترفع مستواهم الثقافي، وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم.
٢. المعارض: سواء أكانت معارض ثقافية أم تراثية أم للمنتوجات والصناعات التقليدية.

ثالثاً: المراكز التعليمية والبحثية والاستشارية

١. الاستشارات:هي نشاطات أو خدمات اعتيادية يقدمها أعضاء هيئة التدريس، كل في مجال اختصاصه لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية، وكذلك لأفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات.
٢. البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية: تعد البحوث التطبيقية بحوث عملية تقوم على تطبيق واستثمار وتطويع نتائج البحوث الأساسية وتستهدف خدمة الإنسان ورفاهيته، كما أنها بحوث توجه مباشرة لحل مشكلات المجتمع المحلي في مجال الإنتاج والخدمات والمشكلات الاجتماعية.
٣. مراكز تعليم اللغات بالجامعات:سواء لطلبة التوجيهي أم للموظفين أم للراغبين أم للطلبة أنفسهم.
٤. تعليم الكبار:يلقى مفهوم تعليم الكبار الآن قبولاً واسعاً في أغلب دول العالم وثقافاته المتعددة باعتباره من المجالات المهمة بالنسبة للمجتمع، نظراً لما يمكن أن يقوم به في حل كثير من القضايا والمشكلات، ولما كان تقدم أي مجتمع رهن بما يحصل عليه أفراده من تعليم، فإن الاهتمام بتعليم الكبار، وتوفير فرص الاستفادة من برامجه أمام جميع أفراد المجتمع يعد شرطاً أساسياً من شروط بقاء المجتمعات واستمرارها، والحفاظ على تقدمها الاجتماعي والاقتصادي.

رابعاً: المنشآت الجامعية:تحتوي الجامعة على عدد من المنشآت التي يمكن أن تقدم خدماتها للمجتمع:

١. المستشفيات الجامعية وما يتبعها من عيادات ومراكز طبية.
٢. المكتبة الجامعية وفروعها فهي مصدر رئيس ومهم للمعلومات في مختلف الميادين والحقول للطلبة والأساتذة بالجامعة، وكذلك الباحثين والدارسين والمطالعين من أفراد المجتمع المحلي.
٣. المنشآت الرياضية، هناك على الأقل إستاد رياضي، يحتوي على ملاعب وصالات ألعاب، حيث يمكن أن تشجع الجامعة أهالي الراغبين من أبناء المجتمع لاستخدامها خلال العطلات الصيفية، أو المواسم الرياضية.
٤. المتاحف والمختبرات التي تخدم أغراضها التعليمية والبحثية إلا أن لها دوراً كبيرا في مجال الخدمة العامة.

المسؤولية المجتمعية للجامعات تكمن في:

١. استضافة المسؤولين وصناع القرار بحيث يكون الطالب الجامعي أكثر وعياً وأكثر إدراكاً لما يدور من أحداث وتطورات.
٢. ربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية٨.
٣. توظيف التعليم الجامعي لتلبية حاجات الفرد والمجتمع الآنية والمستقبلية.
٤. تنويع البرامج والنشاطات والتخصصات التي تطرحها الجامعة لتواكب روح العصر.
٥. مساعدة أفراد المجتمع على استيعاب المستجدات في مجالاتهم المختلفة.
٦. ربط التعليم الجامعي بواقع المجتمع المختلفة وقضاياه.
٧. تشجيع الدراسات المسائية للكبار الذين لا تسمح لهم الظروف بالالتحاق بالبرامج النظامية.
٨. تنويع برامج خدمة المجتمع (محاضرات، مؤتمرات، ندوات، ورش عمل).
٩. الاستجابة بكفاية وفعالية لمتطلبات التنمية الشاملة في فلسطين وتوفير المتعلمين المدربين كماً وكيفاً.
١٠. توفير برامج الرعاية الطلابية المتكاملة التي تشمل الرعاية الاجتماعية والنفسية والإرشادية والثقافية.
١١. تطوير المناهج وطرق التدريس التي تضمن تخريج أجيال مسلحة بعلوم المستقبل، ومتقنة لتقنيات العصر، وقادرة على الإنتاج بمعدلات عالية.

٨. للتفصيل أكثر أنظر/ي الدكتور فواز عقل دور الجامعة في خدمة المجتمع (نابلس: جامعة النجاح الوطنية)

النشاطات الطلابية داخل الحرم الجامعي كجزء من المسؤولية المجتمعية للجامعات

١. المعارض
٢. الاحتفالات والمناسبات الوطنية
٣. تنشيط الحياة الثقافية في الجامعة (محاضرات-ندوات...). وذلك يربط الجامعة بالمجتمع وتعريف كل منهما بالأخرى.
٤. ربط المنهاج التعليمي بقضايا المجتمع وطرح مهن تشغيلية مستقبلية.
٥. العمل على معالجة القضايا الاجتماعية، وذلك بطلب من العاملين القيام بأبحاث، ووضع نتائج هذه الأبحاث في خدمة المجتمع (لتنمية الريف، وتسرب الطلبة ومشاكل التعليم).
٦. تدريب الطلبة على كيفية المناقشة الحرة.

التوصيات:

١. الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشكلات المجتمع المحلي.
٢. عقد الحلقات والندوات والمؤتمرات العلمية لخريجيها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم، ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية.
٣. تقدم لطلابها برامج تثقيفية ترفع مستواهم الثقافي، وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم
٤. تقديم الأسس العلمية للتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع.
٥. تشجيع أفراد المجتمع على استخدام مرافق ومنشآتها الجامعة.
٦. إنشاء مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.
٧. مساعدة أفراد المجتمع عن طريق تقديم أفكار جديدة ومتطورة في كيفية إدارة المشاريع والأعمال المختلفة.
٨. تقديم الاستشارات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع.
٩. مشاركة الجامعة في المناسبات الاجتماعية المختلفة.

المراجع

١. جبريل محمد، الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء توجد هنا خميرة نقابية وديمقراطية، (رام الله:مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، ط١، ٢٠٠٠).

٢. الدكتور، علي الجرباوي، الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع، (القدس:جمعية الدراسات العربية١٩٨٦).

٣. الدكتور، فواز عقل، دور الجامعة في خدمة المجتمع، (نابلس:جامعة النجاح الوطنية).

٤. الدكتور، مجدي المالكي،الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء،التحول في ملامح الحركة الطلابية الفلسطينية،(رام الله:مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية،الطبعة الأولى، ٢٠٠٠).

٥. الدكتور، محمود ميعاري، الثقافة السياسية في فلسطين – دراسة ميدانية – سلسلة دراسات استراتيجية٥، (جامعة بيرزيت:معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط١، ٢٠٠٣).

٦. الدكتور يوسف ذياب، دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، (رام الله، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٠).

المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية
جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً
دراسة وصفية تحليلية

الواقـــع والمأمـــول

إعداد: د. محمد أحمد شاهين

دكتوراه الفلسفة/ إرشاد تربوي ونفسي

عميد شؤون الطلبة/ جامعة القدس المفتوحة

ملخص

في ظل التغيرات والمتغيرات العالمية والعربية، وفي فلسطين بخاصة لعدم وجود الدولة بإمكاناتها للقيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها كافة، لابد من قيام المؤسسات بكافة أشكالها تعليمية كانت أو اقتصادية أو صحية، بأدوار في مجال المسؤولية المجتمعية، ليس من منظور الصدقة والإحسان إنما من منطلق التعليم والتأهيل المجتمعي على مبدأ "لا تطعمه سمكة، إنما علمه الصيد"، وتوفير آليات فاعلة في مجال التصدي للتحديات القائمة، ومحاولة إيجاد حلول للمشكلات التي تقف حائلاً في وجه النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع على المدى الطويل.

إن المساهمة الفاعلة لمؤسسات التعليم العالي في المجتمع العالمي وتحديات العولمة، تتوافق مع الغرض الرئيس لأنشطة هذه المؤسسات الهادفة إلى المساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع، وبالتالي فإن تحديد أدوار فاعلة للجامعات في ظل منظور العولمة، والانسجام والتناغم في هذه الأنشطة مع مؤسسات المجتمع كافة وتوافقها مع توقعات المجتمع، واستجابتها لمتطلباته القانونية والأخلاقية والقيمية والبيئية لم يعد أمراً قابلاً للنقاش أو التقصير في أدائه.

وتعرف المسؤولية المجتمعية للجامعات باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من:(طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) ومسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة. ويمكن تقسيم التأثيرات الجامعية إلى أربعة أنواع مترابطة من خلال علاقتها المباشرة بالمجتمع والمسؤولية تجاهه، هي:

أولا: آثار تعليمية تربوية، بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة لتنمية مستدامة.

ثانيا: آثار معرفية، بمعرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية.

ثالثا: آثار تنظيمية وبيئية، بتنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة.

رابعا: آثار مجتمعية، بالمشاركة في التجمعات للتعلم المتبادل من أجل التطوير.

ومن منطلق الرؤية الفلسطينية والغايات لجامعة القدس المفتوحة كجامعة وطنية عامة، تنهض الجامعة بمسؤولياتها المجتمعية على نحو يستند إلى رؤية غير تقليدية، تعكس التزامها بالإسهام في تعميق الفكر الإبداعي ومنجزاته الثقافية والتكنولوجية في المجتمع وترسيخها، وتتشعب أدوار الجامعة التي تترجم من خلال مسؤوليتها المجتمعية إلى مبادرات تمتد منذ نشأة الجامعة في ظروف خاصة لتؤدي أدواراً ريادية ومتميزة ووطنية شمولية، وهي باستمرار تجدد في مبادراتها سعياً لمواكبة التطورات في المجتمع، وتواصل تخصيص موازنات للتطوير التقني والإلكتروني، وفي مجال البحث العلمي وابتعاث الطلبة لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه، وترتقي بمساهماتها في خدمة المجتمع المحلي وبدورها التنويري.

وتتلخص رسالة الجامعة في بنود مجملها تتعلق بالمجتمع وحتى المجتمعات المجاورة، وبالتالي تصف دورها بأن تكون شريكاً كاملاً، في تطوير المجتمع الفلسطيني بخاصة والمجتمع العربي والعالمي بعامة. فالجامعة بذلك تلزم نفسها بالشراكة مع المجتمع، وتضع لذلك برامج دائمة ومتطورة باستمرار. وبما أن الجامعة مؤسسة تعليم عالٍ، فهي أيضاً ملتزمة بنوعية التعليم وحداثته، وكذلك في البحث العلمي الذي يعدّ الوسيلة الأساسية لقيادة المجتمع ليصبح شريكاً ومنتجاً وفاعلاً في الحضارة الإنسانية. وحيث أن التغيرات في المجتمع متواصلة، فإنه لابد أن تتجدد وتتطور صيغ المشاركة بين الجامعة والمجتمع، من خلال تطوير ما هو قائم من صيغ أو استحداث صيغ جديدة تلبي احتياجات هذا التطور.

مقدمـــة:

منذ فترة ليست بعيدة بدأ يتبلور مفهوم المسؤولية المجتمعية إزاء القضايا الإنسانية، وأبرزها مكافحة الفقر، والحد من البطالة، وتفعيل دور ذوي الاحتياجات الخاصة في عملية التنمية ودمجهم في المجتمع والبيئة على وجه الخصوص. وهذا المفهوم كان -غائباً- في حقبة ماضية أو مغيباً لأسباب متعددة ومتشعبة، أهمها إلقاء هذه المسؤولية على الدولة، باعتبارها المسؤول الوحيد عن تأمين كافة احتياجات المواطنين في حينه. وتعرف المسؤولية المجتمعية في إطارها الواسع على أنها أي نشاط تقدمه المؤسسات الحكومية أو الأهلية لخدمة المجتمع.

فقد بني مفهوم المسؤولية المجتمعية على نظرية أخلاقية تركز على أن لكل كيان في المجتمع دوراً يجب أن يقدم لخدمة هذا المجتمع، والكيان قد يكون جهة حكومية أو غير حكومية، ربحية أو غير ربحية، وحتى أفراد المجتمع أنفسهم من خلال مواطنته الصالحة.

ورغم أن المسؤولية المجتمعية تمس المؤسسات الاقتصادية أكثر مما تمس المؤسسات العامة، باعتبار المسؤولية المجتمعية في هذا الإطار ترتبط بالاستثمار الأخلاقي والمساهمة في التنمية التي تخدم المجتمع والبيئة مع تحقيق العوائد المجدية على الاستثمار، إلا أن النظرة إلى مؤسسات التعليم خاصة غير الربحية منها ارتبطت بالمسؤولية المجتمعية بكل جوانبها ومكوناتها.

وفي ظل التغيرات والمتغيرات العالمية والعربية، وفي فلسطين الخاصة لعدم وجود الدولة بإمكاناتها للقيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها كافة، لابد من قيام المؤسسات بكافة أشكالها تعليمية كانت أم اقتصادية أم صحية، بأدوار في مجال المسؤولية المجتمعية، ليس من منظور الصدقة والإحسان إنما من منطلق التعليم والتأهيل المجتمعي على مبدأ «لا تطعمه سمكه، إنما علمه الصيد»، وتوفير آليات فاعلة في مجال التصدي للتحديات القائمة، ومحاولة إيجاد حلول للمشكلات التي تقف حائلاً في وجه النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع على المدى الطويل.

فمؤسسات التعليم العالي، وبحكم أنها منارات العلم التي تقوم أساساً للرقي بالمجتمعات فكرياً وأخلاقياً، فإن مفهوم الخدمة الاجتماعية السائد حتى الآن فيها هو مفهوم قديم، ولا تكاد تخلو جامعة من إدارة مستقلة تعنى بهذا الأمر، لكن هذه الخدمات لا تمس كل شرائح المجتمع، وكذلك الحال لكثير من الخدمات والإسهامات المحمودة التي تقدمها الجامعات للمجتمع في مجال الدعم المادي أو رعاية الأنشطة أو الإشراف أو التوجيه.

إن المؤسسات التعليمية وخصوصاً الكبيرة منها مطالبة الآن وأكثر من أي وقت مضى بتحمل المسؤولية، وأن تبادر هذه المؤسسات إلى مأسسة المسؤولية المجتمعية من خلال خططها الإستراتيجية التي تتضمن إجراء الدراسات، ووضع آليات قياس ومؤشرات لمدى النجاح. ويكون ذلك بالانتقال من مفهوم تقديم الخدمة التطوعية إلى تطبيق أوسع يقوم على تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية، التي ترتكز على التأمل الدائم في محطات المرور المنجزة في المؤسسة، والتأكد من حاجة المجتمع للخدمة المقدمة.

فالمسؤولية المجتمعية هي ثقافة والتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الإستراتيجي للمؤسسة، وأن توفر الإدارة العليا تجاه الدعم والمساندة التنمية المستدامة للمجتمع بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

ورغم أن الدور الرئيس لمؤسسات التعليم العالي يتمثل في الرسالة العلمية المعرفية، إلا أن تحديات العصر ومتطلباته فرضت على هذه المؤسسات مسؤوليات وأدواراً تطال جوانب مختلفة من الحياة اليومية، وعلى رأسها المسؤولية المجتمعية والفعل الحقيقي والمباشر والمستمر في تنمية المجتمع والقيام بدورها كمؤسسات مجتمعية.

وباعتبار أن التغيرات في المجتمع متواصلة ومتجددة مع ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي وفي مجال الاتصالات، وانعكاس ذلك على خصائص الأفراد واتجاهاتهم وسلوكياتهم، فإنه لابد أن تتجدد وتتطور صيغ المشاركة بين الجامعة والمجتمع، ومن خلال تطوير ما هو قائم من صيغ واستحداث صيغ جديدة تلبي احتياجات ومتطلباته هذا التطور.

وبما أن الجامعة مؤسسة تعليم عال، فهي أيضاً ملتزمة بنوعية التعليم وحداثته، وكذلك في البحث العلمي الذي يعد وسيلة أساسية لقيادة المجتمع ليصبح شريكاً ومنتجاً وفاعلاً في الحضارة الإنسانية.

وتسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما المقصود بالمسؤولية المجتمعية للجامعات؟
٢. ما هي التأثيرات الجامعية في المجتمع ومكوناتها؟
٣. كيف يمكن للجامعة أن تؤدي مسؤوليتها المجتمعية بطريقة فاعلة؟
٤. ما هو واقع أداء جامعة القدس المفتوحة لمسؤوليتها المجتمعية؟
٥. ما المتطلبات اللازمة للجامعة للتغلب على معوقات أدائها لمسؤوليتها المجتمعية بفاعلية؟.

الهدف من هذه الورقة:

تهدف هذه الورقة إلى إبراز مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات والمساهمة في إيجاد أدب نظري أولي في مجال المسؤولية المجتمعية للجامعات باعتبارها مفهوماً حديثاً ليس فقط على المستوى المحلي والعربي، بل على المستوى العالمي أيضاً، وهي تهدف بالتالي إلى تحقيق الآتي:

١. توضيح لمفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات كمصطلح حديث العهد.
٢. وضع تصور لأداء المسؤولية المجتمعية للجامعات من خلال تأثيراتها في المجتمع، ومراحل الأداء.
٣. بيان أهمية قيام الجامعات بدورها في المسؤولية المجتمعية.
٤. الوقوف على واقع أداء جامعة القدس المفتوحة ودورها في المسؤولية المجتمعية.
٥. تحديد المتطلبات للتعامل مع معوقات أداء الجامعة لدورها في المسؤولية المجتمعية.

منهجية البحث: سيستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد مصادر الدراسة المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للجامعات والآراء للمختصين، من أجل الوصول إلى توجهات عامة في معالجة موضوع الورقة والإجابة عن أسئلتها.

المسؤولية المجتمعية للجامعات:

إن موضوع المسؤولية المجتمعية للجامعات أمر ليس بجديد في مضمونه، لكنه مطروح عالمياً في هذا الوقت باعتباره أمراً يجب إبرازه ومأسسته وتضمينه بشكل ملموس في مناهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها. ويستدعي هذا من كافة مؤسسات التعليم ومنها الجامعات أن تضع المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجياتها أسوة بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، حتى يكون للجامعات دور رئيس في التأسيس لفكر استراتيجي تنافسي يخدم المجتمع وقضاياه، من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها باتباع المنهج العلمي وإجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة.

وحيث أن التعليم العالي يرفد المجتمع بأفواج من الخريجين سنوياً، ويحمل هؤلاء الخريجين قيماً ومهارات ومعارف يستخدمونها في القيام بأدوارهم المجتمعية المختلفة، فإن ذلك يستدعي التأكد من طبيعة ونوعية المساهمة لمؤسسات التعليم العالي في ثقافة الأجيال وقيمهم ومعارفهم، خاصة المتعلقة بالمواطنة والتسامح والحوار وتقبل الآخر والفكر الإبداعي والأخلاق،..... الخ.

وغالباً ما يقرن مفهوم المسؤولية المجتمعية في الجامعات بالتعليم المستمر الذي يطغى عليه الهدف الربحي في العام الأول، ولا يشكل عائداً حقيقياً مؤثراً على المجتمع، فهي تقدم من خلاله خدمات شكلية لشرائح محددة من المجتمع، ولا تهتم كثيراً بالمساهمة المجتمعية الشاملة، والمنطلقة من الدور التطوعي لمكونات مجتمع الجامعة.

صحيح أن جامعاتنا العربية تلتزم بتحمل مسؤولياتها العامة في تعزيز العدالة الاجتماعية والتضامن، فهي تبذل جهودا كبيرة لتوسيع القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لطلابها، كما أنها تلتزم بتشريع أبوابها أمام جميع أصحاب المؤهلات الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العالي وذلك عبر منحهم فرص النجاح، ولكنه بغية تحقيق هذا الهدف المنشود، يجب إقامة الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في مجال النظام الاجتماعي لضمان تحقيق المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات وفاء لمجتمعاتها.

إن المساهمة الفاعلة لمؤسسات التعليم العالي في المجتمع العالمي وتحديات العولمة، تتوافق مع الغرض الرئيس لأنشطة هذه المؤسسات الهادفة إلى المساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع، وبالتالي فإن تحديد أدوار فاعلة للجامعات في ظل منظور العولمة، والانسجام والتناغم في هذه الأنشطة مع مؤسسات المجتمع كافة، وتوافقها مع توقعات المجتمع، واستجابتها لمتطلباته القانونية والأخلاقية والقيمية والبيئية لم يعد أمراً قابلاً للنقاش أو التقصير في أدائه.

تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات:

تعرف المسؤولية المجتمعية للجامعات باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من: (طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة (Jossey & Jossey، ٢٠٠٨).

ويمكن تقسيم التأثيرات الجامعية إلى أربعة أنواع مترابطة من خلال علاقتها المباشرة بالمجتمع والمسؤولية تجاهه، هي:

أولا) آثار تعليمية تربوية، بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة لتنمية مستدامة، ومن خلال:

أ. تطوير طرائق التدريس الفاعلة والمرتبة والقادرة على تخطي الحواجز والمعوقات للمتعلمين، والتي تسهم في تنمية القدرات والاستعدادات للخريجين وأفراد المجتمع

ب. تطوير البرامج والتخصصات الأكاديمية التي تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلباته المتجددة والمتطورة.

ج. تطوير الجامعات لبرامج الرعاية الطبية، والتعليمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الثقافية.

د. توفير دورات للفقراء والمحرومين من التعليم والمساهمة الأكاديمية في نشر المعرفة في المجتمع.

ه. شراكة مع المجتمع ومؤسساته في تطوير البرامج الأكاديمية والمهارات والمعارف التي تتضمنها هذه البرامج ومجالات البحوث العلمية لتلبي احتياجات المجتمع وأولياته.

و. عقد اتفاقات تعاون مهني وعلمي مع هيئات ومؤسسات المجتمع في مجالات الخدمة العامة، والتعاون الأكاديمي والتنمية المهنية، والتدريب والبحث العلمي، وخدمة البيئة.

ز. قيام الأستاذ الجامعي بدور أشمل وأوسع لا يقتصر على وظيفة التدريس، بل يشمل أيضاً دوره:

١. كباحث منتج للإبداع والمعارف العلمية التي تعود بالفائدة على المجتمع.
ناشط وفاعل في المجتمع باعتباره أحد أهم عناصر الإصلاح وقوى التغيير والتحديث في المجتمع.

٢. الجمع بين الفكر والعمل أو النظرية والممارسة والقيام بدوره في الدفاع عن هموم المجتمع وقضاياه وحقوقه.

ج. إشراك المجتمع وأفراده في البحوث والدراسات، وإزالة الحواجز بين العلم والمجتمع لمصلحة المجتمع، ومن خلال:

١. توظيف كل أنشطة الجامعة الأكاديمية والعلمية في خدمة المجتمع بكل توجهاته الاجتماعية والاقتصادية.

٢. مساهمة الجامعات في تربية الأجيال، وإتاحة الفرصة للطلاب للتعبير عن أفكارهم وإبداعاتهم من خلال الأنشطة المتنوعة التي تؤهلهم للمشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع.

٣. الاهتمام بإجراء دراسات وأبحاث متعلقة بالمسؤولية المجتمعية، لتحديد نقاط الضعف وكيف نتعامل معها، وتعزيز نقاط القوة في السياسات والإجراءات الخاصة بالمجتمع وتنميته.

٤. الاهتمام بالموهوبين والمبدعين من الطلبة لتنمية قدراتهم ورعايتهم وزيادة وعي المجتمع نحو أهمية الإبداع والابتكار.
٥. توعية الطلبة وذويهم بتخصصات الجامعة وبرامجها بواقعية وشفافية، ومساعدة الطلبة في تحديد مستقبلهم المهني من خلال اختيار تخصصاتهم الملائمة لقدراتهم واستعداداتهم وميولهم بطريقة علمية ومنهجية.

ثانيا) آثار معرفية، بمعرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية، ومن خلال:

أ. قيادة حراك مجتمعي وتوجيهه نحو نشر المعرفة والثقافة الإيجابية بأهمية الحواسيب والتكنولوجيا، ووسائل الاتصالات الحديثة، وأثر ذلك في تنمية المجتمع، وتعزيز قدراته في هذا المجال.
ب. تثقيف الموارد البشرية وتأهيلها لتضييق الفجوة المعرفية مع البلدان المتقدمة، وتعزيز دور المثقفين والأكاديميين في الشؤون العالمية.
ج. تنظيم حملات على المستوى الوطني لزيادة الوعي حول القضايا المحلية والعالمية والعمل التطوعي والتجارب المثالية.

ثالثا) آثار تنظيمية وبيئية، بتنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة، ومن خلال:

أ. اعتبار التميز في خدمة المجتمع عنصراً من عناصر التميز للجامعة، شأنه شأن التميز الأكاديمي.
ب. بناء جسور ثقة مع سوق العمل ومكوناته، من خلال التعرف على احتياجاته والاستفادة من رؤيته وتطلعاته في مجال البرامج الأكاديمية ومجالات البحوث العلمية، والمهارات والمعارف التي يجب أن يمتلكها الخريج لتؤهله لدخول سوق العمل بكفاءة واقتدار.
ج. إدراج المسؤولية المجتمعية ضمن الخطط الاستراتيجية للجامعة، وتضمين المناهج قضايا المجتمع ومفاهيم المسؤولية المجتمعية وأدوار الأفراد تجاهها.
د. تشكيل وحدات لمتابعة الخريجين تعنى بالتواصل مع المؤسسات المجتمعية المختصة لتوفير فرص التدريب لهم، ومع المؤسسات المشغلة وسوق العمل لتوفير فرص العمل.
ه. إعادة النظر في كثير من السياسات والممارسات التعليمية، لتطويرها بما ينسجم مع مسؤولية الجامعة تجاه المجتمع، وتطوير هذا الدور باستمرار خدمة لمصالح المجتمع وأفراده.

رابعا) آثار مجتمعية، بالمشاركة في التجمعات للتعلم المتبادل من أجل التطوير، ومن خلال:

أ. دور للجامعات في التنمية الريفية والقضاء على الأمية والمساهمة في تحسين نوعية الحياة في المجتمع ككل، وفي المناطق الريفية والمحرومة بشكل خاص.

ب. خفض الفقر ونشر فكرة النظام الديمقراطي في المجتمع المحلي والعالمي.

ج. بناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة، وتوسيع أنشطتها للمزيد من الشراكة مع القطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجتمع المدني.

د. تقديم منح ومساعدات مالية للمتفوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة، وكبار السن والمهمشين، وذوي القدرات المادية المحدودة، مما يشكل حافزاً على التعليم وتطوير للذات والقدرات لقيام كل فئات المجتمع بالدور المطلوب في خدمة المجتمع وتنميته.

ه. تثقيف الطالب وتوعيته وإكسابه للمهارات الشخصية والاجتماعية ليكون قادراً على حل المشكلات، واتخاذ القرارات والتواصل الفاعل مع المجتمع ومكوناته.

و. تطوير ثقافة إيجابية لدى الطلاب وتنميتها نحو العمل التطوعي والأنشطة المجتمعية الهادفة (أيام تطوعية، زيارات لدى المسنين والمرضى والمناطق النائية، زراعة الأشجار، ومسوح ميدانية مع مؤسسات المجتمع المحلي،...).

ز. استخدام الإعلام لنشر فلسفة الجامعة وأهدافها لتسهيل تحقيق الجامعة لرسالتها ومسؤولياتها المجتمعية ومعرفة نبض المجتمع للاستفادة منه في تحديد السياسات والاحتياجات والأولويات للجامعة.

ولأداء الجامعات لمسؤوليتها المجتمعية بطريقة فاعلة، لا بد من التعامل مع أربعة محاور للتغيير، هي:

١. التنظيم: بتنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة.

٢. التعليم: بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة لتنمية مستدامة.

٣. المعرفة: معرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية.

٤. شراكة: مشاركة مع التجمعات المجتمعية للتعلم المتبادل من أجل التطوير.

ويستدعي ذلك تخطيط وتدرج في أداء دور الجامعة لمسؤولياتها المجتمعية، من خلال:

١. التشخيص: بتحديد موقع المسؤولية المجتمعية للجامعة وطبيعتها في الرؤية والرسالة العامة للجامعة، وذلك من خلال:

أ. تحليل للخطاب المؤسسي (الرؤية، والرسالة، والتشريعات الداخلية، والقوانين، والتشريعات العامة).
ب. تحليل القيم وتطويرها والتعبير من خلال (الإعلانات، والبوسترات، والإذاعة، والرسائل، والصحف، والنشرات).
ج. تحليل البرنامج الأكاديمي (المنهاج، والنشاطات المنهجية، وطرق التدريس).
د. تحليل العلاقة بين الجامعة المجتمع (تسليط الضوء نحو المجتمع، والتبادل التكنولوجي ونشر الثقافة التكنولوجية).
ه. تحليل للنمو الأخلاقي داخل الجامعة (العلاقات الإنسانية وإدراك الأطراف الأساسية لها (طلبة، وأساتذة، وإداريين، وموظفين)، ودراسة السلوك الأخلاقي للطلبة ومدى معرفتهم بالمراجع الأساسية ذات العلاقة بالتطور المجتمعي والبيئي.
و. تحليل للبصمة الأيكولوجية (المباني، واستخدامات الطاقة، وإدارة المناطق الخضراء،....).
ز. تشخيص ذاتي/ شخصي للإمكانات والاستعدادات.
ح. تحديد أصحاب المصلحة والأدوار المناطة.
ط. عقد مقارنات هادفة.

٢. التخطيط: لتحديد مناطق التطوير واختيارها وتوضيح خطة العمل.
٣. التنفيذ: بتنفيذ البرامج المحددة من خلال التشخيص والتخطيط لإجراءات تنفيذها.
٤. التقييم: تقييم مستمر وتغذية راجعة.
٥. التواصل: تواصل مع المجتمع ومكوناته في كل مراحل العمر.

فالمسؤولية المجتمعية للجامعة هي نهج أخلاقي عقلاني لإدارة الجامعة، والذي يشمل الآثار التي يتركها هذا النهج على السياق الاجتماعي والإنساني والطبيعي، وعلى دوره الفاعل في تعزيز تطور إنساني مستدام للبشرية، وهي استراتيجية تسعى إلى التقليل من البصمة الأيكولوجية للمؤسسة عبر الاستخدام الرشيد للمصادر، وتسعى أيضاً إلى تثقيف مجتمع الجامعة نحو أخلاقيات التنمية المستدامة.

المسؤولية المجتمعية في جامعة القدس المفتوحة

من منطلق الرؤية الفلسطينية والغايات لجامعة القدس المفتوحة كجامعة وطنية عامة، تنهض الجامعة بمسؤولياتها المجتمعية على نحو يستند إلى رؤية غير تقليدية، تعكس التزامها بالإسهام في تعميق الفكر الإبداعي ومنجزاته الثقافية والتكنولوجية في

المجتمع وترسيخها، وتتشعب أدوار الجامعة التي تترجم من خلال مسؤوليتها المجتمعية إلى مبادرات تمتد منذ نشأة الجامعة في ظروف خاصة لتؤدي أدواراً ريادية ومتميزة ووطنية شمولية، وهي باستمرار تجدد في مبادراتها سعياً لمواكبة التطورات في المجتمع، وتواصل تخصيص موازنات للتطوير التقني والإلكتروني، وفي مجال البحث العلمي وابتعاث الطلبة لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه، وترتقي بمساهماتها في خدمة المجتمع المحلي وبدورها التنويري.

وتتلخص رسالة الجامعة في بنود مجملها تتعلق بالمجتمع وحتى المجتمعات المجاورة، وبالتالي تصف دورها بأن تكون شريكاً كاملاً، في تطوير المجتمع الفلسطيني بخاصة والمجتمع العربي والعالمي بعامة. فالجامعة بذلك تلزم نفسها بالشراكة مع المجتمع، وتضع لذلك برامج دائمة ومتطورة باستمرار. وبما أن الجامعة مؤسسة تعليم عالٍ، فهي أيضاً ملتزمة بنوعية التعليم وحداثته، وكذلك في البحث العلمي الذي يعدّ الوسيلة الأساسية لقيادة المجتمع ليصبح شريكاً ومنتجاً وفاعلاً في الحضارة الإنسانية. وحيث أن التغيرات في المجتمع متواصلة، فإنه لابد أن تتجدد صيغ المشاركة بين الجامعة والمجتمع وتتطور، من خلال تطوير ما هو قائم من صيغ أو استحداث صيغ جديدة تلبي احتياجات هذا التطور.

وتسعى الجامعة إلى تقديم المنح والمساعدات للدارسين فيها، إيماناً بدورها المجتمعي بضرورة نشر التعليم لدى كافة شرائح المجتمع وألا يكون المال عائقا أمام إكمال التعليم. وتركز الجامعة في الفترة الحالية على القيام بدعم دارسيها من خلال تشكيل وحدة لمتابعة الخريجين، تعنى بالتواصل مع المؤسسات المجتمعية؛ للبحث عن فرص تدريبية وتوظيف للخريجين. كما تسعى الجامعة إلى القيام بدورها في البحث العلمي ونشر المعرفة في المجتمع. وتقوم الجامعة بتنظيم أنشطة دورية تهتم بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية، يتم من خلالها تحريك الحياة الثقافية والفكرية وتأصيل مجالات المعرفة وفق منهجية علمية موثقة.

ومن هذا المنطلق، تستعرض هذه الورقة على عجالة بعض الأنشطة والتفاعلات العملية المباشرة مع المجتمع، ليس حصراً بل استكمالاً للدور المجتمعي بشموليته في كل مكونات الجامعة وفعلها اليومي، وهي أدوار تمارس عبر رئاسة الجامعة، ووحداتها الإدارية والفنية، وتتركز في متابعة من دوائر شؤون الطلبة، والعلاقات العامة، والتعليم المستمر، ومركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عبر المناطق التعليمية بشكل رئيس. وسيتم استعراض بعض بنود هذه الأنشطة كالآتي:

أولاً: المسؤولية المجتمعية في دائرة شؤون الطلبة

أ) متابعة الخريجين والمسؤولية المجتمعية

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى إنشاء قسم متابعة الخريجين كوحدة إدارية تابعة لدائرة شؤون الطلبة هي بناء جسور الثقة والتعاون بين خريجي الجامعة وبين قطاعات العمل المختلفة، ويجسد ذلك رؤية الجامعة ودورها في المسؤولية المجتمعية بشكل عملي.

واستنادا لذلك عمل قسم متابعة الخريجين على تقديم الخدمات والمتابعات للخريجين، من خلال تدريبهم وتأهيلهم لمساعدتهم في البحث عن فرص عمل لهم وربطهم مع المؤسسات المعنية بالتشغيل، مما يلبي في الوقت ذاته احتياجات سوق العمل في عملية تشاركيه من الجميع.

أنشطة مع المؤسسات:

لقد تمكنت الجامعة من خلال قسم متابعة الخريجين من إقامة اتصال وتواصل مع قرابة (٥٠٠) شركة ومؤسسة، لتوفير فرص تدريب وعمل للخريجين.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، عقدت عدداً من الدورات المتخصصة للخريجين لإكسابهم الخبرات والمهارات ولجعلهم مؤهلين ومنافسين في سوق العمل، وذلك بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات المحلية في القطاعين الحكومي والخاص.

وتتجلى علاقة قسم متابعة الخريجين بالمؤسسات المختلفة من خلال العمل المشترك لخدمة الطلبة في أماكن تواجدهم وذلك وفق مجموعة الأنشطة أو الخدمات التي تقدمها المؤسسات، والتي يشارك فيها القسم كترجمة فاعلة للتشبيك مع المجتمع لما فيه مصلحة الطلبة الخريجين.

الاتفاقات الموقعة:

١. عقدت اتفاقية شراكه وتعاون بين منتدى شارك الشبابي والجامعة بهدف مساعدة الخريجين في الحصول على فرص تدريب وتوظيف من خلال برنامج خطوة إلى الأمام، الأمر الذي ساعد الخريجين في التعرف على المؤسسات المحلية من خلال هذه الاتفاقية.
٢. وقعت اتفاقية شراكة مع المركز الفلسطيني للإرشاد، وهو يعنى بخريجي الخدمة الاجتماعية والتربية، والتربية الابتدائية.

٣. وقعت اتفاقية شراكة مع مؤسسة إنجاز فلسطين لعقد سلسلة من الدورات وورش العمل التدريبية الخاصة بالطلبة والخريجين.
٤. وقعت اتفاقية مع مجموعة الاتصالات الفلسطينية لرعاية أيام التوظيف في الجامعة.
٥. وقعت اتفاقية تعاون وشراكة مع الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق (بلازا)، لإشراك طلبتنا وخريجينا في برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف.
٦. جاري التحضير لإنجاز عدد من الاتفاقيات مع مؤسسات المجتمع المختلفة لتوفير فرص العمل والتدريب للخريجين، ومنها حملة سلام يا صغار، ومركز ضحايا التعذيب.

أيام التوظيف:

من منطلق حرص الجامعة على خريجيها وتقديم ما أمكن من خدمات لهم، وتسويقهم في ميادين العمل المحلية والخارجية، وتعريف المؤسسات بقدراتهم ومؤهلاتهم، بادرت الجامعة إلى عقد وتنظيم أيام توظيف متتابعة في كافة مناطقها التعليمية، فنظم قسم متابعة الخريجين في دائرة شؤون الطلبة سبعة أيام توظيف في كل من مناطق طولكرم، وسلفيت، وبيت لحم، ورام الله والبيرة، ونابلس، وجنين، والخليل ودورا، شارك فيها ما يزيد عن (٣٠٠٠) خريج وخريجة من كافة التخصصات، بحضور ما يزيد عن (٣٠٠) مؤسسة وشركة محلية بين أهلية وحكومية وخاصة، ليتحقق بذلك مجموعة من الأهداف أهمها: تعريف الخريجين بسوق العمل واحتياجاته، وتعريف المؤسسات بمؤهلات الخريجين وقدراتهم، وبناء الثقة بالنفس وتعزيز وسائل التواصل والتعبير عن الذات لدى الخريجين، ومساعدة الخريجين في الحصول على فرص عمل وتدريب بما يتناسب مع مؤهلاتهم وميولهم، إضافة إلى الحصول على التغذية الراجعة من خلال الخريجين والمؤسسات إسهاما في تطوير الأداء للطرفين، مع الإشارة إلى أهمية كل ذلك في بناء جسور الثقة والتواصل بين الجامعة والخريجين من جهة، وبين الجامعة وسوق العمل من جهة ثانية، وبين الخريجين وسوق العمل من جهة ثالثة.

التفاعل مع الطلبة الخريجين الذين يعملون:

تهتم الجامعة بخريجيها وتتواصل معهم من خلال أماكن عملهم وتدريبهم، وذلك للعمل على مساعدتهم في الانخراط بسوق العمل والتنسيق مع المؤسسات والوزارات والجهات ذات الصلة والاختصاص، وتهدف الجامعة إلى تعزيز ثقافة الانتماء وتعزيز روح المسؤولية لدى خريجيها، وتقديم كل الخدمات الممكنة لهم، لتمكينهم من أخذ دورهم الطبيعي والريادي في بناء المجتمع، باعتبارهم بناة المستقبل والصورة المشرقة للجامعة.

لقد أصبحت الجامعة من إحدى الجامعات الرائدة محلياً وعربياً في متابعتها لطلبتها الخريجين، فمن خلال قسم متابعة الخريجين ساهمت الجامعة في توظيف أكثر من (٣٠٠) خريج وخريجة، إضافة إلى توفير أكثر من (٢٠٠٠) فرصة تدريب. وتتواصل معهم الجامعة كل في موقعه وتحثهم ليكونوا سفراء للجامعة في ميادين العمل المختلفة.

ولا يقتصر التواصل مع من يبحث عن فرصة عمل من الخريجين، بل يركز بنفس المستوى على التواصل مع الخريجين الذين يعملون أصلا مهما كان مكان عملهم أو مجاله، وذلك بهدف زيادة مساحة التفاعل مع الخريجين والتواصل مع مؤسسات المجتمع، وعملاً على الوصول إلى قياس مباشر لاحتياجات الخريجين وسوق العمل، وما يتطلبه هذا السوق من مهارات ومعارف متجددة في ظل عصر التكنولوجيا والمعرفة المتنامي باطراد سريع، لينعكس ذلك على مراحل التخطيط والتطوير للبرامج الأكاديمية في الجامعة من خلال وضع التغذية الراجعة والتوصيات أمام أصحاب القرار في الجامعة.

ب) الأمسيات الارشادية:

عقدت الجامعة من خلال دائرة شؤون الطلبة اتفاقية تعاون مع مركز الإرشاد الفلسطيني، إضافة لاتفاقية بين المركز وبرنامج الخدمة الاجتماعية في الجامعة، وتضمنت الاتفاقية تنظيم أمسيات إرشادية بشراكه ثلاثية تضم: (جامعة القدس المفتوحة، ومركز الإرشاد الفلسطيني، وجمعية الهلال الأحمر). ويتمثل النشاط بتنظيم أمسيات دورية على شكل ورش عمل شهرية في مقر الهلال الأحمر الفلسطيني، تركز على الأبحاث المنشورة في مجال الإرشاد النفسي والاجتماعي، والتجارب الحية في هذا المجال لعرضها ومناقشتها من خلال المختصين والمعنيين بهدف تبادل الخبرات وفتح آفاق للبحث والمتابعة.

و تتمثل مسؤولية الجامعة في الإعداد والتنظيم لهذه الأمسيات، وتوزيع الدعوات وإدارة الأمسيات وإلقاء المحاضرات أو التجارب. إذ ترى الجامعة أن هذا النشاط يمثل تجسيداً لشراكة الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي، فهي تعدّه أساساً إسهاما منها في تعزيز ثقافة الإرشاد والصحة النفسية في مجتمعنا.

ج) المقاعد/ المنح والمساعدات التي تقدمها الجامعة للمؤسسات والجمعيات/.....

تحرص الجامعة كعادتها على تقديم الخدمات العلمية والتربوية المتميزة للطلبة طوال فترة دراستهم الجامعية، ويستكمل هذا الدور بدور اجتماعي بارز تقوم به الجامعة

يستهدف خدمة طلبتها من جهة وخدمة المجتمع من جهة أخرى، ويظهر ذلك جلياً في حرص الجامعة على توفير المساعدات المالية للطلبة المحتاجين، الذين تقف ظروفهم الاقتصادية حائلاً دون إكمال مسيرتهم التعليمية، حيث تقدم الجامعة منحاً دراسية كاملة لكلٍ من الطلبة أبناء وزوجات الشهداء، والطلبة المعوقين بالإضافة لتقديم منح إضافية للطلبة الأسرى المحررين الملتحقين في الجامعة. كما تحرص الجامعة على تشجيع طلبتها على التفوق والتميز العلمي وذلك من خلال تقديم منح دراسية كاملة للطلبة المتفوقين، إضافة لتقديمها لمنح دراسية كاملة لمجموعة من المؤسسات الاجتماعية والنوادي الثقافية والرياضية تحفيزاً لها للقيام بدورها في خدمة المجتمع. كما أن دور الجامعة في تنمية الأسرة كلبنة أساسية في المجتمع من خلال تشجيع أفرادها على التعليم يتمثل في تقديم المساعدات التي ترتبط بتكوين الأسرة كمنحة الإخوة، ومنحة الأزواج، ومنحة المعوقين، والتقسيط للرسوم الدراسية، والمساعدة في تقديم القروض الميسرة التي تديرها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي.

ء) مشروع مختبرات الحاسوب للمكفوفين

افتتحت الجامعة ثلاثة مختبرات حاسوب خاصة بالمكفوفين في ثلاث مناطق تعليمية علماً أن العمل جارٍ على توفير مختبرات للمكفوفين في جميع مناطق الجامعة التعليمية، وتضم هذه المختبرات أجهزة حواسيب مجهزة ببرامج خاصة للمعوقين بصرياً (برنامج JAWS)، ومساطر بريل لتمكينهم من قراءة النصوص الظاهرة على شاشة الحاسوب، وأيضاً طابعة بريل لطباعة ما يحتاجونه من وثائق. ويعمل مختبر المكفوفين على إقامة دورات حاسوبية للدارسين المعوقين بصرياً، كما يقوم بطباعة التعيينات على طابعة بريل ومساعدة الدارسين في تسليم تعييناتهم عبر البوابة الأكاديمية في المختبر، ويجري العمل على طباعة معظم الكتب التي يحتاجونها وتزويدهم بها كنسخة مطبوعة متوافرة في المكتبة من خلال توفير طابعة خاصة قادرة على مثل هذا الحجم من الطباعة. ومن ناحية أخرى فإن هذه المختبرات تلبي احتياجات المجتمع المحلي لفئة المعوقين بصرياً، حيث تقدم هذه الخدمة غير الربحية انطلاقا من مسؤولية الجامعة المجتمعية لتمكين كافة المعوقين بصرياً من فتح باب البصيرة العلمية أمامهم، وكحق من حقوقهم في اكتساب كل المعارف في مجال الحاسوب والتعليم والاستفادة من الخدمات المقدمة والمتاحة من خلالها.

ه) مشروع الشاب الوسيط

ضمن سعيها للارتقاء بما هو أفضل لدارسيها في سبيل تكريس روح المشاركة الطلابية في حل النزاعات وتعزيز ثقافة تقبل الآخر، وتطوير المهارات الاجتماعية لأفراد المجتمع، فقد وقعت مذكرة تفاهم بين جامعة القدس المفتوحة ممثلة بدائرة شؤون الطلبة ومؤسسة تعاون لحل الصراع – ملتقى تعاون الشبابي في العام المنصرم، والتي قامت على تنفيذ مشروع الوساطة الطلابية داخل مناطق الجامعة للوصول إلى إنشاء نادي الوساطة الطلابية بعد انتهاء مراحل المشروع، وقام المشروع من خلال الفكرة الأساسية في «أن المشكلات المختلفة التي تواجه الشباب في الجامعات لا يسهل حلها إلا عن طريق الشباب أنفسهم»، وبالتالي تم تقديم الوساطة كأسلوب شبابي جديد لحل الصراعات الجامعية مما كان له الأثر الكبير في تعميق المشاركة الشبابية في عملية صنع القرار على المستوى الجامعي، بالإضافة إلى الدور الإيجابي المأمول في مشاركة الطلبة في تنمية مجتمعهم والقدرة على حل الصراعات التي قد تبرز داخل الحرم الجامعي وخارجه.

وجاء هذا المشروع لتدريب عدد من الطلبة والعاملين في أقسام شؤون الطلبة ليكونوا قادرين على التدخل لفض النزاعات التي قد تحدث على ساحة الموقع التعليمي أو المجتمع خارج بيئة الجامعة، ولتعميق دور الجامعة في التفاعل مع المجتمع وتطوير المعتقدات السائدة حول مفهوم الوساطة في فض النزاعات وتغييرها نحو الاتجاه العلمي الملائم. واستهدف المشروع ست مناطق تعليمية من مناطق جامعة القدس المفتوحة هي: رام الله والبيرة، ونابلس، والخليل، وسلفيت، وبيت لحم، وأريحا.

و) الحملة الوطنية الشبابية للتبرع بالدم

استمراراً للدور الريادي الذي تقوم به جامعة القدس المفتوحة وحرصها على تنمية العمل التطوعي في شتى النواحي الحياتية وبخاصة الصحية منها، فقد شاركت الجامعة في الحملة الوطنية الشبابية للتبرع بالدم والتي نظمتها وحدة العمل التطوعي في وزارة الصحة الفلسطينية، حيث انطلقت هذه الحملة الوطنية من منطقتي القدس وغزة التعليميتين، وشارك فيها عدد من الموظفين والدارسين. وسيتم خلال أيام الحملة العامة تنظيم حملات للتبرع بالدم في جميع مناطق الجامعة التعليمية ومراكزها الدراسية، علماً أن هذه الحملة جاءت من أجل دعم انطلاقة بنك الدم الوطني والحفاظ على استمرار يته وتواصل تدفق المتبرعين.

هذا وتحرص دائرة شؤون الطلبة ومن خلال أنشطة الطلبة عبر مجالس الطلبة والكتل الطلابية على تنفيذ عدد من البرامج التطوعية وتنميته التي تخدم المجتمع المحلي من

خلال تطوير الحث التوعوي والتطوعي لدارسي الجامعة، حيث تقوم الدائرة بتنظيم أعمال تطوعية مختلفة ومتعددة في كافة مناطق الجامعة وخارجها تتمثل في أيام النظافة، قطاف الزيتون خلال الموسم، زيارات لدور المسنين، زيارات لذوي الأسرى والشهداء، زيارات إلى المستشفيات وإعادة المرضى، زراعة الأشجار في عدد من المحافظات، المسوح الميدانية مع مؤسسات المجتمع المحلي، الأيام الطبية...الخ.

ثانياً: المسؤولية المجتمعية في دائرة العلاقات العامة

للعلاقات العامة جانبان اثنان: الأول يتعلق في لعب دور في تنمية المجتمع، وذلك من خلال توظيف إمكاناتها وعلاقاتها لتلبية الاحتياجات المجتمعية، وطرح مشاريع تخاطب احتياجاتهم، وتشكيل حلقة وصل بين المجتمع والمؤسسات المانحة. والجانب الثاني يكمن في لعب دور في عملية التشبيك المجتمعي والشراكة المجتمعية، إذ تلعب العلاقات العامة دورا في الترابط والتواصل مع مؤسسات الحكومة من جهة ومؤسسات المجتمع المحلي من جهة أخرى، والتواصل بين مؤسسات المجتمع المحلي من جهة ثالثة، وهو ما يمكّن فئات المجتمع المختلفة من إيصال صوتها لصناع القرار.

المستوى الإعلامي: تقوم دائرة العلاقات العامة بمحاولة لعب دور الوسيط أو الناقل لإبداعات وقصص كفاح دارسي الجامعة، والذين هم جزء من المجتمع وبين المتلقي (القارئ والمستمع والمشاهد) عبر تغطية نشاطات الجامعة وفعالياتها، ونقل الفائدة المرجوة منها إلى المجتمع بعامة وإلى فئات محددة بخاصة.

وبما أن جامعة القدس المفتوحة تعمل بشعار "وطن في جامعة وجامعة في وطن"، فإن دائرة العلاقات العامة تحاول بشكل حثيث إقامة علاقات وطيدة مع وسائل الإعلام المحلية والعربية المختلفة، في محاولة منها لتحقيق التواصل بين الشعب الفلسطيني والجامعة الأكبر في فلسطين (عدد الدارسين) والأكثر انتشارا (في مختلف المحافظات)، ومن خلال نشر فلسفة الجامعة القائمة على التعليم المفتوح، وأهدافها المتمثلة بتمكين الذين يعتقدون بأن قطار التعليم قد فاتهم من أجل إكمال تعليمهم.

إن دائرة العلاقات العامة تؤمن بأن الإعلام وسيلة مثلى لنشر فلسفة الجامعة وأهدافها، وإقناع المجتمع المحلي بها، في محاولة منها لتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع وتأديتها رسالتها على أكمل وجه. ومن خلال الإعلام تستطيع دائرة العلاقات العامة أن تعكس نبض الدارسين والمشرفين الأكاديميين والعاملين فيها إلى المجتمع المحلي، كما أنها تتابع الوسائل الإعلامية ومعرفة نبض الشارع محاولة الاستفادة منه في تحديد السياسات والاحتياجات والأولويات.

مستوى العلاقات الداخلية مع المجتمع المحلي: تلتزم جامعة القدس المفتوحة بتحمل مسؤولياتها العامة في تعزيز العدالة الاجتماعية والتضامن، حيث أنها تبذل جهودا كبيرة لتوسيع القاعدة الاجتماعية لطلابها، كما أنها تلتزم بتشريع أبوابها أمام جميع أصحاب المؤهلات الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العالي وذلك عبر منحهم فرص النجاح. وحتى يتحقق هذا الهدف، فالحاجة ماسة لإقامة الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في مجال النظام الاجتماعي، لضمان تحقيق المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات وفاء لمجتمعاتها. وتكمن هذه المسؤولية من خلال إقامة الأنشطة والندوات وورش العمل المتنوعة بمواضيعها الثقافية، والاجتماعية، والطبية، والتي تسعى الدائرة من خلالها إلى توعية الدارسين في هذه المجالات. أما فيما يتعلق بزيارات مؤسسات المجتمع المحلي والتشبيك معها، فإن هذه الزيارات تهدف إلى رفع مكانة جامعة القدس المفتوحة في أوساط المجتمع المحلي، والتي تتمتع بهوية تميزها عن بقية الجامعات تتمثل في اعتمادها نمط التعليم المفتوح نظاما تعليميا.

ثالثاً: المسؤولية المجتمعية في دائرة التعليم المستمر

في عام ١٩٩٧ تأسس مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع ليقدم خدماته في مجال التدريب والتطوير والتأهيل على مستوى الجامعة التي تعد الآن من أكبر الجامعات الفلسطينية اليوم من حيث الامتداد والفروع وأعداد الدارسين والكوادر الأكاديمية والإدارية، ليقدم البرامج التدريبية للدارسين فيها الذين وصل عددهم إلى أكثر من (٦٦،٠٠٠) دارس ودراسة عام ٢٠١٠ احتياجاتهم من التدريب والتعليم والتطوير بأنواعه، وكذلك دراسة احتياجات الكوادر الأكاديمية والإدارية في الجامعة من التدريب اللازم.

أما على مستوى المجتمع المحلي بكل أطيافه من مؤسسات تعليمية ومدارس حكومية وخاصة ومؤسسات عامة وخاصة كالبنوك والشركات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والوزارات والأجهزة الأمنية وغيرها فقد تعاون المركز وعمل على تنفيذ جميع الدورات المطلوبة من قبل هذه المؤسسات وعلى جميع المستويات والتخصصات وذلك من خلال فروع المركز المنتشرة مع امتداد فروع الجامعة.

لقد مكن هذا الانتشار الواسع للجامعة ومركز التعليم المستمر على سرعة تقديم الخدمات التدريبية في جميع محافظات فلسطين ومدنها وبلداتها في أسرع وقت ممكن، تخطياً للمعوقات التي تعمل على إيقاف أو إبطاء العملية التعليمية والتدريبية في فلسطين، نتيجة الانتشار الواسع للحواجز العسكرية الإسرائيلية على طرق المواصلات الفاصلة في فلسطين ومفارقتها.

فقد تمكن المركز ومن خلال تجهيزاته الحديثة، وتوفير المواد التدريبية الحديثة، والمدربين الأكفاء من تنفيذ جميع الدورات مهما كانت مواضيعها ومدتها التي طلبت من المركز بكل يسر وسهولة، فوفرت الجامعة المدربين والقاعات والمختبرات ووسائل التدريب الحديثة في كل فرع من فروع الجامعة وفروع المركز المنتشرة والموزعة على أكبر جامعة في فلسطين من حيث الامتداد وأعداد الدارسين، ومن خلال أعداد الهيئتين التدريسية والإدارية في الجامعة. لقد ساعدت الجامعة ومن خلال مركز التعليم المستمر المجتمع الفلسطيني على تلقي خدمات التعليم والتدريب بأريحية كبيرة، متخطياً ما تمثله الحواجز العسكرية من معوقات، ومراعيا الأوضاع الاقتصادية من خلال تحصيل رسوم رمزية متدنية مقارنة مع التكلفة الإجمالية لمثل هذه الخدمات في الجامعات الأخرى سواءً المحلية أم الإقليمية أم الدولية.

لقد قدم المركز دورات عديدة على مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية، فكانت منها القصيرة والمتوسطة والطويلة وفي مجالات متعددة كدورات IT، الحاسوب لإكساب المهارات الحاسوبية الأساسية إلى أحدث دورات برامج الحاسوب في الوقت الحاضر، وكذلك دورات صيانة الأجهزة الحاسوبية والبرمجة والهندسة والشبكات وغيرها.

أما على صعيد دورات التدريب والتأهيل التربوي فقد قدم المركز ما مجموعه (٢٢٠) دورة في هذا المجال على صعيد الجامعة والمجتمع المحلي، وقام المركز بإعطاء دبلوم تأهيل تربوي مهني متخصص في هذا المجال لمن أنهى (٣٨٠) ساعة تدريبية في التأهيل التربوي. أما على صعيد دورات الإدارة والمحاسبة والتطوير المحاسبي والإداري، قدم المركز ما مجموعه (٥٥) دورة في هذا المجال استفاد منها جميع الفئات المستهدفة من الجامعة أو المجتمع المحلي.

وقد عمل المركز على تنفيذ ما مجموعه (٤٣٠) دورة في مجال إكساب المهارات اللغوية، سواءً أكانت اللغة العربية أم الإنجليزية أم الفرنسية أم العبرية، والتي قدمت للجامعة وموظفيها ودارسيها والمشرفين الأكاديميين فيها، وكذلك للعاملين في الوزارات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والعسكري الفلسطيني.

رابعاً: المسؤولية المجتمعية في البرامج الأكاديمية

تسهم البرامج الأكاديمية في جامعة القدس المفتوحة بشكل فاعل في تحقيق مسؤولية الجامعة المجتمعية وذلك من خلال عديد من الأنشطة والفعاليات التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة تلك العاملة في مجال الخدمة والعمل الاجتماعي. ويمكن استعراض بعض من هذه الأنشطة في الآتي:

١. في العام ٢٠٠٥ تم تشكيل لجنة من طلبة تدريب ميداني في برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية من الدارسين الراغبين في التبرع بالدم وبالتنسيق مع المستشفيات لتزويدهم بالدم وقت الحاجة.

٢. العمل من خلال المركز الفلسطيني للإرشاد مع الأطفال في المستشفيات وذلك من خلال غرفة الإثراء والترفيه التي أعدها المركز في المستشفى الوطني والذي يهدف إلى مساعدة الأطفال في الخروج من حالة التوتر والقلق المصاحبة للعلاج، حيث تم إعداد برامج ترفيهية مختلفة للأطفال تدخل البهجة والسرور إلى قلوبهم وتسهم في تقبلهم للعلاج خلال إقامتهم في المستشفى، كما تساعد ذويهم وخصوصاً أمهاتهم وترشدهن في كيفية التعامل مع أطفالهن خلال فترة المرض.

٣. تقديم الخدمات لكبار السن في بيوتهم من خلال مساعدتهم ومساعدة ذويهم في تقديم ما يحتاجونه من خدمات وذلك بالتعاون مع مركز الخدمة المجتمعية.

٤. مساعدة المؤسسات في تنفيذ برامجها الجماهيرية التي تحتاج فيها إلى متطوعين لتنفيذ هذه البرامج وقد تم ذلك من خلال جمعية الهلال الأحمر والإغاثة الطبية وغيرها من المؤسسات.

٥. تقديم أيام عمل تطوعي من طلاب الخدمة الاجتماعية للمساهمة في إنجاح برامج المؤسسات.

٦. التعليم المساند الذي تم من خلال أخ كبير أخت كبيرة، أو من خلال برامج التعليم المساندة الذي نفذه مركز الخدمة الاجتماعية والذي يهدف إلى مساعدة الطلاب ضعيفي التحصيل لرفع مستواهم الدراسي.

و تطرح الجامعة مساقات في مجال العمل التطوعي وأهميته لصقل شخصيات الطلاب وتأهيلهم للمشاركة في تحمل مسؤولية تنمية مجتمعهم، وتسعى أيضا من خلال اتفاقيات التعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع وهيئاته إلى تقديم خبراتها العلمية لدعم الأداء في هذا الشأن وتطويره.

خامساً: المسؤولية المجتمعية في مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICTC

أصبح المركز وبشكل خاص يمارس دوراً محورياً من خلال تقديم العون والمساعدة لأفراد المجتمع الفلسطيني ومؤسسات القطاع العام والشركات الخاصة في كافة الميادين المطلوبة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١. عضوية المركز في عدد من المجالس والمبادرات والمشاريع المجتمعية التي تهدف إلى نشر ثقافة الحاسوب واستخداماته، وتعميق الفهم الإيجابي لهذا الاستخدام، كعضوية المركز في المجلس الاستشاري لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومبادرة التعليم الفلسطينية (PEI)، وجامعة ابن سينا الافتراضية، بإضافة إلى استضافة الجامعة لخط الشبكة الأورومتوسطية التي تربط عدداً من الجامعات الأوروبية والمراكز البحثية والعلمية في أوروبا والعالم مع الجامعات الفلسطينية.

٢. تنظيم سلسلة من أيام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يقع ضمن أهدافه توسيع آفاق التعاون والتشبيك مع المؤسسات العاملة، وتعزيز الثقافة المجتمعية في هذا المجال.

٣. عقد عدد كبير من الدورات المتخصصة والهادفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفئات متعددة من أطياف المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى تقديم خدمات جديدة من خلال اعتمادات دولية في مجال التدريب والامتحانات، ومن ضمنها امتحانات توفل (TOEFEL) في مراكز متخصصة أعدت لهذا الغرض.

٤. مسابقة الحاسوب التي تنظمها ICTC:

تتم المشاركة في هذه المنافسة من خلال تقديم امتحان في مايكروسوفت وورد أو مايكروسوفت إكسل أو كليهما، ولكن يجب على المشترك أن يختار إحدى نتيجتي الامتحانين لاحتسابهما. البطل الفائز على مستوى فلسطين من يحصل على أعلى نتيجة في الامتحان ويمثل فلسطين في التصفيات النهائية لبطل العالم، وتمثل الفئة المستهدفة من طلاب الجامعات والمعاهد والمدارس الفلسطينية الذين تزيد أعمارهم عن (١٣) سنة.

وقد انطلقت الجامعة في هذا النشاط من مسؤولية مجتمعية متمثلة في نشر الوعي بأهمية الحاسوب من خلال المشاركة وزيادة ثقافة الأفراد بهذه التقنية المهمة في حياتنا، وقيام الجامعة بدور فاعل في تنمية المجتمع من خلال مواكبته للتطورات الحديثة، وفي ظل الانتشار الهائل للحواسيب وبرمجياتها، وأثرها على تنمية المجتمع، ليكون دور الجامعة أساسياً في هذا المجال ضمن مسؤولياتها المجتمعية.

٥. التعاون مع الدائرة الأكاديمية والعلاقات العامة في:

- إنتاج وسائط تعليمية MPC تتعلق بقضايا المجتمع التي تخدم التنمية المجتمعية بشكل خاص، وذلك في مجال:
  - ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال فيلم أصدقاء الكفيف.
  - مرض الثلاسيميا والهيموفيليا، من خلال فيلم العامل المفقود.
  - تعليم المرأة وتنمية قدراتها، من خلال فيلم ربيع آخر.
  - التاريخ والمعالم السياسية، من خلال فيلم وثائقي عن مدينة أريحا وارتباطها بمدينة القدس.

سادساً: أدوار خاصة للجامعة وشراكه في تنمية المجتمع

١. دور الجامعة في تنمية المرأة

لا شك أن التعليم المفتوح بفلسفته وأدواته ومرونته يقرب المسافات والأزمنة والأماكن، ويجعل التعليم متوفراً بعدالة لجميع فئات المجتمع وطبقاته من كبار وصغار، وذكور وإناث، وفقراء وأغنياء، وسكان المدن أو الريف أو حتى البادية.....،كما أن التعليم المفتوح يوفر التعليم بأقل النفقات ويتجاوز الظروف والمعوقات ويلبي حاجات المتعلمين كافة. ويعد استخدام التعليم المفتوح أمراً مهماً في نطاق ما يعرف "بالتربية المستمرة مدى الحياة"، فهو يناسب جميع فئات المجتمع وطبقاته، واستخدام التعليم المفتوح في التعليم الجامعي يزيل معيقات خروج المرأة من البيت وانتظامها في الصفوف الجامعية، فأصبح بالإمكان الوصول بالتعليم إلى البيوت وأماكن العمل، وبالتالي أصبحت إمكانية التحاق المرأة بالتعليم في ازدياد ملحوظ، وأصبح التعليم المفتوح هو الأسلوب الأمثل للتغلب على كافة المعيقات التي تواجه المرأة سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية، وما يفرضه عليها تعدد دور الدور من مسؤوليات والتزامات.

وفي ظل وجود بعض التحديات التي لا تزال المرأة العربية ومنها المرأة الفلسطينية تواجهها في سبيل استكمال تعليمها العالي، والمتمثلة في القيود الاجتماعية المرتبطة بالعادات والتقاليد والمفاهيم الخاطئة الملازمة للنظرة الدونية لتعليم المرأة وتبني فكرة أن التعليم مهم للرجل أكثر منه للمرأة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية غير المستقرة ونقص الموارد المالية بسبب انخفاض معدل الدخل وارتفاع مؤشرات الغلاء، وثقل المسؤوليات الأسرية، فإن نمط التعليم المفتوح وأدواته يلعبان دوراً مهماً في تشجيع المرأة على إكمال تحصيلها العلمي،ولا سيما لفئات معينة من النساء اللواتي وجدن في جامعة القدس المفتوحة الملاذ الوحيد لبناء شخصيتهن الثقافية والاجتماعية. فنرى في جامعة القدس المفتوحة نساء أعمارهن فوق الستين أو يزيد، وأخريات أمهات وجدات، أو لديهن من الأبناء العدد الكبير، وبعضهن تركن الدراسة منذ عشرات الأعوام. فوجدت المرأة الفلسطينية في التعليم المفتوح ضالتها في تحقيق ذاتها وأهدافها في التعليم وتعويضها عما فاتها من فرص، بسبب ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقف حائلاً أمام التحاقها بمؤسسات التعليم العالي التقليدية. فقدمت لها جامعة القدس المفتوحة فرصاً ومزايا إلا في نظام التعليم المفتوح، ومن هذه المزايا:

أولاً: التغلب على الحواجز الاجتماعية وقيود المكان والعادات والتقاليد إضافة إلى القيود التي يفرضها الاحتلال وتتأثر المرأة بها أكثر من الرجل، فالمرأة التي تعيش في المناطق الريفية والنائية بصفة خاصة تعاني من تمييز وحرمان أكثر من غيرها، فحتى الفقر تم تأنيثه باعتبار أن المرأة أكثر فئات المجتمع تضرراً وحرماناً وتخلفاً. فجاءت جامعة القدس المفتوحة لتفتح فروعا لها في يطا ودورا وبيت ساحور وأريحا وسلفيت وطوباس وبديا، وكافة مناطق تواجد الجامعة.

وللدلالة على ذلك، فإن لغة الأرقام في إحصاءات الجامعة عن أعداد الدارسين للعام ٢٠١٠/٢٠١١ توضح أن نسبة الدارسات إلى مجموع الطلاب تتباين بين منطقة وأخرى، ويتضح هذا التباين في المفارقة بين نسبة الإناث إلى المجموع العام للدارسين بين منطقتي دورا التعليمية، إذ تبلغ النسبة (٧١٪)، بينما النسبة في منطقة الخليل التعليمية (٦١٪)، وتصل في منطقة القدس التعليمية (٨٧٪) حيث تضاف قيود الاحتلال للحركة من القدس وإليها على المرأة بشكل أكثر تأثيراً كما هي على الرجل إضافة إلى القيود الاجتماعية والتقاليد المتوارثة. ولعل الأرقام النسبية للإناث مقارنة بالذكور في مناطق قطاع غزة تستدعي الوقوف عندها، وما يتوجب أن يعمل لتغييرها أسوة بمناطق الضفة، فنسبة الإناث في منطقة غزة التعليمية تصل إلى (٣٩٪) من مجموع الدارسين، رغم أن واقع حرية الحركة بين مناطق القطاع قد يكون له أثر على ذلك.

ويلاحظ من هذه الإحصاءات أيضاً أن المناطق الجغرافية التي لا تتواجد فيها جامعات مقيمة تزداد فيها نسبة الإناث مقارنة بالذكور، فهي في جنين (٧١٪)، وفي بديا (٧٠٪)، وفي العيزرية وقلقيلية وأريحا (٦٨٪)، بينما في رام الله والبيرة وبيت لحم (٦٤٪)، و(٦٢٪) في طولكرم، و(٦١٪) في الخليل.

ثانياً: التعامل مع تعدد أدوار المرأة ومسؤولياتها تجاه أسرتها، فقدم نظام التعليم المفتوح للمرأة فرصة لتلقي العلم والمعرفة والتواصل مع خدمات الجامعة مع إمكانية بقائها في منزلها سواء أكانت عاملة أم ربة بيت، ودون أن يأخذها هذا النمط التعليمي بعيداً عن زوجها وأطفالها أو عملها ومسؤولياتها الاجتماعية الأخرى. فتمكنت المرأة في جامعة القدس المفتوحة، ومن خلال خدمات نظام التعليم المفتوح أن توفق بين مسؤولياتها الأسرية وعملها وإكمال تعليمها العالي.

ثالثاً: تحسين مستوى القوى البشرية وتفعيل مكون أساسي من مقدرات هذه القوى، والمتمثلة في المرأة باختلاف ظروفها وواقعها، فانعكس ذلك بشكل مباشر على تنمية الطاقات البشرية في فلسطين وتنويع هذه الطاقات، وإكساب المرأة سمات تجعلها قادرة على المنافسة في بيئات عمل تنافسية أسهمت العولمة في ظهورها.

إن جامعة القدس المفتوحة ومنذ الفوج الأول لخريجيها عام (١٩٩٧) خرجت حتى بداية العام (٢٠١١) ما مجموعه (٢٧،٩٧٣) من الإناث، يشكلن ما نسبته ٥٩٪ من مجموع الخريجين، وقد توزعت هذه النسبة من الخريجات على كافة برامج الجامعة وتخصصاتها في الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والتنمية الاجتماعية والعلوم الإدارية والاقتصادية والتربية، ودبلوم التأهيل التربوي، مما يشكل تنوعاً في الكفاءات والتخصصات والخبرات كمكونات القوى البشرية النسائية المؤهلة لسوق العمل والتفاعل مع احتياجات هذا السوق وتطوراته.

رابعاً: زيادة أعداد النساء الملتحقات بالتعليم العالي، فاستخدام التعليم المفتوح في التعليم الجامعي يزيل معيقات خروج المرأة من البيت والانتظام في الصفوف الجامعية المباشرة أو عبر التقنيات الحديثة التي أصبحت قادرة على نقل التعليم إلى البيت أو مكان العمل، فأصبح الإقبال على التعليم العالي في ازدياد، وأصبح التعليم المفتوح هو الأسلوب الأمثل لإزالة المعيقات أمام المرأة للالتحاق بالتعليم العالي، وليس أدل على ذلك وحسب إحصاءات الجامعة للعام ٢٠١٠/٢٠١١ فإن مجموع الدارسات في الجامعة يمثل (٦١٪) من مجموع الدارسين في الجامعة البالغ (٦٤،٥٣٣)، وتتباين هذه النسبة بحسب المناطق التعليمية لتصل إلى (٧٧٪) من نسبة دارسي المنطقة في أعلاها.

خامساً: تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم كحق رئيس من حقوق الإنسان نصت عليه مواثيق حقوق الإنسان العالمية وكذلك الدستور الفلسطيني، والمنطلقة من ضرورة توفير فرص التعليم لكل راغب فيه بغض النظر عن جنسه أو لونه أو ظروفه. وليس أدل على ذلك النسب العالية للمرأة في جامعة القدس المفتوحة. فالتنمية حسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعني خلق بيئة ديمقراطية وملائمة يستطيع الأفراد من خلالها تطوير ذواتهم إلى أقصى ما تسمح به قدراتهم ليعيشوا حياة يقدرونها.

سادساً: المنفعة الذاتية للمرأة بتحقيقها لذاتها وتحسين مفهومها لها من خلال تحقيق طموحها وتطلعاتها، وانعكاس ذلك على صحتها النفسية واستقرارها واستقرار أسرتها، باعتبار استقرار الأسرة أساساً للاستقرار العام للمجتمع، وتنعكس إيجاباً على إنتاج الأفراد والجماعات والمجتمع بعامة.

سابعاً: تمكين المرأة من التعامل مع تقنية المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، مما وفر لها حق التعلم مدى الحياة والحصول على العمل المناسب الذي يمدها بالحياة الكريمة. فالتكنولوجيا وما تحمله من مزايا تطويرية يمكنها أن تكون البوابة الواسعة التي من خلالها يستطيع الأفراد بعامة والمرأة بخاصة تطوير قدراتهم بالقدر الذي يتيح لهم

الفرص المتعددة للمساهمة في تنمية أنفسهم وتطوير مجتمعاتهم. فأصبحت جامعة القدس المفتوحة وما تفتحه من آفاق في مجال استخدام التكنولوجيا ضرورة حتمية لمساعدة المرأة على عبور الفجوة الرقمية وتسخير التكنولوجيا لخدمتها، وزيادة الفرص المتاحة لها في حياتها اليومية.

ثامناً: المردود الإيجابي على أسرة المرأة وأبنائها باعتبار الأم قدوة حسنة ومربية لأطفالها، فالاهتمام بتطوير المرأة وقدراتها بالتعليم والثقافة الملائمة يعني اهتماماً بالأسرة كافة، تعدّ المرأة المحور الرئيس الذي تتمركز حوله الأسرة وتستمد منه قوتها واستقرارها وتماسكها. وأصبحت المرأة الأم أو حتى الجدة في جامعة القدس المفتوحة زميلة لأبنائها وأحفادها على مقاعد الدراسة، تنافسهم في الواجبات والتحصيل وتتعاون معهم، وتقدم لهم الحافز والدافع والصورة الحية للقدوة الحسنة في التعلم والإنجاز مدى الحياة.

تاسعاً: تحسين مهارات المرأة الاجتماعية والشخصية وتبادل الخبرات والتجارب مع زميلاتها وزملائها، وهذا ينعكس على تفريغ المرأة لانفعالاتها وتطويرها لقدراتها واستعداداتها الشخصية التي أصبحت مكوناً رئيساً لاستقرار الفرد النفسي، وبالتالي الحد من الاضطرابات الأسرية. إضافة إلى ما يتطلبه سوق العمل من مهارات واحتياجات مرافقة للإعداد الأكاديمي والتدريب والتأهيل المتخصص، فوفرت الجامعة لهؤلاء النسوة فرصة لتبادل الخبرات مع خلفيات اجتماعية وثقافية واقتصادية متعددة.

٢. دور الجامعة في تأهيل الأسرى المحررين

تقوم الجامعات بدور مهم في تأهيل الأسرى المحررين من خلال توفير التعليم الجامعي لهم، فقد التحق بخدمة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر من (٥،٨٧٩) أسير وأسيرة محررة يدرسون في مختلف التخصصات التي تقدمها تلك الجامعات، منهم (٣،٢٥٧) في جامعة القدس المفتوحة، يشكلون ما نسبته (٥٦)٪ من المجموع العام للأسرى المحررين الملتحقين بهذا البرنامج. وتقدم وزارة شؤون الأسرى للمحررين دعماً مالياً للدارسين الأسرى ضمن شروط وأنظمة خاصة بالوزارة وتغطي نسباً مختلفة من الرسوم الجامعية للدارس المستفيد، حيث تنفرد جامعة القدس المفتوحة بمساهمتها بنسبة إضافية مقدارها (٢٥٪) من رسوم الساعات المسجلة لعدد من الدارسين المستفيدين من البرنامج تضاف إلى النسبة التي يقدمها البرنامج للدارس، لتصبح قيمة المنحة تعادل (٦٥-١٠٠)٪ من قيمة الرسوم الدراسية فصليا. وقد وفرت الجامعة بانتشارها الجغرافي ومرونة نظامها وآليات التواصل المتعددة بيئة ملائمة ليلتحق عدد كبير من الأسرى المحررين بالجامعة.

٣. دور الجامعة في دمج المعوقين وتمكينهم

تعدّ الجامعات بعامة هي المكان الأوسع الذي يضم نسبة كبيرة من أفراد المجتمع الفلسطيني، وما ينعكس على ذلك من زيادة أعداد الدارسين ذوي الاحتياجات الخاصة في هذه المؤسسات، وتعزيزاً لمبدأ المهنية في تقديم الخدمات والمساعدات للدارسين وعملاً على توفير كافة السبل الممكنة لمساعدتهم في مسيرتهم التعليمية والإمكانات اللازمة لحياتهم التعليمية اليومية من أجل تحصيل أكاديمي مناسب يؤهلهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع وفي خدمة وطنهم، بادرت جامعة القدس المفتوحة إلى العمل على توفير كافة المستلزمات التي تكفل لهذه الفئة ممارسة حياتها الطبيعية للقيام بواجباتها دون شعور بالتمييز وضمن مبدأ التكافل المجتمعي في ظل ما تواجهه الأراضي الفلسطينية من تحديات صعبة في مجال التنمية السكانية ومخلفات الاحتلال من بطالة وفقر واحتكار للموارد الطبيعية، ومن خلال ما تتميز به الجامعة في مجال نظامها التعليمي "التعلم المفتوح" تمكنت الجامعة أن توفر أجواء هي الأكثر ملاءمة للدارسين المعوقين للالتحاق بفرص التعليم العالي، وبخاصة في ظل الواقع الفلسطيني وما يفرضه الاحتلال من قيود على كافة أبناء المجتمع الفلسطيني ومنهم المعوقون، فتمثلت هذه الأجواء في منحهم مزايا وفرص منها:

١. المرونة في الإجراءات والمتابعات التي يوفرها النظام التعليمي وانعكاسها على حالة التواصل للدارس المعوق مع الجامعة وخدماتها.

٢. التوزيع الجغرافي لمناطق الجامعة في كافة بقاع الوطن الفلسطيني من خلال (٢٢) موقعاً تعليمياً، وفرت ميزة فريدة للدارس المعوق للالتحاق بالجامعة دون عناء أو تكاليف إضافية.

٣. الخدمات الإلكترونية التي وفرتها الجامعة من مختبرات حاسوب للمكفوفين، ومقررات إلكترونية، وتواصل عبر البوابة في المجالات الإدارية والمالية والأكاديمية للدارس، ووفرت للمعوق وأسرته فرص المتابعة والإطلاع على احتياجات الدارس من خلال هذه البوابة في أي مكان وزمان.

٤. التكلفة المنخفضة والمساعدات الخاصة التي تقدم للدارسين المعوقين ساعدت الدارس المعوق وأسرته على التغلب على المعوقات المادية التي غالباً ما تميز الأسر التي لديها أبناء معوقون.

٥. جمعية أصدقاء جامعة القدس المفتوحة

تتشكل جمعية أصدقاء القدس المفتوحة بهدف إنشاء إطار مجتمعي أهلي مساند وموازر لأنشطة الجامعة وفعالياتها، ومشارك في تنفيذ برامجها ورسالتها وتشبيك فروع الجامعة مع المجتمع المحلي ومؤسساته، وتسعى الجمعية لتحقيق غاياتها مع مراعاة عدم التدخل المباشر في شؤون الجامعة الأكاديمية والإدارية، وتتشكل الجمعية في كل منطقة تعليمية أو مركز دراسي تتواجد فيه الجامعة. لقد وضعت الجامعة بذلك إطاراً تبادلياً للمسؤولية المجتمعية بحيث تكون الجامعة فاعلاً ومفعلاً في علاقتها بالمجتمع.

مقترحات وتوصيات:

حتى يتسنى للمؤسسة التعليمية، ومنها الجامعات على وجه الخصوص القيام بدورها الفاعل في المسؤولية المجتمعية من خلال وحداتها وأفرادها، فإن المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير هذا الدور،هي:

١. التعامل مع النقص في الأدب النظري المتعلق بالمسؤولية المجتمعية من خلال كتابات متخصصة وبحوث منهجية في هذا المجال.
٢. تطوير ثقافة الأفراد والمؤسسات حول المسؤولية المجتمعية بعامة والمسؤولية المجتمعية للجامعات بخاصة.
٣. مأسسة المسؤولية المجتمعية من خلال تضمينها في خطة الجامعة وأهدافها وإجراءاتها وجوانب تقويم أدائها.
٤. تضمين المواد التعليمية خاصة المقررات الدراسية مفاهيماً حول المسؤولية المجتمعية، من خلال ربطها بمحتوى المقرر حيثما أمكن ذلك.
٥. وضع الجامعات المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجياتها اعتماداً على دراسات وأبحاث للوقوف على احتياجات المجتمع وفئاته باستمرار.
٦. إنشاء دائرة متخصصة في الجامعة تعنى بمسؤوليته المجتمعية ومتابعة أداء كل الوحدات في هذا المجال.
٧. عقد مؤتمر سنوي مشترك تشارك فيه كل الجامعات الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي يكون متخصصاً في مناقشة السياسات العامة للمسؤولية المجتمعية للجامعات، وعرض التجارب الناجحة لتقويمها وتطويرها وتعميمها، وتضمينه ما يحفز الجامعات على الإبداع والتسابق في هذا الإطار.

خاتمـــة:

عند الحديث عن المسؤولية المجتمعية للجامعات، لا ندري من أين نبدأ لأن البدايات رغم وجودها إلا أنها عفوية ولا تقع ضمن سياق مؤسس له، فكل الممارسات التي تنفذها الجامعات في إطار المسؤولية المجتمعية تعد جزءاً من الواجبات والمهمات التي تقوم بها الجامعة ضمن عملها اليومي وخططها العامة. وقد سعت هذه الورقة إلى وضع بعض الإجابات الأولية لعلامات استفهام كثيرة تساعدنا في التوجه نحو تطوير أداء الجامعات لمسؤوليتها المجتمعية في إطار منظم ومؤسس، والإشارة للخطوات التي على الجامعات أن تخطوها لتفعيل دورها في دعم المسؤولية المجتمعية بدءاً بالتعامل مع المناطق الريفية والمهمشة، والتعامل مع الحراك السياسي – الاجتماعي، والمساهمة في المجتمع العالمي وتعزيز دور المثقفين والأكاديميين في الشؤون العامة المحلية والعالمية.

وكل ذلك يستدعي أن تخطو الجامعات خطوات حقيقية ومؤثرة لتحقق المسؤولية المجتمعية، والعمل على تلبية الاحتياجات المجتمعية، مستندين إلى مبدأ العمل التطوعي ضمن الإطار المؤسسي، وأن يكون هنالك عهد وميثاق اجتماعي يكتب بين الجامعات والمجتمع في الجوانب المتعددة للمسؤولية المجتمعية، ووضع استراتيجيات وتحديد الإجراءات المباشرة وغير المباشرة الكفيلة بإسهام فاعل ومؤثر للجامعات في تحسين وتوسيع نطاق المجتمعات المحلية وتنميتها.

ولعل الدور الذي تقوم به جامعة القدس المفتوحة في مجال المسؤولية المجتمعية هو دور متميز وفاعل لظروف تتعلق بفلسفة الجامعة ونشأتها وانتشارها الجغرافي، والتي انعكست على مقدراتها البشرية وأعداد الدارسين فيها، وهذا استنتاج منطقي إذا ما قيس بمحك أداء الجامعة لمسؤولياتها تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية والمجتمعية، إلا أنه غير متكامل إذا ما وضع في القالب التنظيمي والإطار المؤسسي، فالتخطيط المتدرج والأخذ بمحاور التغيير متطلب رئيس لأداء الجامعة لمسؤوليتها المجتمعية بطريقة فاعلة ومتطورة.

المراجع:

- Benson. L.. Harkavy. I.. & Hartley. M. (2005). Integrating a commitment to the public good into the institutional fabric. In. A. Kezar.
- Charter In. A. Kezar. T. Chambers. J. Burckhardt. & Associates (Eds.) (2009). Higher education for the public good: Emerging voices form a national movement. Faculty service and the scholarship of engagement. San Francisco. CA: Ward.
- Fish Gibson. C. (2001). From inspiration to participation: A new of perspectives on youth civic engagement. Berkeley. CA: The Grantmaker Forum on Community and National Kellogg Commission on the Future of State and Land-Grant Universities.
- Kellogg Commission on the Future of State and Land-Grant Universities. (1999). Returning to our roots: The engaged institution. Creating a metamovement: A vision toward regaining the public social.
- K. Jossey-Bass. Jossey Chambers. T (2008). The special role of higher education in society: As a public good for the public good. In. A. Kezar. T. Chambers. J. Burckhardt. & Associates (Eds.). Higher College: the undergraduate experience in America. New York Boyer. E.
- Responsibility and higher education (2003). (1)- Westport. CT: American Council on Education . pp. 64-97 and the Oryx Press.
- T. Chambers. J. Burckhardt. & Associates (Eds.) (2003). Aim low Higher education for the public good: Emerging voices form a national Movement. Chronicle of Higher Education . May 16.
- Miller. M. (2002). Distance Learning Education for Women. [Online: http://ks.essortment.com/distancelearnin_rczp.htm . Retrieved: November 9 . 2004].
- UNESCO. (2002). Open & Distance Learning: Trends. Policy & Strategy Consideration.

الخدمة المجتمعية المبنية على حقوق الإنسان: تجربة جامعة النجاح الوطنية في المسؤولية المجتمعية

د. سامي الكيلاني
جامعة النجاح الوطنية- نابلس
smkilani@hotmail.com

الملخص

جاء تأسيس المراكز العلمية المتخصصة في جامعة النجاح الوطنية، وبخاصة تأسيس مركز الخدمة المجتمعية، ليعطي دفعة لرؤية الجامعة لمسؤوليتها الاجتماعية. وقد تطورت هذه الرؤية بتبنيها نموذجاً في العمل المجتمعي يقوم على حقوق الإنسان، هو: المنحى المبني على حقوق الإنسان في الممارسة المجتمعية Human Rights-Based Approach to Community Practice. وتلقي هذه الورقة الضوء على تجربة المركز وتحليل هذه التجربة من جوانب تبني النموذج المذكور وتطبيقه كشكل متميز من أشكال المسؤولية الاجتماعية للجامعة.

وضعت جامعة النجاح الوطنية لنفسها منذ قيامها رؤية طموحة تقوم على خدمة المجتمع الفلسطيني وتنميته من خلال ثلاثة عناصر أساسية: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. ويعد العنصر الثالث من رؤيتها، عنصر خدمة المجتمع، ترجمة لمبدأ المسؤولية الاجتماعية للجامعة كمؤسسة أهلية فلسطينية غير ربحية في مجال التعليم العالي. وقد تطورت تجربة الجامعة هذه من ناحية الإسهامات المتضمنة في المسؤولية الاجتماعية تطوراً كمياً ونوعيا. وقد جاء تأسيس المراكز العلمية المتخصصة في الجامعة ليعطي دفعة نوعية لهذه الرؤية في عناصرها الثلاث، وذلك من خلال ربط الدراسة الأكاديمية والبحث العلمي بالتطبيق في مجالات التخصص المختلفة التي تعمل فيها هذه المراكز، ومن خلال طرح برامج موجهة نحو خدمة المجتمع المحلي بشكل أكثر مباشرة وملامسة للواقع. كما شمل هذا التطور تبني نموذج في العمل المجتمعي يقوم على حقوق الإنسان، هو: المنحى المبني على حقوق الإنسان في الممارسة المجتمعية Human Rights-Based Approach to Community Practice.

وتلقي هذه الورقة الضوء على تجربة مركز الخدمة المجتمعية في جامعة النجاح الوطنية، وتحليل هذه التجربة من جوانب تبني وتطبيق النموذج المذكور كشكل متميز من أشكال المسؤولية الاجتماعية للجامعة.

وتعتمد هذه الورقة على فهم للمسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility) كمفهوم واسع يتراوح بين الترجمة السلبية له في حجب الضرر الواقع على الغير في ما نقوم به من أعمال (كالتزام الصناعات بمنع الضرر الواقع على البيئة والمجتمع) إلى الترجمة النشطة بأداء يسهم في تحقيق أهداف المجتمع. وهذا ما تضمنته تعريفات كثيرة للمفهوم إلى جانب عناصر أخرى، ومنها التعريف الذي تقدمه "الويكيبيديا": "المسؤولية الاجتماعية هي أيديولوجية أخلاقية أو نظرية تقضي بأن يلتزم كيان ما، إن كان فرداً أو منظمة، بالعمل لمنفعة المجتمع بكامله. ويمكن لهذه المسؤولية أن تكون سلبية، عن طريق تجنب الأعمال المضرة بالمجتمع، أو نشطة عن طريق القيام بأنشطة تؤدي مباشرة إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية" (en.wikipedia.org/wiki/Social_responsibility). ومن أهم العناصر الأخرى لهذا المفهوم البعد التطوعي له، والمبادرة والوعي، والتوازن بين المصلحة العامة والخاصة للفرد أو المؤسسة الربحية، كما في التعريف التالي من منظور الريادة: «التصرف بحرص وتحسس، مع الوعي بأثر أعمالك على الآخرين، خاصة المحرومين» (www.entrepreneur.com). ويلتقي هذا المفهوم مع مفهوم "الرفاه المختلط" (Welfare Mix) كمفهوم حديث في السياسات الاجتماعية تجاوز الفهم الرأسمالي لدولة الرفاه بعد الاعتراف من قبل الكثيرين باستنفاذ دوره وتجاوز هذا الدور في

السياسات الاجتماعية (Dean، ٢٠٠٦). ويشرك الرفاه المختلط أربع جهات في مسؤولية تحقيق الرفاه، هي: القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والتكافل الاجتماعي القائم على القرابة والجوار (Kinship). وانطلاقاً من هذين المفهومين يمكن التوسع في الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي بعامة، وفي أوضاع كأوضاعنا في فلسطين بخاصة، هذه الأوضاع التي تقتضي صياغات لمثل هذه المفاهيم خاصة في مرحلة إعادة الإعمار بعد مرحلة من استلاب الاحتلال الذي طال أمره وارتفع مستوى جرائمه للتنمية، على غرار حالة نظام النزاهة الوطني الخاص بمثل هذه المرحلة (Qazzaz، ٢٠٠٧؛ SHDP، ١٩٩٧).

وتعدّ الممارسة المجتمعية (Community Practice) طريقة متميزة في الخدمة الاجتماعية من حيث قدرتها على توفير إطار مجتمعي تنظيمي للتعبير عن المسؤولية الاجتماعية، وبخاصة عندما تبنى على نموذج ينطلق من حقوق الإنسان واحترامها في أسلوب الممارسة وكهدف يتم السعي لتحقيقه. حيث يقوم هذا النموذج بتطوير المنطلقات الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية نحو التزام ملموس بحقوق الإنسان ليس في ما نقوم به من عمل فحسب بل بالاهتمام ب"كيف نقوم به" و"لماذا نقوم به".

(Brager, Specht & Torczyner, 1987; Gangrade, 2001; Healy, 2008; Reichert, 2003).

وانسجاماً مع اعتبار المفاهيم الاجتماعية كمفاهيم نسبية متصلة، يمكننا النظر إلى ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عبر مستويات تتدرج في درجة اندماجها الفعّال في هذه المسؤولية، مستثنين مستوى الممارسة السلبية كمستوى البداية في مثل هذا التدريج، وهذه المستويات هي:

١. أن تتضمن رؤية الجامعة التزامها بخدمة المجتمع في أدائها
٢. أن تصيغ الجامعة برامجها الأكاديمية التي تطرحها وفق احتياجات المجتمع وبمشاركة ممثليه.
٣. أن تتجه نحو البحث العلمي التطبيقي الذي يعالج مشكلات المجتمع، ويعمل أن تصب نتائج هذه الأبحاث في احتياجات المجتمع
٤. أن تعدّ التطوع في خدمة المجتمع قيمة أساسية من القيم التي ننميها لدى الطلبة وربط ذلك بالتعلم.
٥. أن تربط برامجها بفلسفة التنمية الإنسانية المستدامة
٦. أن تشارك مع مؤسسات المجتمعات المحلية التي تعمل فيها في برامج ومشاريع ذات طبيعة خدماتية.

٧. أن تتشارك مشاركة فعّالة مع مؤسسات المجتمعات المحلية في برامج ومشاريع ذات طبيعة تنموية.
٨. أن تطرح برامج اجتماعية مباشرة عبر مبادراتها الذاتية تقوم على خدمة المجتمعات المحلية بطريقة "مهنوية[9]".
٩. أن تطرح برامج اجتماعية مباشرة في خدمة المجتمعات المحلية مبنية على حقوق الإنسان.

وينبغي النظر إلى هذه المستويات نظرة تراكمية بمعنى أن الانتقال من مستوى إلى آخر لا يعني انتهاء المستوى السابق بل تضمينه في المستوى اللاحق. وهذا يعني، مثلاً، أن تضمين رؤية الجامعة لعنصر الالتزام بخدمة المجتمع دون تفصيل ذلك بخطوات محددة في سياسة الجامعة وممارساتها، أما عندما يتم تفصيل ذلك ببرامج أكاديمية مصممة وفق احتياجات المجتمع فإن ذلك يعبر عن المستوى الثاني متضمناً المستوى الأول، وهكذا دواليك.

تجربة جامعة النجاح الوطنية:

شملت تجربة جامعة النجاح في المسؤولية الاجتماعية المستويات المذكورة أعلاه كافة ضمن تطور تدريجي نضج مع نضوج هذه التجربة المتنامية. ويمكن إبراز تجربة الجامعة في عدة مستويات في هذه التجربة: المستوى (١)، والمستوى (٣)، والمستوى (٦)، والمستوى (٩) حسب التدريج أعلاه.

المستوى الأول – الرؤية:

تطورت رؤية الجامعة في صياغتها ضمن صيغ مختلفة كان آخرها "تسعى جامعة النجاح الوطنية أن تكون محل احترام عالمي على صعيد جودة التعليم العالي، ومركزاً ريادياً عالمياً في البحث العلمي، وقاعدة فاعلة لخدمة المجتمع وقيادته، وبما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة" (www.najah.edu/ar/page/2674).

المستويان الثالث والسادس– البحث العلمي التطبيقي في خدمة المجتمع

جاء تأسيس المراكز العلمية المتخصصة في الجامعة ليعطي دفعة نوعية لرؤية الجامعة، وذلك من خلال ربط الدراسة الأكاديمية والبحث العلمي بالتطبيق في مجالات التخصص المختلفة التي تعمل فيها هذه المراكز، ومن خلال طرح برامج موجهة نحو

9 من المهنوية professionalism وليس professionality. كما سيوضح لاحقاً

خدمة المجتمع المحلي بشكل أكثر مباشرة وملامسة للواقع، ولعب دور متنامٍ في التنمية المستدامة.

وتأتي أهمية هذه المراكز، إلى جانب الدور المعتاد لمراكز البحث العلمي في الجامعات، من خلال الدور التنموي الذي تلعبه الجامعة ومراكزها في الوضع الفلسطيني الخاص: في ظل غياب المؤسسات المناط بها هذا الدور وممارسات الاحتلال القائمة على سلب التنمية ومصادرتها كأحد الحقوق الجمعية للشعب الفلسطيني قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي ظل التحديات التي تواجهها مؤسسات السلطة نتيجة لحداثة نشأتها من جهة، ونتيجة للتدمير الذي طالها هاجمه الاحتلال الإسرائيلي في العقد السابق.

وفي مرحلة كالتي يمر بها الشعب الفلسطيني، ووسط الجهود لانبثاق دولة فلسطين المستقلة، فإن الدور الذي تقوم به هذه المراكز يتمثل في التعاون مع المؤسسات الحكومية والتشبيك في العلاقات، وفي الجهود لتنفيذ المشاريع من خلال تكامل الأدوار، الأمر الذي أسهم في حل كثير من المشكلات المجتمعية من خلال وضع الخبرات الموجودة في الجامعة بعامة وفي مراكزها العلمية بخاصة في خدمة المشاريع التنموية، ومن خلال الاستعانة كذلك بكوادر ذات خبرة عملية من المؤسسات الحكومية لتنفيذ مشاريع المراكز.

وتشكل خدمات المراكز التي تقدم للمجتمع الفلسطيني بعامة، وللمجتمعات المحلية في شمال الضفة الغربية بخاصة، عنصراً أساسياً من أنشطة المراكز العلمية، حيث تقدم المراكز هذه الخدمات بأسعار التكلفة دون المساس بجودتها العالية، بينما تقدم بعض المراكز خدماتها كخدمات تطوعية غير مدفوعة الأجر للمجتمع ضمن مسؤوليتها الاجتماعية. وتتعامل المراكز على مستويات متعددة من الخدمة المباشرة والخدمة الاستشارية والتنظيم المجتمعي وتطوير السياسات، وبالتالي فإنها تتعامل مع المواطنين كأفراد، ومع هيئات الحكم المحلي، والهيئات الحكومية التنفيذية، ومع صناع القرار وواضعي السياسات، ومع القطاع الخاص. وبالتالي فإنها تربط في أنشطتها وبرامجها بين حاجات المواطن والمجتمع وخبرة المختص المهنية وصانع القرار، مما جعل أنشطتها وفعالياتها تتوزع على المجالات التالية وتتم بعدد من الأساليب والطرق المناسبة، مثل:

- محاضرات عامة ومتخصصة.
- ورشات عمل وندوات تدريبية.
- بناء قدرات للمؤسسات.
- تنظيم المؤتمرات العلمية أو بالمشاركة بمؤتمرات محلية أو إقليمية أو دولية.
- تقديم الاستشارات الفنية للمؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة.

- القيام بالدراسات والأبحاث العلمية.
- المشاركة في مشاريع بحثية متقدمة ودراساتها على المستويين الإقليمي والعالمي.
- تشكيل فرق فنية متخصصة في مجال بناء الخطط الاستراتيجية الفلسطينية على أساس جغرافي أو قطاعي.

ونتيجة لخبرتها المتميزة وتفردها في عدد من مجالات عملها ونوعية الخدمات التي تقدمها، ومستوى الرضا المجتمعي عن أدائها، فقد حظيت المراكز العلمية في جامعة النجاح الوطنية بسمعة مهنية جعلتها عناوين وطنية لطلب الاستشارة والمساعدة المهنية المبنية على الخبرة العلمية والتطبيقية في مجالات اختصاصها.

وتؤمن المراكز العلمية في الجامعة بضرورة التطوير المستمر لدورها وأدائها، وذلك من خلال عملية تتم على مستويين مترابطين، الأول منهما على المستوى الداخلي والثاني على مستوى العلاقة مع المجتمع ومؤسساته. وتشمل قائمة هذه المراكز:

معهد الدراسات المائية والبيئية.

- مركز علوم الأرض وهندسة الزلازل.
- مركز بحوث الطاقة.
- مركز التعليم المستمر.
- مركز التخطيط الحضري والإقليمي.
- مركز التحاليل الكيماوية والبيولوجية والرقابة الدوائية.
- مركز أبحاث البناء والمواصلات.
- البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية.
- مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- مركز الخدمة المجتمعية.
- مركز السموم والمعلومات الدوائية.
- مركز إستطلاعات الرأي العام والدراسات المسحية.
- مركز القياس والتقويم.
- المركز القانوني للدراسات والاستشارات والتدريب.
- مركز التميز في التعلم والتعليم.

المستوى التاسع: خدمة المجتمع من خلال نموذج عمل اجتماعي مبني على حقوق الإنسان

تعدّ تجربة مركز الخدمة المجتمعية في جامعة النجاح الوطنية تجربة متقدمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للجامعة، من حيث الكم والنوع. ويعود تميز هذه التجربة إلى طبيعة المركز كمنظمة مجتمعية مرتبطة بالجامعة، حيث يعدّ المركز نفسه «منظمة مجتمعية منغرسة في المجتمع وترتبط بالجامعة تعتمد العمل التطوعي كمورد بشري رئيس لأنشطتها». فمن ناحية الكم، تمتد أنشطة المركز إلى فئات اجتماعية مهمشة واسعة في عدد من المجتمعات المحلية من ناحية، وينخرط في إطارها آلاف المتطوعين من ناحية أخرى. أما من ناحية النوعية، فإن تبني المركز لنموذج للعمل الاجتماعي مبني على حقوق الإنسان (Human Rights-Based Approach- RBA) وتطبيق هذا النموذج في برامجها بشكل خلاق يلائم الثقافة الفلسطينية وخصوصية المجتمعات المحلية التي تعمل فيها. وفي هذا الجزء ستلقي الورقة الضوء على طبيعة البرامج التي قدمها المركز منذ تأسيسه (أيلول ١٩٩٩)، وعلى خلاصة تجربة تبني نموذج RBA، وذلك اعتماداً على نتائج الدراسة التي قمت بها لدراسة تجربة المركز في تبني هذا النموذج وتطبيقه في البيئة الفلسطينية (Zaidalkilani، ٢٠١٠).

أ. أهم برامج المركز وأنشطته:

توزعت أعمال المركز منذ تأسيسه على ثلاث فئات من البرامج والأنشطة: برامج أساسية دائمة يقدمها المركز ويكون دوره فيها أساسياً ويتعاون في ذلك مع مؤسسات أخرى، وبرامج بالشراكة مع مؤسسات أخرى يتساوى دور المركز فيها مع المؤسسات الشريكة، ومبادرات مجتمعية يقدمها المركز في بعض المواقع كمبادرة يطلقها المركز لتنتقل ملكيتها وإدارتها للمجتمعات المحلية في هذه المواقع. وقد بلغ عدد هذه البرامج ٢٤ برنامجاً ومشروعاً من الفئات الثلاث المذكورة. يعرض الجدول التالي ملخصاً بالوصف والأرقام لأهم برامج المركز ونشاطها في العامين الأكاديميين ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

البرنامج ووصفه	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠١٠/٢٠٠٩
الباب المفتوح – استقبال ومراجعة الحالات وتقديم خدمة الإرشاد والتحويل	استقبل ٢٢٠٠ حالة	استقبل ٣٠٠٠ حالة
إدارة المتطوعين – تنظيم مساق خدمة المجتمع، وتزويد برامج المركز ومؤسسات المجتمع بالمتطوعين	٣٠٠٠ متطوع	٣٥٢٠ متطوع
التعليم المساند– مساعدة الأطفال الذين يواجهون صعوبات تعلم ناتجة عن غياب الرعاية الأسرية	١٢٠ متطوعاً يساعدون ٥٤٠ طفلاً في ١٠ مدارس	٣٠٠ متطوع يساعدون ١٠٠٠ طفل في ٢٥ مدرسة
تطوير البيئة السكنية للأسر شديدة الفقر	١١ حالة تأهيل مسكن، و٥ حالات استشارة، و٦ مرافق عامة (مدارس)	١٦٣ حالة تأهيل مسكن، ٥ حالات استشارة، و٦ مرافق عامة
العمل مع المسن	١٥ متطوعة دائمة يساعدن ٣٦ من المسنين، ٣٦٠ زيارة منزلية، ٦ فعاليات اجتماعية ترويحية	٢٤ متطوعة رئيسية يساعدن ٥٠ من المسنين، ٣٠٠ زيارة منزلية، ١٩ فعالية اجتماعية ترويحية
الدعم النفسي الاجتماعي لمرضى المستشفيات	(بدأ ٢٠٠٦)	٤٠٠ متطوعاً: ٥٠ للبرنامج الرئيسي، و٣٥٠ لمهمات مساندة، مساعدة ٤٢٠ مريضاً: ٩٣ مريض كلي و٧٠ مريض ثلاسيميا
الدعم النفسي الاجتماعي لمرضى الثلاسيميا	١٢ متطوعاً يساعدون ٣٨ عائلة التبرع ب ١٧٠٠ وحدة دم	أصبح ضمن برنامج دعم مرضى المستشفيات أعلاه التبرع ب ٢٦٢٠ وحدة دم
برنامج ملتقى الخير	جمع تبرعات تقدر ب ١٠٠٠٠ $ وتبرعات عينية تقديم مساعدات مادية لطلبة وعائلات إضافة إلى رزم غذائية	جمع تبرعات تقدر ب ١٠٠٠٠ $ وتبرعات عينية تقديم مساعدات مادية لطلبة وعائلات إضافة إلى رزم غذائية
كفالة اليتيم	كفالة ٤٠ يتيماً من قبل جمعية فلسطينية في ألمانيا وتنظيم احتفالين ترويحيين للأيتام وعائلاتهم وأصدقائهم	كفالة ٤٠ يتيماً من قبل جمعية فلسطينية في ألمانيا، و١٠ من قبل جمعية فلسطينية في كندا، و١٠ من المجتمع المحلي ٣ احتفالات ترويحية للأيتام وعائلاتهم وأصدقائهم

إضافة إلى مجموعة من المشاريع والمبادرات التي تمت في فترات سابقة للمقارنة الواردة في الجدول السابق التي أطلقها المركز لفترات محدودة، أو المشاريع التي قام بها المركز بالتعاون مع مؤسسات شريكة محلية أو دولية.

ب. النجاح في تبني النموذج وتطبيقه

انطلاقاً من دراسة تجربة مركز الخدمة المجتمعية في تبني نموذج RBA وتطبيقه، يمكن اقتراح خمسة شروط ينبغي توفرها للنجاح في تبني مثل هذا النموذج، وهي: توفر الفرصة، والمهنية، والالتزام، وصبغ الممارسة بصبغة النموذج، واستدامة النموذج.

١. الفرصة: حتى تحقق المنظمة المجتمعية نجاحاً في تبنيها وتطبيقها للنموذج، فإنها ينبغي أساساً أن تتحقق لها ضمانات نجاح أساسية في عملها من أهمها توفر فرصة لها للعمل في المجتمع المحلي. ووتمثل الفرصة بوجود حاجة للمجتمع أو في المجتمع تستطيع برامج المنظمة أن تستجيب لها.

٢. المهنية: حتى تتم الاستجابة واستثمار الفرصة بطريقة ناجحة لا بد من توفر فريق يتمتع بمهنية في العمل الاجتماعي، خاصة في مجال تنظيم المجتمع. وينبغي هنا التأكيد على المهنية (professionality) المقصودة هنا تعني امتلاك قدرات مهنية لدى فريق العاملين في المنظمة والمتطوعين بدرجة يمكنها من فهم واحترام وتطبيق مبادئ وقيم العمل الاجتماعي وفق النموذج وبخاصة المشاركة واحترام قدرات الناس والعمل معهم. وهذه تختلف عن مفهوم المهنوية (professionalism) التي تضع حاجزاً بين المهني كخبير "يتأستذ" على الناس بمعرفته ويصف لهم الحلول الجاهزة لمشكلاتهم.

٣. الالتزام: وهذا العامل يتعلق بضرورة وجود فريق من العاملين والمتطوعين الملتزمين بمبادئ حقوق الإنسان وقيمه كموجه ودافع لممارستهم العمل المجتمعي، أي أنهم لا يعرفون كيف يمارسون العمل المجتمعي كأساليب وأدوات فحسب، بل يدركون كيف يقومون بذلك بطريقة تحترم هذه المبادئ والقيم، ويعرفون أيضاً لماذا يقومون بذلك.

٤. صبغ الممارسة بصبغة النموذج (RBAing the practice): وهذا العامل يعني معرفة الفريق كيف يمارس العمل المجتمعي بشكل مهني بأساليب تحترم حقوق الإنسان في الوسائل التي يستخدمونها ويحترمونها كأهداف يسعون لتحقيقها. ومن أهم المبادئ التي يجب توفرها لتحقيق ذلك، كعناصر مهمة في هذه العملية (RBAing)، المبادئ التالية:

- المشاركة التمكينية والتمكين عبر المشاركة: حيث يعد المبدآن (المشاركة والتمكين) مبدأين أساسيين في الخدمة الاجتماعية، ويضاف إلى ذلك هنا تجسيد العلاقة الجدلية بين المبدأين بطريقة ترسخ النموذج.
- السياق الاجتماعي للممارسة والنسبية الثقافية: يعطي النموذج أهمية لمبادئ وقيم حقوق الإنسان وتجسيدها في العمل الاجتماعي ويربط ذلك بالخصوصية الثقافية للمجتمع الذي يتم العمل فيه من خلال مبدأ النسبية الثقافية (Cultural Relativism).
- العلاقة الجدلية بين الحاجات والحقوق: يعطي النموذج اهتماماً خاصاً لفهم الحاجات بصفتها انعكاساً للحقوق، وبالتالي يميز نفسه عن نموذج العمل الاجتماعي المبني على الحاجات، ويبرز موقفاً واضحاً إزاء مفهوم "تحديد الحاجات" (Needs Assessment) الذي يفهم عند بعضهم كمهارة يتقنها الخبراء، ولا داعي لإشراك الناس فيها.
- المساءلة: يحتل مبدأ المساءلة موقعاً خاصاً في النموذج، وتعدّ درجة من المشاركة المتقدمة وحقاً أساسياً للمستفيدين كأصحاب حقوق إنسانية ومسؤولية للمطالبين بالعمل من أجل هذه الحقوق، وتحقيقها من مهنيين ومؤسسات حكومية.
- التكافل الاجتماعي: من الإفرازات المهمة لتطبيق النموذج التي يجب الاهتمام بها والعمل على تطورها المستمر بموازاة تطور النموذج وتطبيقه.
- الاستدامة: يمكن فهم استدامة استخدام نموذج ما في العمل الاجتماعي على أنها القدرة التي تطورها المنظمة، من خلال تطبيقها للنموذج، للاستمرار في استخدام النموذج بشكل متجدد، وذلك باستخدام التغذية الراجعة المستمرة في عملها. ويمكن اعتبار ذلك على شكل تطور حلزوني متصاعد لدورة: تبني للنموذج، فترجمته إلى أساليب عمل، فتطبيقه، فتغذية راجعة، فمستوى جديد من التبني،..... فمستوى جديد من التطبيق،.....إلخ.

الخلاصة

استطاعت جامعة النجاح بتأسيس مركز الخدمة المجتمعية التابع لها، ومن خلال إعطاء المركز الاستقلالية النسبية في تصميم برامجه وإدارة هذه البرامج، ودعمه بالموارد البشرية التطوعية والخبرة المهنية في ميادين متعددة، أن تعطي لمفهوم لمسؤولية الاجتماعية للجامعات مضموناً متميزاً جعل ممارسته تشمل مستويات متقدمة من منظور الخدمة الاجتماعية المبنية على حقوق الإنسان.

المراجع:

- Brager, G., Specht, H. & Torczyner, J. (1987). Community Organizing. 2nd ed. New York: Columbia University Press
- Dean, H. (2006). Social Policy. London: Polity.
- Gangrade, K. D. (2001). Working with Community at the Grassroot Level: Strategies and Programmes. New Delhi: Radha Publications.
- Healy, L. (2008). Exploring the history of social work as a human rights profession. International Social Work, 51(6): 735–748.
- Ife, J. (2007). Cultural relativism and community activism. In E. Reichert (Ed.) Challenges in Human Rights: A Social Work Perspective. New York: Columbia University Press. pp.76–96.
- Ife, J. (2008). Human Rights and Social Work: Towards Rights-Based Practice. 2nd ed. Cambridge University Press.
- Qazzaz, H. (2007). Reconstruction National Integrity System Survey: Palestine 2007. London: Tiri.
- Reichert, E. (2003). Social Work and Human Rights: A Foundation for Policy and Practice. New York: Columbia University Press.
- SHDP–Sustainable Human Development Project (1997). Palestine Human Development Profile 1996–1997. Birzeit University, Palestine.
- Zaidalkilani, S. (2010). Adopting rights-based approach to community practice: The experience of the Community Service Center/ Nablus, Palestine– A Case Study. Unpublished Ph. D. thesis, McGill University, Montreal, Canada.

تجربة جامعة القدس في المسؤولية المجتمعية

مركز أبو جهاد للحركة الأسيرة
abujihad.center@gmail.com

الملخص

تتناول هذه الدراسة تجربة جامعة القدس في المسؤولية المجتمعية انطلاقاً من الدور الكبير الذي يمكن لجامعة القدس أن تلعبه وبخاصة أنها الجامعة الفلسطينية الوحيدة التي تأسست في بيت المقدس.

ويتجلى دورها في ممارسة أدوار المسؤولية المجتمعية من خلال مراكزها المتعددة وهي:

مركز العمل المجتمعي، وعيادة القدس لحقوق الإنسان، ومركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة.

ويعمل مركز العمل المجتمعي على تفعيل دور طلاب جامعة القدس وتعزيز مشاركتهم للمجتمع من خلال تقديم (١٢٠) ساعة عمل منها: (٨٠) داخل الحرم الجامعي و(٤٠) خارجها، كما يقوم المركز بربط الجامعة بالمؤسسات المختلفة، وتأهيل الطلبة لسوق العمل وصقل المهارات الحياتية والاجتماعية لهم.

أما عيادة القدس لحقوق الإنسان فتسهم في تعليم الطلبة وتدريبهم على مبادئ حقوق الإنسان، كما توجه الاهتمام نحو المجتمع المحلي من خلال برامج تتعلق بالمنطقة سواء بالمعتقل أم المواطن في القدس الشريف أم المرأة أم الأطفال.

كما تتعرض الورقة إلى دور مركز أبو جهاد للحركة الأسيرة وأهدافه الذي يحتوي على نماذج من السجون ومراكز الاعتقال، وتوثيقاً لملفات الأسرى، ومعروضات عن التصفية الجسدية إبان عهد الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي، وكذلك مقابر الأرقام كما يضم المركز الإرث الثقافي والأدبي للأسرى.

تجربة جامعه القدس في المسؤولية المجتمعية ومركز أبو جهاد أبرز انجازاتها

إن المسؤولية الاجتماعية للجامعات تفرض علينا الاقتراب من هموم المجتمع والمساهمة الفعلية في التنمية المستدامة، والتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع، والمشاركة مع المؤسسات الاخرى الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاعات الاجتماعية في هذه المهمة.

ومما لا شك فيه أننا بحاجة إلى نهضة وبناء حقيقي لسلوكياتنا وأفعالنا في مجتمعنا، حيث يقاس نجاحنا الحقيقي بمدى التقدم في تربية الانسان وسلوكه الاجتماعي وتنمية ضميره الشخصي والاجتماعي نحو نفسه ووطنه، ومن هنا فإن المشروع الحقيقي الذي يجب أن تتبناه الدولة، حكومة وشعباً هو كيف ننمي الضمير والمسؤولية الاجتماعية والوطنية لدى المجتمع.وتضطلع الجامعات بدور رائد في هذا المجال إذ تسهم جامعة القدس مساهمة فعاله في المسئولية المجتمعية من خلال عدة مراكز متخصصة مثل: مركز العمل المجتمعي والعيادة القانونية ومركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة.

تعريف بجامعة القدس

جامعة القدس مؤسسة عربية وطنية أطلقت جذورها من الصخرة المشرفة، لتحقق الامتداد الحضاري، و تثبت كيانها الوجداني و الروحي في قلب القدس الشريف، فهي الجامعة العربية الأولى التي تأسست في بيت المقدس، لتغني الإرث الفكري العربي و الإسلامي في بيت المقدس و تحافظ على عراقتها و أصالتها. انضمت جامعة القدس إلى عضوية اتحاد الجامعات العربية عام ١٩٨٤ بعد توحيد أربع كليات جامعية كانت تعمل في مدينة القدس و ضواحيها و هي: كلية الدعوة و أصول الدين (تأسست عام ١٩٧٨)، والكلية العربية للمهن الطبية (تأسست عام ١٩٧٩)، و كلية العلوم و التكنولوجيا (تأسست عام ١٩٧٩)، وكلية هند الحسيني للبنات (تأسست عام ١٩٨٢).

كما توالت الجهود تباعا لضم و إنشاء كليات و مراكز جديدة و فريدة من نوعها في فلسطين، (فتأسست كلية الطب عام ١٩٩٤)، و كلية الحقوق (تأسست عام ١٩٩٢)، و كلية الهندسة و طب الأسنان و كلية الصحة العامة و كلية الصيدلة و كلية العلوم الإدارية و الاقتصادية و كلية القرآن و الدراسات الإسلامية. و لتوفير الجهد و المال و توفير عناء السفر إلى الخارج بهدف الدراسات العليا، أنشأت الجامعة مراكز و معاهد لهذه الغاية في عدة حقول و تخصصات، فكان مركز البحوث الإسلامية عام (١٩٨٧)، و المعهد العالي للآثار الإسلامية عام (١٩٩٢)، إضافة إلى مركز الدراسات الإقليمية، و معهد العلوم اللغوية و

الصوتية، و معهد الإدارة و الاقتصاد و كلها في العام (١٩٩٦)، و كذلك برنامج التكنولوجيا التطبيقية و الصناعية، و برامج في الصحة و البيئة و تخصصات العلوم الأخرى لتصبح بذلك جامعة القدس إحدى أهم المؤسسات الفلسطينية وأكبرها، تتكاتف فيها الجهود و تتوحد طاقات أبناء الشعب الفلسطيني لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، و الحفاظ على مقومات وجودها و ضمان قوتها في عاصمتها القدس الشريف. و تمنح جامعة القدس مختلف الدرجات العلمية من البكالوريوس و الدبلوم العالي والماجستير في ثلاث عشرة كلية و تسعة معاهد، منتشرة في مواقع أساسية عدة، في مدينة القدس و ضواحيها إلى جانب مواقع أخرى في مدينتي رام الله و البيرة.

و تضم الجامعة برامج جديدة و حديثة هي الأولى من نوعها في فلسطين، فغدت الصرح العلمي الأول والوحيد الذي يقدم هذا الكم وهذا التنوع من الدرجات العلمية في مختلف التخصصات العلمية والأدبية لدرجات البكالوريوس، والدبلوم العالي و الماجستير. وقد بلغ عدد طلبة الجامعة في العام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠١١ ما يزيد عن ١١٠٠٠ طالب و طالبة ينالون قسطا وافرا من الرعاية المتميزة، تقدمها لهم نخبة من الأساتذة و الموظفين المتخصصين، كما تؤمن لهم كافة الخدمات التي تقدمها الجامعات العالمية، إضافة إلى تقديم منح خاصة للطلبة وفقا لحالاتهم الاجتماعية. و تعمل الجامعة باستمرار على تطوير برامجها الأكاديمية و خططها وخدماتها للمحافظة على المستوى التعليمي و الأكاديمي المتميز منها، و سعيا لإعداد أجيال أمينة في تحمل مسؤولياتها، و مخلصة في تسخير معارفها لخدمة المجتمع، و رفعة بنيان الوطن.

الأهداف

- تقوية القدرات المعرفية والمهاراتية وتدعيمها للأفراد، والجماعات والمؤسسات المجتمعية في القدس الشرقية بخاصة والمجتمع الفلسطيني بعامة.
- المناصرة الفردية والجماهيرية من اجل تحصيل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والجماعات، والمؤسسات والمجتمعات المحلية.
- التأثير في تغيير سياسات اجتماعية، وتطوير هيكلية الخدمات القائمة لتلبية احتياجات الفئات المجتمعية المختلفة.
- تنمية العلاقة وتعميقها ما بين المؤسسات الأكاديمية والأهلية والمجتمع المحلي، وتفعيل دورها في خدمته.
- حشد الموارد المجتمعية المختلفة وتنظيمها وتوظيفها لخدمة المجتمع المدني.
- تطوير دور مؤسسات المجتمع المدني وتقويتها ودعمها في إحداث التغيير الاجتماعي.

- تطوير إداره العمل التطوعي وتفعيلها وتنميتها وتوظيفها في خدمة مؤسسات المجتمع المدني وتطور المجتمع.
- عمل الدراسات والأبحاث وتشجيعها لخدمة المجتمع المدني وتطويره وتحسين آليات التعليم المجتمعي

الرسالة

ويعدّ مركز العمل المجتمعي جزءاً من خدمات جامعة القدس ويعمل على تعزيز دور المؤسسات الأكاديمية والأهلية في تنمية دور القطاعات السكانية المختلفة في المجتمع المقدسي وتطويره وتمكينه بخاصة والفلسطيني بعامة، وتحسين قدرتها للوصول إلى حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية وحمايتها وتنظيمها لإحداث تغيير في السياسة الاجتماعية القائمة.

مركز العمل المجتمعي
رسالة وأهدافه المركز

مركز العمل المجتمعي/ جامعة القدس مؤسسة فلسطينية غير ربحية تقدم خدمات المركز من خلال منهجية تركز على الحقوق ومشاركة المجتمع ومساهمته التطوعية تأسس في مدينة القدس عام ١٩٩٩ وهو ثمرة برنامج مشترك بين جامعة القدس وجامعة مجيل بكندا.

يعدّ المركز من المراكز الطلائعية في المجتمع الفلسطيني الذي يسعى إلى تفعيل دور الفئات المهمشة في المجتمع، لتمكينهم من تحصيل استحقاقاتهم، وذلك بتطوير أساليب المناصرة والتقوية، لهؤلاء الأفراد، إضافة إلى العمل على تنظيم سكان المجتمع المحلي لحل مشكلاتهم المشتركة وبخاصة فيما يتعلق بالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، والسعي إلى تفعيل قدراتهم على التطوع لخدمة مجتمعهم.

يقدم المركز خدماته لسكان القدس الشرقية وضواحيها، حيث إن للمدينة احتياجات خاصة تميزها عن غيرها من باقي المناطق الفلسطينية، من مشكلات اجتماعية واقتصادية، وسياسية أفرزها واقع الاحتلال للمدينة.

وحيث تفاقمت مشكلات الفلسطينيين في القدس الشرقية بسبب عدم تمتع الأفراد بالمهارات واللغة القانونية مما يصعب تعاملهم مع بيروقراطية الخدمات المعقدة، ويصعب تحصيلهم لحقوقهم.وبناءً على هذا فإن المركز يؤمن بضرورة تفعيل طاقة الأفراد على

العمل التطوعي لخدمة المجتمع، وأهمية تمكين الفرد من نيل حقوقه عن طريق المناصرة الفردية والجماهيرية، والتضامن المجتمعي، والمشاركة في هيئات صناعة القرار، إضافة إلى إيمان المركز بأن الأساليب الديموقراطية في التقوية والتمكين هي المفتاح الأمثل لتطوير مجتمع مدني وتشجيع شراكة متساوية في مجتمع ديموقراطي.

معلومات عن وحدة التدريب والعمل التطوعي

تم إنشاء وحدة التدريب والعمل التطوعي في جامعة القدس بالشراكة مع منتدى شارك الشبابي، وتستهدف الوحدة الطلبة الذين اقتربوا من التخرج، تحديدا طلاب السنوات الثالثة والرابعة والخامس، وذلك لمساعدتهم على إيجاد فرص تدريب وعمل، وتأهيلهم لدخول سوق العمل. كما تعمل الوحدة مع عمادة شؤون الطلبة من أجل نشر الوعي باحتياجات سوق العمل لدى طلبة السنتين الأولى والثانية، والخيارات المتاحة لذلك.

وتهدف وحدة التدريب والعمل التطوعي إلى تفعيل دور طلاب جامعة القدس، و تعزيز مشاركتهم للمجتمع من خلال العمل التطوعي بحيث يتم توظيف ساعات العمل التطوعية (١٢٠ ساعة) ٨٠ ساعة داخل الحرم الجامعي، ٤٠ ساعة خارج الحرم الجامعي، والمطلوب تنفيذها من كل طالب في جامعة القدس على مدى أربع سنوات دراسية كمتطلب الزامي للتخرج.

دور الوحدة

تشكل الوحدة مركزا للخدمات التي تكمل الطموحات المهنية للطلبة، حيث تشكل حلقة وصل بين كليات الجامعة المختلفة بكافة دوائرها وطلبتها والخريجين مع سوق العمل، وتعمل على ربط العملية الأكاديمية بالتدريب لتأهيل الطلبة لسوق العمل. وتقدم الوحدة النصائح والمعلومات، وتوفر الموارد التي تتعلق بفرص التدريب والعمل المتاحة أمام المقبلين على التخرج والخريجين، وتعريفهم بالمجالات المهنية المفتوحة أمامهم وآفاق التطور المهني المحتمل للوظيفة التي يختارها الخريج. ويقوم المكتب بربط الجامعة بالمؤسسات المختلفة من خلال عدد من النشاطات، مثل يوم المهنة والتوظيف، ومعارض الأعمال والمؤسسات، وتنظيم محاضرات وندوات وحوارات تساهم في زيادة وعي الطلبة بمتطلبات سوق العمل.

ومن الأنشطة التي قامت الوحدة بالعمل عليها في الفترة الأخيرة مهرجان كلية الحقوق الأول، فقد قامت الوحدة بالتنسيق له والمتابعة مع الطلاب والتنسيق مع كلية

الحقوق، وذلك لتحديد موعد المهرجان بما يتناسب مع الكلية، وبخصوص هذا المهرجان قامت الوحدة بعقد ورشة عمل بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٢ وتضمن هذا اللقاء التعريف بمفهوم التخطيط وأهدافه ومميزاته وطرق التخطيط، وقد كان موضوع التخطيط بداية لتخطيط المهرجان وبناء برنامج له، وبناء على ذلك تم تحديد تاريخ ٢٠١٠/١٠/١٠ موعداً للمهرجان، وتم توزيع بوسترات في مختلف الكليات للإعلان عن المهرجان بالإضافة إلى عقد ملتقى الاعمال والمؤسسات الثاني الذي ضم عدداً من المؤسسات والبنوك في رام الله وأبو ديس والعيزرية والقدس، كما تم عقد عدد من المعسكرات الشبابية في منطقتي اريحا (الاكاديمية الامنية) وجنين، بالشراكة مع مؤسسة تحالف السلام الفلسطيني.

وحرصت وحدة التدريب والعمل التطوعي، على التعاون والتواصل المستمر مع عدد من المؤسسات الشريكة، كمنتدى شارك الشبابي، ومركز القدس للنساء، وتحالف السلام الفلسطيني، ومركز المرأة، ومعهد الطفل، وشركة داينمشن ستوديو ، ومجلس محلي أبو ديس. وغيرها من المؤسسات الشريكة في مناطق مختلفة.

كما تقوم الوحدة بالتنسيق والعمل على مجموعة من البرامج التدريبية ضمن مشروع "فليكن منكم التغيير" وتشمل المواضيع التالية: (مهارات الاتصال والتواصل، وكيفية إعداد السيرة الذاتية، وكيفية الاستعداد لمقابلة العمل، والقيادة، والتوجيه والإرشاد الشخصي، والأعمال الصغيرة، والحقوق والمساواة، ونحو حياة أفضل) بحيث استهدف هذا البرنامج كلاً من طلبة كلية الحقوق والمحاسبة، وإدارة الأعمال والعلوم التنموية، وكلية العلوم، وكلية الهندسة، وعملت الوحدة على الإعلان عن هذه الدورات، والتنسيق مع الطلبة المسجلين في هذه الدورات لتحديد موعد ملائم لجميع الطلبة، بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية تمثلت كالتالي:

- دورة حوار مجتمعي، ودورة بيسان (البرنامج المحاسبي) ودورة الفوتوشوب (تصميم جرافيك)
- ودورة مركز القدس للنساء (تاريخ الصراع العربي)، ودورة مركز المرأة (حقوق امرأة حقوق انسان)، ودورة الدفاع المدني (إدارة الكوارث والأزمات) وغيرها من البرامج التدريبية..

ولم تكتف الوحدة بالإعلان عن هذه الدورات للطلاب فقط ولكن شمل ذلك بعض الأساتذة والإداريين في الجامعة عن طريق توزيع الكتيبات التدريبية عليهم.

وإضافة إلى ما سبق اهتمت الوحدة بالأفكار الإبداعية التي تسهم في خلق تغيير سواء من الطلبة أم الأساتذة ، فقد قامت الطالبة سلام أبو سنينة بطرح فكرة عقد دورة محادثة لغة إنجليزية وفكرة عمل إعلانات لمكافحة التدخين بالجامعة، وتقوم الوحدة حاليا بالعمل لتنفيذ هذه الأفكار، كما استضافت الوحدة عدداً من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم التنموية الذي عرض فكرة لمشروع يمكن تنفيذه مع طلاب كلية العلوم التنموية يساعد على خلق فرص عمل للطلاب في الكلية وتوفيره.

وتعمل الوحدة على تنفيذ نشاطاتها بالتعاون مع مجموعه من المتطوعين، وتقوم الوحدة بالإشراف على هؤلاء المتطوعين، والعمل على تنفيذ أنشطتهم المتنوعة والهادفة، التي تشمل في أكثر الأحيان المشاركة في اللقاءات الحوارية المختلفة التي تعقد في الجامعة والمؤسسات الشريكة.

ومن الأنشطة الأساسية التي قامت بها وحدة التدريب والعمل التطوعي عمل صفحة خاصة بالوحدة على Face book باسم (وحدة التدريب والعمل التطوعي)وذلك للتعريف بالوحدة وبالأنشطة التي تقوم بها ألكترونيا للتواصل الدائم، والتفاعل الهادف مع كافة الطلبة بالجامعة.

وكما قامت الوحدة بإرسال التقارير والكتب الرسمية لتوفير ما تحتاج إليه من مستلزمات ومتطلبات وتنفيذ الأنشطة التي لها علاقة بالوحدة، والإجتماع مع بعض الأساتذة لتعريفهم بوجود الوحدة ودورها منهم: الدكتورة فدوى اللبدي، والدكتور موسى البجالي، والدكتور محمد عمارنه، والدكتور علي أبو كف، وغيرهم من أعضاء الهيئة التدريسية بكافة الكليات.

خدمات الوحدة:

- إعلام الطلبة والخريجين بفرص التدريب والوظائف الشاغرة في المؤسسات الموجودة بسوق العمل المحلي.
- التنسيق لعقد دورات وورش عمل مختلفة تساعد الخريجين والمقبلين على التخرج على تنمية مهاراتهم ليصبحوا أكثر كفاءة واستعدادا لسوق العمل.
- القيام بدور إرشادي للخريجين، حيث توجههم لكتابة السيرة الذاتية بالطريقة الصحيحة، وتقديم النصح والمشورة، وتدريبهم على المقابلات الرسمية، وغيرها من المهارات.
- تعريف الخريجين على فرص العمل المتاحة أمامهم، وخلق فرصة للشراكات لتعريف المؤسسات بالخريجين الباحثين عن عمل.

معلومات عن وحدة التدريب والعمل التطوعي

تم إنشاء وحدة التدريب والعمل التطوعي في جامعة القدس بالشراكة مع منتدى شارك الشبابي، وتستهدف الوحدة الطلبة الذين اقتربوا من التخرج، تحديدا طلاب السنوات الثالثة والرابعة والخامس، وذلك لمساعدتهم على إيجاد فرص تدريب وعمل، وتأهيلهم لدخول سوق العمل. كما تعمل الوحدة مع عمادة شؤون الطلبة من أجل نشر الوعي باحتياجات سوق العمل لدى طلبة السنتين الأولى والثانية، والخيارات المتاحة لذلك.

وتهدف وحدة التدريب والعمل التطوعي إلى تفعيل دور طلاب جامعة القدس، و تعزيز مشاركتهم للمجتمع من خلال العمل التطوعي بحيث يتم توظيف ساعات العمل التطوعية

(١٢٠ ساعة) عمل منها: ٨٠ ساعة داخل الحرم الجامعي، ٤٠ ساعة خارج الحرم الجامعي، والمطلوب تنفيذها من كل طالب في جامعة القدس على مدى السنوات الدراسية الأربع كمتطلب إلزامي للتخرج.

أول عيادة قانونية في كليات الحقوق الفلسطينية

أنشئت عيادة القدس لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٦م كمركز من مراكز جامعة القدس يتبع منهجاً وتوجهاً جديداً يسعى لخلق تواصل ما بين طلبة الجامعات وربطهم بالواقع الفلسطيني المعاش ومؤسسات المجتمع المدني الحقوقية، وكنهج يسعى لتطوير عملية التعليم القانوني تحديداً في مجال حقوق الإنسان في فلسطين، واحتضنت كلية الحقوق الفلسطينية في جامعة القدس العيادة القانونية الأولى من نوعها في العالم العربي ككل، وقدمت التسهيلات الممكنة لها كجزء من توجه الكلية إلى تطوير العملية التعليمية في الكلية.

بدأت عيادة القدس لحقوق الإنسان عملها ضمن توجهين، الأول: يتعلق بتطوير مهارات الدفاع عن حقوق الإنسان لدى طلبة الحقوق في جامعة القدس وخريجيها من خلال التركيز على طرح القضايا الفلسطينية، وعرض آليات العمل في الضغط والدفاع والإرشاد والتدريب على اكتساب الطلبة لمهارات المدافعة عن حقوق الإنسان، والثاني: يركز على مساعدة المجتمع الفلسطيني، وتواصل الطلبة مع قضاياه من خلال ربط الطلبة مع مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية الناشطة في مجال حقوق الإنسان في فلسطين سواء بتدريبهم داخل هذه المؤسسات لاكتساب الرؤية والخبرة المؤسساتية والتعرف على واقع العمل الحقوقي على أرض الواقع أم من خلال المحاضرات العامة التي تستهدف مجموع الطلبة بالجامعة بشكل عام لعرض آخر المستجدات أو لمناقشة القضايا المهمة في الواقع الفلسطيني، ويتم رفد العيادة بعدد من طلبة كلية الحقوق لدراسة وتبني توجه العيادة

والعمل مع طاقم العيادة على تحقيق أهداف العمل في العيادة، وذلك من خلال مساق العيادة القانونية الذي تطرحه الكلية على مدار فصلين دراسيين للطلبة على أن تحتسب ساعات المساق من ضمن المتطلبات الاختيارية لطلبة كلية الحقوق، وضمن هذا المساق يتم تعليم الطلبة وتدريبهم من خلال الجزء النظري لعرض تشابك مسائل حقوق الإنسان مع المجتمع الفلسطيني، ومقارناتها بالقضايا الدولية، ويتم تدريبهم من خلال الجزء النظري التدريبي للطلبة المنتسبين إلى مساق العيادة القانوني، وتقوم العيادة بالتواصل الدائم مع طلبتها من خريجي العيادة القانونية عبر نشاطاتها المستمرة على مدار العام.

تندرج عدة مشاريع تحت مظلة العيادة ضمن وحدات يقوم بالإشراف عليها عدد من المحامين والمختصين في مجال حقوق الإنسان، ويساعد طلبة المساق برفد هذه الوحدات بالطاقة الشابة للعمل والإنجاز بحيث يتم توزيع الطلاب على المشرفين كل حسب المشروع الذي يقوم بتيسيره ضمن العيادة، ويعمل الطلبة ضمن الوحدات التالية:

- **وحدة مناصرة القدس**: ويعمل من خلالها الطلبة على عدة محاور، المحور الأول: يتعلق بتقديم الخدمات القانونية المجانية للجمهور من مدينة القدس من خلال المؤسسات الفاعلة في المدينة، ويعمل الطلبة تحت إشراف مرشديهم في مناصرة عدد من القضايا الحساسة في مدينة القدس والمتعلقة بالانتهاكات الإسرائيلية في مجالات حقوق الإنسان كالتعليم والبناء والحركة ضمن حملتين رئيسيتين يتم العمل عليهما، وهما: نطاق إيقاف شارع الطوق: والانتهاكات المتعلقة بمقبرة السواحرة.
- **وحدة الحق في التعليم**: يعمل من خلالها الطلبة على رصد الانتهاكات المتعلقة بالحق في التعليم لطلبة جامعة القدس وتوثيقها والتمهيد لاتخاذ الإجراءات القانونية الدولية في المدافعة عنها من رفع شكاوى للجهات المختصة دولياً ومحلياً، ويتم ذلك بعد تدريبهم لامتلاك أدوات الرصد والتوثيق المهنية.
- **وحدة التوعية القانونية المجتمعية**: التي تسعى إلى تدريب طلبتها أساسيات التدريب والتوعية الحقوقية ليقوموا بنقل خبراتهم المكتسبة حول القانون إلى طلبة المدارس من المراحل الثانوية، وذلك عبر فعاليات وورشات داخل مدارسهم تشرح لهم حقوقهم، والإجراءات التي من الممكن لهم اتباعها في حال تم انتهاك هذه الحقوق.
- **الحملات**: يعمل من خلال الحملات عدد من طلبة العيادة على تعزيز حقوق الإنسان وتأكيدها في المنطقة، ومحاولة التأكيد على أهمية اتباع الآليات المختلفة في الدفاع عن حقوق الإنسان، ومن ضمن هذه الحملات حملة «المحاسبة الآن!» والتي تؤكد على أهمية المحاسبة، وتعزيز تقرير جولدستون المتعلق بانتهاك القانون في حرب غزة الأخيرة، بالإضافة إلى الحملة التي تم العمل عليها من خلال الطلبة حملة «الشعلة»

التي تم العمل من خلالها على التأكيد على أهمية الحق في الحياة وإلغاء المواد القانونية المتعلقة بالقتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة.

وتركز عيادة القدس لحقوق الإنسان في عملها الحقوقي على عدد من الأمور التي تعد من الإشكاليات أو التحديات المجتمعية في مجال حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني، وفي مجال الانتهاكات الواقعة على الشعب الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتقوم العيادة بالتركيز على حقوق المرأة وحقوق الطفل كنوع من الدعم وتسليط الضوء على هذه الفئات تحديداً لما تشكله كفئات مستضعفة داخل المجتمع الفلسطيني، واستغلال الاحتلال لضعف هذه الفئات وانتهاك حقوقهم بشكل ممنهج.

مشروع التوعية القانونية المجتمعية

برنامج التوعية القانونية المجتمعي Street Law من البرامج التي تم البدء بالعمل عليها خلال العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩م ويهدف هذا البرنامج إلى إدماج طلبة كلية الحقوق في عملية التوعية المجتمعية في مجالات تطبيقات القانون، ومن المتوقع أن يقوم طلبة العيادة سنوياً، وبعد عملية تدريبية متخصصة يخضعون لها خلال الفصل الدراسي الأول من دراستهم لمساق العيادة القانونية، بالتوجه إلى عدد من المدارس الثانوية (خلال الفصل الدراسي الثاني) لإيصال المعلومات القانونية التي تهم وتخص الطلبة في هذه المرحلة العمرية كمساهمة وجزء من عملية المقاومة المجتمعية لانتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين، ومن جانب آخر لتعزيز ثقافة احترام القانون في المجتمع الفلسطيني من حيث فهم الحقوق والواجبات للمواطن/ة الفلسطيني/ة والمساهمة في تعزيز سيادة القانون.

نعمل في هذا البرنامج على تدريب الطلبة للقيام بمهمة التوعية المجتمعية في مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتكون هذه التوعية موجهة بشكل مباشر في المواقع المختلفة ومنها المدارس لطلبة الصف العاشر والحادي عشر، وذلك من خلال تدريب الطلبة في أيام تدريبية كاملة حول آليات العمل واستخلاص المادة التدريبية من القانون الدولي الإنساني وشرعة حقوق الانسان من قبل متخصصين في التوعية المجتمعية، مع التركيز على التعليم التفاعلي للطلبة والتدريبات التنشيطية للطلبة، وذلك لاستخدامها كأدوات توضيحية خلال لقاءاتهم مع طلاب المدارس، ويتم تركيز العمل في الفصل الأكاديمي الأول حول إعداد المادة التدريبية واستشارة المتخصصين في هذه المجالات للدعم المعلوماتي النظري للطلاب، ومن ثم قيام الطلاب بالتحضير لمادة التدريب نفسها مثل القضايا الدراسية (تم تحضير المادة وتضمينها في دليل تدريبي لطلبة العيادة ليكون

مرجعاً لهم في التدريبات)، وقد تم العمل على التركيز في اختيار المواضيع المثيرة لاهتمام المجتمع المحلي على المواضيع المتعلقة بحقوق المرأة والأطفال وحقوق المواطن في عدة أمور منها: حقوق المعتقل التي يحكمها عدد من القوانين المختلفة على اختلاف مناطقها، وذلك لاختلاف القوانين الحاكمة لكل منطقة على سبيل المثال يختلف القانون بين مدينة رام الله وقراها وتلك تختلف أيضاً عن القوانين المتبعة في القدس، حيث يتم تطبيق قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني في مدن الضفة الخاضعة لسيادة السلطة الفلسطينية، وتحكم الأوامر العسكرية المناطق التي لا تزال تحت السيطرة الإسرائيلية من مناطق الضفة الغربية، أما مدينة القدس فيطبق فيها قانون الإجراءات الجزائية الإسرائيلي، ويتركز التدريب على الإجراءات التي من الممكن للفئة المستهدفة الاستفادة منها في المدافعة عن حقوقها أو المطالبة بها، وضمن هذا التوجه نسعى في البرنامج إلى التركيز على مهارات الطلبة التدريبية، مع تعزيز المعلومات القانونية المتعلقة بالدروس التي ستقدم في المدارس الثانوية، وتمكين الطلبة من خلال تطوير مهارات القيادة لديهم.

يبدأ العمل مع المجموعات اعتبارا من الشهر الثاني للفصل الدراسي الأول، ويكون تركيز العمل على فعاليات بناء المجموعة وكسر الحواجز فيما بين أعضاء هذه المجموعة، ليتم تشكيل الفرق الثنائية وتوزيع المواضيع عليهم، ويتم تعريف الطلبة بشكل أكبر على مشروع التوعية القانونية المجتمعية من حيث البحث في آلياته ومواضيعه، وعرض المتوقع من الطلبة خلال العام الدراسي كاملاً، ويتم استضافة مدربين من المؤسسات الشريكة مثل: مؤسسة الضمير، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في عملية تدريب وتجهيز الطلبة طوال الفصل الأكاديمي الأول بما يؤهلهم للتوجه إلى مجموعات العمل والمدارس في بداية الفصل الثاني بعد أن يكونوا قد أتموا المراحل التدريبية كاملة والمتعلقة بمهارات التدريب والقوانين المتعلقة بالمرأة والمعتقل.

ويعمل الطلبة خلال الفصل الأكاديمي الثاني على تقوية خبراتهم الفردية والجماعية بالتدريب، والبدء في مرحلة التدريب في المدارس المختلفة والمجموعات الشبابية من نفس الفئة العمرية، وعليه فإن طلبة التوعية القانونية المجتمعية يبدأون خلال هذه المرحلة بالتوجه إلى المدارس الثانوية بشكل دوري ليتم عقد ستة لقاءات تسلسلية في كل مدرسة تتضمن حقوق المرأة وحقوق المعتقل، ويتم التدريب بشكل تفاعلي تنشيطي داخل الصفوف المدرسية، ليتم بناء المعلومة وتركيزها بشكل قوي وفاعل لدى الطلبة، ويستمر نشاط الطلبة المدربين خلال الصيف بشكل طوعي وبالتنسيق مع المخيمات الصيفية والمراكز الشبابية لتوسيع نطاق التوعية في كل من مواضيع المرأة والمعتقل.

المؤسسات الشريكة:

- مؤسسة الضمير.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي.

حقوق المرأة:

إيماناً منا بضرورة معرفة الحق كشكل أساسي للوصول للعدالة في المجتمع الفلسطيني، وللتأكيد على أهمية إعطاء المرأة حقوقها التي نصت عليها القوانين أو الضغط والتأثير على الشارع لتعديل القوانين المجحفة بحق المرأة، فقد ارتأينا أن نركز في مشروع التوعية القانونية على التوعية في مجالات حقوق المرأة المختلفة في المجتمع الفلسطيني لتقوية وتمكين نسائنا وفتياتنا للمطالبة بحقوقهن الإنسانية، وعليه فقد تم العمل ضمن برنامج التوعية القانونية المجتمعية Street Law على عدة محاور تهتم بحقوق المرأة والتي تواجه نسائنا في حياتهن اليومية مثل إجازات الأمومة، واستحقاقاتها، وآليات مطالبة المرأة العاملة لهذا الحق، والتنبيه إلى أهمية تساوي حقوق المرأة العاملة مع الرجل مع مراعاة الفروق البيولوجية الخاصة بالمرأة، والتنبيه لأنواع عقود العمل وما يترتب على ذلك من أمور قانونية ومطالبات عمالية.

وفي محور آخر تم التطرق إلى تعريف الطلاب والطالبات في المدارس الثانوية لماهية عقد الزواج والآليات العملية لضمان حقوق الطرفين في عقد الزواج من خلال التنبه لشروط العقد والحقوق القانونية الأساسية فيه.

المحور الثالث والأخير في برنامجنا التوعوي خاص بحقوق النساء: يقوم طلبة العيادة بالتوعية في مجالات حقوق المرأة في المدارس وتم اختياره بحذر شديد لما يمثله من خرق لأحد التابوهات المجتمعية والذي كنا مصرين على التطرق له للمساعدة في الضغط والتوعية لخطورة مثل هذه القضايا على المجتمع الفلسطيني بشكل بعامة وعلى النساء الفلسطينيات بخاصة، وخصوصاً مع ازدياد نسب العنف في المجتمع الفلسطيني ونسب قتل النساء في الأعوام الأخيرة، وفي هذا المحور يتعرف الطلاب/ات على ماهية العنف في المجتمع وآليات المساعدة حال التعرض له، مع محاولة التأثير وتغيير الاتجاهات المتعلقة بجرائم الشرف في المجتمع الفلسطيني، عن طريق عدد من الفعاليات التي تتناول اتجاهات ومواقف القتل على خلفية الشرف، وتطرح التساؤلات الأخلاقية المتعلقة بها.

حقوق المعتقل:

لقد عانى شعبنا ولا يزال يعاني من الاحتلال الإسرائيلي المستمر عبر سنوات طويلة، حاول فيها المحتل السيطرة عليه عبر كافة الوسائل المتاحة أمامه، وحاول استغلال القانون أيضاً في عملية التنكيل والنيل من كرامة أبناء وطننا الفلسطيني، إلا أنه وضمن الإطار العام كان لا بد له من التوقف عند المعايير الدنيا لحقوق الإنسان التي يحاول من حين إلى آخر أن يقفز عنها ليتمادى في انتهاكاته، وعليه فقد أصدر المحتل الإسرائيلي عدداً من الأوامر العسكرية المتعلقة بالمناطق المحتلة عام ١٩٦٧م (دون منطقة القدس فالقانون الإسرائيلي هو القانون الساري في مدينة القدس المحتلة عام ١٩٦٧م، مع تأكيدنا على عدم قانونية سريان القانون الإسرائيلي على مدينة القدس حسب قواعد القانون الدولي والتأكيد على اعتبار مدينة القدس محتلة)، ولتوجهنا في عيادة القدس لحقوق الإنسان بالدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني فقد بدأنا العمل منذ السنة الأولى للبرنامج على التوعية بشكل مباشر حول حقوق المعتقل/ة الفلسطيني/ة من خلال دراسة الأوامر العسكرية المتعلقة بالاعتقال، لتوعية الطلبة في المدارس بحقوقهم الأساسية في حال تعرضهم للاعتقال نظراً لاستهداف هذه الفئة العمرية بالذات في عمليات الاعتقال لما تشكله من أثر عميق في بناء شخصيتهم، والتأثير عليها ولمحاولة المحتل للتلاعب بهم ومنعهم من الحصول على حقوقهم الأساسية كالالتزام بالصمت كحق أساسي لهم، ومحاولة الوقوف على منع تعذيبهم بكافة أشكاله المباشرة وغير المباشرة، إننا في هذه الدروس نضع الطلبة أمام حقوقهم التي نصت عليها الأوامر العسكرية لضمان مطالبتهم بها وتعزيز مبدأ حمايتهم المقرة بالقانون، وفي هذه الدروس يتم التدرج معهم من ساعة الاعتقال وحتى التقديم للمحاكمة مع التركيز على حقهم في توكيل محام وخصوصية وضع النساء مع التطرق لأهمية عمر المعتقل وما يترتب عليه من حقوق، إن هذا التوجه في العيادة هو محاولة منا للمساهمة في توعية الطلبة لضمان مطالبتهم بالحق، ولبيان ماهية الاعتقال لتلافي عنصر المفاجأة الذي قد يفاجأون به.

حملة الحق في التعليم

نحو تعليم خالٍ من الاحتلال يشرف طاقم العيادة القانونية على حملة الحق في التعليم في إطار سعي عيادة القدس لحقوق الإنسان لتعزيز الوعي الحقوقي داخل أوساط طلبة جامعة القدس والدفاع عن الحقوق الفلسطينية المتعلقة بالحرية الأكاديمية والتعليم، وقد تم إطلاق الحملة عام ٢٠٠٩م بهدف الدفاع عن حق الطلاب الفلسطينيين في التعليم الجامعي، وتوثيق ما يتم مواجهته في الحياة التعليمية داخل جامعة القدس من انتهاكات مستمرة لجيش الاحتلال الإسرائيلي في حق الجامعة كمؤسسة وكادر وطلبة.

جامعة القدس... الخط الأمامي للدفاع عن القدس:

- إن جامعة القدس هي الصرح الأكاديمي العربي الوحيد في حدود مدينة القدس المحتلة، وهذه القيمة الرمزية والموقع المهم الذي تتمتع بهما جامعة القدس جعل منها الجامعة الوحيدة التي لا تزال تخضع مباشرة للاحتلال من خلال أوجه عدة:
- تقع جامعة القدس في منطقة (ب) التي تخضع لسيطرة أمنية و عسكرية إسرائيلية، وذلك حسب تصنيف اتفاقية أوسلو للمناطق الواقعة تحت الاحتلال، هذا ما جعل من قرية أبو ديس، القرية الحاضنة لجامعة القدس، منطقة مستباحة للجيش الإسرائيلي يفرض فيها ممارساته الاحتلالية المختلفة من حواجز مؤقتة وعمليات أسر جماعي واقتحامات لمنازل الطلبة والأهالي... إلخ، وما إلى ذلك من ممارسات تجعل الطلبة محل قمع دائم من قبل سلطات الاحتلال.
- عزل الجامعة عن امتدادها الجغرافي في مدينة القدس و محاصرتها بجدار الضم والتوسع والذي يقتطع من ملكيات الجامعة الخاصة، ويفصلها عن عدد من مرافقها وأجسامها المهمة داخل القدس.
- فرض سيطرة تامة على جميع المداخل والمخارج المؤدية إلى جامعة القدس وذلك من خلال شبكة من الحواجز المؤقتة والثابتة وأبرزها حاجز طريق وادي النار (الكونتينر) الذي يعدّ نقطة العبور الوحيدة من جنوب الضفة الغربية إلى الوسط والشمال وبالعكس.
- يعدّ طلاب جامعة القدس، كغيرهم من طلاب الجامعات الفلسطينية، الهدف الرئيس لممارسات جيش الاحتلال حيث تشير إحصائية أشرف على تنفيذها طاقم العيادة القانونية بالتعاون مع طلبة حملة الحق في التعليم خلال العام الماضي، إلى عدد من الانتهاكات اليومية الخطيرة التي يتعرض لها الطلبة والتي تشمل:
  - الاعتقالات الفردية والجماعية في صفوف الطلبة.
  - الاقتحامات المتكررة للمنازل والمرافق الاجتماعية المعدة للطلبة.
  - الحجز التعسفي والحد من حرية حركة الطلبة على الحواجز.
  - عمليات الابتزاز والامتهان اليومي لكرامة الطالب/ة الفلسطيني/ة.

مساهمة العيادة القانونية في مواجهة الواقع الحالي

تقوم حملة الحق في التعليم كأحد البرامج العملية لعيادة القدس لحقوق الإنسان، على استغلال المهارات التي اكتسبها الطلبة من خلال التدريبات المعدة لهم في مجال التوثيق القانوني وآليات الدفاع والمناصرة بحيث يتمركز عمل العيادة مع طلبتها على محورين:

١. توثيق الانتهاكات التي ترتكب في حق العملية التعليمية داخل جامعة القدس وفي محيطها.
٢. تنظيم مبادرات وأنشطة توعوية تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز معرفة الطالب/ة بحقوقه/ا بالإضافة إلى تقديم صورة واضحة عن البيئة التعليمية لجامعة القدس.

مشاريع يجري العمل عليها

تبدي العيادة القانونية خلال الفصل الحالي اهتماماً خاصاً لملف الأسرى من طلبة جامعة القدس، بحيث سيتم تركيز جهود حملة الحق في التعليم على الرصد الشامل لعمليات الاعتقال في صفوف طلبة جامعة القدس والممارسات الاحتلالية اليومية في قرية أبو ديس والحي الجامعي، والعمل على نشر ورقة حقائق تحصر وتبرز الانتهاكات اليومية التي يتعرض لها طلبة الجامعة من اعتقالات واقتحامات للمرافق الاجتماعية وتعطيل للدراسة.

برنامج العدالة وحقوق الإنسان

نحو تفعيل أكبر لمبدأ المحاسبة ضمن برامج عيادة القدس لحقوق الإنسان، يعمل الطاقم المشرف على تعزيز مفاهيم المحاسبة كأساس للوصول إلى العدالة التي يطالب بها المجتمع الفلسطيني لأبنائه، وقد كانت بدايات العمل ضمن هذا البرنامج مع إصدار تقرير جولدستون الذي يعد أحد الأسس الجدية لتحقيق مبدأ العدالة أو السعي لتحقيق هذا المبدأ لمستقبل أكثر عدالة وديمقراطية لأبناء الشعب الفلسطيني، تسعى العيادة القانونية ضمن هذا البرنامج إلى العمل مع طلبة العيادة القانونية على محورين أساسيين؛ يتضمن أحدهما: تعزيز دور طلبة العيادة في العمل الدولي من خلال حملة خاصة بتقرير جولدستون تسعى لتوجيه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة للتأكيد على أهمية تطبيق التوصيات الخاصة بالتقرير المتعلق بالحرب الأخيرة على قطاع غزة، أما المحور الآخر فيتعلق بتدريب طلبة القانون وتعليمهم (من طلبة عيادة القدس لحقوق الإنسان في جامعة القدس) مفاهيم العدالة الانتقالية والمحاسبة على صعيد دولي بما يشمل انتهاكات حقوق الإنسان التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق شعبنا، وذلك من خلال الآليات الدولية كالمحاكمات الجزائية الدولية لمجرمي الحرب، كما ونسعى لتعزيز معارف الطلبة العلمية والبحثية من خلال عمليات تبادل الخبرات والخبراء في هذا المجال، كما وسيتم العمل على تواصل الطلبة مع خبراء من المركز الدولي للعدالة الانتقالية كمساهمة لتشكيل قاعدة أساسية لمفاهيم العدالة وسيادة القانون في فلسطين.

مشاريع العيادة للعام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١م

يندرج عمل عيادة القدس لحقوق الإنسان ضمن عدة مشاريع تندرج ضمن مواضيع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه المشاريع هي:

الخدمات القانونية في مدينة القدس:

يتم العمل في هذا المشروع ضمن هدفين أساسيين، الأول متعلق بمهارات طلاب العيادة، بحيث تقوم العيادة وبالتعاون مع المؤسسات الشريكة، بتوفير تدريب نظري وعملي بمجال القوانين الإسرائيلية المتصلة بحياة المقدسيين كأشخاص واقعين تحت الاحتلال، على سبيل المثال قانون التأمين الوطني، وقانون التأمين الصحي، والقوانين المتعلقة بالداخلية، أما الهدف الثاني منوط بالمجتمع الفلسطيني في القدس بحيث يقوم طلاب العيادة من خلال تطوعهم في المؤسسات القانونية في القدس الشرقية بقديم مساعدات قانونية للمنتفعين تحت إشراف المؤسسة والعيادة.

برنامج العدالة وحقوق الإنسان:

يعمل من خلاله طلبة العيادة القانونية على تعزيز مبدأ العدالة والمحاسبة في المجتمع الفلسطيني من خلال العمل على حملة تقرير جولدستون لتوجيه رسائل للأمين العام للأمم المتحدة لتفعيل توصيات التقرير، وزيادة معرفة الطلبة بمفهوم العدالة وحقوق الإنسان.

حملة الحق في التعليم:

تؤكد العيادة من خلال حملتها هذه على حق التعليم بشكل عام بحيث تعمل على رصد الانتهاكات المتعلقة بالحق في التعليم الموجهة ضد طلبة جامعة القدس بحيث تعاني الجامعة من استهداف ممنهج لكوادرها وطلبتها من خلال عمليات التوقيف والأسر التي تقوم بها قوات الاحتلال، وعليه تسعى الحملة إلى توثيق هذه الانتهاكات.

بحث الأبعاد القانونية وانتهاكات حقوق الإنسان في السواحرة الشرقية:

ضمن التعاون المستمر ما بين العيادة القانونية في جامعة القدس والعيادات القانونية في الخارج تعمل العيادة وبجهد مشترك مع جامعة ييل الأمريكية للبحث في الآثار القانونية لعزل مقبرة السواحرة الشرقية بالجدار عن القرية، وانتهاكات كل من قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المتعلقة بها.

التوعية القانونية Street Law

يسهم طلبة العيادة القانونية ضمن هذا البرنامج في رفع الوعي القانوني لطلبة المدارس الأساسية والثانوية للمطالبة بحقوقهم المتعلقة بالاعتقال وقوانين المرأة، بحيث يتم تدريب جزء من طلبة العيادة على آليات التعليم التفاعلي المبني على الفعاليات التنشيطية والتدريبية للقيام بإعطاء دروس قانونية داخل المدارس حول الحق وآلية المطالبة به.

مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة في جامعة القدس

جاءت ظاهرة الأسر في التاريخ الفلسطيني الحديث نتيجة طبيعية من نتائج كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال. ويقدر عدد الاسرى الفلسطينيين منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بأكثر من ٨٥٠,٠٠٠ فلسطيني أي ما يمثل قرابة ٢٥٪ من أبناء الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، ولذلك يحتل الأسرى قطاعاً مهماً من قطاعات الشعب الفلسطيني. وقد طورت الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية تجربة نضالية عريقة، أثبتت أنه في صراع الارادات كانت اليد العليا للمناضل الفلسطيني تعبيراً عن أنتصار الحق على الباطل والطغيان، وكان الصراع بين المناضل الفلسطيني الأسير والسجان هو امتداد للصراع بين الشعب الفلسطيني والسلطة الإسرائيلية، وفي السجن تختلف ظروف الصراع وأدواته وشكله بينما يبقى جوهر الصراع هو ذاته. فالطرف الإسرائيلي كان يسعى إلى تصفية الإنسان الفلسطيني في السجون الإسرائيلية تصفية جسدية ومعنوية، بينما يسعى الأسرى على الطرف الآخر إلى تحقيق إنسانيتهم وكسر السياسة الإسرائيلية ضدهم وتطوير ظروف احتجازهم وتنمية وعيهم السياسي والوطني والتنظيمي وخلق مجتمع ثوري يمتلك إرادته ويدير شؤونه الداخلية باستقلالية وتحويل السجن من مكان للقمع والتدجين إلى كليات وجامعات تخرج الكوادر الوطنية القيادية التي أسهمت في تطوير إدارة الحركة الوطنية في الأرض المحتلة في مقاومة الاحتلال.
كل ذلك جاء في سياق نضال مستمر ودؤوب استمر لعقود من الزمن استخدم الأسرى فيه سلاح الإرادة من خلال أشكال النضال المتاحة لهم وعلى رأسها الاضراب المفتوح عن الطعام.

وبمبادرة من الاستاذ د. سري نسيبة رئيس جامعة القدس وشعورا بالمسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه المجتمع الفلسطيني بعامة وقطاع الأسرى بخاصة، تم إقامة مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة من أجل توثيق هذه التجربة بكافة جوانبها التنظيمية،

الأمنية، الثقافية، السياسية، الأدبية والفنية، من أجل إخضاعها للبحث والدراسة، لكي يتم الاستفادة من هذه التجربة في تطوير الأداء الوطني الفلسطيني، ومن أجل إيفاء الحركة الأسيرة حقها في إبقاء تجربتها حية في أذهان الاجيال الحالية والقادمة ووجدانها، وإلقاء الضوء على التضحيات الجسام لجمهور الاسرى التي قدموها على مذبح الحرية والاستقلال الوطني.

ورغم أن الفكرة بدأت بجهد فردي من الأخ فهد أبو الحاج إلا أنها تطورت لكي تصبح مركزاً لشؤون الحركة الأسيرة ومتحفاً يعرض ويلخص معاناة وتضحيات وبطولات الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وقد تم تخصيص مبنى خاص لهذه التجربة، صمم خصيصاً لتلك الغاية بحيث يعكس التصميم الخارجي والداخلي بيئة السجن وبتمويل من الصندوق العربي الكويتي.

ويقود إلى المبنى طريقه أطلقنا عليها درب الآلام التي سارها السيد المسيح الذي يعدّ أول أسير فلسطيني، وتحيط بها شجيرات الصبار، لتدخل من خلال باب دوار يشبه الأبواب الدوارة على الحواجز التي اعتادت سلطات الاحتلال إقامتها كنموذج يعرض معاناة الشعب الفلسطيني على الحواجز الإسرائيلية ويحيط بالمبنى سور يشبه سور الفصل العنصري ومكعبات إسمنتية ترمز إلى الحواجز المنتشرة في أنحاء الأرض المحتلة.

وفي الطابق الأرضي يتم عرض نموذج عن السجون ومراكز الاعتقال سواء أكانت من مباني حجرية من السجون المركزية أم مراكز الاعتقال المكونة من خيم تحيط بها الأسلاك الشائكة وأبراج الحراسة.

ويتم عرض خارطة فلسطين ومواقع السجون عليها، ثم يتم عرض طرق الاعتقال الوحشية التي يمارسها الجيش الإسرائيلي بحق الفلسطينيين (بالغين وأطفال).

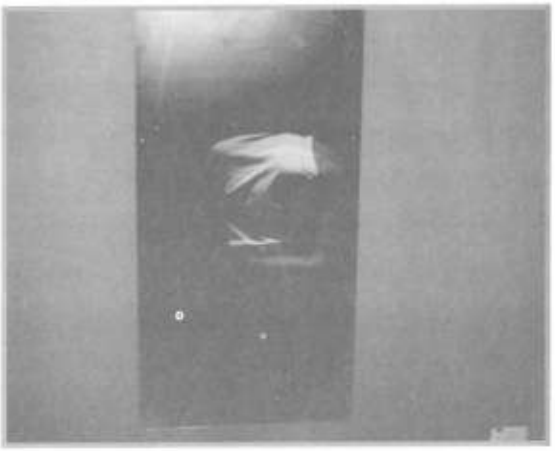

وهناك ايضاً صور تمثل طرق التعذيب التي تمارسها أجهزة المخابرات الإسرائيلية في أثناء التحقيق مع الأسرى الفلسطينيين، وهناك معروضات تبين ظروف الحياة القاسية في السجن ومعروضات تشير إلى فترة القمع الذي تعرض لها الشعب الفلسطيني إبان عهد الانتداب البريطاني. ومعروضات أخرى حول حوادث التصفية الجسدية لفلسطينيين بعد اعتقالهم احياء، ومقابر الأرقام.

وكذلك يتم عرض لوحة للأسرى الذين استشهدوا في داخل أسوار السجون نتيجة إهمال طبي أو قتل متعمد في أثناء التحقيق أو نتيجة الإضراب عن الطعام. وهناك معروضات لعمداء الأسرى الذين قضوا سنوات طويلة في الأسر تصل إلى اكثر من ثلاثين عاماً.

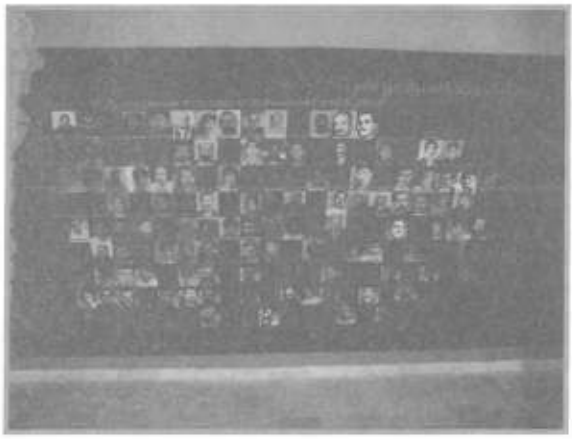

ومعروضات أخرى حول الأطفال الأسرى والانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي الإنساني في هذا المجال، وهناك معروضات توضح طرق الاتصال التي استخدمها الأسرى في التواصل بين السجون ومع قياداتهم في الخارج وهناك معروضات حول الأسيرات الفلسطينيات وفصل الأطفال الذين يولدون في السجن عن أمهاتهم، ويضم الطابق الارضي ايضاً معرض شموع الحرية وهو عبارة عن معرض بوستر قام بإعداده عدد كبير من الفنانين الفلسطينيين بمناسبة يوم الاسير الفلسطيني الذي يصادف السابع عشر من نيسان من كل عام.

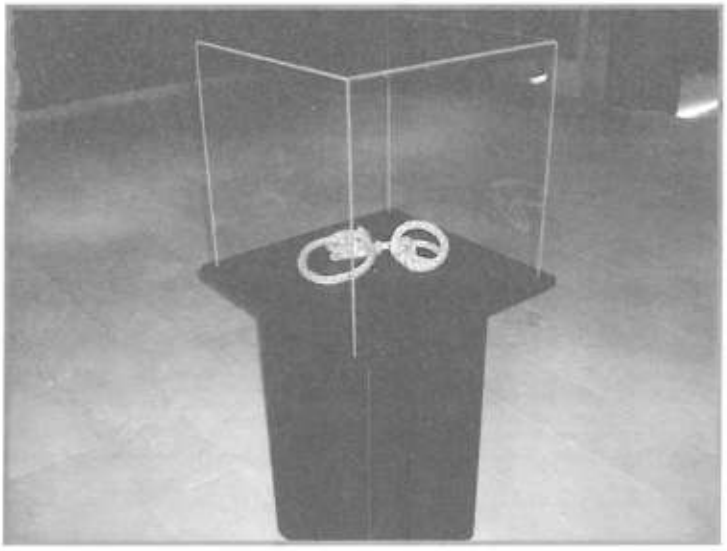

وفي الطابق الثاني يحتوي على معروضات من الأعمال اليدوية الحرفية مثل مجسم الصخرة المشرفة وسفن العودة وهدايا فنية تم حملها داخل السجون. وكذلك لوحات فنية من رسوم الاسرى داخل السجون، ونماذج عن مراحل تطور الرسالة إلى الأهل، ونماذج من الكتابات اليدوية وكيفية نسخها وتهريبها إلى الخارج وطباعتها على شكل كتب.

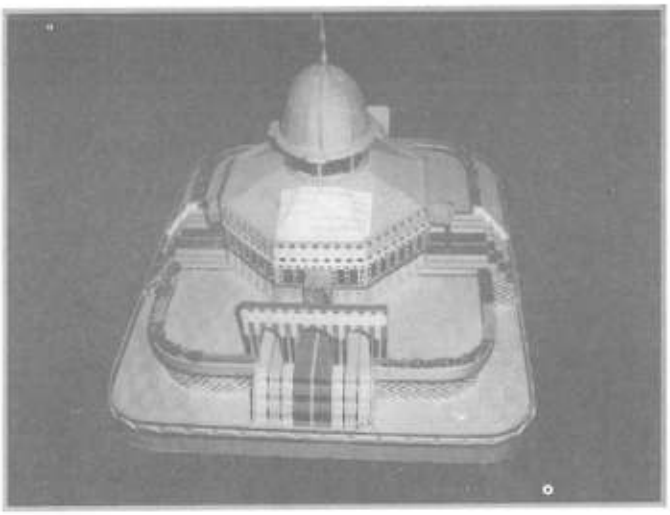

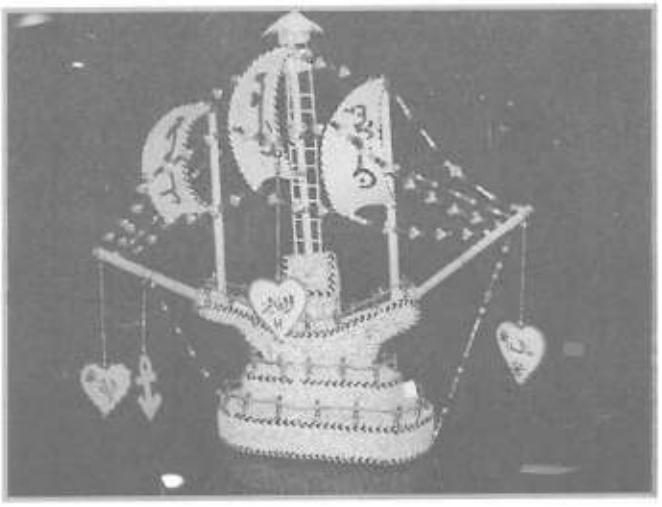

وفي الطابق الثالث هناك مركز توثيق يتم مسحها بالماسح الضوئي وأرشفتها إلكترونياً، لكي يتشكل مصادر للبحث ويضم هذا الطابق أيضاً مكتبة تضمّ كراسات ودراسات مكتوبة بخط اليد ومجلات تنظيمية ودراسات ثقافية وأمنية وأدبية التي كتبها الأسرى داخل السجون ورسائل تنظيمية وشخصية.

هذه المعروضات جمعها شخصياً الأستاذ فهد أبو الحاج من بيت إلى بيت وبجهد عظيم ومثابرة امتدت سنوات طويلة من الزمن.

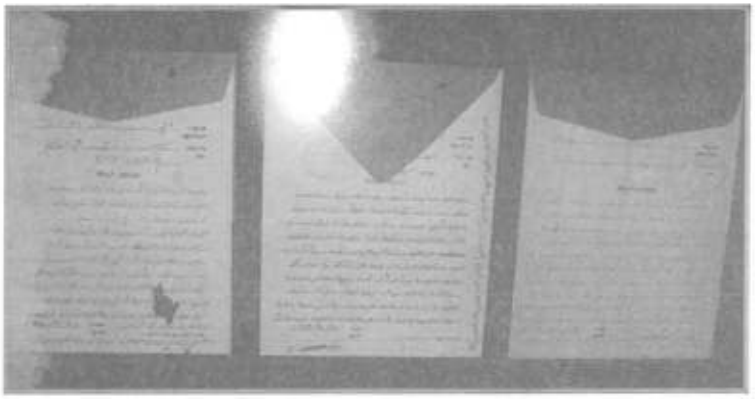

وبالتالي فإن رسالة هذا المركز هي جمع الموروث النضالي من مواد مكتوبة وأعمال يدوية ورسومات فنية. ملخص تجربة ومعاناة ونضال الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وحفظ هذا الموروث الحضاري لإطلاع الأجيال الحالية والقادمة على هذه التجربة الفنية والمتنوعة، في إطار المسؤولية الاجتماعية لجامعة القدس تجاه المجتمع الفلسطيني.

ومن الجدير ذكره أن جامعة القدس انفردت بتدريس مساق الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية كمطلب جامعة من أجل توعية طلبة الجامعة حول هذه التجربة الفريدة والاستفادة منها في حياتهم العملية.

مشروع تأهيل مركز مدينة الخليل لذوي الاحتياجات الخاصة

مقدمة:

تولي جامعة بوليتكنيك فلسطين أهمية كبيرة لخدمة المجتمع الفلسطيني ومع بدايات عمل الجامعة. تأسست دائرة متكاملة سميت بدائرة الخدمات والاستشارات، التي تهدف بالأساس إلى تنسيق التفاعل بين الجامعة والمجتمع المحلي، سواء أكان هذا النشاط على مستوى أفراد أم مؤسسات، وذلك لتقديم الخدمة في المجالات الفنية المختلفة مستعينين بالكوادر المؤهلة والأجهزة والمختبرات والمشاغل الحديثة، أضف إلى ذلك عمل الدراسات الفنية والاقتصادية المختلفة في جميع المجالات. ومن هذا المنطلق قامت الجامعة بعدة نشاطات خدماتية، ولعل آخرها هو إطلاق مشروع تأهيل مركز مدينة الخليل لذوي الاحتياجات الخاصة.

ملخص المشروع:

إحدى الأفكار الأساسية التي تقوم عليها العمارة والتخطيط، هي التنفيذ في الحاضر من أجل المستقبل، على أن المشكلة الحقيقية هي معرفة ما سيحدث في المستقبل الذي يشكل احد الأسرار التي حاول الإنسان منذ القدم فهمها والتنبؤ بها. ولم يخرج المعماريون والمخططون عن هؤلاء، فقد حاولوا منذ القدم التعامل مع التحولات والمتغيرات المستقبلية التي قد تطرأ على المنطقة.

إن التعامل مع المستقبل مسألة بالغة الصعوبة ولا تعتمد فقط على عامل واحد، مثل مقدرة المعماري على تطوير تصميمات مرنة، فالتقنية وما ستقدمه مستقبلا من حلول لا يمكن التنبؤ بها بسهولة مما يجعل الأمر محتاجا للتبصر والتريث.

يعدّ مشروعنا الذي نقوم بتقديمه اليوم في مركز مدينة الخليل احد المشاريع التي يمكن اعتبارها محاولة للبناء والتخطيط من اجل المستقبل، ونحن لا نقصد بالمستقبل فقط التحول والتبدل الذي قد يطرأ على وظيفة المنطقة، بل كذلك على التقلبات المرتبطة بالإعاقة وغيرها، الأمر الذي يتطلب تطوير حلول معمارية مرنة تسمح بالاستمرار لاستيعاب التقنيات الجديدة دون الحاجة إلى تغيير الشكل جذريا.

هناك رسالة مهمة يوجهها المصمم والمخطط تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة في تهيئة البيئة العمرانية المناسبة لحياتهم داخل الأبنية التي يصممها وخارجها، وهذه الرسالة تعنى بتهيئة البيئة بصورة شاملة لتناسب حياة المجتمع وتلبية احتياجات أفراده العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.

ونتيجة للظروف الراهنة التي يواجهها الشعب الفلسطيني من ارتفاع نسبة المعاقين لسبب نعرفه جميعا، أصبح من الواجب علينا تهيئة البيئة المناسبة لهم ودمج هذه الشريحة

ومساواتهم في الفرص مع الآخرين، من هنا جاء اهتمامنا بدراسة الأسس التصميمية للممرات والشوارع والتقاطعات والمرافق العامة لذوي الاحتياجات الخاصة باختلاف أنواع إعاقاتهم. بحيث تسمح للفعاليات بسهولة الانتقال للإنسان المعاق

وتوفر له عامل الأمان وتضمن كذلك عدم تعرضه للمخاطر، وبناء على هذه الدراسة تم تأهيل شوارع وممرات وتقاطعات مركز مدينة الخليل.

لم يعد من الممكن النظر إلى موضوع ذوي الاحتياجات الخاصة بالسهولة والبساطة التي مازالت شائعة في مجتمعاتنا، صحيح أن الروابط الاجتماعية والأعراف والتقاليد والقيم المجتمعية كانت في أرقى صيغها، حيث أن الأسرة الكبيرة التي كان يعيش فيها الجد مع الابن وابن الابن وأسرهم في بيت واحد، ولم يكن هناك أي نوع من الضير أو الضيق أو الإهمال للكبير الطاعن بالسن ولا للمعاق في الأسرة، فالرعاية التي كان يلقاها كبير السن أو المعاق كانت ميسرة وموجودة بصيغة إنسانية راقية. ومع التقدم الهائل الذي شهدته البشرية في موضوع البنى التحتية والمراكز و المجتمعات العمرانية، ومع ما رافق ذلك من مجمعات وتقاطعات وأسواق، فانه أصبح من الضروري على أصحاب القرار والمخططين والباحثين والمصممين أن يأخذوا بعين الاعتبار حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة والخدمات الواجب توافرها كي يعيشوا حياتهم بيسر وسهولة محافظين بذلك على إنسانيتهم من جهة، ولكي ينخرطوا في مجتمعاتهم ويؤدوا دورهم الإنساني كبقية البشر من جهة أخرى.

بناء على ما سبق فان اهتمامنا في هذا المشروع يأتي من حرصنا على تقديم ما هو مطلوب من اجل ذلك من دراسات وتصميمات للجهات المختصة وتشجيعها على التنفيذ، وخصوصا وان المشروع سوف يتناول مركز مدينة الخليل بالدراسة والتحليل بكل تفاصيلها من شوارع وتقاطعات واندماجات...

أهمية المشروع:

١. تطبيق القانون رقم "٤" لسنة ١٩٩٨م تحت شعار: "إن واجبات المعوق وحقوقه جزء لا يتجزأ من واجبات وحقوق الشعب الفلسطيني". على الرغم من أن ذوي الاحتياجات الخاصة يمثلون نسبة كبيرة من سكان المجتمع الفلسطيني حيث بلغت النسبة حوالي ٢٪ من عدد السكان، فان هذا العدد وهذه النسب المرتفعة لم تشكل أي دافع أمام الجهات الرسمية لإنشاء مباني وشوارع وبنى تحتية مؤهلة لاستخدام ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن هنا فقد اهتمت الجهات المختصة بشكل بسيط في وضع القوانين بعدم إعطاء الأبنية العامة أي تراخيص بدون موائمة المبنى "المباني" العامة لأصحاب الإعاقات ومع كل ذلك ظهرت العديد من المجمعات بدون هذه المتطلبات مع إهمال تام لموضوع ذوي الاحتياجات الخاصة في تأهيل الممرات والشوارع والتقاطعات وخدمات المواصلات...الخ.

٢. حث وتشجيع مؤسسات أخرى على العمل من اجل هذه الشريحة.

٣. وضع الأسس والمقاييس العامة لخدمة هذه الشريحة المهمة في الشوارع والمواصلات والتقاطعات.

منهجية العمل:

١. بدا العمل بالتعرف على جميع المعوقات والمشاكل التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة وتحديد المكان حسب مخطط التصوير الجوي للمنطقة.

٢. دراسة ورفع الواقع الموجود لجميع شوارع مركز المدينة واخذ الصور اللازمة "مرفق مخطط الموقع".

٣. البدء ومن خلال مجموعات عمل أربعة، وكل مجموعة تضم ٦ طلاب من دائرة الهندسة المعمارية ومساعدين اثنين بالإضافة إلى مدير المشروع والمشرف العام الذي يوجه العمل بأنواعه ميداني ومكتبي.

٤. تجميع المعلومات ورفعها للبدء بالتفكير بالحلول الواجب إتباعها.

٥. بدء تصميم ما يلزم مع تحديد ذلك بالأرقام الدقيقة والرسم التفصيلي لكل تقاطع أو كل شارع على حده....الحلول المناسبة لكل حالة حيث بلغ عدد اللوحات حوالي ٢٠٠لوحة سوف نزودكم ببعضها في هذه الدراسة إلا أننا سوف نعرض كل اللوحات من خلال المحاضرة التي سوف نقوم بها في مؤتمركم والى جانب ذلك سوف نعرض المخططات على هامش مؤتمركم على شكل كتاب كبير للتوضيح لأي سائل قد يهتم بمتابعة ذلك.

المشاكل التي يواجهها المعاق في منطقة الدراسة:

١. لعل أهم هذه المشاكل هي عدم تنفيذ الاشتراطات المتعلقة بالمعاقين علما أن هذه القوانين وضعت أصلا من قبل البلديات نفسها لكنها لا تعمل على متابعة تنفيذ هذه الاشتراطات.

للمهتمين يرجى متابعة هذا الموضوع على الرابط

http://www.jeddah.gov.sa/regulations/Categories/Municipality/Controls/rule/rule1.php

٢. عدم تحديد مناطق لعبور المشاة مما يوجد خطورة عند قطع الشارع. وذلك لان أرصفة حركة المشاة مفتوحة من كل المناطق فلا يوجد درابزين لفصل حركة المشاة عن حركة السيارات مما يجعل عبور الشارع عشوائي.

٣. كثرة الأدراج في وسط البلد وارتفاع الدرجات حيث وصل ارتفاع بعضها إلى ٣٠ سم.. ونجد ذلك في الطريق المؤدي لباب الزاوية وطلعة الهيموني وطلعة ادعيس. (صورة رقم٣).

٤. عدم وجود رصيف لحركة المشاة في بعض الشوارع وهذا يؤدي إلى اختلاط مسار حركة المشاة مع مسار السيارات.(صورة رقم٤)

٥. ضيق الشوارع في بعض المناطق مما يجعل حركة السيارات خلال الشارع صعبة ويؤدي إلى تداخل حركة المشاة مع حركة السيارات لعدم توفر رصيف بسبب ضيق الشارع. كما أن قلة عرض الشارع يعني انسداد الشارع إذا تعطلت إحدى المركبات أو حصول اختناق في انسيابية الشارع إذا مرت سيارات متعاكسة في الاتجاه.(صورة رقم٤)

٦. ارتفاع الرصيف عن الشارع (٢٥-٢٧)سم عن مستوى الشارع العام يجعل صعود وهبوط المعاق صعب جدا.(صورة رقم٥)

٧. الانحدار الشديد في بعض المناطق يجعل الحركة لمستخدمي الكراسي المتحركة صعبة. (صورة رقم٦)

٨. عدم وجود معالجة للجزر في وسط الشارع لعبور ذوي الاحتياجات الخاصة.(صورة رقم٧)

٩. الكثير من الأرصفة بحاجة إلى تهيئة وإصلاح.(صورة رقم٨)

١٠. وجود بعض المعيقات للحركة على الرصيف مثل معروضات المحلات على رصيف الشارع و وجود البسطات ونقاط التجمع أمام بعض محلات الأطعمة.(صورة رقم٩)، كذلك جود حفر بجانب الرصيف بدون وضع أي عامل لتوفير الأمان لذوي الاحتياجات الخاصة للتحذير، مما يشكل خطورة السقوط للمشاة أو المعاقين عند التحرك في مثل هذه المنطقة، مثل الحفر بجانب البنك الإسلامي في منطقة دوار ابن رشد.(صورة رقم١٠).

١١. مداخل البنايات غير معالجة بشكل يسمح لاستخدامها من قبل ذوي الاحتياجات الخاصة. مما يجعل وصول ذوي الاحتياجات الخاصة من الأرصفة إلى داخل المباني وبالعكس صعب وخطر.

١٢. عدم توفر الإضاءة المناسبة في بعض الشوارع.

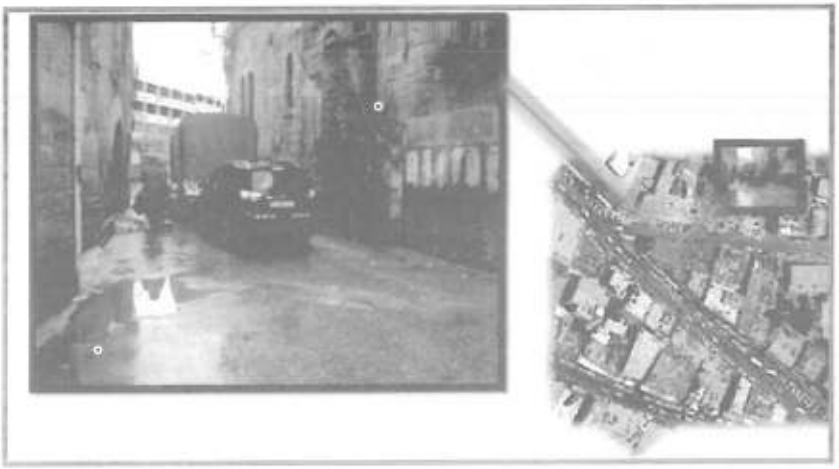

الصورة ٤: توضح مشكلة ضيق الشارع وعدم وجود رصيف لحركة المشاة (بجانب الغرفة التجارية).... "٢٠١١/٢/٢٤مجد الدويك"

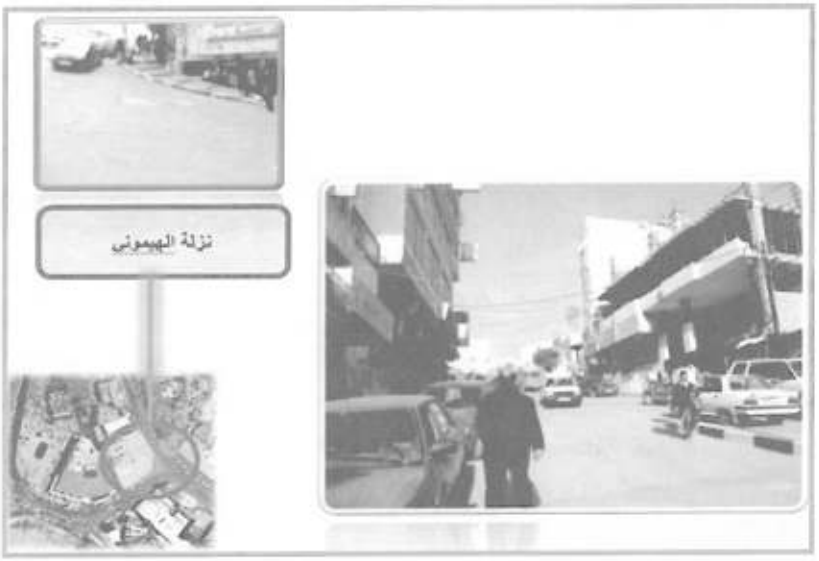

الصورة ٦: توضح مشكلة الانحدار الشديد (نزلة الهيموني..... " ٢٠١١/٠٣/٦ يارا زيتون"

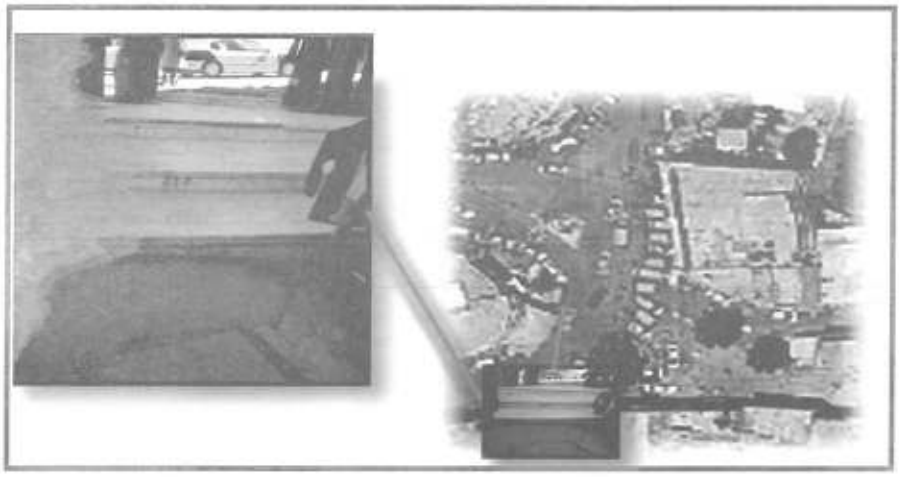

الصورة ٣: توضح كثرة الأدراج في وسط البلد (منطقة باب الزاوية)....."٢٠١١/٣/١مجد الدويك"

الصورة ٥: ارتفاع الرصيف عن الشارع مسافة كبيرة (شارع خالد ابن الوليد)....."٢٠١١/٢/٢٠حجازي شاهين"

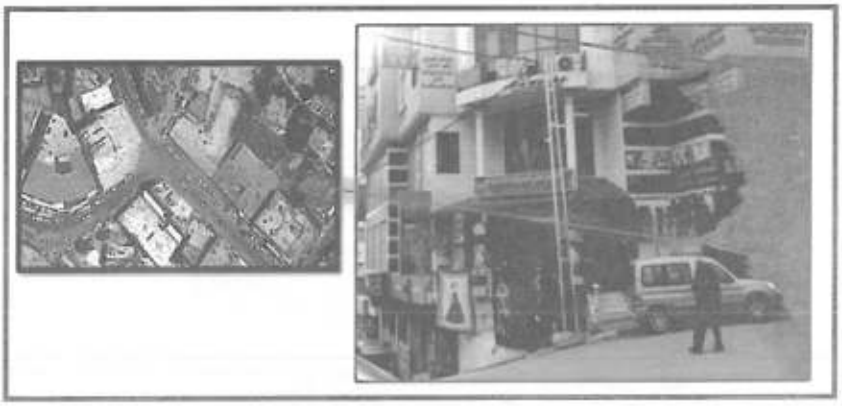

الصورة ٩: وجود بعض المعيقات للحركة على الرصيف مثل معروضات المحلات (شارع الملك فيصل).... "٢٤/٢/ ٢٠١١ أديب النتشة"

الصورة ١١: مداخل البنايات غير معالجة بشكل يسمح لاستخدامها من قبل ذوي الاحتياجات الخاصة (سوق المدينة المنورة- وادي التفاح).... "٢٠١١/٣/٢٠..مجد الدويك"

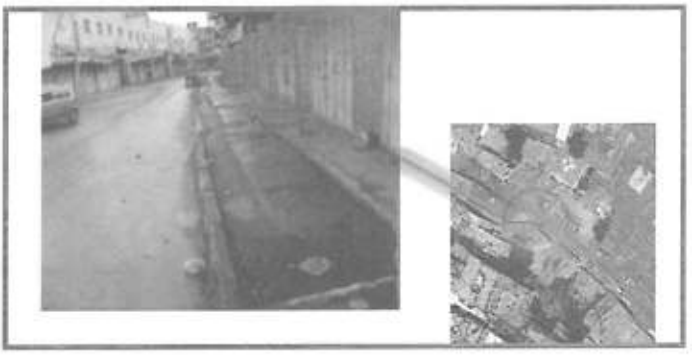

الصورة ٨: توضح تكسر الأرصفة واهترائها....(منطقة باب الزاوية)..... "٢٤/٢/٢٠١١.تامر الهيموني"

الصورة١٠: وجود حفر جانب الشارع بدون وجود أي عامل للامان وهذا يشكل خطورة السقوط للمعاق..(دوار ابن رشد بجانب البنك الإسلامي)..... "٢٠١١/٢/٢٦حجازي شاهين".

نظرا لأننا نناقش في مشروعنا هذا منطقة وسط البلد " مركز مدينة الخليل" فإننا سنتطرق فقط إلى المعايير اللازمة لتطويع البيئة الخارجية لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة.

حسب احتياجات التعداد السكاني لعام "١٩٩٧" فقد بلغ عدد المعاقين في محافظات الضفة الغربية "٣٢٥٨٥" معاق كان نصيب محافظة الخليل منها " ٧٠٢٤" معاقا من اصل "٣٩٠٢٧٢" هم مجموع سكان المحافظة أي ما نسبته حوالي ١,٨٪ هي نسبة المعاقين بين السكان، إلا أن هذه النسبة يعتقد بانها اقل بكثير من النسبة الحقيقية إذا ما أخذنا بالاعتبار الآتي:

- يميل كثير من الناس إلى إخفاء الإعاقة وإنكارها والخجل من وجودها وذلك بسبب الحياء الاجتماعي وعدم فهم أن الإعاقة ليست عيبا نخفيه.
- أن الأشخاص الذين عملوا في المسح الاجتماعي ليس لديهم أفكار عن الإعاقة حيث كانوا أفرادا عاديين كما أنهم اعتمدوا على إجابة الوالدين عن سؤالهم دون التحقق من الإجابات.
- لم يشمل المسح الإحصائي بعض المناطق الفلسطينية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

صورة ١٢: عربة خاصة بالمعاقين تتحرك على الشارع لان الأرصفة غير مهيأة (منطقة حارة الشيخ)..."تامر الهيموني ٢٠١١/٤/١٠"

صورة ١٣:ضيق الأرصفة ووجود العوائق، كأبواب المحلات تجعل حركة المعاق صعبة (منطقة باب الزاوية)....."تامر الهيموني ٢٠١١/٤/١٠"

صورة ١٤:شخص معاق حركيا يستخدم عربة خاصة في وسط البلد(منطقة باب الزاوية)...."تامر الهيموني ٢٠١١/٤/١٠"

صورة ١٥:معروضات المحلات تشغل مساحة الرصيف وتعرقل حركة الكرسي المتحرك(منطقة باب الزاوية)...."تامر الهيموني ٢٠١١/٤/١٠"

التطور التاريخي لتلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، بدأه بالمعماري الروماني فيتروف الذي وضع رابط بين الفراغ وجسم الإنسان مرورا بالمعماري لوكوربوازييه الذي قام بوضع الموديول والنسبة الذهبية للفراغ. كانت الدراسات كلها آنذاك مستمدة من أبعاد جسم من وجهة نظرهم مثالي، وقد تبتعد هذه المقاييس عن الاحتياجات الأساسية لكثير من مستخدمي الفراغ ولم تتغير هذه المفاهيم إلا بدءا من عام ١٩٦٠م في شمال أوروبا وتحديدا في بريطانيا والسويد...فقد تقهقر نموذج الجسم البشري ذو المقاييس المثالية وظهر التدرج الهرمي لدورة حياة الإنسان مرتبطة بالسن والاحتياجات الخاصة لكل فئة عمرية.

بعدها بدا المعماريون في التفكير جديا في تقسيم مستخدمي الفراغ حسب الفئة العمرية وحسب الجنس وحسب قدرتهم على الحركة وكان جولد سميث في كتابه ""DesigningforDisabled"" المنشور في عام ١٩٦٣م أول من ناقش هذا التقسيم وتطرق في حديثه إلى مستخدمي الكراسي المتحركة.

الاشتراطات والمعايير الفنية لضعاف وفاقدي السمع:

تندرج مشكلة ضعف السمع في نواحي مختلفة حسب القدرة على السمع والتخاطب. ونستطيع أن نقول طبقا للدراسات المنشورة عام ١٩٩١م انه يوجد حوالي حوالي٣٥٪ من الأشخاص اكبر من ٦٥عام يعانون من مشاكل في السمع بينما تزيد هذه النسبة وتصل إلى ٥٠٪ للأشخاص الذين بلغوا أكثر من ٨٠ عام. ولا نغفل طبعا من ولدوا بهذه المشكلة أو من أصيب بها في سن الشباب لسبب أو لآخر، وسبحان الله فقد يحرم من أراد من نعمة و لكنه سبحانه وتعالى يزيد في نعمة أخرى عوضا عن هذه النعمة.

لذلك نستطيع القول أن فاقد السمع يستعيض بعينيه بدل أذنيه وبالتالي كل ما هو مرئي يصبح مسموع بالنسبة لهم وعليه تكون دراسة الفراغ والضوء هي أهم تحدي بالنسبة للمعماري الذي يقوم بتصميم الفراغات لأصحاب هذا الاحتياج الخاص، وهنا توجد ثلاثة مبادئ أساسية يجب توافرها في التصميم الخاص لضعاف أو فاقدي السمع:

١. تطوير بدائل المعلومات المسموعة بان تكون مرئية أيضا.
٢. مراعاة العزل الصوتي الجيد للفراغات حتى لا تتسرب الضوضاء إلى الخارج وتعيق سماع المعلومات المسموعة.
٣. مراعاة وجود الإضاءة القوية والجيدة.

الاشتراطات و المعايير الفنية للمعاقين حركيا و بصريا:

هناك الكثير من الاشتراطات والمعايير الفنية للمعاقين حركيا وبصريا ونحن في هذا السياق استعنا بما جاء في اشتراطات البلدية ولكن قمنا بإعادة تخطيطها ورسمها بطريقة حديثة وواضحة حتى تسهل قراءتها من قبل أي مهتم...واللوحات رقم(١،٢،٣،٤،٥) توضح الكثير من هذه الاشتراطات والمعايير المخصصة للبيئة الخارجية.

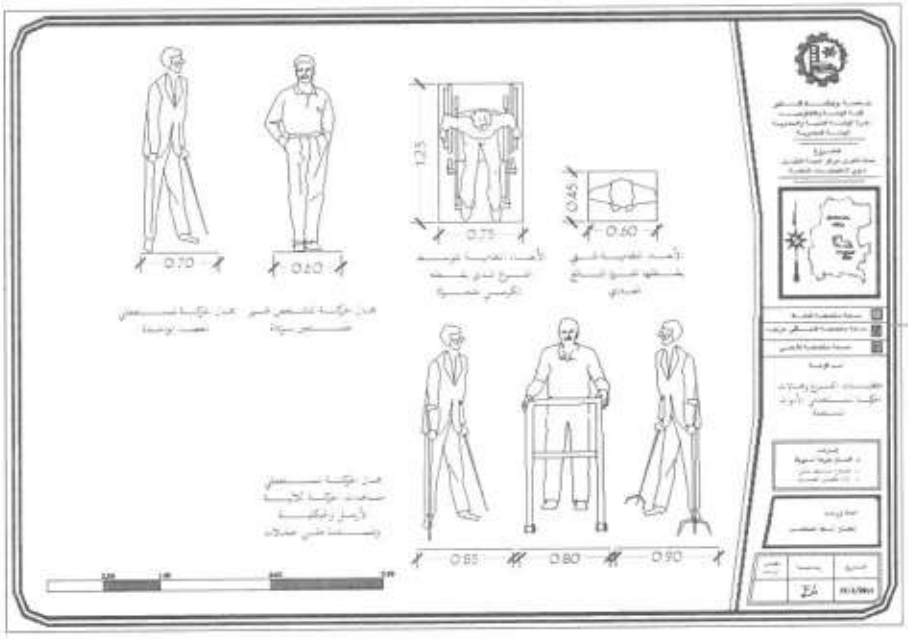

لوحة رقم ١: متطلبات الفراغ ومجالات الحركة لمستخدمي الأدوات المساعدة

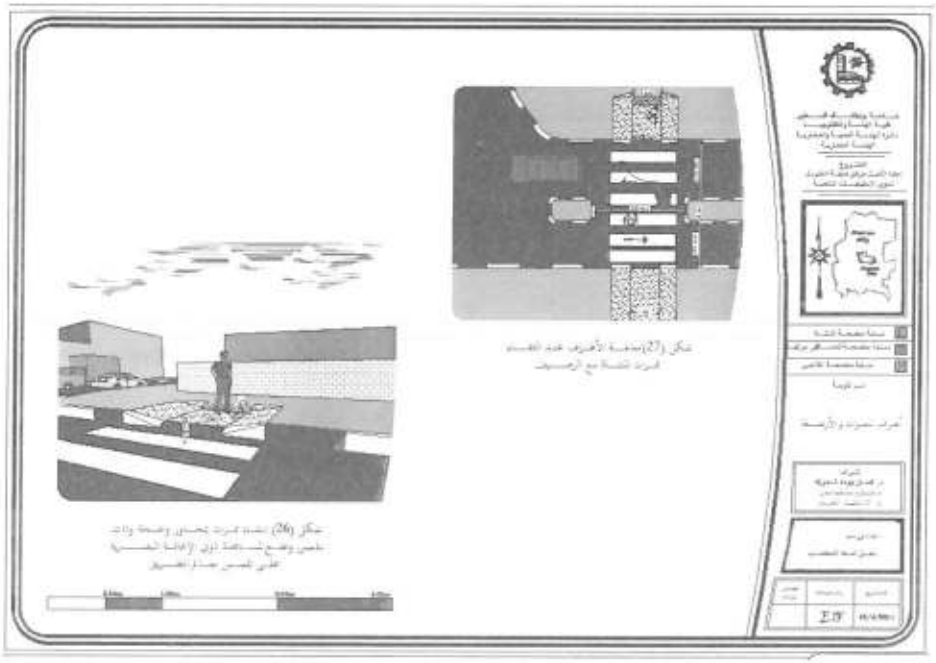

الاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية المتعلقة بالمعاقين:

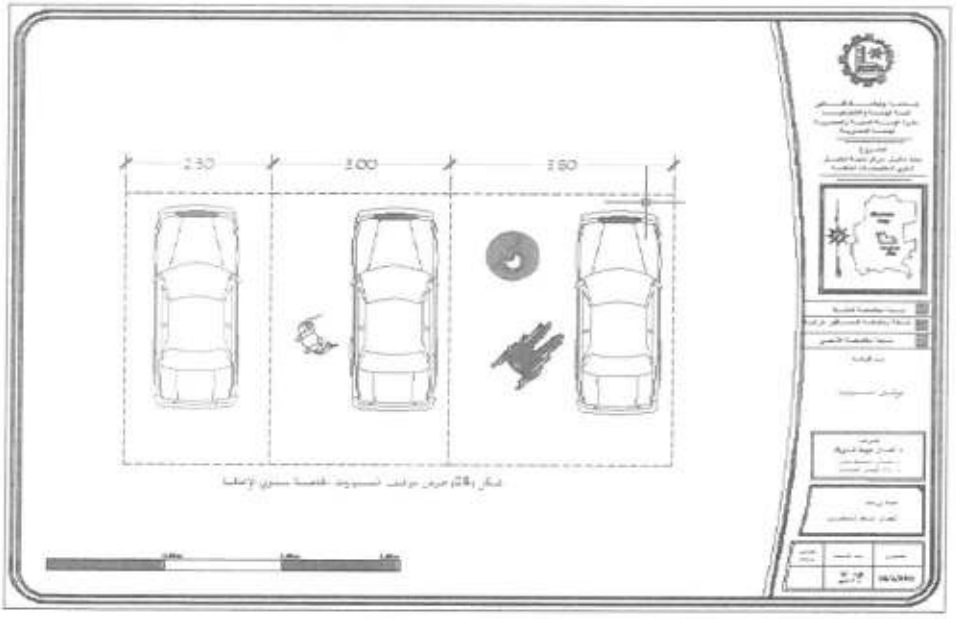

لوحة رقم ٣: مواقف السيارات لذوي الاحتياجات الخاصة.

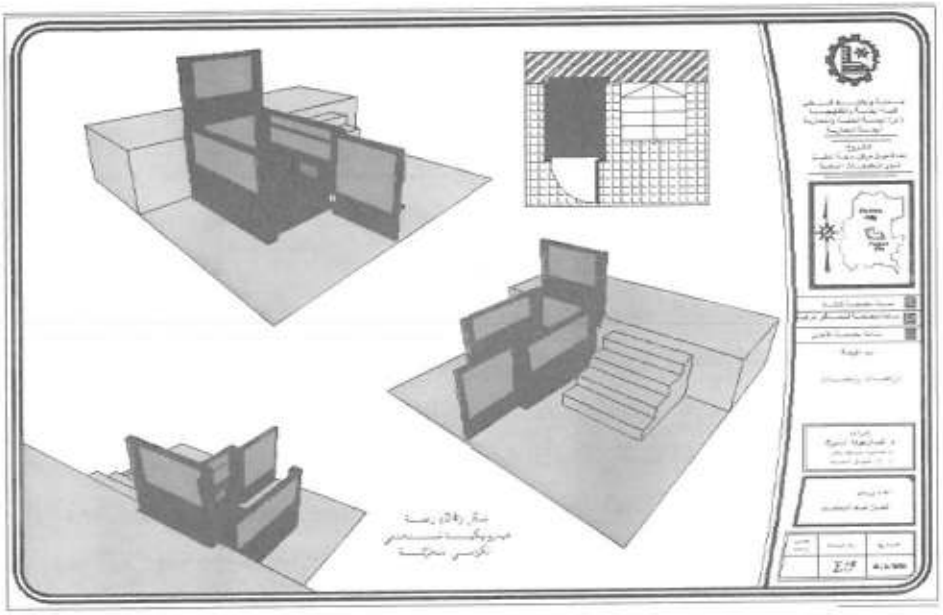

لوحة رقم ٤: الرافعات الهيدروليكية والمنصات.

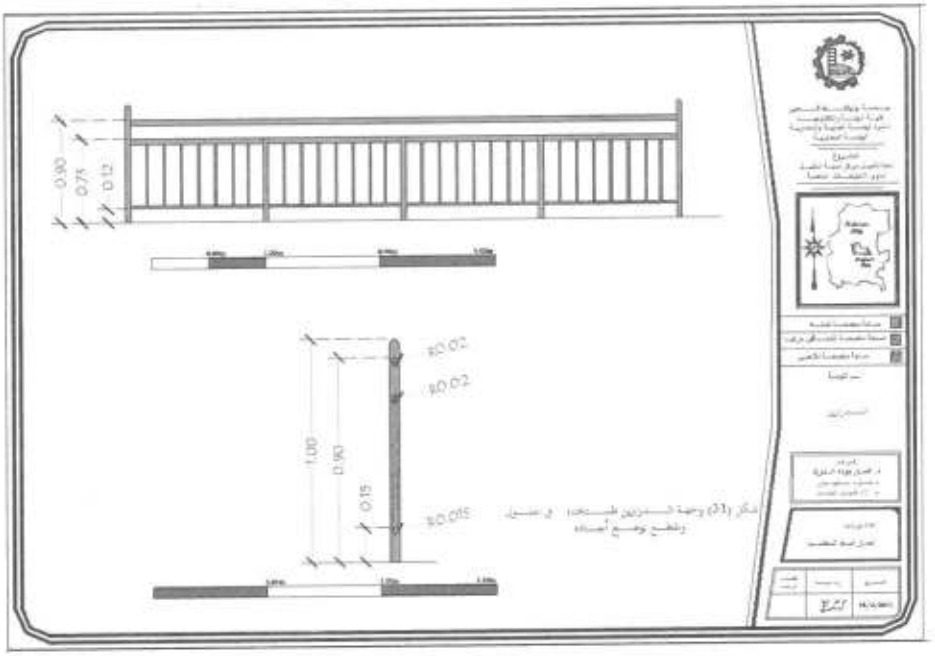

لوحة رقم ٥: الأبعاد القياسية للدرابزين المستخدم

ممرات المشاة والأرصفة:

١. أن تكون خالية من العوائق والبروزات وأرضيتها من مواد خشنة لمنع الانزلاق وتزود بالمنحدرات اللازمة واللوحات الإرشادية المميزة.
٢. عدم وضع أغطية الصرف والتمديدات في أرضيات الممرات والأرصفة وإذا كان من الضروري وضعها فتكون فتحاتها عرضية أو تصمم بشكل ملائم لا يعوق مستخدمي الكراسي المتحركة.
٣. مراعاة أن تكون ممرات المشاة بالأرصفة قريبة من الحوائط الخارجية للمباني والأسوار لمنع اصطدام المعاق بأي بروزات حاد أو أجهزة بارزة وعدم إشغالها بأية عوائق أخرى تؤدي إلى عرقلة المعاق وإصابته.
٤. تزويد ممرات المشاة والأرصفة بالاستراحات والأماكن المظللة والدرابزينات والخدمات اللازمة من مصادر مياه الشرب والهاتف...الخ وذلك تبعا لمساحتها ومسافتها.
٥. تزويد الأرصفة بإشارات مرور صوتية إضافة للإشارات العادية وذلك لتنبيه المعاق بكف البصر سمعيا عند عبور الشارع. "للاستزادة قم بزيارة الرابط التالي"

http://www.jeddah.gov.sa/Regulations/Categories/Municipality/Controls/policies/policy_1.pdf

تطويع البيئة الخارجية لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة:

لا تعتبر البيئة الخارجية حكرا لأحد، لذلك يجب أن يتمتع الجميع بما خلقه الله لنا، ومن هنا يجب علينا نحن المهندسون خاصة وباقي المواطنين داخل دولة فلسطين والوطن العربي مراعاة حقوق المعوقين وتلبية كافة المستلزمات التي توفر لهم التمتع بهذه البيئة من دون طلب المساعدة من الناس أو الحصول عليها بعيون تملؤها الشفقة التي لا يحتاجونها، ومن الواجب مراعاة كافة أنواع الإعاقة عند التصميم وعدم اقتصارها على نوع واحد لان البيئة الخارجية ملك للجميع، ومن الأمور التي يجب أن نلبيها لتوفير حرية الحركة والتمتع بالبيئة الخارجية التالية:

١. **الأرصفة والممرات الخارجية:**
   - يجب أن لا يقل عرض الممر الخاص بمرور الكراسي المتحركة عما يلي:
     ١٢٠سم لمرور كرسي واحد.
     ١٥٠سم لمرور كرسي وعربة أطفال في آن واحد.
     ١٨٠سم لمرور كرسيين في آن واحد.

٢. يجب عمل حاجز جانبي بارتفاع لا يقل عن (١٠سم) إذا كان منسوب الممر يرتفع عن سطح الأرض.
٣. تجنب رصف الممرات الخارجية والأرصفة بأحجار بارزة، أو عمل الجسور بأخشاب غير قابلة للانزلاق، وان تكون مواد الإنشاء المستخدمة فيه ثابتة وصلبة.
٤. يراعى أن تكون الأرضيات ذات سطح مستوي وميلان ثابت وان لا يبرز أي جزء فيه عن الآخر، كبروز غرف التفتيش أو البلاط عن بعضه البعض، وان لا يزيد ارتفاع النقوش في الأرضيات عن ٥ملم وكذلك فرق المنسوب عن ٢٠ملم.
٥. لا يجوز استغلال أي جزء من الممر في مكان وقوف السيارات، والذي قد يجعلهم يضطرون بسببه النزول إلى الشارع مما قد يعرضهم للخطر.
٦. وجوب تنبيه الضرير عند تغيير اتجاه السير في الممرات حتى لا يتعثر في سيره أو يصطدم بحائط أو أسوار عالية أو أسوار نباتية مما يشكل عقبة في طريقهم، ولحل هذه المشكلة يمكن تغيير ملمس سطح الأرض حتى ينتبه إلى تغيير اتجاه الطريق.
٧. من المشاكل التي تصادف المكفوفين في الشوارع هي فتح الشبابيك إلى الخارج في المباني المنخفضة وبروز أجهزة تكييف الهواء في الشارع بمستوى رؤوس المارة.
٨. تعمل ممرات المشاة التي تتبع المباني وتنسق بالمزروعات والتشجير والعلامات المميزة للموقع وغير ذلك، بشكل يسهل على الناس وخاصة فاقدي البصر أن يجدوا طريقهم ويتعرفوا على الموقع بسهولة.
٩. تحديد الأرصفة بأحجار تفصل بين الرصيف والشارع فيتعرف الضرير على وجهته التي يقصدها، وفي نفس الوقت تمنع السيارات من الاعتداء على الرصيف المخصص للمشاة، وفي الأمكنة المخصصة لعبور المشاة وقطع الشارع يعمل انخفاض في أحجار الإطار الحاجز للرصيف بحيث يشعر الكفيف بالفرق والانحدار إلى مستوى الشارع الذي يجد ملمسه مختلفا بحيث لا يزيد ارتفاعها عن ٢سم.

تجهيزات الأرصفة وممرات المشاة:

١. وفير مقاعد على جانب الرصيف بحيث لا يزيد ارتفاع المقعد عن ٤٠سم وان توضع في مكان مناسب لا يعيق حركة المشاة، وان يطل على مناطق خضراء أو حيوية ويمكن أن يهتدي إليها المعوق بسهولة.
٢. يجب تركيب اللافتات على الرصيف أمام مواقف الحافلات أو التعليمات المرورية واللافتات الإرشادية إلى مواقع المؤسسات أو المراكز على ارتفاع لا يعوق الناس في أثناء سيرهم بحيث لا يقل عن ٢١٠سم.

٣. وضع صناديق البريد على ارتفاع يتراوح بين (٩٠-١٢٠)سم، ويجب أن لا يزيد ارتفاع الفتحة التي توضع فيها الخطابات عن هذا المستوى حتى لو اختلف شكلها أو مكان وضعها.

٤. عمل غرف يمكن أن يستعملها المعوقون بحيث لا تقل أبعاد الغرفة عن (١٣٠×١٩٠) سم، وان يتراوح ارتفاع الهاتف بين(٦٠-٩٠)سم، وتجنب عمل درجات، وعمل الجدران من مواد عازلة للصوت، وتجنب وجود معوقات أثناء الدخول.

أماكن قطع الشارع:

١. وضع علامة كإشارة كهربائية تركب على عمود عند تقاطع ممر المشاة مع الشارع من الجهتين بحيث يركب فيه زر يمكن أن يضغط عليه من يريد أن يعبر الطريق فتفتح الإشارة الضوئية لإيقاف مرور السيارات لمدة كافية تسمح بمرور المشاة، وتقاس المدة بالوقت اللازم ليعبر فيه الإنسان العادي والمعوق عرض الطريق.

٢. يجب أن لا يقل عرض خط المرور عن ١٨٠ سم، ليسمح بالمرور ذهابا وإيابا، وان لا يقل عرض منطقة الجزيرة في منتصف الشارع عن ١٥٠ سم حتى يتمكن المعوق من التوقف عليه.

٣. أماكن قطع الشارع يجب أن تكون عمودية على الرصيف وان تكون مزودة بإشارة سمعية للمعاقين بصريا.

مواقف السيارات:

١. توفير مساحة مناسبة لمواقف السيارات الخاصة بالمعوقين حيث تتراوح أبعادها بين عرض (٣٨٠ سم)، وطول (٤٨٠سم)، وتكون هذه المواقف قريبة من مدخل المبنى ويسهل الوصول إليها.

٢. يراعى تمييز مواقف السيارات الخاصة بالمعوقين عن بقية المواقف بدهان خاص للدلالة على ذلك، ووضع لوحات إرشادية تساعد المعوقين على الوصول بسياراتهم إلى هذه المواقف، وتمنع الآخرين من استعمالها.

٣. يجب تخصيص عدد من مواقف السيارات لصالح المعوقين بحيث تكون حسب (جدول رقم١).

٤. في حال تخصيص موقفين متجاورين لذوي الإعاقة يمكن أن يكون عرض هذين الموقفين (٢٥٠سم)، مع إضافة مسافة بعرض لا يقل عن (٩٠سم)بينهما، ويفضل أن يكون هذا العرض(١٣٠ سم).

عدد السيارات	عدد المواقف
من ١٠ إلى ٥٠	١
٥٠ فأكثر	١ لكل ٥٠ سيارة أو جزء منها

جدول ١: عدد المواقف التي يتعين تخصيصها لذوي الاحتياجات الخاصة ضمن المواقف المكشوفة

المصاعد:

- يجب ترك مساحة كافية لا تقل عن (١٥٠ X ١٥٠) سم، أمام المصاعد تسمح لمستخدمي الكراسي المتحركة بحرية الحركة والمناورة حتى يسهل عليهم الوصول إلى المصعد، أما في حالات الطوابق الأرضية والأماكن المكتظة فيجب أن لا يقل عمق هذه الردهة عن (١٨٠ سم).
- أن تكون جدران المصاعد من النوع الذي يمكنه مقاومة الصدمات الناتجة عن الكرسي المتحرك.
- يجب أن لا يقل أبعاد المصاعد عن طول (١٤٠سم)، وعرض(١١٠سم)، ويفضل(١٢٥سم) كحد أدنى.
- تزويد الجدران الجانبية والخلفية للمصاعد بمتكآت أفقية لتساعد المعوقين من مستخدمي العكازات الطبية من الوقوف داخل المصعد، وتثبيت تلك المتكآت على ارتفاع (٩٠سم)، فوق منسوب أرضية المصعد وعلى بعد لا يزيد عن (٤سم) من جدران المصعد.
- لا يزيد أعلى ضابط تحكم (زر تشغيل) عن (١٣٠ سم) ويستحسن أن يوضع بشكل مائل إلى الأمام، ويتم تثبيته على الجدران الجانبي لعربة المصعد بدلا من تثبيته على باب المصعد.
- أن تزود عربة المصعد بلوحات تحكم خاصة للطوارئ والإنذار مثل الأجراس والهواتف سهلة الاستعمال والوصول إليها، وان تكون مزودة ببطارية خاصة تعمل في حال انقطاع التيار الكهربائي.
- لا يقل العرض الصافي لفتحة باب الصاعد عن (٨٠ سم)، ويفضل استعمال مصاعد بأبواب ذات فتحات عرضها الصافي (١٠٠ سم).
- أن تتوفر إمكانية فتح أبواب المصاعد يدويا في الحالات التي ينقطع فيها التيار الكهربائي، ويفضل استعمال أبواب المصاعد المفصلية المثبتة جانبيا.
- يجب أن لا تزيد سرعة إغلاق الباب عن (٠,٣ م/ثانية) في المباني السكنية و (٠,٥ م / ثانية)في المباني الأخرى.

- أن تركب أجهزة على الأبواب تساعد في ترك باب المصعد مفتوحا لمدة (٦ ثوان) على الأقل وذلك لحماية المعوقين وبخاصة مستخدمي العكازات الطبية (المساند الطبية) من خطر إغلاق الباب عليهم في أثناء دخولهم وخروجهم.
- وضع أجهزة تعطي إشارات صوتية للدلالة على وصول المصعد في الحالات التي يستعمل فيها المصعد من قبل المكفوفين، وإعطاء درجات صوتية مختلفة تدل على صعود أو هبوط المصعد.
- إذا لم يكن بالإمكان التغلب على مسالة الانتقال الراسي باستخدام المصاعد، فيمكن استخدام مصاعد الأدراج.

مصاعد الأدراج:

يمكن استعمال أنواع مختلفة من مصاعد الأدراج بحيث تثبت مثل هذه المصاعد على حواجز الحماية الجانبية للأدراج، وفي هذه الحالة يجب تثبيت هذه الحواجز بطريقة متينة وقوية.

اللوحات الإرشادية:

يجب أن تزود كل المباني العامة والفراغات الخارجية بلوحات إرشادية للدلالة على الخدمات المتوفرة، التي تخدم كلا من ذوي الإعاقة وغيرهم، وتستعمل الرموز المتعارف عليها دوليا في مثل هذه اللوحات، وحتى تلبي اللوحات الإرشادية الغرض منها يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:-

- توضع اللوحات الإرشادية في أماكن ملائمة لذوي الإعاقة الحركية وغيرهم ، بحيث يتم الاستعانة بها بيسر وسهولة ، ويمكن رؤيتها والوصول إليها وقراءتها بسهولة.
- توضع اللوحات الإرشادية المتعلقة بتحديد الاتجاهات في طريق الحركة بحيث تكون واضحة ومتكررة على فترات على طول المسافة.
- تحديد فعاليات الفراغات المختلفة كالإشارة إلى أماكن المصاعد ودورات المياه ومواقف السيارات.
- توضع في مستوى البصر، حيث يتراوح الارتفاع المفضل لذللك من الأرض ما بين (١٤٠-١٦٠ سم)،بشكل يمكن من قراءتها عن بعد وكذلك عن قرب.
- أن تكون رموز اللوحات واضحة، وذات ألوان متناقضة مع خلفية اللوحة، وان لا يقل ارتفاع أي رمز عن (١٥٠ سم)، وكذلك استخدام الألوان والرموز المتداولة دوليا مثل الأخضر للامان، والأصفر للخطر، والأحمر للطوارئ، بحيث تستخدم هذه الرموز مع الألوان دون استعمال الألوان لوحدها فقط منعا لحصول إشكالات لدى المصابين بعمى الألوان.

- أن تكون اللوحات مضاءة ومصنوعة من مادة غير عاكسة، وان لا توضع داخل لوحة زجاجية أو مادة أخرى مشابهة لتلافي حدوث عمليات الانعكاس عنها.
- لمساعدة المكفوفين في عملية الاستدلال، يجب تصميم رموز اللوحات بحيث تكون نافرة عن اللوحة بشكل يجعلها ملموسة بالنسبة للمكفوفين، بحيث يمكن قراءتها باللمس.
- وضع الإشارات على أماكن ثابتة في هياكل الأبواب والجدران والأعمدة، وتجنب الأماكن غير الثابتة كالأبواب.
- استعمال اللوحات ذات الحجم الكبير في التوجيه إذا زادت المسافة التي ستتم القراءة منها عن (٣٠٠ سم)، بينما تستخدم الأحجام المتوسطة لتحديد المواقع الخارجية إذا نقصت المسافة التي ستتم قراءتها عن (٣٠٠سم)، أما الأحجام الصغيرة فتستعمل للوحات الإعلامية ولوحات تحديد المواقع الداخلية.

ملاحظة هامة: لقد بلغ عدد اللوحات حوالي ٢٠٠لوحة سوف نزودكم ببعضها في هذه الدراسة إلا أننا سوف نعرض كل اللوحات من خلال المحاضرة التي سوف نقوم بها في مؤتمركم.

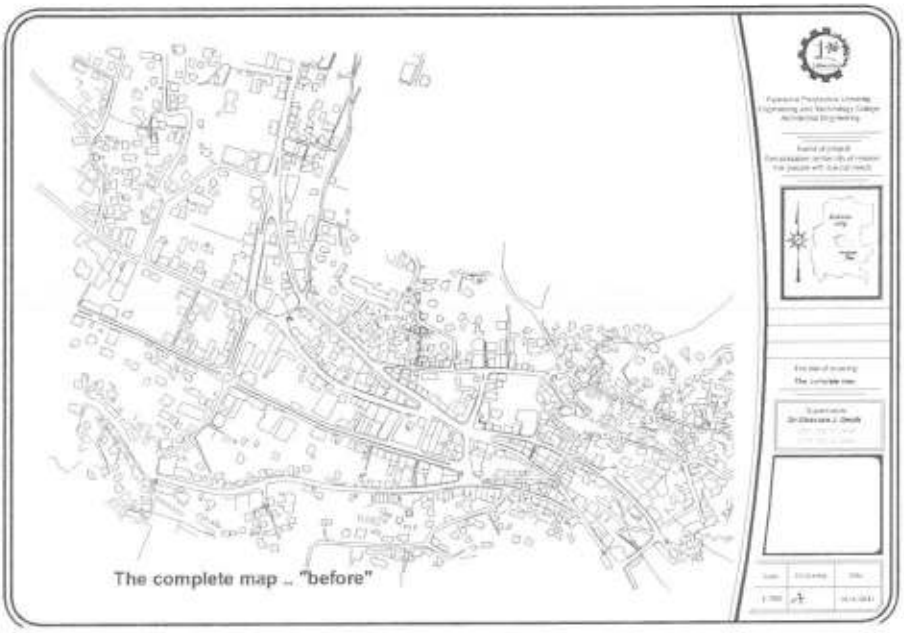

The complete map .. "before"

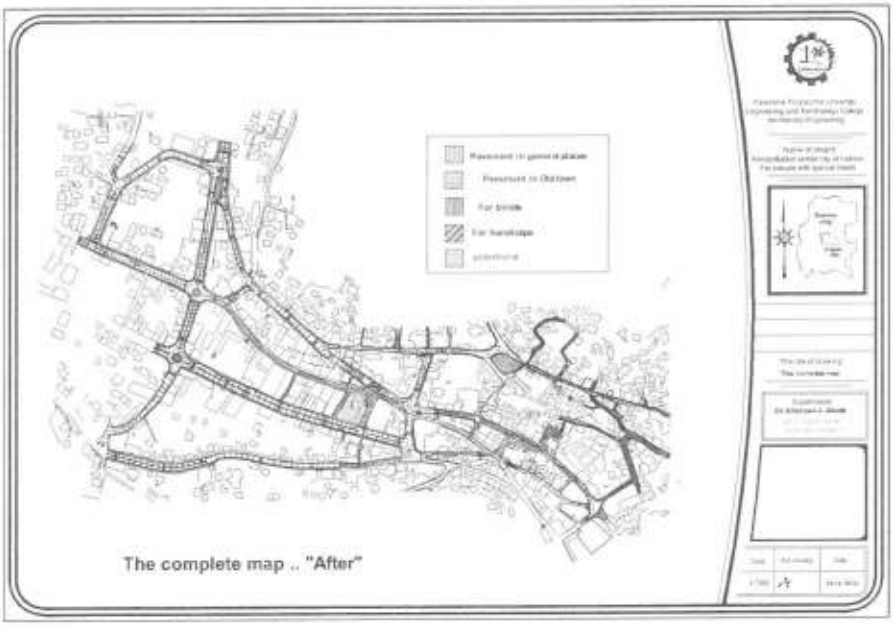

The complete map .. "After"

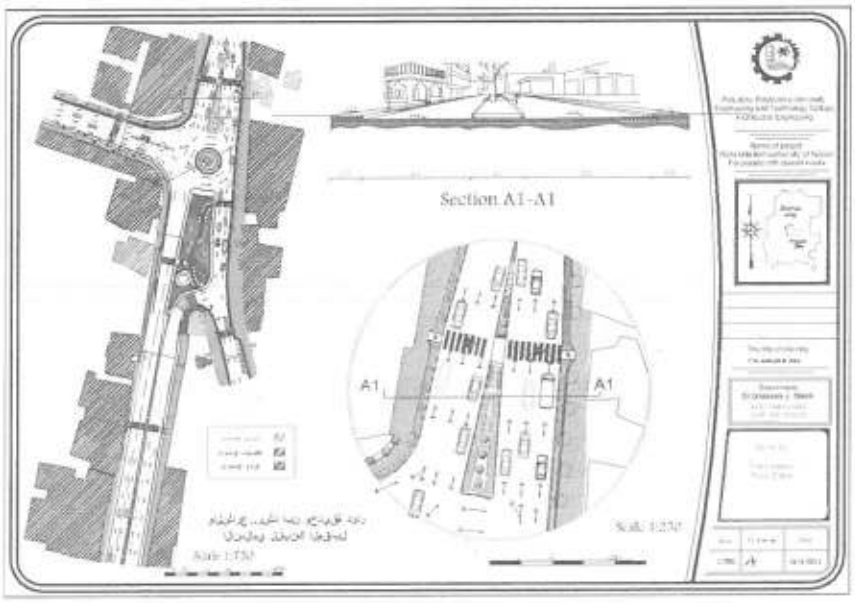
Section A1-A1
A1
A1

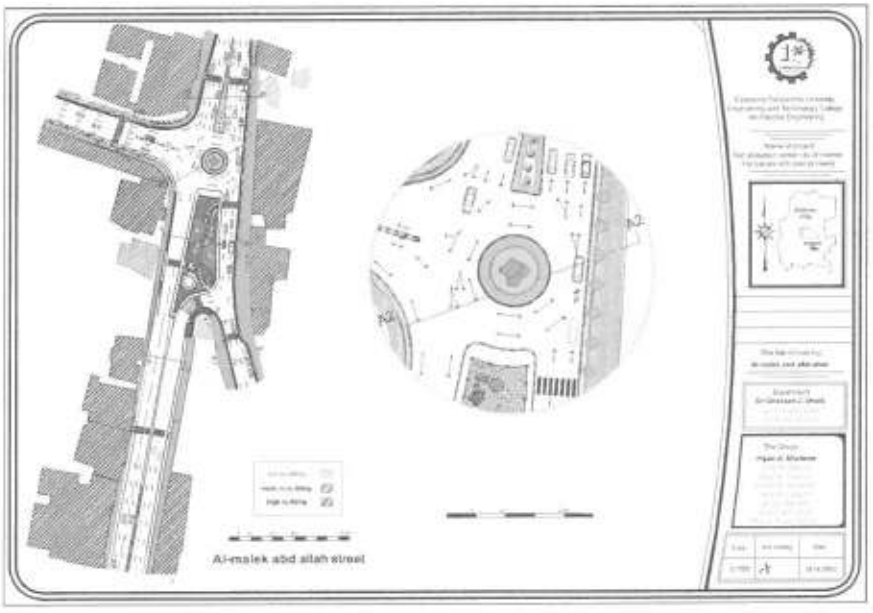
A2
A2
Al-malek abd allah street

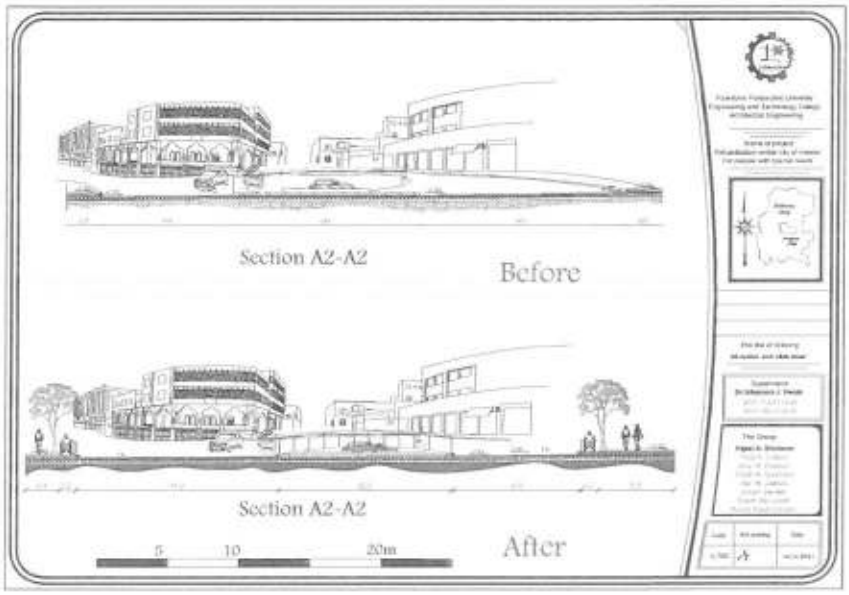
Section A2-A2
Before
Section A2-A2
0 10 20m
After

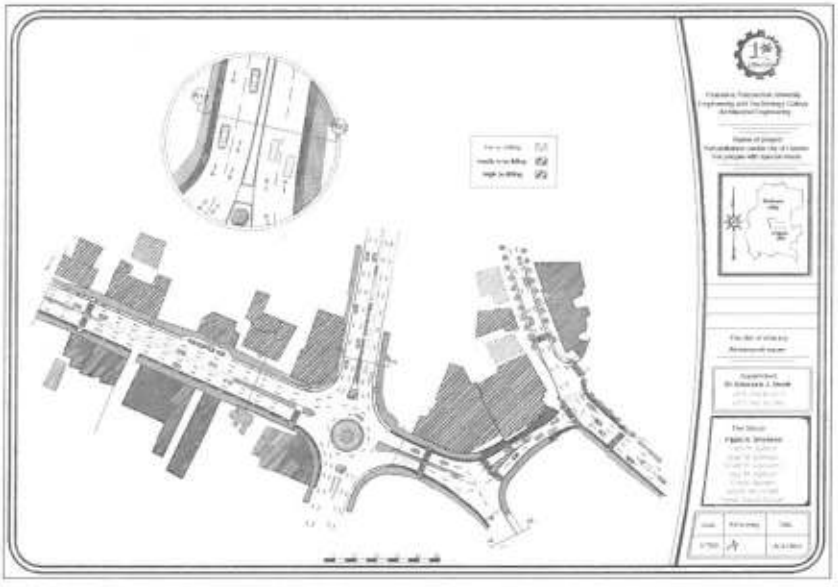

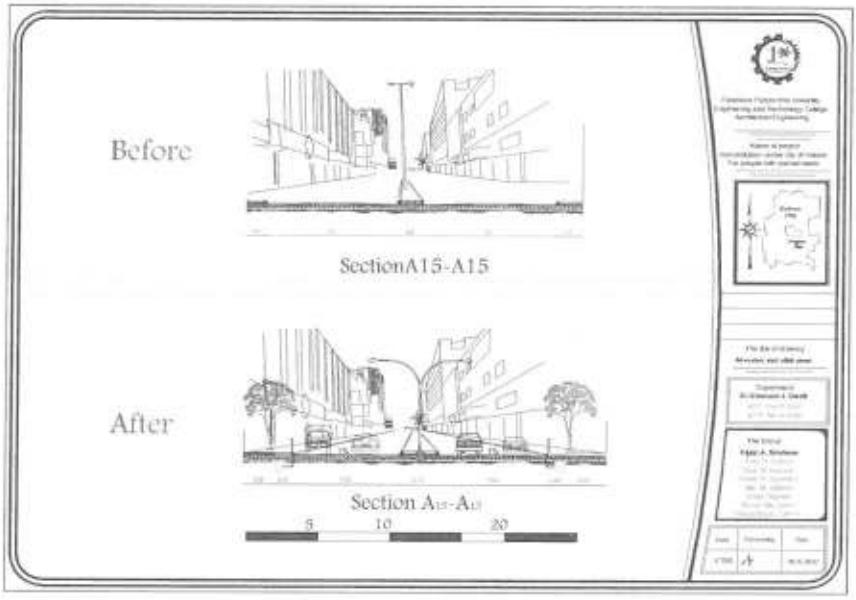
Before
SectionA15-A15
After
Section A15-A15
5
10
20

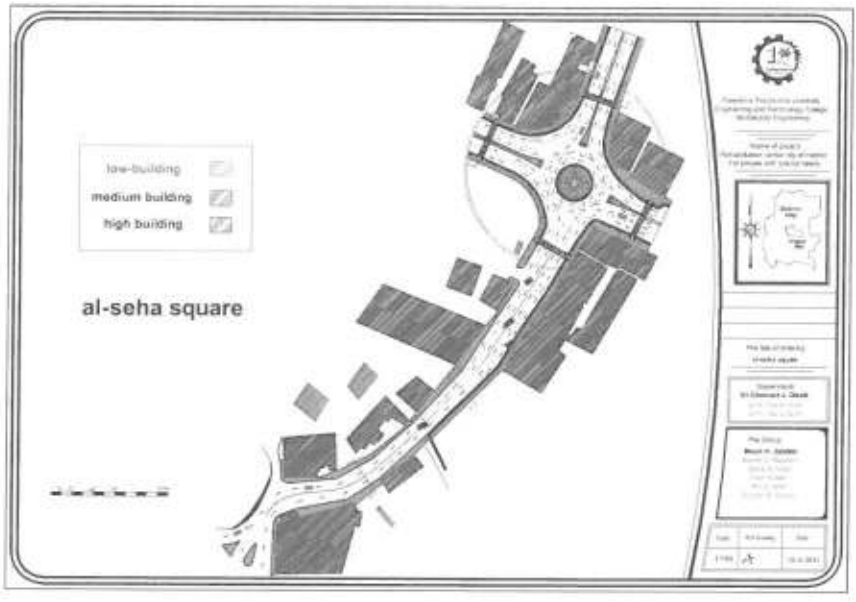
low-building
medium building
high building
al-seha square

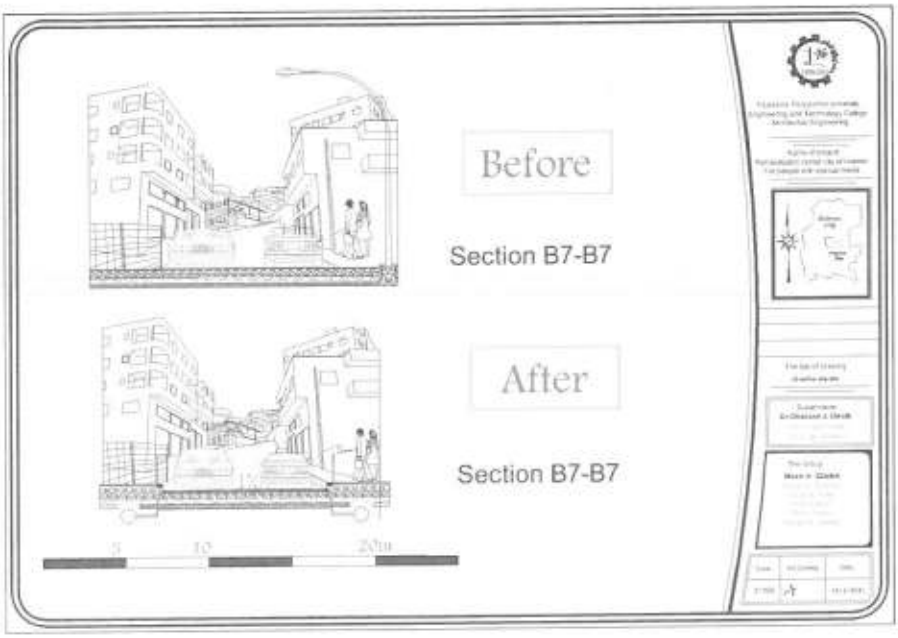
Before
Section B7-B7
After
Section B7-B7
0
10
20m

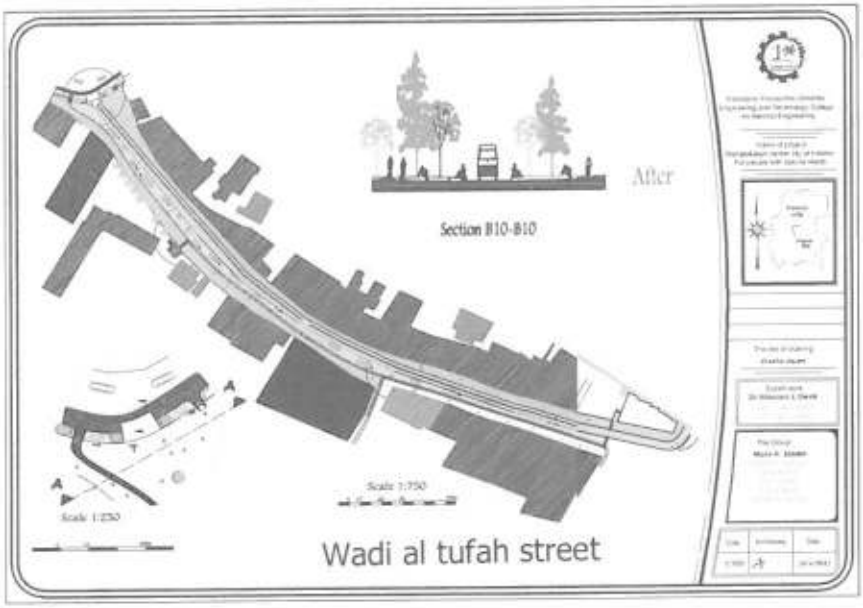
After
Section B10-B10
Scale 1:750
Scale 1:250
Wadi al tufah street

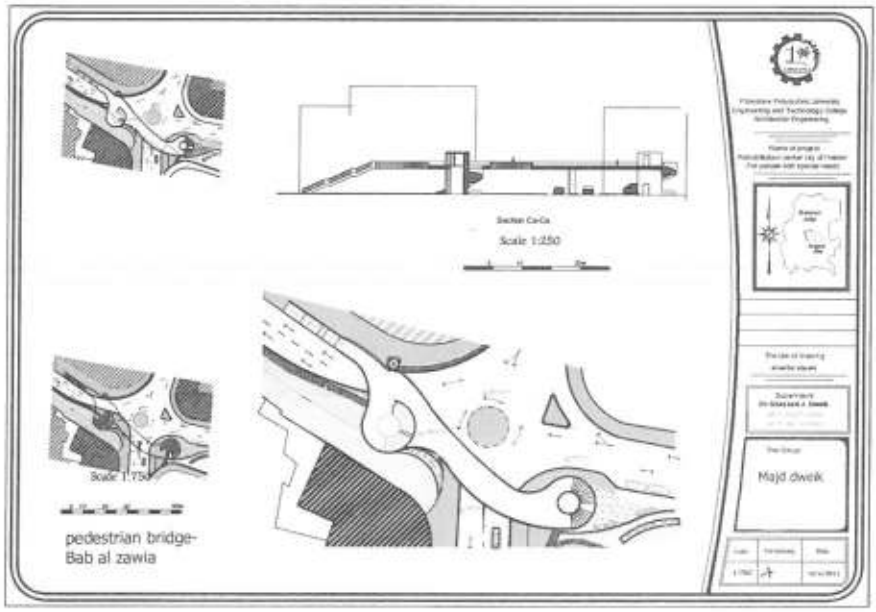
Scale 1:250
Scale 1:750
pedestrian bridge-
Bab al zawia
Majd dweik

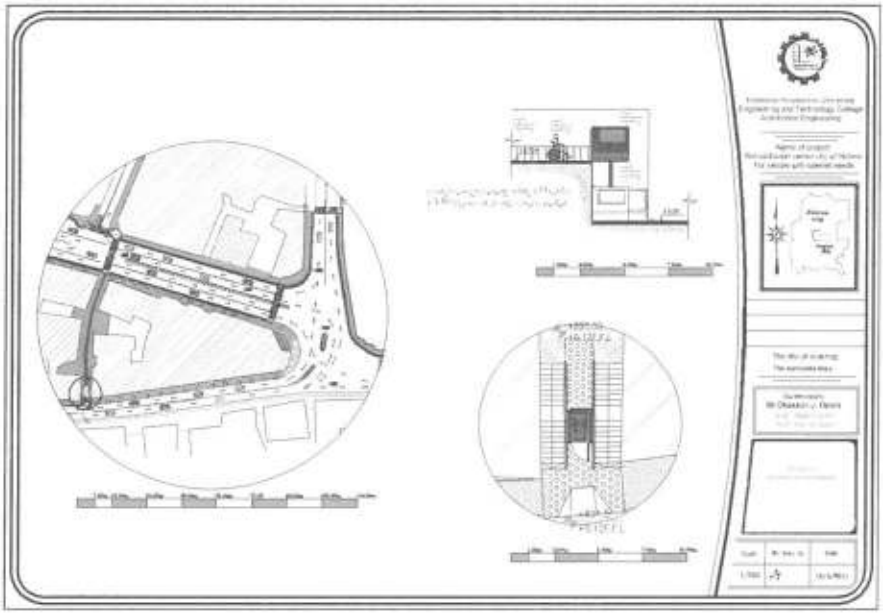

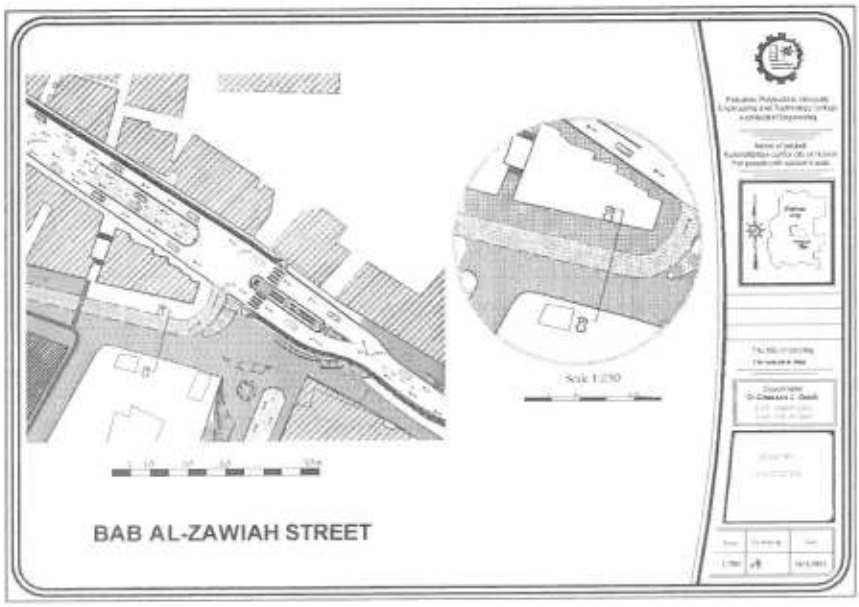
BAB AL-ZAWIAH STREET

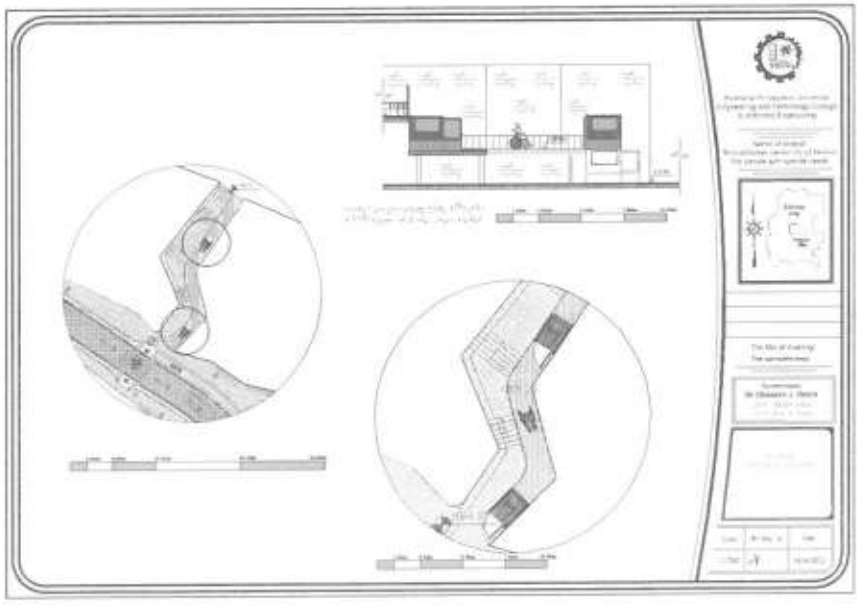

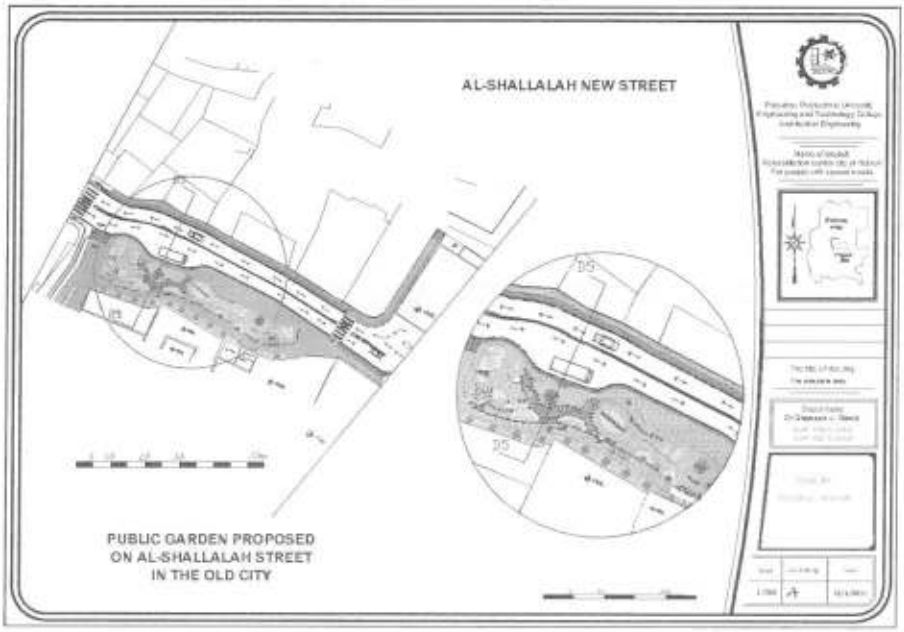
AL-SHALLALAH NEW STREET
PUBLIC GARDEN PROPOSED
ON AL-SHALLALAH STREET
IN THE OLD CITY

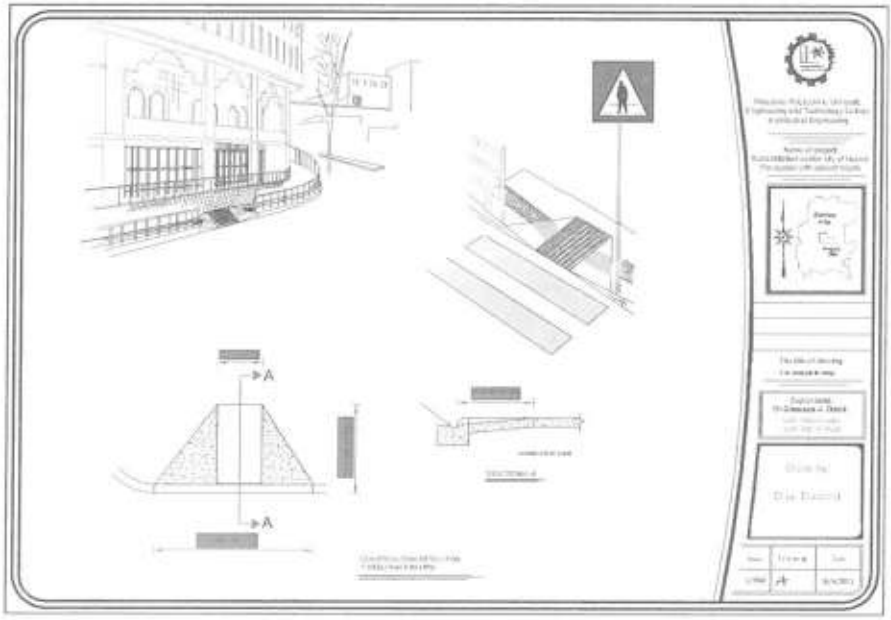
A
A

دور جامعة بوليتكنك فلسطين
في تحمل مسؤولياتها المجتمعية لإحداث التغيرات المطلوبة

جامعة بوليتكنك فلسطين جامعة عامة، تسعى الى تلبية متطلبات المجتمع المحلي والعالمي من خلال طرح الدرجات العلمية المختلفة وتلبية حاجاته في المجالات التكنلوجية الحديثة والانسانية ،لرفد السوق بالكوادر المتخصصة القادرة على احداث تغيير ايجابي في التنمية البشرية والبيئية والنمو الاقتصادي من خلال استخدام ارقى الاساليب واحدثها في التعليم والتعلم والبحث العلمي، وتعزيز مكانه الجامعة وكوادرها عن طريق التدريب والتطويرالمستمر والارتقاء بمستوى الاداء واستمرار التواصل والتفاعل مع المجتمع والمؤسسات الاكاديمية وغير الاكاديمية في الداخل والخارج.

السؤال المطروح هنا وبعد هذا الشرح البسيط عن جامعة البوليتكنك " هل باستطاعة هذه الجامعة القيام بتنفيذ مثل هذه المشاريع ؟! أو حتى التأثير على بعض المؤسسات لتنفيذ هذه المشاريع ؟ سوف أترك الجواب هنا للسيد القارئ بعد اعطائه لمحة عن الجامعة وقدراتها الفنية والادارية وهل نفذت الجامعة مشاريع بهذا الحجم؟.

جامعة بوليتكنك فلسطين تضم في دوائرها الهندسية والفنية عشرات الكوادر المتخصصة والمؤهلة لعمل كافة أنواع الدراسات الهندسية والفنية لكثير من أنواع مشاريع البنى التحتية من تصاميم ومواصفات وكميات وتقدير كلفة الى غير ذلك من امور فنية وقد اتضح ذلك في كثير من مشاريع البنى التحتية الخاصة بالمدينة القديمة بالخليل من مشاريع خدمات مياه ومجاري ورفع وتوثيق وترميم العديد من مجمعات المدينة القديمة بالخليل، حيث كانت جامعة البوليتكنك السباقة في تحليل وتوثيق حاجات المدينة القديمة كذلك جلب المساعدات لترميم العديد من المباني ومثال على ذلك مشروع ترميم شريحة العقابة بما تحويه من مباني وبنى تحتية وقد استطاعت اقناع الصندوق العربي للانماء بصرف مبلغ مليون وثمانمئة الف دولار من اجل ذلك وقد تم التنفيذ باشرافها واشراف لجنة اعمار الخليل.

مشاريع كثيرة اخرى وفي جميع المجالات قامت بها الجامعة بناءً على طلب مؤسسات أخرى" لجنة اعمار الخليل، بلديات المدن الجديدة" مثل رفع حارة السواكنة، وتطوير منطقة باب الزاوية ومشاريع بنى تحتية لبعض المدن الجديدة " دورا، يطا، بني نعيم".

اداريا فان كوادر الجامعة وخلال العشر سنوات الاخيرة أدارت العديد من المشاريع العملاقة داخل فلسطين منها مشاريع تمديد الخطوط الكهربائية الرئيسية خصوصا في منطقة الجنوب والعديد من مشاريع البنى التحتية من مياه ومجاري بالاضافة الى العديد من المشاريع الانشائية الضخمة ،أضف الى ذلك فان جامعة البوليتكنك مستشارا فعالا للعديد من المؤسسات وذلك لتنفيذ مشاريعها.

جامعة بوليتكنك فلسطين جامعة مؤثرة ولها وسائلها لحث المؤسسات الاخرى بجدوى عمل المشاريع المهمة خصوصا داخل الوطن وهذه المهمة لا تأتي بسهولة حيث تقوم الكوادر المخصصة بدراسات ميدانية وتحليلية لمثل هكذا مشاريع والجدوى من تنفيذها وتقديمها على طبق من فضة للمؤسسات الاخرى " مصممة بشكل دقيق وبتقنية عالية مع وضع الجداول الاحصائية لكل متطلبات المشروع" بالاضافة الى مشاركة الجامعة مثل هذه المؤسسات بتسويق مشاريعها وجلب الدعم اللازم لذلك حيث أن العديد من المؤسسات الخارجية الداعمة تثق في الدراسات التي تقدم من قبل الجامعة وتمد يد العون لها للتنفيذ.

اخيرا انني وبصفتي احد اعضاء الهيئة التدريسية ، وأحد العاملين في العديد من المشاريع التي قدمتها الجامعة لمؤسسات عديدة داخل الوطن أدعو أي مؤسس بحاجة الى عمل دراسات حول مشاريع تنموية هي بحاجة لها، ان تتقدم الى جامعة البوليتكنك لتقديم ما يلزم لهذه المؤسسة من مساعدة فنية أو ادارية وبدرجة عالية من الدقة والتقنية.

«دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها»

دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان (ج.م.ع)، وجامعة الأزهر - غزة (فلسطين)

د. محمود زكى جابر

الأستاذ المساعد – كلية الآداب

جامعة حلوان (ج.م.ع)

بريد الكتروني:sdr٢٠٠٢@hotmail.com

فلسطين

د. ناصر على مهدي

الأستاذ المساعد – كلية الآداب

جامعة الأزهر – غزة – فلسطين

هاتف:

٠٠٢٠١٩٢٣٨٩٧٢٢

٢٠١١م

أولاً- إشكالية الدراسة وأهميتها

إن من أهداف التعليم العالي غرس المفاهيم المجتمعية لدى الطلاب، إلى جانب تعزيز مفاهيم المعرفة والبحث العلمي. فالهدف الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي هو إيجاد مواطنين صالحين لهم مشاركة فاعلة في مؤسسات المجتمع، ولديهم رؤية صحيحة في الحكم على الأشياء، وتكوين الاتجاهات الموضوعية حول الجوانب المهمة في البيئة المحلية والعالم الخارجي.

وقد تكون جدلية العلاقة بين الفرد والمؤسسة والمجتمع هي محور الفكر الفلسفي من قديم الأزل، فهل تقع المسؤولية على عاتق الفرد، أم المؤسسة، أم المجتمع؟. فحينما نلقي المسؤولية على الأفراد في تحمل الأعباء، أو حماية المصلحة العامة وصيانتها دون وجود علاقة بقدر كاف بين الفرد والمؤسسة والمجتمع، فإن دور الفرد يكون ناقصاً ولا يمكن أن يؤدى بطريقة منتجة وإيجابية.

لهذا يوجد في جميع المجتمعات المتقدمة خطط استراتيجية وطنية تنمي الإحساس بالانتماء والهوية، والتعريف بمفاهيم المواطنة (الحقوق والواجبات)، وتنمية المعارف والقدرات والقيم والاتجاهات والمشاركة في خدمة المجتمع، إلى جانب إعداد المواطن وفقاً للظروف المحلية والإقليمية.

ونظراً لهذه العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع، والعلاقة الجدلية بينهما، فإنه لابد من وجود وسائط تستطيع تنظيم هذه العلاقة، من أهمها الجامعات التي تلعب دوراً مهماً في تربية شباب صالحين في المجتمع من خلال تعزيز المفاهيم المختلفة عن هذه العلاقة المجتمعية، ومنها مفاهيم المسؤولية الاجتماعية التي تحوي متغيرات عديدة تدور حول المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية تجاه الذات، والمسؤولية تجاه الآخرين والمجتمع (المسؤولية الوطنية)، والعالم الخارجي، وحتى الاهتمام بالكائنات الحية والنبات، إلى جانب المسؤولية الاقتصادية.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في دراسة دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية (الحقوق والواجبات –الضمير الجمعي والفردي – الهوية – المنظومة القيمية – الإدراك الاجتماعي) لدى طلابها، لعلنا نكشف عن الآليات اللازمة لتفعيل هذا الدور من أجل دعم المسيرة المجتمعية الإيجابية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية في أن تناول قضية المسؤولية الاجتماعية يمثل في حد ذاته الاهتمام العام بالمجتمع العربي بعامة والمجتمعين المصري

والفلسطيني وبخاصة، حيث إن الفئات المستهدفة هي وقود الأمة والقوة البناءة فيها. فالاتجاه للتعرف على فاعلية الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية يعد من النظريات الحديثة في أغلب العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويبرز هذا الاتجاه لدى عدد من المفكرين الاجتماعيين والنفسيين، لما تقوم به هذه الجامعات من دور مجتمعي ولما تتمتع به من سمات تستحق الدراسة والبحث.

أما من الناحية التطبيقية فتأتى أهمية الدراسة في أنها تكشف عن واقع الجامعات وأداء دورها المجتمعي، مما يوفر فرصة لصانعي القرارات في الوطن العربي للتعرف على مناحي القوة والضعف في سياستهم المجتمعية، ومن ثم وضع التصورات والحلول.

ثانياً- أهداف الدراسة وتساؤلاتها

أهداف الدراسة

يمكن أن تتحدد أهداف الدراسة فيما يلي:

١. بيان كيفية تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية عبر الجهات الفلسطينية والمصرية.
٢. التعرف على أبرز أسس ومبادئ الشراكة الفاعلة بين الجهات ومؤسسات المجتمع.
٣. تحديد مفاهيم المسؤولية الاجتماعية ومدى وعي الطلاب بهذه المفاهيم.
٤. معرفة الخصائص العامة للطلاب العرب بعامة والفلسطينيين والمصريين بخاصة.
٥. وضع رؤية لتفعيل دور الجامعات لتعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من التساؤلات التالية:

١. ما دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية(المسؤولية المجتمعية –المسؤولية تجاه الآخرين – المواطنة والانتماء – الحرية والمشاركة السياسية – التعددية والانفتاح الثقافي) لدى الطلاب الجامعيين.
٢. إلى أي مدى تعزز الجامعة الأنشطة لدى طلابها.
٣. ما مدى التزام الجامعات بمعايير المسؤولية المجتمعية (جامعتي الأزهر – غزة، وحلوان في ج.م.ع نموذجاً).

ثالثاً- مفاهيم الدراسة:

١. مفهوم الشباب الجامعي «من الطلاب»:

يشير «ماهر أبو المعاطي» إلى مرحلة الشباب على أنها مرحلة من مراحل عمر الإنسان تتحدد بمقياس زمني في ضوء خصائص متماثلة يمثلها المعيار البيولوجي المميز لتلك المرحلة، أو بمقياس سوسيولوجي تعتمد عليه طبيعة الأوضاع التي يمر بها المجتمع، أو بمقياس سيكولوجي وسلوكي باعتباره مرحلة تشكل مجموعة من الاتجاهات السلوكية ذات الطابع الخاص[١٠].

أما عن الشباب الجامعي، فهناك من ينظر إليهم على أنهم أتموا فترة تعليمهم الثانوي والتحقوا بالكليات والمعاهد العليا، وهم لا ينفصلون بأية حال من الأحوال عن عامة الشباب[١١].

ويمكن تعريف الشباب الجامعي إجرائياً في ظل الدراسة الحالية على أنه:

- كل طالب/ة أكمل تعليمه الثانوي، والتحق بكلية من الكليات الجامعية بعد اجتياز شروط القبول فيها، وانتظم بالدراسة فترة لا تقل عن ٨ أسابيع.
- والطلاب تتراوح أعمارهم ما بين١٨ إلى ٢٣ سنة.

٢- مفهوم المشاركة

عرفها «قاموس علم الاجتماع» «بأنها الجزء الذي يأخذه العضو في لعب الدور، وذلك من خلال نشاطه البنائي، وطبيعة الجماعة، وعادة ما يكون وجهاً لوجه. وتوصف مشاركة الأعضاء بأنها فعالة إذا ارتبطت بدور فعال في وظيفة الجماعة ومواقفها. والمشاركة هي مدخل للتوحد من خلال الاتصال في الأنشطة المشتركة المحددة اجتماعياً[١٢].

ويعرفها «روس» بأنها وسيلة لتحقيق أهداف على مستوى الفرد؛ فهي تساعد المجتمع على تحقيق أهدافه، وتزيد من قدرة الفرد على التعامل مع مشكلات المجتمع والوصول إلى حل بصددها[١٣].

ويرى ديفيد أن المشاركة هي: «تفاعل الفرد عقلياً وانفعالياً مع الجماعة التي يعمل معها بما يمكنه من تعبئة جهوده وطاقاته، لتحقيق أهدافها، وتحمل مسؤولية آرائها بوعي وحماس ذاتي[١٤].

---

(10) ماهر أبو المعاطي: الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة. ٢٠٠١. ص ١٧٨

(11) حلام الدمرداش: تنمية اتجاهات الشباب نحو العمل في المشروعات الإنتاجية الصغيرة. بحث منشور في مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. ٢٠٠٠. ص ٣٢٠

(12) عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع. الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة. ١٩٧٩. ص 102

(13) منال طلعت: الموارد البشرية وتنمية المجتمع. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية ٢٠٠٣. ص ٢٨٥

(14) السيد عبد المجيد عطية. سلمى محمود جمعة: العمل مع الجماعات الدراسة والعمليات. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. ٢٠٠١. ص ٢١٧

كما يشير مفهوم المشاركة أيضا إلى الشكل المرغوب للانخراط في ميادين الخدمات الاجتماعية وعمليات التخطيط، ويمكن أن تكون القرارات أو الخطط مؤثرة وفعالة لأكثر الناس المهتمين بهذه القرارات أو الخطط كطريقة لإقامة قاعدة انطلاق جديدة[١٥].

ويتبنى الباحثان تعريفاً إجرائياً للمشاركة يتحدد في النقاط الآتية:

- هي العملية التي من خلالها يتم ممارسة مجموعة من الطلاب مجموعة من الأدوار في إطار جماعات النشاط الطلابي.
- تمارس الأدوار من خلال مجموعة من الأنشطة غير الأكاديمية داخل الجماعة.
- يتم ممارسة الأدوار بصورة تطوعية بناء على الرغبة الذاتية للطلاب.
- يتحقق من خلال هذه العملية تفاعل بين الطلاب اجتماعياً وعقلياً وانفعالياً وسلوكياً مع غيرهم من الطلاب المشاركين في تلك الأنشطة، ومن المواقف الجماعية المختلفة.
- تؤدي هذه العملية إلى تحقيق الأهداف التي تسعي إلى تنمية الطلاب اجتماعياً وعقلياً ووجدانياً وسلوكياً، وتحقيق المواطنة والانتماء لديهم.

٣- المواطنة:

تعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها «اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن». وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون»[١٦]، وينظر إليها فتحي هلال وآخرون من منظور نفسي بأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية»[١٧]. وإذا ربطنا مفهوم المواطنة بالديمقراطية نجد أن المواطنة ركيزة الديمقراطية، فلا يوجد مجتمع ديمقراطي، لا يعتمد في بنيانه على كل مواطن.

٤- الانتماء:

يشير مفهوم الانتماء إلى الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحداً معه مندمجاً فيه، باعتباره عضواً مقبولاً وله شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه، وقد يكون هذا الكيان جماعة، طبقة، وطناً، وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء، والذي يعبر الفرد من خلاله عن

(15) احمد شفيق السكري. قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ٢٠٠٠ ص362.
(16) غيث. عاطف. قاموس علم الاجتماع. 1995. ص56.
(17) هلال. فتحي. وآخرون. تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت. الكويت. مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية. 2000م ص25.

مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه. ولا يمكن أن يتحقق للإنسان الشعور بالمكانة والأمن والقوة والحب والصداقة إلا من خلال الجماعة، فالسلوك الإنساني لا يكتسب معناه إلا في موقف اجتماعي، إضافة إلى أن الجماعة تقدم للفرد مواقف عديدة يستطيع من خلالها أن يظهر فيها مهاراته وقدراته، علاوة على أن شعور الفرد بالرضا الذي يستمده من انتمائه للجماعة يتوقف على الفرص التي تتاح له؛ كي يلعب دوره بوصفه عضواً من أعضائها[١٨].

والانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه. أو هو «إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق واللاحق»[١٩]

ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته. فالمواطن العربي منتم لأسرته ولوطنه ولدينه، وتعدد هذه الانتماءات لا يعني تعارضها بل هي منسجمة مع بعضها ويعزز بعضها بعضاً.

٦- الانفتاح الثقافي

الانفتاح مصطلح لغوي يقصد به عكس الانغلاق، ولا يعني بشكل من الأشكال الحرية المطلقة في جميع الأمور والأحوال. ويعد الانفتاح الثقافي من أهم خصائص عصرنا الحالي، بلغت فيه معدلات تزايد المعارف حداً لا سابق له، وتضخم حجم الاكتشافات العلمية فيه بدرجة كبيرة، وأدى هذا التقدم إلى بزوغ ثورة في البحث وأدواته ومجالاته، تصاعدت أعداد المشتغلين بالعلم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى ازدياد اقتراب الفجوة بين الاكتشاف العلمي والتطبيق العملي على نطاق واسع بشكل مثير.

عرف الانفتاح الثقافي عددٌ من العلماء، وكانت تعريفاتهم متقاربة من أهمها: تعريف أبو سليمان في معرض حديثه عن شمولية الرؤية الحضارية بقوله: «الانفتاح الثقافي هو الاستفادة العلمية، والفنية الصحيحة من الغير دون المساس بالقيم، والعقائد، والمبادئ، والهوية»[٢٠]

أما ابن مانع فيعرف الانفتاح الثقافي بأنه: "عدم اتخاذ الفرد موقفاً سلبيًا مما هو جديد عليه سواء مادياً، أم معنوياً لمجرد أنه جديد، بحيث يتقبل هذا الجديد، ويتفاعل معه حتى يثبت له بطرق معقولة عدم فائدة التعامل مع هذا الجديد"[٢١]. ويعرفه السلمي بأنه: «الاطلاع والاستفادة مما عند الآخرين وترك الانكفاء على الذات والانغلاق عليها"[٢٢].

---

(18) محمد فرغلي فراج عبد الستار إبراهيم. السلوك الإنساني. ط1. القاهرة. القاهرة: دار الكتب الجامعية. 1974. ص ص 143-138.

Entwistle, H., (1994). «Cultural Literacy and Citizenship». The International Journal of Social Education 9, 1, PP. 55-56. Martorella, (19) (1991), P. 38

(20) أبو سليمان. عبد الحميد. أزمة العقل المسلم. ط 3. الدار العالمية للكتاب الإسلامي. الرياض. 1991. ص 90

(21) ابن مانع. سعيد بن علي. المسايرة والمغايرة. مطابع الجامعة. مكة المكرمة. 1992. ص100

(22) المرجع السابق. ص 20

ويأتي مصطلح الانفتاح الثقافي للإشارة إلى تلاحم المعرفة والثقافات بين الدول، إلى زيادة الكمية الهائلة في المعلومات، وتناقل الباحثون هذا المصطلح بمسميات عديدة مثل: أزمة المعلومات، المعلومات والتوثيق، المعلومات والتنمية، ثورة المعلومات، الانفجار المعرفي. ومع بروز عصر الانفتاح الثقافي و ما صاحبه من ثورة في الاتصالات، أصبحت الحاجة ملحة للاستفادة من ذلك التقدم الهائل في الوسائط المتعددة من خلال توظيفها في العملية التعليمية التعلمية

رابعاً: المسؤولية الاجتماعية (المفهوم والدلالات النظرية)

أ. المسؤولية الاجتماعية (المفهوم)

من الصعب في كثير من الأحيان تحديد تعريف جامع شامل لمفهوم معين أو ظاهرة ما، وبخاصة فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية والإنسانية مثل المسؤولية الاجتماعية، فلقد تنوعت تعريفات العلماء تنوعًا كبيرًا في تحديد مدلول المسؤولية الاجتماعية.

فيعرف سيد عثمان (١٩٨٦) المسؤولية الاجتماعية بأنها المسؤولية الفردية عن الجماعة، وهي مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها أو المجتمع الذي يعيش فيه. أي أنها مسؤولية ذاتية، مسؤولية أخلاقية، مسؤولية فيها من الأخلاقية المراقبة الداخلية والمحاسبة الذاتية، كما أن فيها من الأخلاقي ما في الواجب الملزم داخليًا، إلا أنه إلزام داخلي خاص بأفعال ذات طبيعة اجتماعية، أو يغلب عليها التأثير الاجتماعي.[٢٣]

ويعرف أحمد أمين (١٩٦٥) المسؤولية بأنها اضطرار الفرد أن يقدم حسابًا عن أعماله التي يأتيها بإرادته واختياره وأن يتحمل عواقبها سواءً خيرًا أو شرًا[٢٤]. وهناك دراسة لبدريه أحمد (١٩٨٩) أوضحت بأن المسؤولية هي حالة للإنسان يكون فيها صالحًا للمؤاخذة على أعماله، وتستوي مع ما يسمى لدى علماء الشرع باسم التكليف. والمسؤولية عبارة عن إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال واستعداده لتحمل نتائجها[٢٥]. ويرى بيدن (١٩٩٣) "أنه من الأفضل تعريف المسؤولية الاجتماعية من خلال الإجابة عن السؤال التالي: ما العمل الذي يعد عملاً مسؤولاً اجتماعياً؟ ويقترح لذلك ثلاثة معايير[٢٦]:

- أن تتبع المنظمات المعيار الأساسي الآتي (فوق كل شيء «الأهم» أن لا تسبب أي ضرر) وهذا يتضمن القيام بسلوك مسؤول مجتمعياً وقانونيًا.

---

(23) منتصر سيد أحمد التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. 1996. ص43.

(24) أمين أحمد الأخلاق. القاهرة: النهضة العربية. ١٩١٤. ص299.

(25) أحمد بدريه كمال. دراسات تربويه. المجلد الرابع. الجزء ١٧) القاهرة: عالم الكتب. ١٩٨٩. ص299.

(26) طاهر أمينة. المسؤولية المجتمعية للمؤسسات. منتدى الإمارات الاقتصادي. منشورة على الموقع الالكتروني http://www.uaeec.com/articles-action-show-id-327.htm

- على المنظمات أن تتحمل المساءلة عن أي تأثير سلبي يلحق بالمجتمع؛ نتيجة أعمالها، وأن تقلل من النتائج السلبية لأعمالها إلى أدنى درجة ممكنة.
- يجب على المنظمات من خلال أعمالها أن تعزز رفاهية المجتمع على المدى البعيد، وهذا استحقاق على المنظمات أن تكون مستعدة لدفعه مقابل مشاركتها في منافع المجتمع، وعليها أن تدرك أن استمرار بقائها مرهون بوجود مجتمع سليم.

إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث Carroll يشير إلى جوهرها بأربعة جوانب رئيسية هي: الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والخيري، حيث وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينها من جانب، ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد آخر يمثل حالة واقعية، فلا يمكن أن نتوقع من منظمات الأعمال مبادرات خيرية ومسؤولة إذا لم تكن هذه المنظمات قد قطعت شوطاً في إطار تحملها لمسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.٢٧
وتعرف مسودة الإيزو (٢٦٠٠٠): "المسؤولية الاجتماعية بالأعمال التي تقوم بها المؤسسة، لتتحمل مسؤولية آثار أنشطتها السلبية على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متناغمة مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمه على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة في ما بين الدوائر الحكومية، وتكون مندمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة ٢٨.

فهي إذن ظاهرة اجتماعية أولاً وقوامها المنطقي الذي ما زال غالبًا أمور ثلاثة: خطأ ،وضرر، وعلاقة.

ومن هنا يمكن أن نعرف المسؤولية الاجتماعية تعريفاً إجرائياً بأنها: الأفعال والمهام والواجبات التي يجب أن يؤديها الطالب الجامعي داخل الجامعة و خارجها، والقدرة على أدائها في الحياة من خلال ما يكتسبه ويتعلمه داخل الجامعة من أنشطة وبرامج مفيدة له، فهي إذن مسؤولية أفعال الفرد الصادرة منه تجاه الغير فيما يقوم به من تفاعل متبادل مع الآخرين، وهي مسؤولية ذاتية تجاه الجماعة والمجتمع، وتكون بإقرار الفرد، وتتعلق بما تم القيام به من أفعال وتصرفات سلوكية، وعليه أن يتحمل نتائج التصرفات والسلوك الشخصي المتصل بالتعاون والمشاركة في مواجهة مشكلات الآخرين وحلّها.

ب) المسؤولية الاجتماعية (الدلالات النظرية)

(٢٧) *Carroll Archie B The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders, Business- Horizons, July- August,1991*

(28) المرجع السابق

تعدّ المسؤولية نمطاً من أنماط التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات تربوية رسمية، أو غير رسمية. والتنشئة الاجتماعية من العمليات الأساسية في حياة الإنسان، ذلك لأن مقومات شخصية الفرد إنما تتبلور من خلالها. وتكمن أهمية تلك العملية في» أنها تقوم بتحويل الفرد من مخلوق ضعيف عاجز إلى شخصية قادرة على التفاعل مع المحيط الاجتماعي الذي يحتويها منضبطاً بضوابطها»[٢٩]. كما تساعد الفرد على الانتقال من الاتكالية المطلقة والاعتماد على الآخرين، والتمركز حول الذات في المراحل الأولى من عمره، إلى الاستقلالية والإيجابية والاعتماد على النفس؛ وذلك عبر المراحل الارتقائية من عمره.[٣٠] وتقوم المؤسسات الاجتماعية بدور مهم في التنشئة الاجتماعية لكل مرحلة من المراحل العمرية للفرد، فالأسرة والقرناء والمدرسة والجامعة مؤسسات تقوم بتزويد الفرد بجزء من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد ومعتقدات المجتمع.

من هنا، فإن لكل مؤسسة من هذه المؤسسات أهميتها الخاصة في عملية التنشئة الاجتماعية، ولكن الأسرة تلعب أهم الأدوار وأقواها تأثيراً في حياة الأفراد، حيث إنها –أي الأسرة – تحتضن الطفل منذ بداية حياته ونعومة أظفاره، فتقوم بتشكيل سلوكه ومقومات شخصيته وتزويده بقيم مجتمعه ومعتقداته، بل والأنماط السلوكية المقبولة التي تسهم كثيراً في عملية الضبط في ذلك المجتمع[٣١].

وعملية التنشئة الاجتماعية إنما تتم عن طريق تلك الأساليب التي تتعامل بها الأسرة عند تنشئتها لأبنائها، وكذلك الأساليب التي تتعامل بها بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى مع أفراد المجتمع التي يتحدد من خلالها شكل «الأجيال القادمة من البشر الذين يعملون على تقدم المجتمع أو تخلفه. وعليهم يتوقف نمو حضارتهم وانحسارها»[٣٢].

وعليه فإن الرؤية للمنطلقات النظرية للمسؤولية الاجتماعية هي ذاتها المنطلقات والنظريات التي تفسر التنشئة الاجتماعية وأساليبها. ويشمل ذلك نظرية التفاعل الرمزي (Symbolic Interaction Theory) والنظرية البنائية الوظيفية (Structural Functionalism Theory) ونظرية التبادل (Exchange Theory) ونظرية الصراع (Conflict Theory). وحتى لا يبتعد بنا البحث كثيراً في مجال التنظير، فإنه من المناسب التركيز على أحد أهم مؤسسات المسؤولية الاجتماعية، وهي الجامعات ومناقشة الصيغ التي يبرز تأثيرها في تعزيز مفاهيمها، وبالتالي تحديد الإطار الذي يمكن أن تتفاعل فيه تلك المؤسسات بشكل تكاملي لتحقيق ذات الهدف.

(29) فرح محمد. البناء الاجتماعي والشخصية. الإسكندرية: دار المعرفة، 1989. ص242.
(30) مهدي ناصر. الأسرة والمجتمع: دراسات في سسيولوجيا الم. 2006. ص
(31) القاسم محمد. والرومي نايف. الأسرة والضبط الاجتماعي. الرياض. 2001
(32) فرح محمد. البناء الاجتماعي والشخصية. الإسكندرية: دار المعرفة، 1989. ص242.

ولقد أشار بعض علماء الاجتماع إلى أن المجتمع التقليدي سوف يتلاشى تحت ضغوط الحداثة والانفتاح في المجتمع العربي، إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث، بل شهدنا على العكس من هذا تماماً، وهو ظهور الاتجاهات الأصولية في المجتمع العربي ونموها، مما حدا بهؤلاء إلى مقدمة جديدة أطلقوا عليها مصطلحاً جديداً سموه «المجتمع ما بعد التقليدي».

إن الطرح السابق يعد غير واقعي نظراً لأن الأسس التقليدية التي قام عليها المجتمع الحديث لم تتغير بدرجة كبيرة، كما أن الحداثة مهما كانت قوية فإنها لا تزيل هذه الأسس التقليدية كلياً، فهناك مجتمعات ما زالت تحافظ على هويتها التقليدية في ظل الحداثة الجديدة كالصين واليابان وغيرهما، فالتوارث الثقافي يولّد عبر التكرار وعبر الزمن ذاكرةً وتصورات جمعية تسهل على الأجيال اللاحقة اكتساب المعرفة والثقافة[٣٣].

وإن كان هناك تغير ما، فإنه تغير تدريجي يأتي بصورة غير محسوسة نظراً لتأثير المؤثرات الخارجية، كالنزعة الاستهلاكية، والكم الهائل من المعلومات الذي تبثه وسائل الإعلام، وهذه المتغيرات متداخلة، وبخاصة على مستوى الثقافة المتخصصة في العلوم والتربية والآداب، وعلى مستوى الثقافة العامة في الغناء والصحافة والمسرح ووسائل الترفيه العديدة.

ومن الطبيعي أن يتصدى المثقفون (المدركون لمخاطر العولمة والغزو الثقافي) لهذا الانفتاح، ولهذه المؤثرات الثقافية، لما تحمله من اتجاهات وقيم ونماذج غريبة لا تمت لهويتنا الثقافية بصلة، وجاءت ردة فعل الطبقة المتمثلة في التيار الأصولي، بحجة حماية المجتمع من الأخلاق العامة والتصدي للأشكال الثقافية المتحررة. ولا شك في أن ضغوط العولمة تسبب قلقاً لدى الصفوة، ولدى العامة على حد سواء، وتتزايد الحاجة إلى التفكير في ضبط الثقافة بسبب العولمة، والتحدي الذي يواجه مجتمعاتنا العربية هو كيفية التعامل مع هذه الضغوط بشكل مبدع وخلاق، وأن ننمي ثقافة الانتقاء أو انتقاء الثقافة، وهي جدلية الحياة ومسؤولية الصفوة من المثقفين، ومسؤولية دعم المسئولين وأصحاب القرار لمسيرة التنمية، وهو رهان كبير[٣٤]. إن المواجهة تقضي الاهتمام بعملية التحصين الاجتماعي التي تعدّ عملية مشابهة لعملية التطعيم ضد المرض، ويقوم التحصين الاجتماعي على تقوية اتجاهات الفرد وقيمه المضادة للأعراف والسلوك المنحرف، باستخدام القيم والأعراف المساندة والمدعمة لسلوك

(33) مصطفى عبد العزيز مرسي أجهزة إدارة التكامل في التجمعات الإقليمية العربية مجلة التعاون الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي العدد السادس عشر ديسمبر 1989 ص 14 18.

(34) جلدون النقيب الثقافة بين النمطية والإبداع المجمع الثقافي أبوظبي 1998 ص 13 21.

الفرد تجاه احترام هذا النظام العام. وتحدث المقاومة عندما يمنع الفرد من تنفيذ سلوك، له الحرية في تنفيذه، وتعتمد قوة المقاومة على أهمية السلوك الممنوع٣٥، ويكون التركيز على العلاقة بين القيادة والثقافة التنظيمية مدخلاً مناسباً لكيفية عمل المنظمات الرسمية وغير الرسمية بالطريقة التي تعمل بها، ولا شك في أن الحديث عن المؤسسات المجتمعية في الدول العربية لا يخرج عن هذا الإطار، والصعوبات التي تعتريها ترجع إلى تداخل المفاهيم والتعريفات ولذا يكون من المفيد في أن نحاول تقديم أساسيات مهمة خاصة بالدور المجتمعي للجامعات، يمكن أن تكون إضافة مهمة لتعزيز دور هذه المؤسسات الاجتماعية كشركاء في عملية التنمية.

ج) المتغيرات المعاصرة وأثرها على مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تشير الأحداث اليومية التي يؤكدها الواقع المعيش، وتنشغل بها الأوساط السياسية والثقافية والإعلامية والجماهيرية إلى تحدٍ واضح متجدد لمبدأ المسؤولية الاجتماعية ومفاهيمها في العالمين العربي والإسلامي على وجه الخصوص، وتتعدد هذه العوامل التي تقف خلف هذا التحدي لتشمل متغيرات فكرية وثقافية وسياسية واجتماعية تبلورت في إطار القوة الواحدة في العالم ونظرتها لمن حولها وما تهدف إليه من مصالح جعلتها تروج لمفهوم جديد لمواطنة عالمية في عصر يعرف بعصر العولمة، تدعمها في السعي الحثيث لتحقيق ذلك، القوة السياسية والعسكرية التي تحت يدها، ومن أهم هذه المتغيرات التي تعد دوافع أساسية لانبعاث هذا المفهوم الجديد للمسؤولية الاجتماعية مايلي٣٦:

١. إن عولمة الأسواق تؤدي إلى توحيد المقاييس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الثقافية بين المجتمعات.
٢. إن النمو في صناعة الاتصالات العالمية سوف يزيد من تأثير اللغة الإنجليزية في الحياة اليومية لشعوب العالم.
٣. الاختلاف الثقافي سوف يصبح النقطة المركزية للسياسات القومية والدولية
٤. الهويات الدينية والأخلاقية سوف تزداد بشكل مثير بما يؤثر في مركزية السلطة في العالم.
٥. في عالم تتزايد فيه إزالة الحدود فإن التعاون بين الأمم يجب أن يلعب دوراً أكبر ويتولى وظائف ومهمات الأمة.

(35) د. اياب البداينة هندرة الثقافة والتحصين الاجتماعي ضد الجريمة مجلة الفكر الشرطي المجلد السابع العدد الثاني الشارقة أغسطس 1998 ص 16 17

(36) Long street , W. alternative futures and the social studies , in ravens and saxes (Eds) , hand book on teaching social issues. national council for the social studies. Washington. dc , 1997 pp. 317-260

٦. إن مستوى التوتر الناشئ عن التنافس للنمو الاقتصادي من جهة والمسؤوليات الأخلاقية والبيئية من جهة أخرى سوف تزداد بشكل ملحوظ.

٧. إن التطور العلمي وكذلك القوة النووية تزداد بشكل مستمر كمصدر مهم للطاقة رغم خطورتها البيئية.

٨. إن تقنية المعلومات ستشجع الاتصال وستسهم في توحد الإفهام عبر الثقافات والأمم والتأثير على الخصوصيات.

٩. الصراع داخل الجماعات (الأخلاقي – الديني – الإقليمي) سوف يزداد بشكل ملحوظ داخل الأمم وفيما بينها.

١٠. إن تأثير (التطرف والإرهاب) من خلال أنظمة سياسية – طوائف – حركات – تيارات – سوف يتصاعد بشكل قلق.

١١. تأثير الإعلام العالمي في السلوك الإنساني سوف يزداد بشكل مثير.

١٢. إن إحساس الناس بالمجتمع والمسؤولية الاجتماعية سوف ينحسر بشكل ملحوظ.

١٣. تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم وتفجر العنف بل والإبادة الدموية ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها أيديولوجيا الحداثة من بلدان العالم الثالث بل أيضاً في قلب العالم الغربي أو على يد قواه الكبرى، بدءاً من الإبادة الصربية للمسلمين، و انتهاء بالإبادة الأمريكية للعراقيين وللأفغان ومروراً بالإبادة المستمرة للفلسطينيين.

١٤.) بروز فكرة « العولمة » التي تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية أخرى، والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولات نوعية.

١٥. إن نمو الاتجاهات الأصولية المسيحية واليمينية المتطرفة في البلدان التي مثلت مهد التجربة الليبرالية قد أدى إلى مراجعة المفهوم والتأكيد على محوريته لمواجهة هذه الأفكار وآثارها في الواقع السياسي والاجتماعي الغربي المعقد مع وجود أقليات عرقية ودينية منها العرب والمسلمون، هذا فضلاً عن وصول الفردية – كفكرة مثالية لتحقيقه حرية وكرامة الفرد– إلى منعطف خطير في الواقع الليبرالي، بعد أن أدى التطرف في

ممارستها وعكوف الأفراد عن ذواتهم ومصالحهم الضيقة إلى تهديد التضامن الذي يمثل أساس وقاعدة أي مجتمع سياسي، وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص، وتنامي ما يسميه البعض "موت السياسة" وبروز سياسات الحياة اليومية[٣٧].

١٦. إن كثيراً من الأزمات والتوترات الرابضة على أرض بعض البلدان العربية هي في المحصلة النهائية من جراء تغييب مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والمواطنة والإعلاء من شأن عناوين خاصة على حساب الإطار الوطني العام. وعبر هذا المنهج الذي غيب أو ألغى المسؤولية الاجتماعية لصالح ولاءات خاصة وعبر متوالياته وتأثيراته التي فاقت التصورات وزادت من الاحتقان السياسي وأدت إلى هشاشة الاستقرار الاجتماعي في بعض الدول قد أفضت إلى خلق جزر اجتماعية معزول بعضها عن بعض لا يجمعها إلا الاسم والعنوان العام، والنتيجة الطبيعية عدد من المشكلات التي تحرص الأنظمة السياسية حالياً على مواجهتها من خلال دراسة آفاق تفعيل مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

ويمثل ذلك تحدياً داخلياً في المجتمعات العربية حيث أدى تداخل حدود الانتماءات الفكرية والثقافية مع أبعاد المسؤولية إلى تكوين شكل هلامي في المفاهيم والممارسات وانعكست على الحقوق والواجبات، وبخاصة في ظل التعدد الذي يصل إلى حد التناقض بين رؤى الفكر السياسي والاجتماعي وتياراته حيال المسؤولية الاجتماعية التي أخذت شكل الإقصاء أو التنكر من جهة والتهميش والتغييب من جهة أخرى، إذ شهد تطور الفكر السياسي العربي على مدى القرن الفائت بروز عدة اتجاهات تقاسمت القناعات الشعبية، واختزلت ممارساتها في رفع شعارات دون تأصيل للمفهوم وتجذيره في بنية الوعي وإكساب آليات تحققه على أرض الواقع مما أدى بحق إلى هدر في الطاقات الوطنية وتدني الإفادة منها.

وإذا كانت المتغيرات العالمية المعاصرة تلقي بتبعات ومسؤوليات جديدة على المسؤولية الاجتماعية تضاف إلى خللها وتشوهها في بنية الوعي العربي وما يترتب عليها من ممارسات وانشقاقات، وإذا كان تقدم وسائل الاتصال والبث في العصر الحاضر أدى إلى نوع من الانفتاح غير المسبوق الذي يؤدي في مجال الفكر والمفاهيم السياسية والثقافية إلى اختلاط في الأوراق وخلل في الرؤية والاختيارات، واختطاف أمام بريق الشعارات وبخاصة لدى فئة الشباب وما يسمى خصوصيات ثقافة هذه الفئة في علم نفس الاجتماع من حب كل جديد ورغبة في التغيير وتأكيد الذات، والاستقلالية – والصراع مع ثقافة الكبار.

(37) إسلام أون لاين. المواطنة. مفاهيم ومصطلحات. ص ص ١، 2.

د) التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية:

تعد الجامعة ومؤسساتها العلمية والتربوية والبحثية التابعة لها من العناصر الأساسية في قيادة المجتمع، وتوجيهه التوجيه الصحيح والفاعل نحو التطور والرقي، واللحاق بعجلة التغيير المتسارعة في العالم، لكي يواكب هذا المجتمع تلك التطورات ويتعامل معها، ويستجيب لإفرازاتها في جوانب الحياة المختلفة، ويستثمرها في عملية البناء والتنمية الاجتماعية الشاملة في مختلف الميادين. وكذلك ربط المجتمع بحضارته وثقافته حتى لا تقتلعه العولمة.

وبذلك أصبح الدور الذي تقوم به الجامعة ينمو ويتعاظم مع تعقد حركة الحياة والتطورات الحاصلة فيها. وأصبح هذا الدور لا يقتصر على تقديم المعارف والمعلومات العلمية فقط للطالب كونه عضواً فاعلًا في المجتمع، وإنما تعدى هذا الدور وتوسع ليشمل جوانب كثيرة أصبحت الجامعة مساهمة فيها بدرجة كبيرة ومؤثرة، إن لم تكن مسؤولة عنها بصورة مباشرة. والجانب المهم الآخر في شخصية الطالب هو الجانب الوجداني أو ما يسمى بالجانب النفسي، والذي يعد من الجوانب الأساسية التي ينبغي الاهتمام بها وتنميتها بالاتجاه الصحيح، لغرض تعديل سلوك الطالب وتطويره بما يتماشى مع الأخلاق، والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع. حيث يتمثل الجانب الوجداني بأفكار الطالب وآرائه واتجاهاته وميوله ومعتقداته ونظرته حول مختلف قضايا الحياة التي يتعايش معها بصورة مستمرة أو التي تصادفه بين مدة وأخرى والتي تتطلب منه إعطاء رأي فيها أو تكوين اتجاه نحوها. وهذا الجانب مهم جدا في شخصية الطالب لأنه من خلاله يستطيع أن يكون مواطنا صالحا وإنسانا ملتزما وفاضلا أو يكون بالعكس من هذا. ويقع الجزء الأكبر في بناء هذا الجانب وتوجيهه بالاتجاه الإيجابي على عاتق الجامعة بمختلف فعاليتها والأستاذ الجامعي. وهذا يرتب على الجامعة مهمة تطوير اتجاهات الطالب وأفكاره ومعتقداته بالاتجاه الإيجابي في ضوء العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية السائدة في المجتمع والتي تستلهم روح العصر وإفرازات التطور العلمي والتكنولوجي في العالم بصورة واعية وصحيحة من خلال إعدادها لخطة منظمة ودقيقة لتنمية اتجاهات الطالب نحو مختلف القضايا وتجعله صاحب رأي صريح وجريء وموقف محدد وايجابي وقادر على إبداء الرأي في الوقت المناسب وأن يحترم تقاليد مجتمعه وعاداته ومبادئ دينه السمحاء والأخلاق الفاضلة وأن يكون حريصا على وطنه والمساهمة في بنائه وتطويره من أجل اللحاق بصورة سريعة بركب الحضارة العالمية ومفرداتها المختلفة[٣٨].

(38) الحسناوي، موفق (٢٠١٠) دور الجامعات في بناء شخصية الطالب، شبكة النبأ المعلوماتية

فالمسؤولية الاجتماعية مفهوم أصيل وليس ببديل يمكن تنميته لدى أفراد مجتمعاتنا من خلال مؤسساتنا الفكرية المختلفة التي تهتم ببناء الإنسان المفكر المعاصر، وأكثرها أهمية بالطبع المؤسسات الجامعية، هذه المؤسسات التي تحتل مكان الصدارة في المجتمع، وذلك لأنها تعد مراكز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة، والمنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء ورواد الإصلاح والتطوير، ويعد التعليم الجامعي هو الأساس الاستراتيجي لدفع حركة التنمية في المجتمع، والمدخل في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجاتها، ومن ثم فإن أي مجتمع ينشد التقدم والرقي يلزمه تبني استراتيجية تتيح له توظيف مؤسسات التعليم الجامعي في اتجاه المستوى المأمول.

ولأن للتعليم الجامعي الأثر الأكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و في نوعية الفكر السائد في المجتمع، فهو تعليم ذو مواصفات خاصة تجعله عاملا رئيسا من عوامل التنمية والحفاظ على هوية المجتمع، حيث تواجه الجامعات مسؤوليات متعددة بجانب مسؤولياتها الأكاديمية من أهم هذه المسؤوليات الدور المتصل باللحاق بالتقدم العلمي والتطور التقني المتسارع وأيضا تحقيق النمو الاجتماعي القائم على أسس تتسم بالشراكة والمشاركة بعيدا عن الأفكار التسلطية والفردية التي قد تؤذي المجتمع.

وبالرغم من التوسعات الكبيرة التي شهدها التعليم الجامعي في الوطن العربي خلال العقود الثلاث الماضية، إلا أن هذه التوسعات بقيت مقصورة على استيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة في اللحاق بهذا النوع من التعليم، ولم يواكبه تحسن في نوعية هذا التعليم وجودته. ويبقى التعليم الجامعي ولأسباب وعوامل متعددة محافظا على تقليديته سواء من حيث الفلسفة أم الأهداف أم هياكله الإدارية أم من حيث محتوى برامجه وأساليبه ونظم التقويم المعتمدة فيه أم من حيث أساليب تنمية الفكر لدى طلابه[39]، لذلك انتقل الهدف الأساسي من التعليم الجامعي من مجرد استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب إلى زيادة مستوى الجودة التعليمية، وصار هذا الهدف في الوقت الحالي أحد الملامح الاستراتيجية للتعليم الجامعي، وكذلك سيكون أحد العوامل المشكلة لنوع المؤسسة التعليمية المطلوب في عالم المستقبل، ومدى نجاحها في الوفاء باحتياجات المجتمع وتحقيق النمو الاجتماعي السليم لأبنائه.[40]

وبالتالي فان التعليم الجامعي العربي يواجهه عدد من التحديات التي تقتضي إعادة النظر في وظائفه وفلسفته وأدواره المنوطة به لتتناسب مع التغيرات الحالية ولإحداث

(39) أحمد حامد الخطيب. إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات في الإدارة الجامعية. مجلة اتحاد الجامعات العربية. المؤتمر العلمي لمجلس اتحاد الجامعات العربية الجامعة اللبنانية بيروت ١٩- 19/7/2000. يوليو. ص ٨١

(40) السيد عبد العزيز البهواشي. الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي. مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الأولى القاهرة ٢٠٠٧. ص ١١

نوع من التجديد بما قد يسهم في تأصيل مبدأ المسؤولية والمشاركة لدى طلابه وربط ذلك بالتقدم المعرفي والتكنولوجي والمحافظة على هوية المجتمع وثقافته وتلبية احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز التحديات والإشكاليات التي تواجه المؤسسات الجامعية بالعالم العربي ما يأتي[٤١]:

١. زيادة الطلب على التعليم الجامعي مما أدى إلى زيادة أعداد الطلاب
٢. الاستخدام غير الفاعل للموارد المتاحة.
٣. قلة الفعالية بسبب ارتفاع نسبة عدد الطلاب لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس.
٤. استنساخ البرامج التعليمية دون ربطها بحاجة المجتمع.
٥. توفير تعليم جامعي عالي الجودة لجميع طلاب المجتمع في جميع المستويات.
٦. المنافسة القوية بين مؤسسات التعليم الجامعي سواء داخل المجتمع الواحد أم خارجه.
٧. ضعف العلاقة بين الأستاذ والطالب داخل قاعات الدراسة أو خارجها.
٨. التبعية العلمية للجامعات الأجنبية، فبعض الجامعات العربية تعدّامتداداً للتقاليد الجامعية الأوروبية والأمريكية.
٩. اختلال التوازن بين النمو الكمي لأعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات، وبين نوعية وجودة التعليم الجامعي.
١٠. النمطية في التخطيط والبرامج الدراسية، ونظم قبول الطلاب، ونظم تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم ونظم التمويل ونظم التقويم المعتمدة في الجامعات العربية.
١١. اختزال وظائف الجامعة في وظيفة واحدة وهي وظيفة التدريس دون الوضع في الاعتبار الوظائف الأخرى التي يمكنها أن تسهم في تأصيل مبدأ الوسطية لدى الطلاب.

ولا سبيل إزاء هذه التحديات والإشكاليات التي تواجه نظام التعليم الجامعي إلا الأخذ بمعايير الكفاية وأساليب الفعالية ومؤشرات الجودة التعليمية حتى يحقق نظام التعليم الجامعي أهدافه، فتجويد التعليم الجامعي ليس مفتاحاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقط، ولكنه عامل محدد ومؤشر على مدى قدرة النظام التعليمي في تخريج أجيال قادرة على قيادة المجتمع وفقا للمسار الصحيح. ويعتمد نجاح التعليم الجامعي على مدى ما يتوافر له من عناصر جيدة من أعضاء هيئة التدريس فلا كيان لمؤسسات التعليم الجامعي بدون الهيئات التدريسية، فهي حجر الزاوية للجامعة، بل إن نظام التعليم الجامعي يقوم

(٤١) للرجوع حول المسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية يمكن الرجوع
السيد عبد العزيز البهواشي. مرجع سابق ص ص 9:10
أحمد حامد الخطيب. مرجع سابق ص ص 87:88

برمته على أكتافه، فالعمل الأساسي للأستاذ الجامعي هو التدريس وما يتصل به من لقاء الطلاب في قاعات الدراسة وخارجها وإعداد المحاضرات والاختبارات وقراءة الأبحاث والقيام بها حيث يمثل البحث العلمي الركيزة الأساسية في نشاط مؤسسات التعليم الجامعي.

خامساً: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية٤٢×
المسؤولية الاجتماعية في جامعة الأزهر

١. توفر خطة وضمان الظروف الملائمة لتنفيذها: يقتصر عمل إدارة جامعة الأزهر بالعمل التكتيكي الذي تفرضه الظروف لعدم وضوح خطة منفصلة حول المسؤولية الاجتماعية.
٢. تخصيص وحدة علمية لإدارة العلاقات وتعزيزها مع مؤسسات المجتمع المحلي وسوق العمل. تفتقر الجامعة لهذه الوحدة ولكن مع التأكيد أن العلاقات مع مؤسسات المجتمع المحلي تتبع لإدارة العلاقات العامة، وكذلك العلاقات الإقليمية والدولية تتبع مباشرة لمكتب رئيس الجامعة حيث هناك إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الدولي، ولا يوجد في الجامعة مركز متخصص في دراسات احتياجات سوق العمل وملاءمة التخصصات مع سوق العمل، والتعاون بهذا الخصوص.
٣. تسهم جامعة الأزهر في إقامة المعارض والندوات العلمية والثقافية والتنموية والتدريبية، وتصدر مجموعة من المجلات الثقافية، ولكن تفتقر إلى وجود مراكز ووحدات مرتبطة بتقديم الدراسات والاستشارات لمؤسسات المجتمع العام والخاص كما تفتقر إلى وجود النواحي الاستثمارية في مجال المشاركة في تقديم برامج محوسبة وتطوير العلاقة مع القطاع الخاص.
٤. المراكز المتخصصة: يوجد في جامعة الأزهر مراكز متخصصة وهي – معهد المياه والبيئة، ومركز تحليل الأغذية، والمركز العلمي للتحاليل والبحوث الدوائية إلى جانب ثلاث مراكز مرتبطة بدراسات الاستطلاع وخدمة المجتمع ولكن غير مفعّلة في الفترة الحالية لظروف داخلية وخارجية تمر بها الجامعة في المرحلة الحالية إلى جانب دائرة التعليم المستمر التي تقدم بشكل دوري دورات متخصصة للطلاب في قطاع غزة والمتخصصين في المؤسسات الأهلية والحكومية، إلى جانب دائرة العيادة الطبية التي تفتقر لكثير من معوقات التأهيل الإيجابي للعمل الجاد لخدمة الطلبة والمجتمع المحلي، وعلى الرغم من وجود كليات تطبيقية كالطب والهندسة والزراعة... إلخ، إلا أن الجامعة تفتقر إلى وجود مراكز زراعية ومستشفيات متخصصة ومراكز تستهدف الفئات المهمشة في المجتمع.

42 × هذه المعايير حسب إخاء الناشعات العربية

٥. تحاول جامعة الأزهر استحداث تخصصات جديدة لمواكبة المستجدات العلمية وتلبية حاجات المجتمع المحلي الإقليمي، إلا أن معيقات كثيرة تفشل هذه المحاولات كالحصار المفروض على قطاع غزة، وعدم القدرة على إنشاء مبان جديدة في الجامعة لعدم توفر مواد البناء منذ خمس سنوات.

٦. تشترك جامعة الأزهر مع مؤسسات محلية وأهلية ودولية في مشاريع مشتركة ترتبط في أغلبها في التنمية البشرية، وتنمية قدرات الشباب في الجامعة، وتطوير البرامج الدراسية، وتأهيل العاملين في التعليم العالي، وإقامة المؤتمرات والأنشطة الطلابية.

٧. ترتبط جامعة الأزهر بمجموعة من الاتفاقات الثقافية المحلية والإقليمية والدولية للتبادل الثقافي والطلابي، ولكن بسبب الظروف السياسية المحيطة بقطاع غزة، تعاني جامعة الأزهر من تفعيل هذه الاتفاقيات بشكل إيجابي.

المسؤولية الاجتماعية في جامعة حلوان

١. توفر خطة وضمان الظروف الملائمة لتنفيذها: الخطة الاستراتيجية لجامعة حلوان تتضمن عناصر لتعزيز العلاقة مع المجتمع المحلى والعلاقات الخارجية، ولكن لا يتضح إن كان هناك خطة منفصلة حول المسؤولية الاجتماعية.

٢. تخصيص وحدة علمية لإدارة وتعزيز العلاقات مع مؤسسات المجتمع المحلي وسوق العمل: تمتاز جامعة حلوان بأن كل كلية يوجد بها مركز لخدمة المجتمع والتعاون المحلى، إلى جانب أن هناك في أغلب الكليات وحدة لمتابعة الخريجين وتهتم بعملية التوظيف للطلبة الخريجين ولكن بشكل محدود، ولا يوجد في الجامعة مركز متخصص في دراسات احتياجات سوق العمل وملاءمة التخصصات مع سوق العمل والتعاون لهذا الخصوص.

٣. تقيم جامعة حلوان المعارض والندوات العلمية والثقافية والتنموية والتدريبية وتصدر مجموعة من المجلات الثقافية ولكن تفتقر إلى وجود مراكز ووحدات مرتبطة بتقديم الدراسات والاستشارات لمؤسسات المجتمع العام والخاص كما تفتقر إلى وجود النواحي الاستثمارية في مجال المشاركة في تقديم برامج محوسبة وتطوير العلاقة مع القطاع الخاص.

٤. المراكز المتخصصة: يوجد في أغلب كليات الجامعة مراكز متخصصة حسب تخصص الكلية ومجال عملها، ولعل تميز جامعة حلوان بتخصصاتها التطبيقية والنوعية عن

باقي الجامعات المصرية، يجعلها الأكثر تأهيلاً لوجود عدد كبير من المراكز التي تسهم في التعاون مع المجتمع المحلى. إلى جانب وجود مراكز للتعليم المستمر في كل الكليات والتي تقدم بشكل دوري دورات متخصصة للطلاب والقطاع الحكومي، إلى جانب وجود العيادة الطبية.

٥. تحاول جامعة حلوان في استحداث تخصصات جديدة لمواكبة المستجدات العلمية وتلبية حاجات المجتمع المحلي الإقليمي والدولي وهى في طور الدراسة والتقييم.

٦. تشترك جامعة حلوان مع مؤسسات محلية وأهلية ودولية في مشاريع مشتركة ترتبط في أغلبها في التنمية البشرية، وتنمية قدرات الشباب في الجامعة، وتطوير البرامج الدراسية، وتأهل العاملين في التعليم العالي، وإقامة المؤتمرات والأنشطة الطلابية.

٧. ترتبط جامعة حلوان بمجموعة من الاتفاقات الثقافية المحلية والإقليمية والدولية للتبادل الثقافي والطلابي، وهناك أكثر من ١٠ اتفاقيات للبرامج الأكاديمية المشتركة مع جامعات عربية ودولية.

ويعد هذا المسح المناخي لمؤسستين تعليميتين في جمهورية مصر العربية وفلسطين بمثابة تقييم مختصر لوضع المسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية، ولكي يتم الارتقاء بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١. عمل الدراسات المسحية لحاجات المجتمع المحلي والإقليمي وبخاصة الدراسات المرتبطة بحاجات سوق العمل.

٢. الدراسات التقيمية لاتجاهات الطلاب وقدراتهم ومدى ملاءمتها مع الإطار العام للتوجهات المجتمعية.

٣. اغتنام وخلق الفرص الكفيلة بتحقيق فلسفة ورؤية الجامعات تجاه المسؤولية الاجتماعية.

٤. وضع خطة للمسؤولية الاجتماعية كمكون رئيسي من مكونات الخطة الإستراتيجية المعلن عنها وذلك من خلال إشراك ذوي الخبرة في المجتمع المحلي والإقليمي.

٥. الإعلان باستمرارية للنتائج التي حققتها الجامعة في مجال المسؤولية الاجتماعية وتلك التي تسعى إلى تحقيقها كمنحى للتنمية المستدامة.

٦. لابد من إصدار تقارير الاستدامة لدور الجامعة في المسؤولية الاجتماعية.

سادساً: الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الحالية في إطارها الميداني الى التعرف على طبيعة دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، واستكشاف الفروق ذات الدلالة الإحصائية حسب متغيرات (الجنس –المستوى – الأنشطة) وتتمثل إجراءات الدراسة الميدانية فيما يلي:

حدود الدراسة:

١. الحد الموضوعي: سيقتصر البحث على دراسة خمسة مفاهيم (أبعاد) من مفاهيم المسؤولية الاجتماعية المتعددة وهى (المسؤولية المجتمعية –المسؤولية تجاه الآخرين – المواطنة والانتماء – الحرية والمشاركة السياسية – التعددية والانفتاح الثقافي).
٢. الحد المؤسسي والبشرى: اقتصرت الدراسة في مجالها البشري على الموظفين والطلاب بجامعتي الأزهر بغزة وجامعة حلوان.

منهجية الدراسة والأدوات:

ستستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يقوم علي تحليل الجامعات وتوضيح علاقة بعضها ببعض واكتشاف عملها لتعزيز المشاركة وتفعيل مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدي الطلاب الجامعيين ويعد هذا المنهج من أفضل المناهج البحثية للتعامل مع مشكلة الدراسة الحالية، ولا يقتصر المنهج الوصفي علي جميع البيانات وإنما يمضي إلى أبعد من ذلك وهو تفسيرها والمقارنة بينها وتحليلها واستخلاص الاستنتاجات المفيدة منها. كما سيتم الاستعانة بالمنهج المقارن للمقارنة بين بيانات جامعة الأزهر–غزة وجامعه حلوان.

أداة الدراسة:

في ضوء الإطار النظري وما أسفر عنه من تحليل لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية وتحديد أبعادها قام الباحثان بإعداد استبانة مكونة من (١٠٨) فقرة في صورتها النهائية(سلبية وإيجابية) موزعة على أبعاد للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية المجتمعية – المسؤولية تجاه الآخرين– المسؤولية الذاتية – الهوية – المشاركة في الأنشطة – الانتماء والمواطنة – التعددية والانفتاح الثقافي– الحرية والمشاركة السياسية). وتم حساب ثبات الأداة وصدقها على النحو التالي:

ثبات الأداة:

تم تطبيق المقياس على عينة تتألف من (٥٤٩) طالباً من جامعة حلوان و (٤٤٥) طالباً من جامعة الأزهر بغزة من كلا الجنسين (ذكور، إناث)، حيث تم حساب معاملات الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية، حيث تم قسمة بنود كل بعد إلى نصفين وتم حساب معامل الارتباط بين مجموع فقرات النصف الأول ومجموع فقرات النصف الثاني لكل بعد على حده، فقد بلغ معامل الارتباط بيرسون للبعد الأول وهو (الحاجات النفسية للشباب) بهذه الطريقة (٠,٧٨)، وباستخدام معادلة سبيرمان – براون المعدلة أصبح معامل الثبات (٠,٧٩)، ويعدّ هذا كافيا لأغراض تطبيق الأداة.

صدق الأداة:

تم التأكد من صدق الأداة من قبل محكمين مختصين وذلك بأن تم عرض الأداة بصورتها الأولية على مجموعة من الخبراء المتخصصين وطلب منهم إبداء الرأي حول مدى ملاءمة فقرات الأداة من حيث المحتوى والمضمون وارتباطها مع البعد الذي تقيسه مع قابلية الحذف أو الإضافة أو التعديل، وقد تم الأخذ بجميع ملاحظات المحكمين، وبهذا أخذت الأداة صورتها النهائية مكونة من (١٠٨) فقرة موزعة على ثمانية أبعاد.

عينة الدراسة:

أجريت الدراسة على عينة طبقية عشوائية بلغت (٤٤٥) من طلاب جامعتي الأزهر –غزة و (٥٤٩) طالباً من جامعة حلوان (ذكوراً وإناثاً) الذين هم على مقاعد الدراسة الجامعية كما يتضح من الجداول التالية:

جدول رقم (١): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة في ضوء متغير الجنس

الجنس	جامعة الأزهر – غزة		جامعة حلوان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٢١٩	٤٩,٢١٪	٣١٣	٥٧,١٪
أنثى	٢٢٦	٥٠,٧٩٪	٢٣٦	٤٢,٩٪
المجموع	٤٤٥	١٠٠٪	٥٤٩	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق بأن عدد أفراد عينة الدراسة من الذكور من كلتا الجامعتين شكلوا ما نسبته (٥٣,١٦٪) في حين شكلت نسبة الإناث (٤٦,٨٤٪) من أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٢): يبين توزيع أفراد العينة في ضوء متغير الكلية

الكلية الجامعية	جامعة الأزهر – غزة		جامعة حلوان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
كليات أدبية	٣٢٩	٧٤٪	٣٤٠	٦٩,٩٪
كليات علمية وتطبيقية	١١٦	٢٦٪	١٦٩	٣٠,١٪

يتضح من الجدول السابق بان غالبية أفراد عينة الدراسة من الكليات الأدبية حيث شكلوا ما نسبته (٧٢٪) من الجامعتين، في حين شكلت نسبة الطلبة من الكليات العلمية (٢٨٪) من أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٣): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة في ضوء متغير المستوى الجامعي

المستوى الجامعي	جامعة الأزهر –غزة		جامعة حلوان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الأول	٩٥	٢١,٣٥٪	٦٢	١١,٣٪
الثاني	١٢٨	٢٨,٧٦٪	١٧٤	٣١,٦٪
الثالث	١٠٧	٢٤,٠٤٪	١٧٦	٣٢,٠٪
الرابع	١١٥	٢٥,٨٤٪	١٧٧	٢٥,١٪
المجموع	٤٤٥	١٠٠٪	٥٤٩	١٠٠٪

يبين الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي حيث بلغت النسبة المئوية لعينة الطلاب في المستوى الأول (١٦,٣٣٪)، في حين كانت النسبة المئوية للطلاب في المستوى الثاني(٣٠,١٨٪) ونسبة من هم في المستوى الثالث (٢٨٪) وبلغت نسبة من هم في المستوى الرابع (٢٥,٤٩٪).

جدول رقم (٤): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة
في ضوء متغير الأنشطة التي يمارسها الطالب في الجامعة

الأنشطة الجامعية	جامعة الأزهر بغزة		جامعة حلوان	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
نشاط رياضي	٧٠	١٥,٧٣٪	١١٦	٢١,١٪
نشاط اجتماعي ورحلات	٧٩	١٧,٧٥٪	٨٤	١٥,٣٪
نشاط سياسي	٩٣	٢٠,٩٠٪	٣٠	٥,٥٪
جواله	٢٨	٦,٢٩٪	١٦	٢,٩٪
نشاط ثقافي	١٣٧	٣٠,٧٩٪	٧٦	١٣,٨٪
نشاط فني	٣٨	٨,٥٤٪	٢٣	٤,٤٪
المجموع	٤٤٥	١٠٠٪	٣٤٥	٦٢,٩٪

يبين الجدول السابق بأن كل أفراد عينة الدراسة في جامعة الأزهر يمارسون أنشطة متنوعة في داخل الجامعة، حيث بلغت نسبتهم المئوية (١٠٠٪)، أما الطلبة في جامعة حلوان فـ (٦٢,٩٪) فقط يمارسون أنشطة في الجامعة.

الأساليب الإحصائية: تمت المعالجة الإحصائية على برنامج (spss) لحساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري – وتحليل التباين، كما تم تفريغ استجابات عينة الدراسة في جداول مرفقة مع مراعاة العبارات السلبية ومعاملة استجاباتها معاملة عكسية(وقد تم وضع إشارة × أمام كل عبارة سلبية في جداول النتائج، وروعي ذلك حين التفسير)، وقد كان معيار تصنيف المتوسطات الحسابية كما يلي:

جدول رقم (٥) معيار تصنيف المتوسطات الحسابية

المتوسط الحسابي	الدرجة
٠,٤٩	يقابل درجة قليلة جداً
١,٠ – ١,٥	يقابل درجة قليلة
١,٥ – ٢,٥	يقابل درجة متوسطة
٢,٥ – ٣,٥	يقابل درجة عالية
٣,٥ – ٤	يقابل درجة عالية جداً

سابعاً: تحليل النتائج وتفسيرها:

أ): النتائج الإحصائية لاستجابات العينة على أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

البعد الأول: المسؤولية المجتمعية

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الأول(المسؤولية المجتمعية)

م	الفقرة	الأزهر – غزة		حلوان	
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري
١	أحب أن أتحدث عن المشروعات الجديدة في مجتمعنا	٢,٩١	١,٣١	٣,٠٠	٩١.
٢	من المهم أن تتناول خطبة الجمعة في المساجد مشاكل المجتمع.	٣,٠٣	٠,٩٧	٣,٥٠	٧٩.
٣	اشعر بالفرح عندما يكتشف مصدر ثروة جديدة في بلدي مثل بئر جديد للبترول	٣,٢٢	٠,٩٩	٣,٥٩	٧٧.
٤	محو الأمية مسؤولية الحكومة وحدها	٢,٤٨	١,١٣	٣,٣٢	١,٠٣
٥	كل فرد يستطيع أن يساهم في حل مشاكل مجتمعه.	٣,٠٩	٠,٨٧	٣,٦٢	٧.
٦	من واجب كل مواطن أن يقدم اقتراحاته لحل مشاكل المجتمع	٣,٠٧	٠,٩٧	٣,٦١	٦٢.
٧	يحزنني أن أسمع عن وقوع كارثة في أي منطقة في بلدي	٣,١٢	١,٠٣	٣,٢٩	١,١٤
٨	الشخص المخلص في عمله يفيد المجتمع كله	٣,١٨	٠,٩٥	٣,٦٨	٧٥.
٩	من اللازم محاسبة كل من يهمل في عمله	٣,٢٣	٠,٩١	٣,٨٤	٤٩.
١٠	نجاح أي جماعة في عمل تقوم به يقتضي التعاون بين جميع أعضائها	٣,٠٠	١,٠٤	٣,٥٧	٨.
١١	أحب أن أقرأ عن تاريخ كفاح وانتصارات بلدي.	٣,٠٠	١,٠٠	٣,٣٣	٩٣.
١٢	يسعدني أن أشارك في احتفالاتنا الوطنية	٣,٠٨	٠,٩٤	٣,٣٦	٩٢.
١٣	يضايقني أن أرى شخصا يمزق جلد مقعد في الأتوبيس أو يتلف ممتلكات عامه في بلدي	٣,٠٥	١,٠٥	٣,٦	٨٣.
١٤	تنمية المجتمع مسؤولية كل مواطن يعيش فيه.	٣,١٢	١,٠٠	٣,٦	٨٢.
١٥	من الضروري أن نتابع التغييرات والأحداث التي تجرى في المجتمع	٣,٠٥	١,٠١	٣,٦٧	٦٤.
	المتوسط العام	٣,٠٥	١,٠١	٣,٥١	٨١.

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

١. أن هناك ارتفاعاً كبيراً ملحوظاً في استجابات العينة من الشباب الفلسطيني والمصري (عينة الدراسة) على فقرات بعد المسؤولية المجتمعية، إذ بلغ المتوسط العام (٣,٢٨) بانحراف معياري بلغ (٠,٩١).

٢. هناك تشابه إلى حد ما فى طبيعة الوعي لدى الشباب الفلسطيني والمصري بمفهوم المسؤولية الاجتماعية المجتمعية يتبلور ذلك من خلال بعض الفقرات التي حصلت على متوسطات عالية تراوحت بين (٣,١٠-٣,٨٤) حيث يرون أنه من اللازم محاسبة كل من يهمل في عمله، وأن الشخص المخلص في عمله يفيد المجتمع كله، ويشعرون بالفرح عندما يكتشف مصدر ثروة جديدة في بلديهما مثل بئر جديد للبترول.

٣. أن هناك ميلاً واضحاً للوعي بالقضايا المجتمعية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني (عينة الدراسة) بشكل أكثر من الشباب الجامعي المصري، وتؤكد الاستجابات على بعض الفقرات مثل:-

- محو الأمية مسؤولية الحكومة وحدها (٢,٤٨ للشباب الفلسطيني) و (٣,٣٢ للشباب المصري).

البعد الثاني: المسؤولية تجاه الآخرين

جدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثاني المسؤولية تجاه الآخرين

م	الفقرة	الأزهر - غزة		حلوان	
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري
١	اشترك مع زملائي في الحديث عن التنمية أو الادخار أو تنظيم الأسرة.	٢,٩٣	٠,٨٩	٢,٧٨	٨٦.
٢	أحب أن تستشيرني أسرتي في بعض مشاكلها	٣,٠٧	١,٠٢	٣,٤٤	٨١.
٣	يسعدني أن أكون مسئولا عن عمل أشترك فيه مع زملائي.	٣,١٩	٠,٩٦	٣,٤٩	٧٩.
٤	من الواجب أن يتنازل الشخص عن بعض حقوقه في سبيل سعادة أسرته	٢,٩٣	٠,٩٦	٣,٣١	٨٣.
٥	أبقى في المنزل لتأدية واجب علي بالرغم من خروج جميع أفراد أسرتي	٢,٩٢	١,٠٠	٢,٩٥	٩٧.

٦	أحب أن أوضح لزملائي أهمية بعض المشاكل الاجتماعية في بلدنا.	٢,٨٣	٠,٩٩	٢,٥٢	١,٠٦
٧	تغضبني معارضة زملائي لأرائي عندما نكون مشتركين في عمل	٢,٧٨	١,٠٣	٢,٧٧	١,١٢
٨	أجد متعة في الاشتراك مع جماعة من زملائي في عمل ما.	٣,٠٥	١,٠٠	٣,٤٩	٧٦.
٩	مناقشة الكبار مثل الوالد أو الوالدة أو الأساتذة في موضوعات متصلة بالمجتمع مسألة محببة إلي	٣,٠٢	١,٠٣	٣,٥١	٧٢.
١٠	يسعدني أن يلجأ إلي زملائي لأساعدهم في حل مشاكلهم	٣,٠٩	٠,٩٩	٢,٩٣	١,٢٢
١١	أحب أن أكون مركز اهتمام زملائي عندما أشترك معهم في عمل	٣,٠٩	١,٠٠	٢,٢٦	١,١٧
١٢	أرحب بأن اشرح لزميل لي درسا فاته عندما تغيب عن الكلية بسبب مرضه	٣,١٥	١,٠٢	٣,٤٨	٨٤.
١٣	أتوقع أن يقبل زملائي أرائي دون مناقشة	٢,٨٠	١,٠٣	٢,٦٠	١,٠٧
١٤	أفضل العمل في جماعة من زملائي على العمل منفردا.	٢,٩٥	١,٠٤	٣,٤٠	٨٢.
١٥	الاعتذار للزملاء عن التأخر عن موعد معهم غير ضروري.	٢,٤٧	١,١٨	٣,٠٥	١,٢١
١٦	من الضروري أن تعطي الأسرة الأبناء ما يحتاجون إليه من نقود حتى إذا كانت محتاجة إليها.	٢,٨٤	١,٠٧	٢ ٧١	١,١٥
١٧	الاعتذار للزملاء ضروري عندما تتخلف عن موعد معهم.	٣,٠٥	١,٠٥	٣,٥٨	٨٠.
١٨	يسعدني أن ادعى لحل مشكلة في الأسرة.	٣,٠١	١,٠١	٣,٣٨	٨٩.
١٩	يضايقني أن يطلب مني زميل أن أعيد له شرح درس فاته.	٢,٤٧	١,١٧	٣,١٥	١,١٧
	المتوسط العام	٢,٩٢	١,٠٢	٣,٠٩	٩٦.

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

١. أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في استجابات العينة من الشباب الفلسطيني والمصري (عينة الدراسة) على فقرات بعد المسؤولية تجاه الآخرين، إذ بلغ المتوسط العام (٣,٠١) بانحراف معياري بلغ (٠,٩٩).

٢. هناك تشابه فى طبيعة الوعي لدى الشباب الفلسطيني والمصري بمفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه الآخرين يتبلور ذلك من خلال بعض الفقرات التي حصلت على متوسطات عالية تراوحت بين (٣,٠٠-٣,٥٨) حيث يرون أن الاعتذار للزملاء ضروري عندما يتخلف الفرد عن موعد معهم، ويرحبون بالشرح لزميل لهم درسا فاته عندما يتغيب عن الكلية بسبب مرضه، ويسعدهم أن يكونوا مسؤولون عن عمل يشتركون فيه مع زملائهم.

٣. أن هناك ميلاً واضحاً للفردية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني (عينة الدراسة) بشكل أكثر من الشباب الجامعي المصري وتؤكد الاستجابات على بعض الفقرات مثل:-

- أفضل العمل في جماعة من زملائي على العمل منفردا. (٢,٩٥ للشباب الفلسطيني) و(٣,٤٩ للشباب المصرى)
- أتوقع أن يقبل زملائي آرائي دون مناقشة (٢,٨٠ للشباب الفلسطيني) و(٣,٦٠ للشباب المصرى)

البعد الثالث: الحرية والمشاركة السياسية

جدول رقم (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الرابع الحرية والمشاركة السياسية

م	الفقرة	الأزهر – غزة		حلوان	
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري
١	تحتم سمات العصر الحاضر فهم و تفعيل أيديولوجيات سياسية متنوعة /.	٢,٨٧	٠,٩٨	٣,٢٠	٠,٨١
٢	يشترط لتحقيق التقدم المنشود تغيير العديد من الأفكار السياسية.	٣,٠١	٠,٩٦	٣,٣٤	٠,٧٧
٣	أدعو زملائي للمساهمة في الدعاية الانتخابية لمن يستحقها	٢,٩٨	١,٠٤	٢,٠٠	١,٠٥
٤	يجب أن تتاح الفرصة كاملة للأفراد للتعبير عن آرائهم بحرية	٣,١٦	٠,٩٩	٣,٦٨	٠,٦٦
٥	نظام الحزب الواحد هو أفضل النظم لتحقيق مصلحة المجتمع	٢,٨٤	١,٠٦	٢,٦٤	١,٢٤
٦	المشاركة في تحمل المسؤولية تعرض الإنسان لمتاعب هو في غنى عنها	٢,٧٣	١,٠٩	٢,٧٥	١,١٦
٧	في اعتقادي أن لحرية التعبير حدوداً لا يمكن أن نتعداها حتى لا تعم الفوضى.	٣,٠٠	١,٠٣	٣,٣٦	٠,٩٢
٨	من الأفضل أن يبتعد الفرد بنفسه عن الحياة السياسية فتلك مسؤولية القادة والحكومات فقط.	٢,٦٨	١,١١	٣,٠٣	١,١٤
٩	يجب أن نقبل أي رأي يفرضه علينا شخص أكبر منا دون مناقشة.	٢,٤٧	١,١٢	٣,١٣	١,١٣
	المتوسط العام	٢,٨٦	١,٠٤	٣,٠١	٠,٩٩

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

١. أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في استجابات العينة من الشباب الفلسطيني والمصري (عينة الدراسة) على فقرات بعد الحرية والمشاركة السياسية إذ بلغ المتوسط العام (٢,٩٤) بانحراف معياري بلغ (١,٠٢).

٢. أن طبيعة الوعي لدى الشباب الفلسطيني والمصري بمفهوم الحرية والمشاركة السياسية تتخذ معالمه وخصائصه من خلال بعض الفقرات التي حصلت على متوسطات عالية تراوحت بين (٣,٠٠-٣,٦٨) حيث يرون بوجوب أن تتاح الفرصة كاملة للأفراد للتعبير عن آرائهم بحرية، وأن لحرية التعبير حدوداً لا يجب تجاوزها حتى لا تعم الفوضى.

٣. أن هناك ميلاً واضحاً لعدم المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي المصري (عينة الدراسة) بشكل أكثر من الشباب الجامعي الفلسطيني وتؤكد الاستجابات عن بعض الفقرات مثل:-

- من الأفضل أن يبتعد الفرد بنفسه عن الحياة السياسية (٣,٠٣).

البعد الرابع: الانتماء والمواطنة

جدول رقم (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات البعد السادس: الانتماء والمواطنة

م	الفقرة	الأزهر - غزة		حلوان	
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري
١	يثير المستقبل كثيراً من المخاوف في نفوس الطلاب الجامعيين.	٣,١٣	٠,٩٥	٣,٣٧	٨٥.
٢	المواطنة هي مسؤولية المواطن في المشاركة بدور ما في الشؤون العامة	٢,٩٨	١,٠١	١,٦٠	٨٥.
٣	في رأي يستوي النجاح والفشل في هذه الأيام فلا أهمية للعمل والعطاء.	٢,٤٠	١,١٥	٣,٢٥	١,٠٩
٤	تستطيع الأمم أن تحقق الكثير إذا ما أنتشر بين أبنائها الشعور بالمسؤولية.	٣,٠٧	١,٠٢	٣,٤١	٩٧.

٥	الجامعة توجه لأن يكون ولاء الفرد إلى مجتمعه.	٣,٠٢	١,٠١	٣,٠٥	٩٩.
٦	طبيعة الحياة وظروف العصر قللت من الشعور بالانتماء للوطن لدى الكثير.	٢,٩٢	٠,٩٦	٢,٣٠	١,٠٥
٧	زيادة الانتماء للوطن تعني التعصب وتتنافى مع فكرة التفاهم العالمي	٢,٥١	١,١٥	١,٨٤	١,١٤
٨	يجب أن يسعى كل فرد لتقديم ما يستطيع من أجل الوطن.	٣,٢٧	٠,٩٢	٣,٧٥	٥٩.
٩	من واجب كل مواطن أن يفهم خطط التنمية في وطننا	٣,٠٠	١,٠٢	٣,٥٠	٧٦.
١٠	الواسطة والشفاعة من أهم وسائل قضاء المصالح.	٢,٨٠	١,٠٨	٢,٦٣	١,٢٥
	المتوسط العام	٢,٩٨	١,٠٣	٢,٨٧	٩٥.

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

١. يوجد ارتفاع ملحوظ في درجة انتماء الشباب الفلسطيني والمصري (عينة الدراسة) للوطن؛ إذ بلغ المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة على فقرات بعد الانتماء للوطن ككل (٢,٩٣) بانحراف معياري (٠,٩٩).

٢. يتجسد الشعور بالانتماء للوطن والحرص على مصالحه من قبل الشباب الجامعي من خلال آرائهم المتمثلة في استجاباتهم ذات المتوسطات العالية؛ حيث يعتقدون أن كل فرد يسعى لتقديم ما يستطيع من أجل الوطن (٣,٠٠ الأزهر) و(٣,٥٠ حلوان)، وأنه من واجب كل مواطن أن يفهم خطط التنمية في وطنه (٣,٢٧ الأزهر) و(٣,٧٥ حلوان).

٣. أن هناك استجابات ذات متوسطات مرتفعة نسبياً تؤكد تأثير الانفتاح الثقافي على بعد الانتماء حيث تؤكد استجابات الشباب الجامعي (عينة الدراسة) على:

- إثارة المستقبل كثيراً من المخاوف في نفوس الشباب (٣,١٣ الأزهر) و(٣,٣٧ حلوان).
- طبيعة الحياة وظروف العصر قللت من الشعور بالانتماء للوطن لدى الكثير(٢,٩٢ الأزهر) و(٢,٣٠ حلوان).

البعد الخامس: التعددية والانفتاح الثقافي

جدول رقم (١٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثامن: التعددية والانفتاح الثقافي

م	الفقرة	الأزهر – غزة		حلوان	
		متوسط حسابي	انحراف معيارى	متوسط حسابي	انحراف معيارى
١	الصناعات العالمية زاد من أهمية اللغة الإنجليزية في الحياة اليومية.	٣,١٣	٠,٩٤	٣,٣٢	٠,٩٦
٢	من سمات التحضر قبول الأفكار السياسية من الدول المتقدمة.	٢,٩٤	١,٠٣	٣,٣١	٠,٨٩
٣	أحسن طريقة لحل المشاكل هي أن يشترك الجميع في مناقشتها.	٣,١١	٠,٩٦	٣,٥١	٠,٨٢
٤	الانفتاح الثقافي والإعلامي يزيد من وعي الشباب السياسي.	٣,٤١	٠,٨١	٣,٣٧	٠,٨٥
٥×	تعدد الأحزاب في البلدان النامية مخاطرة سياسية يجب العدول عنها.	٢,٨٠	١,٠٨	٢,٤٧	١,١٢
٦	النظام السياسي الديمقراطي الغربي هو أنجح الأنظمة لقيادة الشعب.	٢,٧٨	١,٠٣	٢,٦٧	١,٠٥
	المتوسط العام	٣,١٢	٠,٩٨	٣,١١	٠,٩٥

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

١. أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في المتوسط العام لاستجابات العينة على فقرات البعد الخامس ككل (التعددية والانفتاح على الآخر): إذ بلغ المتوسط العام (٣,١١٥) بانحراف معياري بلغ (٠,٩٦٥).

٢. أن هناك تناقضاً واضحاً في طبيعة وعي الشباب الجامعي المصري والفلسطيني (عينة الدراسة) وتصوراتهم الذهنية بالتعددية والانفتاح على الآخر، توضحه استجاباتهم بمتوسطات عالية على فقرات هذا البعد.

- فبينما يرون أن تعدد الأحزاب مخاطرة سياسية، يؤكدون في نفس الوقت ،أن النظام السياسي المعمول به في الغرب هو أنجح الأنظمة لقيادة الشعوب، وأنه من سمات الإنسان المتحضر قبول الأفكار السياسية المعمول بها في الدول المتقدمة.

ب) تفسير النتائج

لعل نظرة متفحصة على ما أسفرت عنه عملية التحليل الإحصائي من نتائج تكشف عن مجموعة من الملاحظات الهامة التي تعكس الواقع النفسي والاجتماعي والفكري والثقافي والسياسي الذي يعيشه الشباب العربي في الآونة الأخيرة، حيث يشهد المجتمعان المصري والفلسطيني مثل غيرهم من المجتمعات مجموعة من المتغيرات والمستجدات التي تحدث على مسرح الأحداث الإقليمية والدولية، فضلاً عما بدا أن هناك توجهاً نحو زيادة مساحة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات التي تقررت، وسلسلة الحوارات الوطنية التي تتعاقب فيها القضايا حسب قائمة الأولويات من المرأة إلى الشباب.... وما تسفر عنه نتائج الحوار من مردود فكري وثقافي ذات مغزى سياسي واضح.

ويأتي ذلك كله في سياق متصل مع تفتح غير مسبوق لأبواب الإعلام والاتصال من خلال فضائيات تحمل من الثقافة السياسية أطيافاً وألواناً، وشبكة المعلومات (الانترنت) وما تقدمه من أراء وأطروحات ذات علاقة وثيقة بالجغرافية السياسية للمجتمعين المصري والفلسطيني، ولا شك في أن هذه المتغيرات بالإضافة إلى غيرها، والتي تتسم بإيقاع سريع، قد أحدثت نوعاً من الاختلال والاضطراب فيما يعتقده الشباب من قيم، وما يؤمن به من مفاهيم وقناعات، وما يتبناه من اتجاهات، ويظهر ذلك واضحاً من خلال التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة: حيث أظهرت تناقضاً في بنية الوعي والصورة الذهنية لدى الشباب عن بعض المفردات المرتبطة بالتعددية، والانفتاح على الآخر، والحرية والمشاركة السياسية، والتردد تارة بين الإقبال على الفكر المطروح من الآخر، وبين التمسك بالجذور، وما وقر في ضمير المجتمع من مفاهيم وقناعات سياسية وثقافية واجتماعية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن عمليات الانفتاح وضعت الشباب المصري والفلسطيني (عينة الدراسة) على عتبة الأزمة الفكرية في تلمس الخطى المناسبة في ظل هذا الزخم المثير والمشتت من المعلومات والأخبار والأحداث، كما تدل أيضاً على حالة من الصراع الفكري والأيديولوجي بين التيارات الفكرية والعقدية المتواجدة في الساحات العربية سواء ذات البعد الديني الداعي إلى وجوب الحفاظ على الخصوصية والهوية الذاتية، أم التيارات ذات المنطلقات الغربية الوافدة الداعية إلى التحررية والانفتاح، دونما اعتبار للشروط الدينية و التاريخية والقسمات الحضارية للمجتمعات العربية.

ج) رؤية مقترحة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية

على ضوء معالجة الدراسة لبعض مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، وكذا العرض الموجز لأبرز اتجاهات الفكر التي أثرت على الوعي العربي للمسؤولية الاجتماعية، وأهم المتغيرات العالمية والمجتمعية التي تمثل تحديات حرجة وواضحة للمسؤولية الاجتماعية، والانعكاسات لعملية الانفتاح الثقافي على أهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية المطروحة في الساحة العالمية، والتي أكدتها نتائج الدراسة الميدانية،وانطلاقاً من أهمية المسؤولية الاجتماعية (مفهوماً وممارسة) وضرورة تعزيزها على نحو دائم بمشاركة فاعلة من مختلف مؤسسات المجتمع وخاصة الجامعات.. تطرح الدراسة في هذا الجزء رؤية مقترحة يمكن أن تسهم في تفعيل مفاهيم المسؤولية الاجتماعية.

في هذا السياق تصبح أطروحات الرؤى المقترحة عمومية نظرية ما لم تلتحم معالمها بآليات مؤسسية محددة. وبحكم ما للتعليم الجامعي من أهمية، وصلة مباشرة بسبل التشكيل لشخصية الطالب والتنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، بما يجعله بوتقة تنصهر فيها مختلف التنوعات والانتماءات على أرضية المسؤولية والمواطنة، ونظراً للمسؤوليات الكبيرة المنوطة بالتعليم الجامعي في هذا الشأن، فإن الرؤية المقترحة تقوم على ركيزتين رئيسيتين:

الركيزة الأولى: الآفاق العامة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية.

الركيزة الثانية: مسؤولية التعليم الجامعي في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية.

ج/أ) الآفاق العامة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية.

وتتمثل فيما يلي:

١. تأسيس العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة على أسس مدنية ووطنية تتجاوز كل الأطر والعناوين الضيقة، بحيث يكون الجامع العام لكل المكونات والتعبيرات والأطياف هو المسؤولية الاجتماعية والمواطنة المنبثقة من النص القانوني والمدني المراعي لأسس تكوين الدولة الصالحة لكل زمان ومكان، والتي لا تعني فقط جملة الحقوق والمكاسب الوطنية المتوخاة وإنما تعني أيضاً جملة من الواجبات والمسؤوليات العامة الملقاة على عاتق كل مواطن.

٢. تطوير قواعد الوحدة والاجتماع الوطني،وتعميق الالتزام بالجوامع والمشتركات الوطنية ومقتضياتها، من خلال الممارسات المنضبطة بضوابط العدل والحرية القائمة على المفاهيم المدنية المراعية للواقع.

٣. التركيز على إبراز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية في فضائنا الاجتماعي؛ وذلك بتوسيع رقعة المشاركة ومساحتها في الشأن العام، شريطة توفر استعدادات حقيقية عند جميع الشرائح والفئات لتحمل مسؤولياتها ودورها في الحياة العامة.

٤. إعطاء دفعات متتالية من الاهتمام بنظام العلاقات والتواصل بين مكونات المجتمع، والاستمرار في إزالة مكونات الشعور بالإقصاء، أو التهميش، أو تدني المشاركة الفعالة، والتأكيد على مختلف الشروط والروافد التي تفضي إلى إرساء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية بكل مستوياتها.

٥. تفعيل سلطة القانون المدني وتجاوز كل حالات ومحاولات التحايل والالتفاف على النظام؛ فلا مواطنة بدون ضابط ينظم المسؤوليات، ويحدد الحقوق والواجبات، ويردع كل محاولات التجاوز والاستهتار.

ج/ب) مسؤولية التعليم الجامعي في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية

إن الضمانات الحقيقية للممارسة الوطنية السليمة لا تكمن في تلك الآفاق التي تحدد معالم الفضاء الاجتماعي والثقافي، وإنما تتمثل في مدى تشرب أفراد المجتمع لقيم المسؤولية الاجتماعية الحقيقية والتدريب على ممارستها عملياً في مختلف المؤسسات والوسائط التربوية حسب طبيعة المرحلة التي يمر بها الفرد، ومن ثم يأتي طرحنا للرؤية المقترحة لدور التعليم الجامعي ومسؤوليته في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، وهي ترتكز على مجموعة من المحاور التي تتشكل منها منظومة التعليم والتعلم بمختلف مكوناته وذلك على النحو التالي:

المناخ الجامعي- ولتفعيل دوره في تنمية المسؤولية الاجتماعية وتعزيزها:

١. أن يكون المناخ الجامعي إيجابياً يسمح بدرجة من التفاعل الاجتماعي؛ وذلك من خلال تأكيد الثقة بين الأكاديميين والمسؤولين، وبين الطلاب على المستوى التنفيذي، حتى تنمو مشاعر الحب بين جميع أطراف العملية التربوية، فتنمو مشاعر الفخر والاعتزاز بالجامعة كمجتمع صغير، ومن ثم المجتمع الكبير.

٢. أن يسود المناخ الجامعي روح التعاون والتآلف والجماعية وأن يدرك كل فرد فيه أن له دوراً فاعلاً على دخل هذه المؤسسة تمهيداً لاختفاء القيم السلبية والفردية.

٣. أن يتيح المناخ الجامعي فرصاً إيجابية لدعم الثقافة الوطنية والإشادة بها والتمسك بمضمونها دون انغلاق أو رفض لنتاج التطور المعرفي.

٤. أن تتغير ثقافة الصمت والتلقين – في أسلوب التعامل داخل الجامعة– إلى أسلوب حواري يحقق فيه الطالب الجامعي ذاته، ويقوم على حرية الرأي، ويؤكد على الحوار والمناقشة والنقد الإيجابي البناء بين الطلاب والأكاديميين.

٥. أن يعمل المناخ الجامعي على إشباع حاجات الطلاب الجامعيين المعرفية والمهارية والوجدانية والسلوكية، وأن يعكس مشكلات المجتمع وقضاياه محلياً وعالمياً، وأن تناقش هذه القضايا في جو يسوده الحب والتوجيه السليم.

المساقات الدراسية:

١. إضافة مساقات دراسية كمتطلبات جامعية عامة يتطور محتواها بتطور نضج الطلاب تركز على إكسابهم قيماً بعينها لها دورها الفعال في تحقيق الذات والإسهام مع تطور المجتمع والمحافظة على تماسكه والالتزام باللوائح والقوانين والمفاهيم والمعاني المرتبطة بمفاهيم المسؤولية الاجتماعية: معنى الدور السياسي المناط بالمواطن – وإذكاء الروح الجماعية – والالتزام بمعايير المجتمع ونظمه –وتدعم الشعور بالانتماء– ومفاهيم المساواة وضوابط الحرية.

٢. يفضل أن تتضمن بعض المساقات الدراسية تساؤلات تثير عدداً من المناقشات حول مشكلات الوطن وقضاياه وعلى المدرس الجامعي إتاحة الفرصة لهذه المناقشات وحسن إداراتها وتوجيه الطلاب إلى الاحتكام إلى قيم (الولاء – الجماعية – الالتزام – التواد – الديمقراطية).

الأنشطة الجامعية

١. أن يكون هناك اهتمام متنام بالأنشطة الجامعية داخل الجامعة وخارجها من خلال التدريب على ترجمة المفاهَيم إلى سلوكيات حياتية تسهم في تكوين الشخصية المتكاملة، ويتم ذلك من خلال الفرص التي يتيحها النشاط من تفاعل ودعم لمعنى الجماعية والتواد والتعاطف الوجداني، ومعنى حرية الرأي واحترام الرأي الآخر وحرية النقد الإيجابي، وتحمل المسؤولية، والمشاركة.

٢. يقترح أن تكون ضمن خطة الجامعة قائمة بالقيم المرغوب في إكسابها للطلاب، على أن يكون لها فاعليتها في علاقات الاتصال الفعال داخل المناخ الجامعي، وبالتالي لها انعكاساتها على المجتمع الكبير وأن تستهدف هذه القائمة تحقيق التالي:

– محاولة ربط الطلاب بنبض المجتمع وأهم قضاياه.

- أن يتم عقد ندوات يدعى فيها كبار المسؤولين من قطاعات مختلفة، وفي مسارب متعددة (دين- اجتماع - فكر- سياسة)، وتناقش هذه الندوات ما يلزم الفرد للنهوض بمجتمعه وذاته معاً.
- احترام استقلالية الطالب وتفكيره، وأن يكون هناك قدر من المرونة والتسامح والتعامل بعقل وقلب مفتوح.
- أن يتعلم الطلاب كثيراً عن أنفسهم، وعمن حولهم، والانفتاح على البيئة .
- وفي نهاية الرؤية المقترحة لابد من التأكيد على أنه لا تستقيم المسؤولية الحقة بدون تفعيل مفاهيمها، وبها يكون حب الوطن حب عطاء، لا تلق وحب وفاء، ولا جحود وحب تسامح وإيثار، من أجل التماسك والترابط والقوة والعمل المثمر.. من أجل الحياة الكريمة الآمنة لكل من الفرد والمجتمع.

المراجع العربية

- ابن مانع، سعيد بن علي، المسايرة والمغايرة، مطابع الجامعة، مكة المكرمة، ١٩٩٢.
- أبو المعا طي، ماهر: الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١.
- أبو سليمان، عبد الحميد، أزمة العقل المسلم»،ط ٣، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض ١٩٩١.
- أحمد، بدريه كمال، دراسات تربوية، المجلد الرابع، (الجزء ١٧) القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٩.
- إسلام أون لاين، المواطنة، مفاهيم ومصطلحات.
- أمين، أحمد.الأخلاق. القاهرة: النهضة العربية، ١٩٦٥.
- البداينة، ذياب. هندرة الثقافة والتحصين الاجتماعي ضد الجريمة مجلة الفكر الشرطي المجلد السابع العدد الثاني الشارقة أغسطس ١٩٩٨.
- البهواشي، السيد عبد العزيز، الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٧.
- الحامد، محمد، والرومي، نايف. الأسرة والضبط الاجتماعي، الرياض، ٢٠٠١.
- الحسناوي، موفق، دور الجامعات في بناء شخصية الطالب، شبكة النبأ المعلوماتية
- الخطيب، أحمد حامد، إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات في الإدارة الجامعية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، المؤتمر العلمي لمجلس اتحاد الجامعات العربية الجامعة اللبنانية ببيروت ١٩/٧/٢٠٠٠.
- الدمرداش، حلام: تنمية اتجاهات الشباب نحو العمل في المشروعات الإنتاجية الصغيرة، بحث منشور في مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٠.
- السكري، أحمد شفيق: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفية الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- طاهر، أمينة، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، منتدى الامارات الاقتصادى، منشورة على الموقع الالكترونى:-http//www.uaeec.com/articles-action-show-id-327.htm
- غيث، عاطف: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.
- عثمان، سيد أحمد.التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٦.

- عطية، السيد عبد الحميد، سلمى محمود جمعة: العمل مع الجماعات «الدراسة والعمليات»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- غيث، عاطف، قاموس علم الاجتماع، ١٩٩٥.
- فرح، محمد . البناء الاجتماعي والشخصية. الإسكندرية: دار المعرفة، ١٩٨٩.
- محمد فرغلي فراج، عبد الستار إبراهيم، السلوك الإنساني، ط١، القاهرة، القاهرة، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٤،
- مرسي، مصطفى عبد العزيز أجهزة إدارة التكامل في التجمعات الإقليمية العربية مجلة التعاون الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. العدد السادس عشر ديسمبر ١٩٨٩
- طلعت، منال: الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٢٨٥
- مهدى، ناصر، الأسرة والمجتمع، دراسات فى سسيولوجيا المجتمع الفلسطينى، ٢٠٠٦.
- النقيب، خلدون الثقافة بين النمطية والإبداع المجمع الثقافي أبوظبي ١٩٩٨.
- هلال، فتحي، وآخرون، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، ٢٠٠٠م.

المراجع الاجنبية

- Carroll Archie B. (1991).The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders. Business– Horizons. July. August.1991.
- Entwistle. H.. (1994). "Cultural Literacy and Citizenship". The International Journal of Social Education 9. Martorella.
- Long street . W. (1997). alternative futures and the social studies . in ravens and saxes (Eds) . hand book on teaching social issues. national council for the social studies. Washington.

أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى فئة الشباب تجربة مجلس شبابي علار أنموذجا

د.حسني عوض
أستاذ مساعد في جامعة القدس المفتوحة

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى فحص أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى فئة الشباب، وذلك من خلال تطبيق برنامج تدريبي على مجموعة من شباب مجلس شبابي علار، ومن أجل تحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بتطبيق البرنامج التدريبي على أفراد المجموعة التجريبية التي تم اختيارها بشكل مقصود من شباب مجلس شبابي علار بلغ عددهم (١٨) شاباً وفتاة، ثم طبق عليهم مقياس المسؤولية الاجتماعية (القياس القبلي) الذي قام الباحث بتطويره، وتم التأكد من صدقه وثباته، أما محتوى البرنامج فقد تكون من هدف رئيس وعدد من الأهداف السلوكية التي انبثقت عنه، وتكون البرنامج من (٥) لقاءات نفذت خلال خمسة أيام بمعدل (٤) ساعات لكل لقاء، وقد حدد الباحث عدة أهداف لكل لقاء، كما حدد آلية التنفيذ والإجراءات، واستخدم الباحث الفنيات وأساليب التدريب المختلفة منها التعارف، التوضيح، تشكيل المجموعات، التدريب العملي، التساؤل والاستفسار،الإنهاء والتقييم، المحاضرة والمناقشة الجماعية والألعاب التنشيطية، كما استخدم الباحث وسائل متعددة في إنجاح البرنامج منها أقلام تسجيلية، ورق مقوى، لوح قلاب، جهاز العرض البروجيكتور (L.CD)والعرض التقديمي باستخدام برنامج البوربوينت، وقد وضح الباحث بعد تطبيق البرنامج الخطوات التي اتبعها في عملية التطبيق وصولا إلى نهاية البرنامج التدريبي، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

١. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في مستوى المسؤولية الاجتماعية قبل تطبيق البرنامج وبعده لصالح بعد تطبيق البرنامج التدريبي.

٢. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسط درجات الذكور والإناث في المجموعة التجريبية في مستوى المسؤولية الاجتماعية بعد تطبيق البرنامج.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات والمقترحات في ما يلي أهمها:

١. اقترح الباحث إجراء دراسات مماثلة على مجتمعات مختلفة، ومنها: مجتمع طلبة الجامعات، والأطفال وطلبة المراحل الأساسية العليا في المدارس، وفحص مدى تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية.
٢. نشر الوعي لدى فئة الشباب حول دور مواقع التواصل الاجتماعي وأثره في تنمية شخصياتهم وإرشادهم للاستخدام الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي.
٣. ضرورة عقد دورات تدريبية لفئة الشباب تستهدف تطوير مهاراتهم في توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في خدمة قضاياهم وقضايا أمتهم وبخاصة في مجال المناصرة والضغط.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

مقدمة:

بدأت ظاهرة المواقع الاجتماعية في عام ١٩٩٧، وكان موقع «SixDegrees.com" أول هذه المواقع من خلال إتاحته الفرصة بوضع ملفات شخصية للمستخدمين على الموقع، وكذلك إمكانية التعليق على الأخبار الموجودة على الموقع، وتبادل الرسائل مع باقي المشتركين، وإذا كان موقع "SixDegrees.com" هو رائد مواقع التواصل الاجتماعي، فيما فتح موقع "MySpace.com" آفاقاً واسعة لهذا النوع من المواقع، وقد حقق نجاحاً هائلاً منذ إنشائه عام ٢٠٠٣، بعد ذلك توالى ظهور مواقع التواصل الاجتماعي، لكن العلامة الفارقة كانت في ظهور موقع FaceBook.com الذي يمكن مستخدميه من تبادل المعلومات فيما بينهم وإتاحة الفرصة أمام «الأصدقاء» للوصول إلى ملفاتهم الشخصية.

أضحت مواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، مثل «الفيس بوك» تعرف بالإعلام الاجتماعي الجديد، الذي يشهد حركة ديناميكية من الطور والانتشار، وقد كان في بداياته مجتمعا افتراضيا على نطاق ضيق ومحدود، ثم ما لبث أن ازداد مع الوقت ليتحول من

أداة إعلامية نصية مكتوبة إلى أداة إعلامية سمعية وبصرية تؤثر في قرارات المتأثرين واستجاباتهم، بضغوط من القوة المؤثرة التي تستخدم في تأثيرها الأنماط الشخصية للفرد (السمعي، والبصري، والحسي)، باعتبار أن المتأثر وأنماطه محور مهم في عملية التأثير، مستغلة (أي القوة المؤثرة) أن السمعي: سريع في قراراته لأن طاقته عالية ويتخيل ما يتحدث به أو يسمعه، والبصري: حذر في قراراته لأنها مبنية على التحليل الدقيق للأوضاع، والحسي: يبني قراراته على مشاعره وعواطفه المستنبطة من التجارب التي مر بها، في محاولة من أولئك المؤثرين لتغيير الآراء والمفاهيم والأفكار، والمشاعر، والمواقف، والسلوك.

وبما أن مواقع التواصل الاجتماعي أسهمت في تفعيل المشاركة لتحقق رغبة كل فئة مشتركة في الاهتمامات والأنشطة نفسها، فإن لها أيضا دوراً في التشبيك والمناصرة والضغط والتفاعل والتأثير بقيادات غير منظمة، وفي تحقيق المسؤولية المجتمعية إذا ما أحسن استثمارها واستغلالها وتوجيهها بشكل جيد، فقد استطاعت أن تحول الأقوال والأفكار والتوجهات إلى مشروعات عمل جاهزة للتنفيذ، لذا لا يمكن أن نعدّ التواصل عبر الشبكات الاجتماعية موضة شبابية تتغير مع مرور الزمن. (خالد،٢٠٠٨،ص٥).

وتعد مواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت»، من أحدث منتجات تكنولوجيا الاتصالات وأكثرها شعبية، ورغم أن هذه المواقع أنشئت في الأساس للتواصل الاجتماعي بين الأفراد، فإن استخدامها امتد ليشمل النشاط السياسي من خلال تداول المعلومات الخاصة بالأحداث السياسية، وكذلك الدعوة إلى حضور الندوات أو التظاهر.

وقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي اليوم من المؤسسات المهمّة التي تقوم بدور مهم في تربية النشء وإكسابهم عادات وسلوكيات صحيحة وأداة مهمة من أدوات التغيير الاجتماعي وقد اهتمت المؤسسات الاجتماعية والتربوية بوضع البرامج والأنشطة للطلاب، وذلك بقصد الاستفادة من إشغال وقت الشباب بما يفيدهم، وكذلك بقصد زرع جوانب وأمور مهمة وتنميتها في شخصية الطالب، فالعملية التعليمية ليست مجرد تلقين للدارس فقط وإنما هي عملية مفيدة لبناء شخصية الطالب من جميع النواحي، وبث روح المسؤولية الاجتماعية والاعتداد بالذات، وتحمل المسؤوليات في الحياة، ومحاولة إيجاد التوازن المتكامل في جميع جوانب الشخصية .

وقد تنبه التربويون لأهمية مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في صقل شخصية الشباب وتنميتها وبخاصة أن الدراسات التي أجريت في عام (٢٠١٠) دلت نتائجها أن عدد المستخدمين العرب لموقع "الفيس بوك" يصل إلى (١٥) مليون شخص، وفي مصر

وحدها بلغ عدد المستخدمين (٣,٥) مليون بنسبة (٤,٥٪) من إجمالي عدد السكان، وقد دلت الدراسات الحديثة أن عدد المستخدمين العرب يزداد بمعدل مليون شخص كل شهر، ومن المفارقات اللافتة أن عدد مستخدمي «الفيس بوك» العرب يفوق عدد قراء الصحف في العالم العربي.

وقد يرى بعضهم أن رعاية الشباب تتمثل في توفير ألوان من النشاط أو الخدمات أو إقامة المؤسسات الرياضية والاجتماعية لشغل وقت الفراغ، بيد أن هذه الرعاية لا تمثل سوى جزءً من احتياجات الشباب في ظل ما توفره التكنولوجيا الحديثة من إمكانات ضخمة يمارس من خلالها الشباب نشاطات مختلفة تؤثر في سلوكهم وأنماط شخصياتهم، فالسلوك الإنساني عبارة عن العمليات التي تتم بين الفرد بكل مكوناته العقلية والنفسية والاجتماعية والوسط أو البيئية بكل ما فيها من ظروف ومواقف وعناصر اجتماعية وثقافية. وهو أساس التفاعل بين الأفراد والجماعات والمجتمعات (الصادي، ١٩٩١).

فالشاب من خلال مواقع التواصل الاجتماعي يستفيد من الأنشطة والبرامج المتاحة له، ويتفاعل مع غيره من الناس من خلال هذه الأنشطة المتاحة، وبذلك يتبادل أنواعاً السلوك الإنساني مع غيره فيفيد ويستفيد من غيره، ويتعلم أنواعاً من السلوك، ويكتسب خبرات إيجابية من خلال ذلك التفاعل والأنشطة، ويحاول أن ينمي لنفسه الإحساس بالمسؤولية والاعتماد على الذات من خلال هذه العمليات والأنشطة وهو يقوم بذلك من خلال المشاركة مع الآخرين من الجماعات الأخرى على صفحات الفيس بوك.

فالجماعة هي وحدة اجتماعية مكونة من مجموعة من الأفراد تربط بينهم علاقات اجتماعية، ويحدث بينهم تفاعل اجتماعي متبادل فيؤثر بعضهم في بعض، كما يعتمد بعضهم على بعض (شفيق، ١٩٩٧).

وهنا يتضح أهمية التفاعل مع الآخرين من خلال الأنشطة المختلفة في الجماعات التي يمكن تكوينها من مواقع التواصل الاجتماعي وتتخطى الحواجز والحدود حدوث التأثير والتأثر واكتساب الخبرات وتنمية المسؤولية في الذات من خلال هذه الأنشطة والتفاعل بين الأفراد.

إن النشاطات الاجتماعية تعد ضرورة ملحة تتطلبها مرحلة الشباب بصورة خاصة فهي تعد مصدراً من مصادر الكشف عن مواهب الشباب وإمكانياتهم وميولهم في شتى مجالات الأنشطة الثقافية والاجتماعية، فالتنمية لا يمكن أن تتم بدون إعداد الشباب الذي

هو أداة للتنمية، فبقدر ما يتوفر له من صحة وحيوية وقدرة وابتكار، وإبداعية ومهارات مهنية وتقنية، وإحساس بالمسؤولية بقدر ما يتوفر للمجتمع القدرة الذاتية على النمو والتطور(غباري، ١٩٨٣)

ويرى محمد غباري(١٩٨٥ (أن شغل أوقات الفراغ بصورة إيجابية وبطريقة مخططة يساعد كثيرًا في تعديل السلوك لدى المستخدمين، ويساعد على تربية الناشئ من جميع جوانبه النفسية والاجتماعية والروحية والسلوكية والعقلية، واستغلال أوقات الفراغ لديهم في الأنشطة المختلفة يحقق ميولهم وذواتهم، وتشبع بعض حاجاتهم النفسية كالحاجة إلى التقدير، والحاجة إلى الحب، والحاجة إلى الانتماء واللعب والمرح وتنمية المهارات والهوايات المختلفة، وصقل المواهب، وتحقيق القدرات وتنميتها وإكساب كثير من الخبرات المفيدة.

وتعد الأنشطة المختلفة التي يمارسها مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي سواء أكانت أنشطة ثقافية أو اجتماعية أو فنية من الأمور المهمة جدًا لإيجاد وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب وتنميتها، وإيجاد المواطن الصالح من خلال غرس وتنمية القيم والمعايير الاجتماعية في نفوسهم وتنميتها.

ومع تطور الدراسات والنظريات التربوية والنفسية أحس المربون بقصور المفهوم القديم

للمناهج الدراسية، وآثاره التربوية والسلبية فاتجهوا نحو مفهوم جديد للمناهج الدراسية يشتمل على مجموعة من الخبرات وأوجه الأنشطة التي تقوم بها المدرسة لتلاميذها داخل جدرانها وخارجها لكي تحقق للتلاميذ النمو الشامل وتساعدهم في تعديل سلوكهم طبقًا لأهدافها التربوية. وفي ضوء ذلك أصبحت الأنشطة الاجتماعية والترويحية المختلفة التي تهيؤها تكنولوجيا الاتصالات الحديثة.

في وقت الفراغ سواءً داخل المدرسة أم خارجها جزءا مهما من العملية التربوية. وعلى هذا فإن الترويح عامل مهم من عوامل تربية الأفراد وبخاصة إذا كان منطلقًا من أسس تربوية وأهداف نبيلة (البشري، ١٩٩٨).

وبناءً على ذلك فإن مواقع التواصل الاجتماعي تتيح للشباب فرص التعلم والقيام بمسؤولياتهم الاجتماعية المناطة بهم داخل المجتمع، وذلك من خلال أدوارهم التي يقومون بها داخل الأسرة والمجتمع، ولذا كان من الضروري القيام بالبحث عن كيفية تنمية قدرات الشباب وتوجيه استخدامهم لهذه المواقع، وإكسابهم المهارات اللازمة لإيجاد المسؤولية الاجتماعية لديهم وتنميتها من خلال الأنشطة والبرامج المختلفة التي يمكن أن توفرها هذه المواقع ، ومدى الاستفادة منها في بث روح المسؤولية، وزيادة الخبرات والمهارات، والاعتماد الذاتي والاجتماعي داخل الحياة.

وتتلخص أهمية الدراسة فيما يلي:

يمكن تحديد أهمية هذه الدراسة في ضوء الاعتبارات التالية:

الاعتبارات النظرية:

١. يستمد هذا الموضوع أهميته من طبيعة فئة الشباب داخل المجتمع ودوره، فهذه الفئة تعدّ طاقة بشرية مهمة ومؤثرة في كيان المجتمع، وتحتاج للعناية والمحافظة عليها لتأمين مستقبلها ومستقل المجتمع.

٢. الوقوف على بعض الجوانب والنقاط المهمة والمؤثرة في مواقع التواصل الاجتماعي، وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية لدى فئة الشباب.

٣. تمهيد الطريق أمام إجراء عدد من الدراسات التي تناولت الموضوعات المماثلة لموضوعنا هذا بصورة علمية وشاملة والتي تضيف المزيد من المتغيرات المؤثرة في هذه الدراسة، بما يسهم في تحقيق التراكم المعرفي والبحثي.

الاعتبارات العملية:

١. التعرف على أثر تجربة مجموعة مجلس شباب علار، ودورها في تنمية الشباب وإكسابهم المسؤولية الاجتماعية.

٢. إلقاء الضوء على الأنشطة والفعاليات التي مارستها المجموعة، ودورها في إكسابهم المسؤولية الاجتماعية.

٣. محاولة التعرف على نوع العلاقة وطبيعة الدور الذي يمكن تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية للشباب.

٤. التعرف على مدى الاستفادة من تلك الأنشطة وأهميتها في حياة الشباب، وكيفية الاستفادة منها دون ضياع للوقت والجهد والمال.

٥. معرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الشباب في المجموعة التجريبية في مستوى المسؤولية قبل تطبيق البرنامج التدريبي وبعده وإنشاء الصفحات الاجتماعية على موقع الفيس بوك.

يمثل الشباب فئة عمرية لها دورها وأهميتها داخل المجتمع، ونظرا لأنها تحمل في طياتها الأمل في البناء والمستقبل الزاهد لأمتنا، ولما تمتلكه من القدرة والحيوية على العمل والتغيير نحو الأفضل فيما يخدم المجتمع، من خلال ما يمكن أن يكتسبه الشباب

من خلال الاستخدام الموجه والمدروس لمواقع التواصل الاجتماعي من المهارات والخبرات والقدرات الاجتماعية المفيدة والتي توجد وتنمي المسؤولية الاجتماعية فيهم وتجعل منهم منتجين نافعين.رأى الباحث أن يقوم بدراسة أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى فئة الشباب، مسلطا الضوء على تجربة مجموعة من الشباب من مجلس شباب علار.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعدّ المسؤولية الاجتماعية من القضايا المهمة جدًا لأنها ترتبط بالكائن الإنساني دون غيره من المخلوقات، وتحمل أمانة المسؤولية يترتب عليه أفعال وممارسات إيجابية أو سلبية داخل المجتمع من أجل ذلك يمكن أن تلعب مواقع التواصل الاجتماعي دورا مهما في تنمية المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال قيام المجموعات الشبابية بإنشاء صفحات بهم على هذه المواقع يتبنون بها قضية اجتماعية تقع في صلب اهتماماتهم فيعملوا على نشرها والدفاع عنها باستخدام مهارات التواصل والمناصرة، والضغط.لذا يتم التركيز على مرحلة الشباب باعتبارها المرحلة الحاسمة في تقدم المجتمع أو تأخره، وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما أثر استخدام موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى فئة الشباب "مجموعة شباب مجلس علار أنموذجا".
ويتفرع منه السؤال التالي:

١. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية في مستوى المسcولية الاجتماعية قبل تطبيق البرنامج وبعده ؟
٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الذكور والإناث في المجموعة التجريبية في مستوى المسؤولية الاجتماعية قبل تطبيق البرنامج وبعده ؟

فرضيات الدراسة:

سعت الدراسة لاختبار صحة الفرضيات الصفرية الآتية:

١. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في مستوى المسؤولية الاجتماعية قبل تطبيق البرنامج وبعده.
٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسط درجات الذكور والإناث في المجموعة التجريبية في مستوى المسؤولية الاجتماعية بعد تطبيق البرنامج.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأمور التالية:

١. إعداد برنامج تدريبي وإعداد صفحات على موقع الفيس بوك لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب الذين مثلوا العينة التجريبية في هذه الدراسة.
٢. معرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية في مستوى المسؤولية الاجتماعية قبل تطبيق البرنامج وبعده.

حدود الدراسة:

التزمت الدراسة بالمحددات التالية:

١. الحد الموضوعي: اقتصرت هذه الدراسة على تصميم برنامج تدريبي وتطبيقه ميدانيًا على مجموعة من فئة الشباب من المرحلة العمرية (١٥-٢٥) سنة بهدف تنمية المسؤولية الاجتماعية لديهم.
٢. الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على عينة ممثلة من مجلس شبابي علار الواقعة شمال محافظة طولكرم.
٣. الحد الزماني:تم تطبيق الدراسة في العطلة الصيفية في الفترة الممتدة من(١٣-٧ \٢٠١١) حتى (٢٠-٨ \٢٠١١).

مصطلحات الدراسة:

مواقع التواصل الاجتماعي: منظومة من الشبكات الإلكترونيّة التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الإهتمامات والهوايات نفسها أو جمعه مع أصدقاء الجامعة أو الثانوية(راضي،٢٠٠٣،ص٢٣).

الفيس بوك (Face Book): يعدّ من أشهر المواقع الإجتماعية على الإنترنت أسسه طالب في جامعة هارفرد عام ٢٠٠٤، والآن تخطى عدد مستخدميه الـ (٧٥) مليون مستخدم، تقدر قيمتة بـ(١٥ ٩مليار دولار(عبد الله،٢٠٠٧،ص٦).

البرنامج التدريبي:: هو مجموعة من الإجراءات والأساليب والتدريبات المترابطة، والمنظمة التي تتمثل في الفنيات الفردية والجماعية يستخدمها المدرب أو فريق من ذوي الاختصاصات المختلفة بهدف رفع كفاءة الشباب في الاستخدام الأمثل للفيس بوك، وتوظيف هذا الاستخدام في تنمية المسؤولية الاجتماعية.

المسؤولية الاجتماعية « Social Responsibility":

وهي مساءلة محتكمة لمعيار وهي مساءلة عن مهام أو سلوك أو تصرف وتحديد مدى موافقته لمتطلبات بعينها(عثمان، ١٩٩٦).

وأشار (ذياب، ٢٠١٠) بأن محتوى المسؤولية المجتمعية تتجسد في جوهرها بأربعة جوانب هي: الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والخير.

تعريف الباحث إجرائيًا لمفهوم المسؤولية الاجتماعي:

"هي مسؤولية الفرد عن نفسه ومسؤوليته تجاه أسرته وأصدقائه تجاه دينه ووطنه من خلال فهمه لدوره في تحقيق أهدافه واهتمامه بالآخرين من خلال علاقاته الإيجابية، ومشاركته في حل مشكلات المجتمع، وتحقيق الأهداف العامة باستخدام كل السبل المتاحة بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي».

تنمية المسؤولية الاجتماعية:

التنمية هي عملية تهدف إلى تحسين قدرات الفرد الذاتية بحيث يصبح قادرًا على إشباع حاجاته الشخصية والاجتماعية، وقادرًا على تحقيق أهدافه وفق الظروف المحيطة بالفرد (حوطر، ١٩٧٩).

أما تعريف الباحث إجرائيا لتنمية المسؤولية الاجتماعية:

"تدريب الشباب وتوجيههم وإرشادهم للمهامات الموكلة إليهم، وأداء واجباتهم في مختلف المجالات الذاتية و الدينية الأخلاقية والجماعية والوطنية التي يقومون بها، من خلال فهمهم لظروفهم، وظروف مجتمعهم، وإدراكهم الواعي، ومشاركتهم في مختلف القضايا الاجتماعية « باستخدام كل السبل المتاحة بما فيها تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي».

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات المتعلقة بمواقع التواصل الاجتماعي:

هناك عدة دراسات تطرقت لأثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك» على شخصية الشباب، وعلى تحصيلهم الدراسي، وخرجت بنتائج مهمة تفيد أغراض الدراسة الحالية، وفيما يلي عرض موجز لبعض الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة:

دراسة أرين كاربنسكي (Aren karbnsky ٢٠١٠) وهدفت للتعرف إلى أثر استخدام موقع «فيس بوك» على التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعات، وقد طبقت الدراسة على(٢١٩) طالباً جامعياً، حيث أظهرت النتائج أن الدرجات التي يحصل عليها طلاب الجامعات المدمنون على شبكة الانترنت وتصفح موقع "فيس بوك» أكبر الشبكات الاجتماعية على الإنترنت أدنى بكثير من تلك التي يحصل عليها نظراؤهم الذين لا يستخدمون هذا الموقع، كما أظهرت النتائج أنه كلما ازداد الوقت الذي يمضيه الطالب الجامعي في تصفح هذا الموقع كلما تدنت درجاته في الامتحانات.

كما بينت النتائج أن الأشخاص الذين يقضون وقتاً أطول على الانترنت يخصصون وقتاً أقصر للدراسة مشيرا إلى أن لكل جيل اهتمامات تجذبه"، وأن هذا الموقع يتيح للمستخدم "الدردشة"، وحل الفوازير، وإبداء رأيه في كثير من الأمور والبحث عن أصدقاء جدد أو قدامى، وبينت النتائج إن(٧٩٪)من الطلاب الجامعيين الذين شملتهم الدراسة اعترفوا بأن إدمانهم على موقع "الفيس بوك" أثرّ سلبياً على تحصيلهم الدراسي.

كما هدفت دراسة ميشيل فانسون (Meshel ٢٠١٠ ،) التعرف على أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية، وقد طبقت الدراسة على عينة بلغ قوامها (١٦٠٠) شاب من مستخدمي شبكات التوصل الاجتماعي في بريطانيا، وقد أظهرت النتائج أنَّ أكثر من نصف الأشخاص البالغين الذين يستخدمون مواقع من بينها (الفيس بوك وبيبو ويوتيوب) قد اعترفوا بأنهم يقضون وقتاً أطول على شبكة الإنترنت من ذلك الوقت الذي يقْضُونه مع أصدقائهم الحقيقيين أو مع أفراد أسرهم.

وأظهرت الدراسة أيضا أنهم يتحدثون بصورة أقل عبر الهاتف، ولا يشاهدون التلفاز كثيراً، ويلعبون عدداً أقل من ألعاب الكمبيوتر، ويرسلون كمية من الرسائل النصية وكذلك البريدية،وقد بينت الدراسة أنه نحو(٥٣٪) من الذين شاركوا في الدراسة المسحية، بأن شبكات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت تسببت بالفعل في تغيير أنماط حياتهم، وكشفت الدراسة عن أنَّ نصف مستخدمي الإنترنت في بريطانيا هم أعضاء في أحد مواقع التواصل الاجتماعي، مقارنةً بـ(٢٧ ٪) فقط في فرنسا، و(٣٣ ٪)في اليابان، و(٤٠ ٪) في الولايات المتحدة.

أما دراسة شركة Eversave (٢٠٠٩)، فقد أظهرت نتائجها أن (٨٥٪) من النساء يتعرضن لمضايقات على الفيس بوك، كما أظهرت النتائج كذلك أن(٨٠٪) من النساء تأثرن بعادات المستخدمات على الفيس بوك وتجاربهن، وأن (٨٥٪) من النساء اللواتي مثلن عينة الدراسة أعربن عن شعورهن بالضيق من أصدقائهن وصديقاتهن على "الفيس بوك"، وتعددت

أوجه الضيق وتفاوتت بالنسبة لكل منهن، فجاءت الشكوى على الدوام كأحد أكثر الأمور التي تزعج المستخدمات على الفيس بوك من صديقاتهم وأصدقائهم بنسبة ٦٣٪، ثم تبادل الآراء السياسية بنسبة (٤٢٪)، ثم التفاخر والإدعاء بعيش حياة هادئة ومثالية بنسبة (٣٢٪.)

كما كشفت الدراسة أن (٩١٪)من النساء عبرن عن تقديرهن الكبير للدور الاجتماعي الكبير الذي يلعبه الفيس بوك في حياتهن وتحديداً إمكانية تبادل ومشاركة الفيديوهات والصور الخاصة بأصدقائهن، فيما عبرت (٧٦٪)من هؤلاء بالإعجاب بقدرة "الفيس بوك" على لم شمل الأصدقاء وبخاصة الذين لم يتقابلوا أو يجتمعوا منذ مدة طويلة (.http://www .html.١٤٤٦٨/aitnews.com/news).

وتوصلت دراسة أجرتها جامعة تكساس الأميركية (٢٠٠٩)، إلى أن الناس يقبلون على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها موقع «فيس بوك» بهدف التعبير عن حقيقة شخصياتهم، بدلاً من رسم صور مثالية عنها، حيث إنها تشبع لدى معظم المستخدمين حاجتهم الأساسية لتعريف الآخرين بأنفسهم. (.http://almokafa topic-ahlamontada.com/t١٣٥)

كما بينت دراسة العتيبي(٢٠٠٨) التي هدفت للتعرف على تأثير الفيس بوك على طلبة الجامعات السعودية، أن نسبة انتشار استخدام «الفيس بوك» بين طلاب الجامعات السعودية وطالباتها بلغت ٧٧٪، وأن دور الأهل والأصدقاء وتأثيرهم في التعرف عليه بدافع تمضية الوقت، كعامل رئيس لاستخدامه، حيث جاء هذا العامل في المرتبة الأولى في الإشاعات المتحققة من استخدامه، وخلصت العينة إلى أن "الفيس بوك" حقق ما لم تحققه الوسائل الإعلامية الأخرى، وأن استخدام الفيس بوك كان له تأثيره على الشخصية أكثر من الوسائل الإعلامية الأخرى(.http://www.otaibah.net/m/showthread php?p=١١٧٥٦٧٣).

ثانيا: الدراسات لمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمتغيرات أخرى:

دراسة **عثمان** (١٩٧١) بعنوان «المشاركة كعنصر من عناصر المسؤولية الاجتماعية»حيث انطلق الباحث من تساؤل يدور حول إمكانية زيادة المسؤولية الاجتماعية بين التلاميذ الذ ي يشتركون في نواد وجمعيات، وبين غيرهم ممن لا تتوفر لهم هذه لفرصة. وقد أجريت هذه الدراسة على عينة من(٨٠) تلميذاً من مدرسة الخديوي إسماعيل واختير (٤٠) أربعون تلميذاً ممن يشتركون في نواد جمعيات و (٤٠) تلميذاً ممن لا تتوفر لهم هذه الفرص وتتراوح أعمارهم مابين (١٦)وطبق مقياس المسؤولية الاجتماعية (صورة

عينة الدراسة:

من خلال ملاحظات الباحث (المدرب) واتفاق المشرفين على البرنامج التدريبي اختار الباحث(١٨) شاباً (٩)ذكور و (٩) إناث بطريقة قصدية وهم الذين خضعوا للبرنامج التدريبي وكانوا ملتزمين بالحضور طيلة فترة تطبيق البرنامج، وطبق الباحث مقياس المسؤولية الاجتماعية على هؤلاء الشباب(قياس قبلي (، ثم قام بتقسيمهم إلى ثلاث مجموعات متكافئة عدد كل منها (٦) حيث قامت كل مجموعة باختيار موضوع خاص بها تتبنى من خلاله قضية مجتمعية وتنشئ لها موقعا على الفيس بوك باستخدام أدوات كالتشبيك والمناصرة والضغط حيث تلقوا تدريباً على استخدامها على يد الباحث، تقوم كل مجموعة بالعمل على نشر الفكرة التي تبنتها وحشد المناصرين والمؤيدين لها ومن ثم التأثير على صناع القرار لأحداث التغيير المطلوب، والموضوعات التي تبنتها من قبل المجموعات هي: معا لمحاربة ظاهرة تسول الأطفال، عالمي نظيف وصحي، نور الإسلام.

أدوات الدراسة:

أولا: مقياس المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Scale:

قام الباحث بتصميم مقياس المسؤولية الاجتماعية، بعد اطلاعه على المقاييس والأدوات التي لها علاقة بمقياس المسؤولية الاجتماعية، مراعيًا الظروف البيئية في المجتمع الفلسطيني، منها مقياس المسؤولية الاجتماعية الصورة (ث) والصورة (ك) ل(أحمد عثمان، ١٩٧٩) ومقياس المسؤولية الشخصية الاجتماعية لزيد الحارثي (٢٠٠١) ومقياس المسؤولية الاجتماعية للشباب الجامعي لنورهان منير فهمي(٢٠٠٣، ومقياس المسؤولية الاجتماعية لراشد (٢٠٠٢).

وقد تكون المقياس في صورته الأولية من ٥٥ فقرة تقيس أربعة مجالات وهي: المسؤولية الذاتية، والمسؤولية الدينية والأخلاقية، والمسؤولية الجماعية، والمسؤولية الوطنية.

صدق المقياس: (construct Validity):

للتحقق من صدق الأداة تم استخدام طريقة صدق المحتوى بأسلوب صدق المحكمين (Truth of Judge) حيث وزع المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (٨) من المتخصصين في مجالات التربية وعلم النفس والصحة النفسية والقياس والتقويم ومناهج البحث العلمي، بهدف التأكد من مناسبة المقياس لما أعد له، وسلامة صياغة الفقرات، وقد بلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين على جميع فقرات المقياس

٨٠٪ فأكثر وهو ما يشير إلى أن المقياس يتمتع بصدق مقبول، وتم إجراء بعض التعديلات على الصياغة اللغوية للفقرات في ضوء آراء المحكمين، ولم يتم استبعاد أي فقرة من فقرات المقياس، وإنما عدل الباحث عدد من الفقرات من حيث الصياغة واختصار بعضها وتوضيح ما هو غامض منها.

ثبات أداة الدراسة:

قام الباحث باحتساب ثبات المقياس بعدة طرق على النحو التالي:

١) طريقة التطبيق وإعادة التطبيق Test-Retest:

تم تطبيق المقياس للمرة الأولى على عينة استطلاعية قوامها (٣٠) شابا من الشباب المنضمين لمجلس شبابي علار، من مجتمع الدراسة ومن خارج أفراد العينة، حيث تم اختيارهم بالتعاون مع إدارة المجلس ، وقد قام المبحوثون بالاستجابة على فقرات المقياس، ثم أعيد تطبيق المقياس على أفراد العينة الاستطلاعية نفسها بعد مضى أسبوعين على التطبيق الأول، وحساب معامل الثبات فيما بين التطبيقين، وقد بلغت قيمة معامل الثبات على الدرجة الكلية للقلق بين مرتي التطبيق (٠,٨٩) وهو معامل ثبات مرتفع و مناسب لإغراض الدراسة.

٢) طريقة التجانس الداخلي (Consistency):

من أجل فحص ثبات أداة الدراسة وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة وذلك باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) حيث بلغ معامل الثبات الكلي (٠,٩١) وهو يعدّ معدل ثبات مناسب لأغراض الدراسة الحالية، حيث تم تطبيق الاختبار على كامل أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (٢٥٠) شاباً يمثلون مجلس شباب علار.

٣) طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Method):

حيث تم تقسيم فقرات المقياس إلى قسمين متساويين بحيث احتوى القسم الأول على الفقرات الفردية، واحتوى القسم الثاني الفقرات الزوجية للمقياس ثم تم استخراج معامل الارتباط بين الدرجات الفردية والدرجات الزوجية و تراوحت معاملات ارتباط التجزئة النصفية على فقرات المقياس ما بين (٠,٧٦-٠,٧٠)، في حين بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (٠,٨٧)، وتشير النتائج السابقة إلى أن المقياس يتمتع بدرجة معقولة من الصدق والثبات بحيث يمكن استخدامه في الدراسة الحالية بثقة كبيرة.

المستفيد من البرنامج:

الفئة المستهدفة من البرنامج هم فئة الشباب من المرحلة العمرية من(١٥-٢٠) المنضمون لمجلس شبابي علار.

مراحل البرنامج: خمسة وهي:

١. مرحلة البدء:

هي المرحلة التي سيتم من خلالها التعارف والتمهيد بين الباحث والمتدربين وشرح أهداف البرنامج ويتم ذلك من خلال الجلسة التمهيدية الأولى.

٢. المرحلة الانتقال:

تهدف هذه المرحلة إلى إلقاء الضوء على المشكلة الرئيسة وهي توظيف استخدام موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" في تنمية المسؤولية الاجتماعية وتوضيح الاستخدام السلبي للفيس بوك وآثاره السلبية، والعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ومواقع التواصل الاجتماعي.وهذا في الجلسة الثانية

٣. مرحلة العمل والبناء:

تدريب أفراد العينة على إنشاء الصفحات في موقع التواصل الاجتماعي والتدريب على استخدام مهارات التشبيك والحشد والمناصرة ومن ثم اختيار الموضوعات الاجتماعية من أجل ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتنميتها لدى الفئة المستهدفة.

٤. مرحلة الإنهاء:

وهي المرحلة التي تهدف إلى الوقوف على الأهداف التي حققها البرنامج التدريبي وزيادة حجم المشاركة في الصفحات التي تم إنشاؤها على الفيس بوك. وإعادة تطبيق مقياس المسؤولية الاجتماعية (قياس بعدي(لمعرفة مدى فاعلية البرنامج التدريبي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى العينة التجريبية.

٥. مرحلة المتابعة:

وهي متابعة العينة التجريبية مع المتدربين والمسؤولين في مجلس شبابي علار بعد انتهاء البرنامج لمدة لا تقل عن شهر لمعرفة أثر البرنامج التدريبي والتغير الذي أحدثه وتطور الصفحات التي تم إنشاؤها على الفيس بوك.

٦. آلية تنفيذ البرنامج التدريبي:

- عدد أفراد عينة الدراسة(١٨) شاباً
- عدد ساعات البرنامج (٢٠) ساعة.
- مدة البرنامج خمسة أيام.

الأساليب المستخدمة في البرنامج:

المحاضرات-المناقشات الجماعية- تشكيل المجموعات-الحوارات-التدريب العملي

- تقييم كل يوم تدريبي من أيام البرنامج التدريبي.
- تقييم شامل للبرنامج التدريبي في اللقاء النهائي للبرنامج.

ثالثًا:الأنشطة:

جلسات البرنامج التدريبي المتعلقة بتنمية المسؤولية الاجتماعية لمركز شبابي علار

اليوم الأول:تعريف عام بالبرنامج التدريبي وبناء الأهداف بمشاركة المجموعة .

أهداف اللقاء:

- أن يؤهل الباحث أفراد المجموعة للدخول في البرنامج التدريبي والتفاعل معه.
- أن يبين أهمية البرنامج التدريبي لأفراد المجموعة المشاركين.
- أن يناقش المشاركون في جدول لقاءات البرنامج والأسلوب المتبع في التدريب.

الفنيات المستخدمة: التعارف- التوضيح- الألعاب التنشيطية-البوربوينت.

- أن يعرف للمشاركون تطور مواقع التواصل الاجتماعي ونشأتها وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية.

إجراءات التنفيذ المحتوى(وآلياته)

- يقوم الباحث بتقديم نفسه لأفراد المجموعة التجريبية بشكل مختصر ومؤهلاته العلمية.
- يصف الباحث البرنامج التدريبي بلغة سهلة وطريقة سلسة باستخدام العرض التقديمي والصور والأفلام التسجيلية ويتجنب المصطلحات التي لا يفهمها الشباب المشاركون.
- يقوم الباحث بعملية التعارف بين أفراد المجموعة وذلك بأن يقدم كل طالب اسمه، وعمره، وهواياته، وصفات ايجابية يراها في شخصيته وأخرى سلبية.وطموحاته في المستقبل.
- يقوم الباحث بشرح البرنامج وأهدافه والأهداف المأمول تحقيقها من تنفيذ البرنامج
- يناقش الباحث أفراد المجموعة حول جدول ومواعيد اللقاءات التدريبية.
- يؤكد الباحث على أهمية الحضور والالتزام بموعد اللقاءات وأهمية الانضباط والتفاعل مع اللقاءات لقيمتها في تنمية شخصية الفرد.ويتم التركيز على بعض السلوكيات

أهداف اللقاء:

- أن تقوم كل مجموعة بإنشاء الصفحة الخاصة بها على موقع "الفيس بوك".
- أن يتم توزيع الأدوار والمهمات في إدارة هذه الصفحات فيما بين أعضاء المجموعة.
- أن تختار كل مجموعة شعاراً للصفحة الخاصة بها.
- أن يتم تدريب أفراد المجموعة على استخدام التقنيات المتوفرة على موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" من إضافة نصوص وصور ولقطات فيديو ترتبط بموضوع الصفحات.
- أن يتم وضع ميثاق أخلاقي وقواعد للمشاركات والإضافات التي يتم وضعها على الصفحات وتعيين فرد في كل مجموعة لمتابعة ومراقبة جميع الإضافات والمشاركات، وحذف ما يتنافى مع الميثاق.
- الفنيات المستخدمة: الحوار المفتوح- التدريب العملي- التغذية الراجعة
- إجراءات التنفيذ:
- يكلف الباحث المجموعات بإنشاء الصفحات في الموضوعات التي تم الاتفاق عليها.
- تجتمع كل مجموعة ويتم توزيع الأدوار والمهمات فيما بين أفراد المجموعة بحيث يتولى أحد أفراد المجموعة إدارة الحوار والنقاش على الصفحة والرد على مشاركات وإضافات الأصدقاء المنضمين إلى الصفحة.، ويتولى آخر إضافة النصوص والمقالات، والأبحاث، ويتولى فرد آخر إضافة الصور، وآخر مقاطع الفيديو، وآخر لمراقبة الصفحة والمشاركات ومدى انسجامها مع الميثاق والأهداف التي جرى الاتفاق عليها.
- يشارك الباحث أفراد العينة في عمل بعض المشاركات والإضافات لأغراض التدريب.

اللقاء الخامس والأخير:

عنوان اللقاء: التقييم الختامي للبرنامج والاطلاع على وضع الصفحات التي تم إنشاؤها.

أهداف اللقاء:

- أن يكتسب أفراد العينة مهارة التقييم الموضوعي.
- أن يقارن أفراد العينة بين السلوك الإيجابي والسلبي في استخدام الفيس بوك.
- أن يتم استعراض الصفحات التي تم إنشاؤها وإجراء النقاش والتغذية الراجعة.

الفنيات المستخدمة: التقييم- التغذية الراجعة-الإنهاء

إجراءات التنفيذ:

- يشكر الباحث أفراد العينة على التزامهم وحضورهم طول فترة البرنامج، وسؤالهم حول مدى

- الاستفادة من البرنامج في حياتهم ومدى إسهامه في تنمية المسؤولية الاجتماعية لديهم.
- يناقشهم في لقاءات البرنامج من حيث السلبيات والإيجابيات.
- يقدم لهم نموذج تقييم لمجمل جلسات البرنامج بصورة عامة، وهي عبارة عن عدد من
- الأسئلة المفتوحة للتعبير بحرية.
- يتم تطبيق القياس البعدي على أفراد المجموعة.
- يستمع الباحث إلى تقييم كل فرد من أفراد المجموعة للبرنامج بشكل عام.

نتائج الدراسة وتفسيرها

تحقيقًا لأغراض البحث في معرفة أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى فئة الشباب، وذلك من خلال تطبيق برنامج تدريبي على مجموعة من شباب مجلس شبابي علار، قام الباحث بتطبيق البرنامج التدريبي على أفراد المجموعة التجريبية التي تم اختيارها بشكل مقصود من شباب مجلس شبابي علار والذين بلغ عدد (١٨)شابا ثم طبق عليهم على مقياس المسؤولية الاجتماعية (القياس القبلي)، أما محتوى البرنامج فقد تكون من هدف رئيس وعدد من الأهداف السلوكية التي انبثقت عنه ويتكون البرنامج من (٥) لقاءات نفذت خلال خمسة أيام بمعدل ٤ ساعات لكل لقاء ، حدد الباحث عدة أهداف لكل لقاء، كما حدد آلية التنفيذ والإجراءات واستخدم الباحث الفنيات وأساليب التدريب المختلفة منها التعارف والتوضيح وتشكيل المجموعات والتدريب العملي والتساؤل والاستفسار والإنهاء والتقييم والمحاضرة والمناقشة الجماعية والوعظ والإرشاد والقدو ة، كما استخدم وسائل متعددة في إنجاح البرنامج منها أقلام وورق مقوى ولوح قلاب ومطوية L.CD جهاز العرض البروجيكتور وبرنامج البور بوينت وقد وضح الباحث بعد تطبيق البرنامج الخطوات التي اتبعها في عملية التطبيق وصولا إلى نهاية البرنامج التدريبي، وبالتالي يكون الباحث قد أجاب عن التساؤل الأول من خلال إجراءات البرنامج وهو ما البرنامج التدريبي المقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب باستخدام موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" ؟

عرض النتائج المتعلقة بصحة الفرضية الأولى وتحليلها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية قبل تطبيق البرنامج وبعده. فمن خلال تطبيق مقياس المسؤولية الاجتماعية على أفراد المجموعة التجريبية قبل تطبيق البرنامج وبعده واختبار صحة الفرض ".فقد استخدم

الجنس / المجال	العدد	الجنس	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة U	قيمة Z	مستوى الدلالة المحسوب من العينة
المسؤولية الذاتية	٩	ذكر	١١,٣٣	١٠٢,٠٠	٢٤,٠٠	١,٤٦-	٠,١٤٢
	٩	أنثى	٧,٦٧	٦٩,٠٠			
المسؤولية الدينية والأخلاقية	٩	ذكر	٨,٩٤	٨٠,٥٠	٣٥,٥٠	٠,٤٧-	٠,٦٣٠
	٩	أنثى	١٠,٠٦	٩٠,٥٠			
المسؤولية الجماعية	٩	ذكر	١٠,٢٢	٩٢,٠٠	٣٤,٠٠	٠,٦٢-	٠,٥٣٣
	٩	أنثى	٨,٧٨	٧٩,٠٠			
المسؤولية الوطنية	٩	ذكر	٩,٠٠	٨١,٠٠	٣٦,٠٠	٠,٤٨-	٠,٦٢٩
	٩	أنثى	١٠,٠٠	٩٠,٠٠			
الدرجة الكلية للمقياس	٩	ذكر	٩,٩٤	٨٩,٥٠	٣٦,٥٠	٠,٣٩-	٠,٦٩٦
	٩	أنثى	٩,٠٦	٨١,٥٠			

دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

يتضح من خلال الجدول رقم) ٢)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسط درجات الذكور والإناث في المجموعة التجريبية بعد تطبيق البرنامج، على جميع مجا لات مقياس المسؤولية الاجتماعية ، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الذكور والإناث في المجموعة التجريبية في مستوى المسؤولية الاجتماعية بعد تطبيق البرنامج «. ويعزى الباحث هذه النتيجة لمشاركة كل من الذكور والإناث في المجموعات الثلاث في البرنامج التدريبي، وملاحظة الباحث لتساوي كل من الذكور والإناث في تفاعلهم ومشاركتهم ومهاراتهم في استخدام موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك".

التوصيات والمقترحات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ومناقشتها فإن الباحث يوصي بما يلي:

١. يقترح الباحث إجراء دراسات مماثلة على مجتمعات مختلفة ومنها مجتمع طلبة الجامعات والأطفال وطلبة المراحل الأساسية العليا في المدارس، وفحص مدى تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية.

٢. نشر الوعي لدى فئة الشباب حول دور وأثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية شخصياتهم وإرشادهم للاستخدام الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي.

٣. ضرورة عقد دورات تدريبية لفئة الشباب تستهدف تطوير مهاراتهم في توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في خدمة قضاياهم وقضايا أمتهم وبخاصة في مجال المناصرة والضغط.

٤. التركيز على طلبة المدارس والجامعات من خلال توعيتهم عن طريق النشرات والملصقات الهادفة.

٥. الدعوة لإنشاء مجموعات شبابية هادفة على موقع الفيس بوك تتبنى قضايا اجتماعية وثقافية لتبادل المعرفة وتعميم الفائدة.

٦. إعداد برامج إرشادية وتدريبية لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى فئات الأطفال والشباب باستخدام التقنيات الحديثة.

٧. إجراء دراسات تجريبية لتنمية السلوك الاجتماعي الإيجابي لدى الشباب في استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي.

٢٨. حيدر،محمد ١٩٩٨)) أثر برنامج إرشادي جمعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب جامعة صنعاء،دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء.اليمن.
٢٩. بركات، وليد محسن (١٩٩٩):فاعلية برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية بعض المضطربين وغير المضطربين سلوكياً من تلاميذ المرحلة الإعدادية بالمجتمع
٣٠. اليمني، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.
٣١. ٢٨.الشربيني، أشرف محمد(٢٠٠٣): برنامج مقترح باستخدام الأنشطة التربوية لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أطفال مرحلة ما قبل المدرسة، دراسات عربية في علم النفس.

المراجع الأجنبية:

1. Aren. Karbiniski.(2010) Facebook and the technology revolution . N.Y Spectrum Puplications
2. Mecheel.Vansoon.(2010) Facebook and the invasion of technological communities . N.Y.Newyurk.
3. Daved Smoloon.(2009) The impact of the use of Facebook on the building society in the context of globalization.N.Y Spectrum Puplication.

مقياس المسؤولية الاجتماعية

أخي الكريم:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء بحث بعنوان:

أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى فئة الشباب «تجربة مجلس شبابي علار أنموذجا»

يرجى منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة والفقرات الواردة فيها بكل نزاهة وموضوعية، ونؤكد على أن الغرض الأساسي لهذا البحث هو لأغراض البحث العلمي فقط، وستحظى الإجابات بالسرية التامة. آملين منكم العمل على قراءة الاستبانة بتمعن قبل الإجابة عليها وإحاطتها بالجدية والاهتمام والمصداقية بغرض الوصول إلى نتائج حقيقية وواقعية معبرة عن الواقع.

ولكم جزيل الشكر على حسن تعاونكم

الباحث: د. حسني عوض

القسم الأول:المعلومات العامة:

١.الجنس: ذكر أنثى

٧. العمر:.....

الرقم	المسؤولية الجماعية	درجة الموافقة على الفقرة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
١	أحرص على تكوين علاقات اجتماعية مع زملائي.					
٢	أساهم في الأعمال التطوعية دومًا.					
٣	أمنع أي شخص يقوم بتكسير إشارات المرور.					
٤	أبادر لتقديم المساعدة لكبار السن.					
٥	أحرص على عدم إزعاج جيراني.					
٦	أسرع لمساعدة الجيران عند طلب المساعدة.					
٧	العمل الجماعي يحميني من الأخطاء.					
٨	أهتم بالبرامج ذات الطابع الاجتماعي.					
٩	أتنازل عن بعض مطالبي إرضاءً لوالدي.					
١٠	أشعر بالضيق عندما أدعى للمشاركة في المناسبات الاجتماعية.					
١١	أسعى لتحقيق أهدافي من خلال مشاركتي بتحقيق أهداف المجتمع.					
١٢	أتخذ قراراتي بعد استشارة الآخرين.					
١٣	أساعد أسرتي بالأعمال المنزلية.					
١٤	أخاف من مواجهة المخطئين خوفا من إلحاقهم الضرر بأسرتي.					
١٥	أسرتي توفر لي كل احتياجاتي.					
١٦	أحب المشاركة في مصروفات الأسرة.					

دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية والحكم الصالح: خارطة طريق أكاديمية

د. أيمن طلال يوسف
الجامعة العربية الأمريكية- جنين
ayman_yousef@yahoo.com

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية في تتبع العلاقة المحتملة بين مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني وتوضيحها وبخاصة الجامعات من جهة، وقضايا النزاهة والشفافية والمساءلة والحكم الصالح والرشيد من جهة أخرى، في ضوء الظروف الاستثنائية التي تمر بها الحالة الوطنية الفلسطينية، وفي ضوء دخول مصطلحات جديدة في السياق الفلسطيني مثل المأسسة والتنمية المستدامة والحكمانية وبناء المؤسسات القاعدية والدمقرطة والتخطيط القطاعي، وما إلى ذلك من مفاهيم ومصطلحات. وفي الأربعين عاماً الأخيرة تقريباً لعبت الجامعات الفلسطينية أدواراً مهمة في عدد من الملفات الوطنية والخدمية والتنموية لا سيما دورها في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، وربط الإنسان الفلسطيني مع الأرض، ومقارعة الاحتلال، وكانت الجامعات في كل هذه المهمات والمسؤوليات تحتل المقاعد الأولى لأنها أصبحت حاضنة لتجمع الشباب الفلسطيني، والعقول الأكاديمية، والعمل السياسي المقاوم.

و في هذا السياق ستحاول هذه الورقة الوقوف على مسيرة التعليم العالي الفلسطيني، وظروف إنشاء الجامعات الفلسطينية والمهمات التي قامت بها في الماضي، وبخاصة في فترة الاحتلال الإسرائيلي، وعمل مقارنات لأدوارها بعد إنشاء السلطة الوطنية في بداية تسعينيات القرن الماضي.

يعد تعريف المفاهيم، وإدراك مضمونها النظري والفلسفي جزءاً مهماً من دراسة دور الجامعات الفلسطينية ومكانتها في تعزيز أجواء النزاهة والشفافية والمساءلة على الصعيد الوطني الشامل مقابل دورها الحيوي الآخر في مواجهة الفساد بكل أشكاله وصوره ومظاهره، بما فيها هدر المال العام، والاستغلال الوظيفي، وغسيل الأموال والرشوة، والمحسوبيات. وهنا تعد المسؤولية المجتمعية والوطنية والأكاديمية والأخلاقية على الجامعات مهمة ومحورية في إعادة تعريف هذه المفاهيم الناعمة والمتجددة عبر

وأمام هذه المعضلة التاريخية والمأساة الإنسانية، شكل التعليم وضرورات الحصول على المعرفة والعلم في بقاع الشتات والاغتراب، جواز سفر لتأهيل الفلسطيني وتسليحه بطريقة جيدة للبقاء فوق صفحات الحياة في زمن شهد اندثار عدد من الأمم والشعوب، ولعل الهنود الحمر أفضل مثال على ذلك. ولهذا أصبح الاستثمار الاجتماعي الفلسطيني في التعليم جزءاً من استراتيجية الفلسطيني للانتصار على ظروف الشتات وللمحافظة على وجوده الثقافي والإنساني في دول الطوق العربية، وفي العالم ككل.

وقد شكلت نكسة ١٩٦٧ ضربة أخرى وجهها الاحتلال لنسيج الحياة الاجتماعية والثقافية الفلسطينية، حيث أصبح اخطبوط الاحتلال يلف فلسطين شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً. وزادت إجراءات الاحتلال القمعية/التعسفية في إفراغ الحياة الفلسطينية من رحيقها الثقافي ومكونها الإنساني، وفي إلغاء طابعها الحضاري، وفي اتباع سياسة تغييبيّة شاملة. ويجدول عبد الجواد صالح في أثناء تناوله وتحليله لإجراءات الاحتلال القمعية في فترة ما بعد ١٩٦٧، مجموعة من الخطوات التعسفية التي قام بها الاحتلال على شكل خطة شاملة ومبرمجة لمحاربة الفلسطينيين ثقافياً وحضارياً. ومن هذه الإجراءات: تفريغ المؤسسات التعليمية من الكوادر والطاقات والكفاءات العالية من خلال خلق ظروف عامة تجبر هذه الطاقات على الهجرة خارج الوطن. إضافة إلى سياسة اقتحام المدارس والكليات والجامعات، ومنع الطلبة من الوصول إلى المراكز التعليمية لدفعهم إلى ترك مقاعد الدراسة وتشجيعهم على العمل داخل إسرائيل كقوة عاملة رخيصة، وبالتالي استنزاف الموارد البشرية في الضفة الغربية وغزة.

كما لجأت سلطات الاحتلال إلى سياسة الاعتقالات وفرض الإقامة الجبرية على الطلبة والمحاضرين على حدٍ سواء، وحظرت تدريس عدد من المساقات التربوية، وبخاصة الإنسانية والجغرافية والتاريخية التي تتناول المراحل والمفاصل التاريخية المهمة التي مرت بها القضية الفلسطينية.

وقد شكل قدوم السلطة الوطنية والعودة إلى أرض الوطن في أعقاب اتفاقيات أوسلو في ١٩٩٣ البدايات الأولى لنشأة كيانية شبه مستقلة فوق الأرض الفلسطينية، حيث تجسدت هذه السلطة شبه أو نصف الدولانية على أرض الواقع من خلال تأسيس المؤسسات والوزارات والأجهزة المدنية والعسكرية، وبدأ النظام السياسي الفلسطيني، بمؤسساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، يبلور ملامح وسمات محددة. ومن هذه الوزارات الخدمية التي تم إنشاؤها وزارة التعليم العالي لما لها من دور حيوي حاسم في تأهيل عشرات الآلاف من الطلبة الفلسطينيين الطامحين لدخول قطاع التعليم العالي.

ومع حلول العام ٢٠٠٥، كان هناك إحدى عشرة جامعة فلسطينية، وثلاث عشرة كلية جامعية، وحوالي تسع عشرة كلية متوسطة تمنح درجة الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه. وقد حاولت السلطة الوطنية وضع إستراتيجية وطنية شاملة لرفع شأن التعليم العالي في فلسطين ومكانته لما لهذا القطاع الإنساني الحيوي من دور مهم يلعبه في التنمية البشرية والتنمية المجتمعية عموماً. ولعل من ملامح هذه الاستراتيجية الشاملة هو مساعدة الجامعات الفلسطينية في خلق وإنتاج قوة عاملة شابة ومؤهلة تستطيع أن تتكيف مع المتغيرات والتطورات المتلاحقه التي يشهدها سوق العمل الفلسطيني، بحيث تكون قادرة على رفد الاقتصاد الوطني الناشئ بالقوة البشرية اللازمة لإحداث التنمية، لأن الإنسان يبقى العنصر الأهم في أية عملية تنموية.

وقد خرجت إلى حيز الوجود بعض الاهتمامات في التفكير الجدي لتناول قضايا التعليم العالي على شكل استثمار اجتماعي/اقتصادي يتطلب أولاً وأخيراً جهداً جماعياً متكاملاً لحلحلة مجموعة من المشكلات المعقدة والمتشابكة، على رأسها المشكلات المالية والوضع المالي الصعب التي وصلت إليه الجامعات الفلسطينية، ثم ضرورة النظر والتمعن في سبل التوسع بالتعليم العالي بشكل يتناسب مع احتياجات السوق، وبخاصة قطاع التعليم المهني والتقني والصناعي والفندقي والعلوم المنزلية، والتي طالما احتلت مكانة متدنية على سلم الأولويات الاجتماعية. كما أن الحاجة ظهرت لتفعيل البحث العلمي، ووضع الموازنات الضرورية لذلك من أجل خلق جيل عقلاني باحث عن الحقيقة، ومتطلع بشوق ورغبة شديدة للمضي بالمجتمع إلى أرقى صوره ودرجاته، وبخاصة في زمن التطور التكنولوجي الهائل، وفي زمن عولمة العلم والمعرفة والسياسة والاقتصاد والثقافة والمعلومات.

إضافة إلى ذلك حاولت الوزارة جاهدة اعتماد معايير واضحة لضبط الجودة والنوعية في التعليم العالي، واعتماد أسس ومعايير جديدة لترخيص المؤسسات التعليمية، والبرامج والتخصصات المختلفة سواء لمنح درجة البكالوريوس أم درجة الماجستير.

ويرى رمزي ريحان، الخبير التربوي، المطلع على شؤون التعليم العالي في فلسطين، أن التعليم العالي في أغلب دول العالم هو قطاع ديناميكي متنام، وأن التجربة الفلسطينية في هذا السياق لا يجب أن يستهان بها لأنها أثبتت أولاً وأخيراً قدرة الفلسطيني ومقدرته على الصمود والبقاء، على الرغم من التجربة الاحتلالية الاستيطانية الاقتلاعية. وأسهم قطاع التعليم في اجتذاب الكفاءات العلمية والخبرات الأكاديمية. ففي عام ١٩٩٧، كان هناك أكثر من ٢٨٠٠٠ فلسطيني يحملون درجات بكالوريوس وماجستير حصلوا عليها

الصالح تتوقف على سيادة القانون، وتحقيق حاجات الناس، والمساواة والمصلحة العامة، وحسن الاستجابة والرؤية الاستراتيجية لمطالب الناس ومشكلاتهم والمشاركة المجتمعية في كيفية حل مشكلاتهم وتلبية مطالبهم العامة.

ادوار محتملة للجامعات الفلسطينية في تعزيز منظومة النزاهة:

يمكن للجامعات الفلسطينية أن تلعب دوراً أكثر تأثيراً وأكثر فاعلية ووضوحاً على صعيد تعزيز منظومة النزاهة الوطنية عبر التعمق، وعبر التفكير في المحاور والأفكار التالية، على أنها تبقى قابلة للنقاش، وهي:

١. استنهاض الطاقات والكفاءات الفلسطينية وبخاصة النابعة من الأكاديميين العاملين فيها في مهمة صياغة المفاهيم النظرية المرتبطة بهذا الموضوع، ومنها: النزاهة، والمساءلة، والشفافية، والحكم الصالح؛ لأن ما أنتج فلسطينياً حول هذه القضايا يبقى قليلاً حتى الآن. وفي هذا السياق يمكن القول ان الجامعات يجب أن تتحول إلى مصانع ومعامل لإنتاج هذه المفاهيم وصياغتها، ومن ثم ربطها بشكل منطقي وواقعي مع التجارب العملية، وجسر الفجوة ما بين النظرية والتطبيق إن وجدت. إن صياغة المفهوم بالشكل الصحيح يساعد أولاً في عمل تأطير نظري مناسب لموضعة الحالات الدراسية المختلفة في نطاق البحث والتمحيص، كما أن المفهوم الصحيح يساعد أيضا في تشخيص المشكلات العملية المتعلقة بالفساد والنزاهة وغير ذلك من قضايا تواجه مستقبل الإدارة العامة في فلسطين. ومن هنا فإنني أرى أن الجامعات الفلسطينية يقع على عاتقها التحول إلى ورشة مفتوحة تتبادل فيها الأفكار، وتطرح البدائل النظرية، وتدرس الحالات المختلفة من أجل صياغة مفاهيم واضحة تناسب الحالة والوضعية الفلسطينية، لكنها تتواصل أيضا مع تجارب وأدبيات إقليمية وعالمية في هذا الصعيد.

٢. تطوير برامج البكالوريوس والماجستير وبرامج الدبلوم وشهادات التعليم المستمر داخل الجامعات الفلسطينية ضمن رؤية واضحة لمحاربة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية وبخاصة في المساقات التربوية والإنسانية والاجتماعية، وحتى الذهاب إلى درجة التفكير في وضع منهاج لمساق متخصص ذي طبيعة عامة، اختياري أو إجباري، بحيث يدرس إلى كل طلبة الجامعات ومرتبط ليس فقط بالنزاهة الوطنية وأعمدتها ومرتكزاتها، وإنما أيضا بالرؤية الفلسطينية لمحاربة الفساد، والمحسوبية، وهدر المال العام وغسيل الأموال، وما إلى ذلك من قضايا عملية. وقد كان لبعض الجامعات الفلسطينية حقيقة تجارب ملموسة في هذا الصعيد، إذ قامت بتدريس مساق

النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفاسد، عبر الاتفاق والشراكة مع مؤسسة أمان وهو الائتلاف الفلسطيني لمحاربة الفساد. وتم تدريس المساق في مرحلته الأولى في أربع جامعات فلسطينية هي جامعة القدس أبو ديس، جامعة بير زيت، وجامعة الخليل، والجامعة العربية الأمريكية، وانضمت جامعة النجاح الوطنية، والجامعة الإسلامية إلى مشروع المساق في مرحلة لاحقة. وسيكون لي مساهمة في نهاية هذه الورقة البحثية في الكتابة حول تجربتي الشخصية واستنتاجاتي حول المساق وطرق تدريسه وآفاق تطويره حيث كان له انعكاسات وإسقاطات ايجابية على سلوك الطلبة، وعلى مهمة بث رسالة تنوير وتثقيف لهذا الجيل من الطلبة الشباب. والعمل بجد لتعزيز مكانتهم في تعزيز النزاهة الوطنية ومحاربة الفساد كجزء من استراتيجية وطنية شاملة للتنمية والصمود على الأرض، اقتراناً مع المأسسة والدمقرطة ومراعاة حقوق الإنسان، ولما لهذا المسار من دور واضح في تدعيم مبادرات أكاديمية وطلابية في آن معاً. ومن هنا فإنني اقترح أن تشترك أكثر من جامعة فلسطينية في تطوير برنامج دراسات عليا في موضع النزاهة ومحاربة الفساد، وربما بالتنسيق مع بعض الجهات الفاعلة أو المتخصصة في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المشهود لها بالنزاهة والشفافية والمساءلة، على أن يكون هذا البرنامج مصادقاً عليه من قبل الدوائر المختصة في وزارة التربية والتعليم العالي، وجاهزاً لاستقبال الطلبة بعد إجراءات الامتحانات النظرية والتحريرية والشفوية، وبعد استيفاء معايير على الطالب أن يحققها قبل الانضمام إلى البرنامج. ويمكن لخريجي هذا البرنامج على المدى القصير والمدى المتوسط أن يتحولوا إلى جيش جاهز من الفاعلين والمتطوعين لفرض نموذج نزاهة وطني ومحاربة الفساد على كل الأصعدة بما فيها المؤسسات الرسمية وقطاع الحكم المحلي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والإعلام وما إلى ذلك من قطاعات رئيسة أخرى.وعليه فإن هذا البرنامج المقترح يجب أن يأخذ الصفة التداخلية، أي التداخل المعرفي Interdisciplinary في أكثر من مجال معرفي وتخصصي، بحيث يجمع بين الإدارة العامة والقانون وعلم الاجتماع ووضعها في بوتقة علمية أكاديمية جامعة تناسب أهداف التخصص، ومنها: العمل لصالح النزاهة، ومحاربة الفساد، وفتح آفاق توظيف جديدة في أكثر من مجال وأكثر من حقل.

٣. أهمية الموازنة بين مخرجات البرامج التعليمية والأكاديمية من جهة، ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، وهذه تعد مهمّة وطنية من الطراز الأول لأنها تسهم بشكل مباشر في تدعيم آفاق التنمية الوطنية وتعزز المؤشرات البشرية، وتسهم أيضا في حلحلة مشكلات

البطالة في أوساط خريجي البرامج الأكاديمية. إن اشتراك كل الجامعات المحلية في وضع استراتيجية وطنية لمعالجة العلاقة بين المدخلات والمخرجات التعليمة في العملية العليا أو الجامعية، بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي، يسهم بشكل مباشر في التخفيف من وطأة مشكلة البطالة بين الطلبة الخريجين في كثير من التخصصات.

وهنا لا بد أن تدرك الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أن أجواء البطالة بين الشباب والطلبة، مقرونة بالفقر والعوز والظروف الاقتصادية الصعبة والتضخم في التوظيف في قطاعات السلطة، وشح المردود المادي من التوظيف في القطاع الخاص، كلها عوامل تدفع عامة الناس لتنمية ثقافة الواسطة والمحسوبية في سبيل البحث عن مصدر رزق آمن ومحترم، وبخاصة أن الثقافة الاجتماعية والمجتمعية تبرر الواسطة على أرضيات عشائرية وقبلية وعلاقات شخصية وزبائنية. وهذا يتطلب من الجامعات الدراسة المتواصلة لسوق العمل في فلسطين من حيث خصائصه ومتطلباته، ورصد آفاق التوظيف فيه وبخاصة للخريجين الجدد الباحثين عن فرص عمل، كما أن الجامعات في حاجة ماسة إلى متابعة الخريجين بعد التخرج والمساعدة في إيجاد فرص عمل لهم محلياً وإقليمياً عبر وحدات ومراكز التوظيف فيها، والعمل على تحسين فرص العمل لهم من خلال الدورات التدريبية، وتنمية المهارات اللازمة التي تساعد في الحصول على فرص عمل جديدة في بيئة عمل متخمة بالخريجين وتمتاز بالمنافسة الشديدة.

٤. رفد السلطة الوطنية بالكوادر الأكاديمية والكفاءات البحثية القادرة على رفع أداء المؤسسات العامة، المدنية والأمنية وتحسين مستوياتها من حيث الإنتاجية والفاعلية، والانضباط، واحترام الأنظمة والتعليمات، والالتزام بالمعايير الوطنية في العمل الوظيفي النظيف. إن الأكاديمي الذي يتحول للعمل في القطاع العام أثبت في أكثر من مجال أنه يمتلك الحساسية الوطنية والاجتماعية والمعرفية لتحسين أدائه في هذا القطاع كونه يحمل الخبرات المختلفة والرؤية الجديدة ونتاج أبحاث، وتكون عملية صناعة القرار عنده، واتخاذه عقلانية واعية تعتمد على نتاج أبحاثه ورؤيته العلمية وخبراته الواسعة. كما أن تواصله مع الطلبة في الجامعات، ومتابعة البحوث العملية والمشاركة في المؤتمرات الدولية تفتح له رؤية آفاق الصورة بشكل مختلف عن أناس آخرين لأنه جسد في شخصيته البعدين المحلي والعالمي بحيث استطاع نقل تجارب الآخرين واستفاد منها في العمل الأكاديمي، وستنعكس إيجابا على عمله الجديد في القطاع العام أو قطاع السلطة الحكومية.

٥. تأسيس مراكز التميز الأكاديمي والبحثي Center for Academic and Research Excellence داخل الجامعات لأن البيئة الجامعية الآمنة والنظيفة

والنزيهة تنعكس إيجابا على نزاهة المجتمع. وقد بدأت هذه المراكز في عدد من الجامعات الأوروبية والأمريكية، حيث تسهم هذه المراكز في مساعدة الطلبة أولاً في زيادة درجة المهارات التي يمتلكونها وتقوية استراتيجيات التعليم وبناء الثقة والعمل الجماعي وروح الفريق، وجعلهم متعلمين فاعلين، وتقديم الحواجز لهم عبر جلسات عصف ذهني تنمي التفكير والإبداع، والبحث عن حلول لمشاكلات تعليمية تواجههم داخل الجامعات. وارتباطاً مع ذلك قام عدد من الجامعات الغربية بتأسيس مراكز النزاهة الأكاديمية Academic Integrity، وتحسين الجودة لضمان عملية تعليمية نظيفة تشمل الطلبة والأكاديميين والإداريين. ولكن يبقى التركيز على الأكاديميين في هذه المعادلة لأن النزاهة الأكاديمية تعتمد عليهم بشكل مباشر لأنهم وجهاً لوجه مع الطلبة، وهم الذين يقومون بعملية التدريس ووضع الامتحانات والتصحيح والتقييم وما إلى ذلك من وظائف. وقد تم تحديد خمس قيم رئيسة مرتبطة بالنزاهة الأكاديمية بالنسبة للهيئة الأكاديمية هي: النزاهة، والثقة، والعدالة، والمسؤولية والاحترام. ومن هنا تقع على المحاضر الجامعي مسؤوليات ومهام عدة واجبه فيها فرض النزاهة الأكاديمية ومنها:

- إشعار الطلبة بالمعايير العالمية للسلوك السليم داخل الجامعة.
- التوضيح لهم كيف أن الغش في الامتحانات يؤذي الطلبة أنفسهم.
- اتخاذ خطوات لكشف الغش حتى يشعر الطلبة أن هناك متابعة وثيقة.
- إذا حدث فعلا الغش، يتصرف المحاضر بقوة وبحزم ضمن إجراءات الجامعة التأديبية.
- استغلال الوقت الكافي في بداية الفصل الأكاديمي لتوضيح أسس السلوك الحسن والسلوك المطلوب.
- تنمية معايير وأجواء جماعية للنزاهة داخل الصف الدراسي.
- ضمان وصول الطلبة إلى المواد التعليمية ومتابعتهم في كتابة الوظائف والامتحانات وأوراق العمل والأبحاث.
- إدراك النقاط والعوامل الضاغطة على الطلبة وبخاصة أصحاب المستويات التعليمية المتدنية.
- زرع الثقة بين الطلبة، وخلق الحوافز المختلفة.
- مواجهة الطلبة في حال تورطوا في حالات غش أو سرقات علمية.
- قدرة المحاضر أو المدرس الجامعي على التمييز بين ثلاث حالات في كتابة الأبحاث وهي: Plagiarism , Paraphrasing and Direct Citation

تجربة تدريس مساق النزاهة والشفافية في الجامعات الفلسطينية:

تعد تجربة تدريس مساق النزاهة والشفافية في مواجهة الفساد في عدد من الجامعات الفلسطينية غنية جداً، وبخاصة فيما يتعلق بالأداء الأكاديمي والتجربة العملية. وجاء التميز في هذا المساق من خلال المادة العلمية والتعليمية الجديدة Syllabus التي أعدت عبر شراكة بين جامعات فلسطينية عدة، ومؤسسة أمان حيث اشتركت في المشروع في مرحلته الأولى أربع جامعات فلسطينية فيما انضمت إليه جامعات أخرى في مرحلة لاحقة. وقد تم إعداد المادة العلمية بالاشتراك المباشر من فريق مؤسسة أمان، وراجعه أكاديميون يعملون في حقول مختلفة في الجامعات المحلية. أثبت تجربة تدريس المساق أنها ممتعة Joy and Fun لشعور الأستاذ الجامعي أنه يقوم بواجب وطني تجاه الوطن من خلال غرس ثقافة النزاهة في مختلف المستويات داخل الحرم الجامعي، لا سيما في أوساط الطلاب والطالبات باعتبار أنهم مجموعة اجتماعية شبابية فاعلة وقادرة على إحداث التغيير في المجتمع، مع إبقاء ما يحدث اليوم في عدد من الدول العربية حاضراً في سياق التغيير الشامل، ودور الشباب فيه. لكن في الوقت نفسه، يشكل تدريس المساق تحديا على صعيدين: التحدي الأول متعلق بالتحضير النظري الجيد الذي يجب أن يقوم به المحاضر في تدريسه لمادة علمية نظرية متداخلة الحقول المعرفية، أما التحدي الثاني فينصبّ على مساحة الحرية الممنوحة لتدريس هذا المساق، لا سيما في عرض أمثلة مختلفة عن الفساد، والمحسوبيات، والواسطات، وهدر المال العام، وما إلى ذلك من أمثلة، وقد امتاز الكتاب الذي أُعدّ لخدمة هذا الغرض بالسمات الآتية:

- احتوى الكتاب على أربعة فصول وعدد من الحالات الدراسية كلها متعلقة بالحكم الصالح ومعاييره، وارتباطه مع النزاهة والمساءلة، والفساد وأشكاله المختلفة، ونظام النزاهة الوطني والتجربة الفلسطينية في هذا السياق.
- تجربة جماعية لأكاديميين من أربع جامعات فلسطينية في عمل مراجعات نقدية للكتاب وإبداء وجهات النظر فيه، وبالتالي تنمية روح العمل الجماعي الأكاديمي الفلسطيني.
- ينتمي الأكاديميون لحقول معرفية مختلفة منها القانون، والعلوم السياسية، والإدارة العامة، وعلم الاجتماع.
- يمثل الكتاب على بساطة محتواه جزءاً من تجربة فلسطينية كتابية لا بأس بها في إعداد المواد التعليمية وبخاصة في هذا الحقل المعرفي الجديد والمتجدد.

ومن هنا فقد هدف تدريس مساق النزاهة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

١. غرس ثقافة النزاهة والمساءلة والمواطنة الصالحة في أوساط الطلبة الجامعيين على اعتبار أنهم دعاة ورسل تغيير إيجابي وطاقة شبابية هائلة يجب استغلالها بالشكل الأمثل.

٢. تكريس الشعور بأهمية تشكيل المنتديات وجماعات الضغط، وإطلاق المبادرات الخلاقة لتحقيق هذا الهدف السامي.

٣. بناء تحالفات وائتلافات مجتمعية تضم المجتمع المدني من جهة، والجامعات من جهة أخرى بهدف تحسين منظومة النزاهة الوطنية.

٤. محاربة الفساد بكل أشكاله على المستويات والأصعدة كافة، لأنه أي الفساد، يهدد استقرار المجتمعات كلها، ويعرض التنمية فيها إلى الخطر الشديد.

٥. العمل على تحضير مادة علمية نظرية صحيحة ومتوازنة عن النزاهة والشفافية وعن مصطلحات أخرى متشابهة، والبناء عليها من خبرات المحاضرين وأبحاث الطلبة.

٦. إطلاق العنان لحركة طلابية شبابية من أجل الإدارة النظيفة التي يمكن أن تتحول مع الوقت إلى حركة شبابية باتجاه الدمقرطة واللبرلة والتنمية المتوازنة والمستديمة.

٧. تحول الجامعة مع مرور الوقت إلى منصة Platform أو مجموعة فكر Think Tank لمساعدة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية والمدنية عبر تنمية قدراتهم وبناء طاقاتهم وتحسين أدائهم الإداري والوظيفي والمالي.

٨. وأخيرا يجب الإشارة إلى أن تدريس هذا المساق إنما يعد البداية لإنشاء مراكز التميز الأكاديمي ومراكز النزاهة الأكاديمية في الجامعات المحلية، بما يكفل خلق بيئة تعليمية وتعلمية نظيفة ومريحة.

طرق تدريس المساق:

تنوعت طرق تدريس المساق بين التقليدي والحديث ومنها:

١. المحاضرات التقليدية العادية لبناء منظومة نزاهة، ومنظومة مفاهيم أخرى عبر إشاعة المعلومات الصحيحة ومناقشتها في أجواء حرية مريحة.

٢. التدريس عبر القراءات النقدية الثاقبة لإعادة تشكيل الجمل والفقرات، وحتى المحتوى الفكري، ووجهة نظر الطالب فيما كتب لتنمية النزعة الفكرية الناقدة والعقلانية عنده.

٣. مناقشة الحالات الدراسية المختلفة الموجودة داخل الكتاب عبر وسيلة العصف الذهني Brain Storming وتشكيل مجموعات فكر والعمل بروح الفريق، والتفكير بحالات أخرى من الحياة العملية.

٤. التدريس من خلال الدراما والعمل المسرحي البسيط من خلال دعم مبادرات طلابية في هذا الشأن.

٥. المشاركة الطلابية الفاعلة في النقاش، والمصارحة، وخلق أجواء مريحة لذلك.

مبادرات طلابية:

- تنوعت المبادرات الطلابية التي خرجت كإحدى نتائج تدريس هذا المساق ومنها:
- قيام الطلاب مباشرة بتنظيم أمور المحاضرة داخل الصف الدراسي عبر وضع مجموعة من التعليمات المهمة والحيوية لخلق أجواء تعليمية مريحة، أو المشاركة المباشرة في نقاشها.
- المشاركة في الأعمال المسرحية والدرامية والتمثيلية، وكتابة النصوص الأدبية لخدمة أغراض التمثيل وإشاعة أجواء فرح جماعي هادف.
- تشكيل المنتديات واللوبيات والبرلمانات الطلابية من أجل الضغط باتجاه محاربة الفساد، وتنمية الشعور بالنزاهة والمساءلة.

المطلوب عمله:

١. إعادة كتابة بعض الفصول في الكتاب التدريسي أو المنهاج Text book بما يضمن الوضوح والتنوع والعمق وزيادة الحالات الدراسية.

٢. اجتماعات دورية للأكاديميين والجامعات التي شاركت في تدريس المساق لتبادل المعلومات والخبرات وعمل التقييمات المطلوبة.

٣. مشاركة مؤسسة أمان بشكل أكثر فاعلية في متابعة قضايا التدريس، والعمل على عقد ورش عمل ومؤتمرات لتبادل المعلومات والخبرات.

المصادر والملاحظات الأخرى:

١. حسن خضر، خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، ٢٠٠٣، ص. ١٣.

٢. جبريل محمد، التعليم العالي الفلسطيني بين القطاع العام والخصخصة، القدس: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، ١٩٩٩، ص. ١-٢.

٣. عبد الجواد صالح، المشكلات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي في الضفة وقطاع غزة، نيقوسيا: دار الصمود العربي، ١٩٨٢، ص. ١٠-١١.

٤. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ورام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨.

٥. تقرير التنمية البشرية في فلسطين ٢٠٠٤، برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، ٢٠٠٥، ص.٤٧.

٦. جابي برامكي، تجربة التعليم العالي في فلسطين منذ الاحتلال: نشأته، الإشكاليات والإنجازات، السياسية الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، السنة السابعة، عدد ٢٦، ٢٠٠٠، ص. ٦-١٤.

٧. رمزي ريحان، التعليم العالي الفلسطيني والتنمية، السياسية الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، السنة السابعة عدد ٢٦، ٢٠٠٠، ص.١٥-٢٣.

٨. مصدر سابق، رمزي ريحان، ص.١٩.

٩. http://home.att.net/nickols/stratrgy_definision.htm

١٠. بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦، ص. ٤١

١١. عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، رام الله: الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، أمان، ٢٠١٠، ص. ١٣- ٢٦.

تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة

د.عايدة باكير

المقدمة

يؤدي التعليم الجامعي دوراً في تطوير المجتمع وتنميته، وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال إسهام مؤسساته في تخريج كوادر بشرية تملك المعرفة والعلم للتدريب على العمل في المجالات والتخصصات المختلفة كافة، حيث توظف طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتعليم، وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع، فلكل جامعة رسالتها التي هي من صنع المجتمع من ناحية، وأداة لصنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية من ناحية أخرى.

وما نشهده اليوم من ثورة تكنولوجية ومعرفية، وتغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية ومعرفية وتعدد في الاهتمامات، يؤكد على الدور المهم للجامعة في تحديد مخرجات تتلاءم وطبيعة هذا العصر، وتوظيف مهمة الجامعة في وظائف أساسية هي: إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، المساهمة في عملية التنشئة ونقل الثقافة بما يضمن صياغة وعي الطلاب وتشكيله وتناول قضايا المجتمع ومشاكلاته، والعمل على خدمة المجتمع وتنميته بجميع جوانبه السياسية والاقتصادية والمعرفية والاجتماعية.

وكذلك تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع، وحل مشكلاته، والرغبة في البحث وتحدي الواقع، واستمرار المستقبل في إطار نهج علمي وثيق، يراعي خصوصية المجتمع، ويمنع تكديس المعرفة، وعدم ربطها بحركة الحياة المتطورة مما يفقد العلم حتمية المعرفة الاجتماعية.

والتعليم الجامعي ثروة كبيرة لا تقدر بثمن، فهو يحرك عملية التنمية لأن المؤسسة التعليمية هي من أرفع المؤسسات التي تقع على عاتقها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من عمليات التنمية فيه من متخصصين وبمختلف المجالات، إضافة إلى أنها تشكل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي تضمن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي تثري صناع القرار بالخبرات والمهارات وبالتالي تتحكم بالأداء السياسي.

ولا يمكن للجامعة في أي مجتمع أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق تفاعل بين الفرد من ناحية، والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، فعلاقة الجامعة بالتغيير الاجتماعي متلازمة ومترابطة؛ فهي تقوي المهارات، وتثري روح الابتكار لدى الفرد، ورفع مستوى الرقي الاجتماعي. فهي تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان، وتيسر فرص العمل للأفراد التي يفرضها المجتمع كونها تلبي حاجة الفرد والمجتمع من مهن مختلفة مما يتيح فرصة للانتاج وبالتالي يترك أثراً إيجابياً على المستوى المعيشي.

تسعى الورقة البحثية إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما وظائف الجامعة الحديثة؟
٢. ما دور الجامعة في البحث والتطوير؟
٣. ما دور الجامعة في خدمة المجتمع؟
٤. ما دور الجامعة في تطوير سلوك الفرد؟
٥. ما الدور الذي تلعبه الجامعة في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
٦. ما المعوقات التي تقف حائلاً دون تحقيق الجامعة لدورها؟
٧. ما المتطلبات اللازمة للجامعة للقيام بدورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وفعالية؟

وظائف الجامعة الحديثة

والجامعة: هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع، تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم وآمالهم بحيث يكون هدفه الأول، **تطوير** المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، فالعلاقة التي تقيمها الجامعات بمجتمعها كما حددها عواد (٢٠١٠) تشمل:

أولاً: **النمو المعرفي** أو ما يسمى بالثورة المعرفية أو الانفجار المعرفي الذي تسهم الجامعة في إحداث أساليب وأدوات تسهم في الحصول على المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتحليلها مما جعل قوة الجامعة وكفاءة أعضاء الهيئة التدريسية فيها، ومستوى طلابها هو المحور الأساس لدرجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية. والثقافية،

وتحقيق التنمية الشاملة بما تقدمة الجامعة من إمكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي وتطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانياً: التقدم التقني: الذي فرض على الجامعات مناحي جديدة فلم يعد هناك مجال لعزل الجامعة عن التقدم والتطور الذي شهده هذا العصر، وأصبح من حتمية مسؤولياتها النهوض بمجتمعاتها، ومتابعة التطور التكنولوجي والمساهمة فيه، وتطوير البرامج والمناهج التعليمية وإعداد القوى البشرية علمياً وفنياً وإدارياً واجتماعياً، في ضوء التطور التكنولوجي ومتطلباته.

ثالثاً: التنمية، يشمل دور الجامعة أيضاً ترسيخ العلاقة بين الجامعة والمجتمع، من خلال تنمية البحث العلمي والتطبيقي وربطه بواقع العمل، ومن تدريس مشكلات الصناعة والزراعة ومعوقات العمل وإعداد الكفاءات البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف النشاطات، وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات. وإذا ما أهمل دور التعليم العالي في الخطط التنموية في المجتمع، فالنتيجة هي تباطؤ الخطط التنموية وانتشار الجهل.

إن الوظيفة الأساسية للجامعة إضافة لتقديم المعرفة تتمثل بالاستجابة للاحتياجات الفعالة والأساسية لتنمية المجتمع التي تتمثل بما يلي:

١. التعليم الجامعي للارتقاء بالمجتمع فكرياً وعلمياً.
٢. توفير الإمكانيات البحثية والمعملية لحل مشكلات المجتمع وتمدّنه.
٣. الخدمة العامة للارتقاء بالمجتمع حضارياً وفكرياً.
٤. الإبداع الفني: فدور الجامعة ليس تحصيلاً علمياً ومعرفياً فقط، بل بناء للشخصية المميزة وتفجيراً لطاقات الطلبة الثقافية والفنية والأدبية عن طريق أنشطة موازية ومنح جوائز تنافسية.
٥. نشر المعرفة وتكوين العقلية الواعية لحل مشاكلات المجتمع والبيئة المحيطة، ومعرفة الأساليب الفنية المستخدمة، وتتبعها لركب التقدم العلمي والتكنولوجي.
٦. التنمية المهنية والروحية، وتنمية بعض المهارات مثل: مهارات القيادة والاتصال وغيرها، وزيادة التخصص في المهن، وارتفاع مستوى المهارة الذي تتطلبه الأعمال والمهن.

وكان للتغيير التكنولوجي الذي يشهده العالم، وما نتج عنه من تطور هائل في وسائل الاتصالات ووجود عدد من التقنيات الحديثة، الأثر الأكبر في ظهور احتياجات جديدة، فالثورة المعرفية والتكنولوجية الهائلة نتج عنها تقنيات عديدة وفّرت على الإنسان كثيراً من وقته وجهده.

لقد أصبحت المعرفة قوة دافعة ومحركاً أولياً للاقتصاد الحديث: فهي أهم وسائل زيادة انتاجية العمالة، وهدر المحتوى الإلكتروني والمقوم الرئيس للبرمجيات التي تعالج هذا المحتوى، وهناك تغير في النماذج الإرشادية في عصر المعرفة من ميزة التنافسية على أساس جمع المعلومات إلى امتلاك المعلومات على أساس القدرة على خلق المعرفة الجديدة(أحمد خمودي،٢٠١٠)، التي تنتج ما يلي:

١. التكنولوجيا الجديدة.
٢. المنتجات الجديدة.
٣. القدرة على صناعة المنتجات وفقاً للاحتياجات تماماً، وحسب الطلب ومواصفات المستهلك.
٤. العمليات الجديدة.
٥. النوعية الجديدة.

وهذا يتطلب نظرة جديدة تماماً للتعليم، وما يجب أن يكون عليه، ونظراً لكل ما سبق ولتزايد العولمة الاقتصادية وإعادة الهيكلة في النظم السياسية والاقتصادية العالمية ومتطلبات المعرفة والمعلومات، فإن الاحتياجات التعليمية على جميع مستوياتها (من حيث بيئتها، ووظيفتها، والمناهج الدراسية، والمداخل) قد تغيرت ولاسيما مستوى التعليم العالي، فثورة المعرفة واستخدام الإنترنت وسرعة الاتصال وقلة تكاليفه أترى بيئة بناء المعرفة المصممة خصيصاً لتقديم مزيد من البرامج الدراسية والأنشطة المنهجية واللامنهجية، والمشاريع المرتبطة بالحاسوب والتعلم عن بعد لخلق المعرفة والتطوير المستمر للأفكار، فالمؤسسات الجامعية تصبح أقل تشدداً وأكثر مرونة في محاولة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمتعلمين والاقتصاد العالمي، لذا فإن البرامج الجامعية المقدمة ينبغي أن تكون متكيفة لتعكس هذه المعرفة، وربطها بمتطلبات التعليم والتعلم، عن طريق خلق المعرفة الجديدة ورأس المال البشري من خلال التعليم والأخذ بنظام الجودة والاعتماد لضمان جودة البرامج الأكاديمية والتربوية بما يتماشى وظروف كل مجتمع.

المهمات التي تقع على عاتق التعليم الجامعي في الوطن العربي بعامة والوطن بخاصة هي تحقق أهدافاً تربوية وثقافية ترمي إلى تغيير الشخصية للفرد في المجتمع وإصلاحه وإبعاد الموروثات النفسية والاجتماعية والثقافية البالية، وبناء ثقافة الفرد وفق الأسس والقيم الحضارية الحديثة التي تجعل الفرد عضواً إيجابياً في المجتمع والعالم المعاصر، فللنظام التربوي دور أساس في إحداث هذه التغييرات وترسيخ التقاليد الإيجابية، فهي طريق للارتقاء وسبيل للنهوض وتنمية الشخصية المتكاملة من مختلف جوانبها وأبعادها، وتربية الشخص على احترام القيم الإنسانية وتحمل المسؤولية، وطلب

العلم للعمل به، وليس فقط وسيلة للكسب أو للتزين به، أي أن وظائف الجامعة أضحت علمية خلقية اجتماعية تسعى نحو تنوير دائرة المعرفة وتوسيعها والإسهام في محو الأمية بمفهومها الحضاري الحديث.

ومما سبق نستنتج أن دور الجامعة في سلوك الفرد يتمثل بـ:

١. ربط المادة العلمية للمقرر بالفرد والمجتمع والحياة والبيئة بدلاً من تدريسها بشكل يعزلها عن محيط الفرد في المجتمع.
٢. ترسيخ قيم المواطنة الصادقة وفضائل السلوك المدني في الممارسات اليومية للأفراد والجماعة والمؤسسات.
٣. ترسيخ مبادئ السلوك المدني من خلال الندوات والنشاطات اللاصفية والمؤتمرات التي تسهم في طرح مشكلات المجتمع والبيئة المحلية، وطرح حلول منطقية لها.
٤. تنمية المعرفة لدى الشباب وتربية كفاءاتهم، وتهذيب مهاراتهم، وترسيخ مبادئ الوعي ونشره عن طريق ترجمة الأفكار إلى أفعال، والشعارات إلى إنجازات، والأهداف إلى نتائج.
٥. تكوين المواطن الخلوق المعتز بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده، المتمسك بمقومات هويته، الملتزم بالواجبات والقوانين، المساهم في الحياة الديموقراطية.
٦. تشكيل فضاء جامعي رحب عبر برامج غنية، وأنشطة متنوعة هدفها التصدي بحزم لمختلف السلوكات اللامدنية، وبخاصة الغش والعنف بشتى أشكاله.
٧. تدريب الطلبة على كيفية المناقشة الحرة، فيتدرب على احترام آراء الآخرين مع نقدها،وبيان محاسنها وعيوبها واعتماد الحجة والاقتناع والتدريب على النقد الذاتي وتوفير فرص للطلبة للمشاركة والحوار.
٨. تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع من جوانبه المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) عن طريق استغلال كل القدرات العقلية، والمصادر المادية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين أحوال المجتمعات، وذلك من خلال:

- البحوث التطبيقية الهادفة إلى سدّ حاجة المجتمع، أو حل مشكلة معينة.
- تقديم الاستشارات: وهي خدمات يقدمها أساتذة الجامعة في جميع المجالات لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية للأفراد الذين هم بحاجة إليها.
- تنظيم برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج، وتنفيذها بما يحقق مبدأ التربية المستمرة، والنمو المهني.
- نقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية.
- تأليف الكتب العلمية الموجهة للطلاب وأفراد المجتمع.
- النقد الاجتماعي البناء لتوجيه حركة المجتمع في إطار الأهداف الاجتماعية.

دور الجامعة في البحث والتطوير

يلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دوراً أساسياً في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم، فالجامعة تحدد حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الانتاجية بخاصة، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي مجتمعاتها، وتقدمهم لتحقيق غايات وأهداف تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة (كاظم حبيب،٢٠١٠).

وبناءً على ذلك، أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماماً خاصاً، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ووفرت ما يلزم من تمويل ومعدات، فهي بيئة ممتازة للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها، والسعي في توظيفها لحل المشكلات المختلفة في المجتمع، وبدونها تصبح الجامعة مجرد وسيلة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها آخرون.

وأصبحت البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر جزءاً أساسياً من مهمات أعضاء الهيئات التدريسية، وشرطاً أساسياً لترقيهم وتوليهم الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة، مما يحفز أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية بذل قصارى جهودهم لإنجاز البحوث العلمية، والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة، وتنفق الجامعات في الدول الصناعية الكبرى حوالي(٠,٦٪ - ٠,٤٪) من مجمل الإنفاق العام على البحث والتطوير يتم توظفيها لأغراض التنمية المختلفة فضلاً عن إثرائها للمعرفة وإنمائها وإسهامها في حلّ المعضلات وتطوير المنتجات، كما تسهم في بناء القدرات العلمية للشباب، وتكوّن أجيالاً من الباحثين لرفد مسيرة التنمية عبر برامج الدراسات العليا.

دور الجامعة في خدمة المجتمع

إنّ خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية(مجدي مصطفى،٢٠٠٢)، عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها، كما أن الجامعة تخدم المجتمع عن طريق حلّ مشكلاته، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية.

فهي نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريق نشر المعرفة خارج جدران الجامعة، وذلك بغرض إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة(طارق عامر، ٢٠٠٧) فإن معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة، كما تسعى الجامعة أيضاً إلى نشر إشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات وبتغيير الرأي العام، بما يجري في مجال التعليم فكراً، أو ممارسة، كما تقيّم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته، وتقترح تصورات وبدائل تثير وتشيع فكراً تربوياً داخل المجتمع.

فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاث تطبيقية وتقوم باستخدام مواردها لمساعدة احتياجات الشباب غير الجامعي والكبار واهتماماتهم بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة.

وتستقطب الجامعة من المجتمع أعلى فئاته علماً وثقافة، وكل تغيير يطرأ على المجتمع ينعكس على الجامعة، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه. فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل، والأزمة التي تعيشها الجامعات في الوطن العربي نشأت نتيجة لما يلي:

١. أن الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل لا ينسجم تماماً مع ما يجب أن تحرص عليه لتحافظ على كونها جامعة.
٢. سيطرة سياسة الدولة على سياسة الجامعة والمجال واسع النطاق للمركزية.
٣. ضعف الموارد المالية الداعمة للأبحاث العلمية والتطبيقية.
٤. تجاهل الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل، والبعد عن حاجاته ومشكلاته.
٥. عزل الجامعة عن مجتمعاتها، وحصر نقل المعرفة داخل جدران الجامعة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه.
٦. ضعف العمل التطوعي، وضعف العلاقة بين هيئة التدريس في الجامعة والمؤسسات المحلية من مكتبات ومتاحف وأندية ومؤسسات صناعية.

سلبيات التعليم الجامعي في الجامعات العربية

من أهم المظاهر السلبية الواضحة في دور الجامعات ما يلي:

١. ضعف التواصل والحوار المستمر بين العلماء والباحثين والطلبة العرب في الجامعات وهيئات البحث العلمي.
٢. ضعف التكامل والتعاون العلمي والثقافي العربي، إذ يقتصر على بعض البرامج

البسيطة مثل تبادل الوفود الطلابية أو زيارات الأساتذة.

٣. ضعف تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية بين مختلف فئات المجتمع العربي.
٤. عدم ربط العلم بالعمل في بعض الأحيان واتخاذ العلم كوسيلة لكسب العيش.
٥. النسبة المرتفعة لمعدل الأمية في الوطن العربي حيث أن (٦٥) مليون عربي أمي لا يقرأ ولا يكتب.

إن التعليم في العالم العربي يتحرك ببطء، وبحاجة إلى من يدفعه (يوسف القبلان، ٢٠٠٥)، إن معظم الجامعات لديها مراكز وعمادات للتطوير ولها رؤية ورسالة وأهداف مكتوبة بشكل جيد، ولكن حين تخضع هذه الرؤية والرسالة للتقييم، تكون النتيجة متواضعة ويمكن تطوير الجامعات، معتمدين على الآتي:

١. وضوح الرؤية، وتسخير الإمكانات لخدمة أهداف الجامعة لتحقيق التطوير الفعلي.
٢. أن تتفق مخرجات العملية التعليمية مع أهداف الجامعة المعلنة، والتوقعات العالية المصاحبة لإنشائها.
٣. التغير النوعي من خلال إنتاج البحوث ورفع مستوى المناهج وأساليب التدريس.
٤. تفعيل دور الجامعة في المجتمع والمشاركة الفعلية في مشاريع التنمية وبرامجها واستراتيجيات التغيير والتطوير فيها.
٥. التطور المنشود لمستوى التعليم عن طريق تفعيل الدور البحثي بهدف تطوير البرامج البحثية والأكاديمية.
٦. تعزيز البنية التحتية لكليات التربية، وتطوير كفاءات أعضاء هيئة التدريس، والتواصل مع الجامعات العالمية.
٧. اعتماد أسلوب العمل الجماعي التعاوني، وتبادل القدرات والمواهب والخبرات.
٨. توفير هيكلية ومناهج مناسبة لعملية التطبيق والتنفيذ.
٩. الارتقاء بمستوى الطالب في جميع الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والروحية.

واقع الجامعات الفلسطينية

تعرض الشعب الفلسطيني بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية إلى سلسلة من الهزائم النفسية والتعليمية حيث تحكمّ الاحتلال في أمور التعليم وتطويره ووضع عدداً من العراقيل أمام تعليم الشعب الفلسطيني، الأمر الذي أسهم في جمود عملية التعليم وعدم تطورها هادفاً إلى تجهيل الشعب الفلسطيني وطمس تراثه الوطني، وجعل عملية التعلم مجرد عملية

نظرية لا معنى لها مما أسهم في عدم تحقيق الجامعات الفلسطينية لأهدافها التربوية الخاصة.

لقد وصل الواقع التعليمي في الأراضي المحتلة إلى حد صعب جداً، فالطلاب على مختلف مستوياتهم، وكذلك هيئة التدريس يعانون إحباطاً نفسياً من جراء الأوضاع التربوية الناتجة عن الظروف الصعبة القاهرة التي فرضت عليه، فالمعلم اليوم محاصر مادياً ونفسياً وتربوياً إلى حدّ الاختناق، والجامعة لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي دون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، والتي نتاجها تقوية المهارات وتزكية روح الابتكار لدى الفرد. إن أثر التعليم الجامعي كبير في عملية الرقيّ الاجتماعي لأنها تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتيسّر فرص العمل للأفراد وترفع مستوى معيشتهم(فواز عقل، ١٩٩٦).

هدفت الجامعات في الأراضي الفلسطينية سابقاً إلى القيام بما يلي:

١. توفير فرص التعليم للتقليل من هجرة خريجي المرحلة الثانوية مما يؤدي بدوره إلى الصمود والبقاء على الأرض.
٢. استقطاب الكفايات الفلسطينية المنتشرة في الخارج للعمل في الجامعات، والإسهام في تقدمها.
٣. الإسهام في خلق مجتمع فلسطيني مثقف واعٍ، وتنمية الشخصية الفلسطينية من خلال تعميق فهم التجربة الفلسطينية المعاصرة المطروحة عليه.

إن هدف الجامعات اليوم هو بناء مجتمع معلوماتي يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها، واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن للأفراد والشعوب والمجتمعات تسخير كامل إمكانياتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة، وتحسين نوعية حياتهم. فنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي من الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة يؤدي إلى الارتقاء بالحالة الإنسانية، ويؤدي إلى التنمية الإنسانية.

وقد أكدت الأبحاث والدراسات الفلسطينية في مجال التعليم أن المجتمع الفلسطيني بحاجة لوجود فلسفة فلسطينية تجسد الكيان والهوية الفلسطينية بشكل واضح. وهي ضرورة وطنية وثقافية وسياسية واجتماعية تعكس البعد الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي بشكل متوازن، وتنسجم مع قيم المجتمع الفلسطيني وعاداته وتقاليده المتميز عن

غيره من الشعوب العربية والإسلامية (القاضي (١٩٩٤)، أبو دف (١٩٩٩). وتهدف هذه الفلسفة إلى ما يلي:

١. تطوير شخصية المواطن الفلسطيني، وتعزيز قدراته على التحليل والنقد والمبادرة والإبداع والحوار الإيجابي.
٢. إعداد الطلبة لحياة تسودها روح العدل والمساواة والمشاركة والديمقراطية.
٣. تنمية التفكير لدى المتعلمين بحيث يسهم ذلك في تحقيق التلاؤم بين الحقائق التاريخية والالتزامات الوطنية المستقبلية للشعب الفلسطيني.
٤. تمكين المتعلمين من إتقان اللغة العربية ولغة أجنبية أخرى على الأقل تمكنهم من الاطلاع المباشر على إنتاج الفكرة والتقنيات والنظريات العلمية والقيم الحضارية.
٥. تمكين المتعلمين من حقهم في بناء شخصيتهم، ومساعدتهم على التعلم الذاتي.
٦. المساعده في إذكاء الشخصية، وتنمية ملكاتها، وترسيخ الإدارة الفاعلة.
٧. غرس الطموح في نفوس المتعلمين من أجل التفوق والإبداع للمساهمة في ازدهار الوطن.
٨. تحقيق النمو المتكامل للفرد (العقلي، الجسمي، والانفعالي) بما يتلاءم مع طاقاته وإمكاناته، وتحقيق تقدمه في كافة المجالات.
٩. إعداد الفرد لكسب العيش، وتحقيق تقدمه المجالات كافة.

وتتيح الجامعة اليوم لكل فرد حرية إنشاء المعلومات والمعرفة، والنفاذ إليها، والاستفادة منها، ونشرها لتحسين نوعية الحياة، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بما يتلاءم مع روح العصر ومتطلباته غير مغفلة استلهام القيم من التراث العربي الإسلامي والإنساني. كما يربط النظام التعليمي بالفلسفة الوطنية الفلسطينية التي تعبر عن الواقع الفلسطيني الجديد، وتنسجم مع قيم وعادات المجتمع المتميز وتقاليده عن غيره من الشعوب العربية والإسلامية لما يعانيه من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة موروثة عبر الاحتلال الإسرائيلي، هادفة إلى تلبية حاجات الشعب الفلسطيني وطموحاته في النمو والتقدم ضمن كيان وطني فلسطيني مستقل جغرافيا وسياسيا على أرضه.

دور الجامعات العربية في تنمية المسؤولية المجتمعية

ويمكن إجمال خدمات الجامعة للمجتمع في زيادة المسؤولية المجتمعية وخدمة المجتمع فيما يلي:

١. إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى

العاملة القادرة على مواجهة التغييرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.

٢. تقديم مشورات ذوي الخبرة من هيئة التدريس للإفادة من خبراتهم في مجالات الإنتاج والخدمات.

٣. عقد المؤتمرات التي تسمح في ترقية المجتمع وحلّ مشكلاته.

٤. تبني التعليم المستمر لتعليم الكبار من جميع الأعمار، والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كفايتهم واكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة.

٥. نشر العلم والمعرفة في المجتمع المحلي من خلال محاضرات وندوات ترقى بالمجتمع إلى مستوى يجعل أفراده يتكيفون مع مجتمعهم.

٦. عقد الجامعة حلقات وندوات ومؤتمرات لخريجيها لتحديث معلوماتهم في مجالات تخصصهم، ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية.

٧. تقدم الجامعة لطلابها برامج تثقيفية لرفع مستواهم الثقافي، وربطهم بيئتهم ومجتمعهم.

٨. تقديم خدمات للمجتمع الخارجي عن طريق العمل التطوعي في المؤسسات الحكومية والأهلية.

٩. توفير الإمكانات البحثية والعملية والمعامل المركزية ووحدات البحوث التي أنشئت بغرض القيام بالدراسات المتخصصة في مختلف المجالات العلمية والإنسانية.

تصور المقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع

تتطلب عمليات التحسين والتطوير لعملية التعليم في فلسطين دراسة جادة للواقع التعليمي للوقوف على ما تحتويه عمليات التعلم والتعليم من سلبيات وإيجابيات في كافة الجوانب الإدارية والفنية، وتعزيزها بإستراتيجيات جديدة وحديثة ثبت نجاحها عالميا وتتلاءم مع البيئة الفلسطينية وتطلعاتها في هذه المرحلة، حيث مرت عملية التعليم في فلسطين بعدد من التغيرات والظروف التي عملت على جمود عمليات التطوير في كافة النواحي نظرا لوقوع فلسطين تحت سيطرة عدد من القوى الخارجية التي تحكمت في مصيره، وأوقفت نموه وطموحاته مما أسهم في تجهيل الشعب الفلسطيني أملا منهم أن يترك أرضه ووطنه. ولكن بعد قدوم السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤م حدث عدد من التغيرات والتطورات الإيجابية، ووضعت سياسات التعليم وفلسفته وأهدافاً تعليمية يحتاج إليها الشعب الفلسطيني بما يتناسب وعملية التطوير التعليمي وروح العصر والتقدم.

إن تفعيل دور الجامعة في مجال التنمية الشاملة والتغير والاجتماعي المنشود،

وربط الشعب الفلسطيني بأرضه، وتقوية روح المبادرة والمشاركة، وتوثيق العلاقات الإنسانية والمعرفية، ومعرفة الأساليب الفنية المستحدثة، وملاحقتهم لركب التقدم العلمي والتكنولوجي يتحقق بما يلي:

١. تقديم الخدمات للعاملين بالمؤسسات المختلفة في المجتمع.
٢. تشجيع أفراد المجتمع على زيارة منشآت الجامعة واستخدام مرافقها.
٣. إنشاء لجان استشارية مشتركة من الهيئة العاملة في الجامعة، وقيادات المجتمع من ذوي القرار لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.
٤. توجيه الأبحاث الجامعية لحلّ المشكلات المحلية سعياً وراء خدمة المجتمع وتطويره.
٥. عقد مؤتمرات في الجامعة لمختلف التخصصات.
٦. تقديم برامج لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم.
٧. تجهيز مراكز خدمة المجتمع للقيام بتدريب أفراد المجتمع.
٨. تبنّي الأفكار الجديدة والمتطورة للأفراد، وتسخيرها في إدارة المشاريع والأعمال المختلفة.
٩. مشاركة الجامعة في المناسبات الاجتماعية المختلفة.
١٠. الإسهام في ميادين الثقافة ونقلها لأبناء المجتمع لرفع مستوى الوعي لديهم.
١١. مشاركة الهيئة التدريسية والطلبة في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع.
١٢. الدعم المالي لأبناء الجامعة ممن لا يستطيعون تحمل العبء المالي لإتمام دراستهم لتحقيق شعار حق المواطن في التعليم الجامعي.

تطبيق المسؤولية المجتمعية على الصعيد العام

لقد عدّ الكثيرون التعليم الجامعي ثروة كبيرة لا تقدر بثمن، وفي الوقت الذي تسعى الجامعات في الأراضي المحتلة لتحديث نظم التعليم لتواكب التطور العلمي، نجد أن الاقتراب من واقع التعليم الجامعي ومعوقاته ومشاكلاته يجعلنا نتحقق من التدهور المخيف في مستوى التعليم الجامعي من ناحية، وناتج هذا التعليم من ناحية أخرى، والذي يمكن معالجته بأمور عدة من أهمها تبني المسؤولية المجتمعية.

وتعدّ الجامعات مظلة تغطي باهتماماتها جوانب المجتمع. وقد أدى الإسراع في توسيع الجامعات إلى الاتجاه نحو إيجاد تخصصات أكاديمية تقليدية دون التأكد مسبقاً من ملاءمتها لاستثنائية المرحلة التنموية التي يمر بها مجتمع الأراضي المحتلة(العسكري، ٢٠٠٧).

وتسعى الجامعات إلى الاطلاع بدور الحافز في مجال الحفاظ على الذاتية الثقافية الفلسطينية، وصون التراث الوطني وتريد أيضا أن تكون أماكن للقاء والمناقشة من أجل التعبير عن الوجدان الوطني. وقد أكد عواد (٢٠١٠)، على جوانب من المكاسب التي يمكن للجامعات المحلية أن تجنيها من تبني المسؤولية المجتمعية، وهي كما يلي:

١. تعزز موقعها وسمعتها داخل المجتمع، وزيادة الإحساس الواضح بأهداف الجامعة ورسالتها.
٢. تحقق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي.
٣. تتيح الفرصة لابتكار واختبارها منتجات وخدمات جديدة.
٤. تطوير مهارات السكان المحليين بحيث يصبح لديهم روافد يحتاجونها لدخول سوق العمل.
٥. تزيد انتماء المجتمع والمتعاملين لها وتعزيز روح فريق العمل في المؤسسة، مما يبقي الجامعة مركز إشعاع حضاري واجتماعي يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصادياً وثقافياً وعلمياً، من خلال البحث المستمر في أفضل السبل التي تساعد على تنفيذ الأهداف وتحقيقها، واستيعاب منجزات التقدم التقني، وإنجاز الاختراعات المباشرة لعمليات إنتاج فعلية للتكنولوجيا وغيرها بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية وبالتعاون مع حقل العمل.

الخاتمة

لا يستطيع أي مجتمع تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالمعرفة والثقافة، وامتلاك جهاز إعلامي ومهني سليم يتفق ومتطلبات الواقع والمستقبل المنشود بالعلم والتعليم. ومما لا شك فيه أن الجامعة هي من أهم منظمات ودور صناعة العلم والتعليم في العالم، ويصف بعض رؤساء الدول التعليم العالي بأنه تعليم أساسي، وذلك لأن الركيزة الأساسية في بناء مكونات الإنسان العقلية والوجدانية وتشكيلها، وتأهيله للتعامل مع العلم والمعرفة واستيعاب آليات التقدم وتفهم لغة العصر.

إن مواكبة عصر التكنولوجيا والمعلوماتية المتصارعة فائقة الخطر، تفرض بل وتحتم ألا يكون دور الجامعة نقل المعرفة فقط. ولما كانت الجامعة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه تؤثر في المجتمع من خلال ما تقوم به من وظائف وتتأثر بما يحيط بها من تغيرات تفرضها أوضاع المجتمع وحركته، لذا لم يعد من الممكن أن تعيش بمعزل عن المجتمع الذي توجد فيه، وما يواجهه من تحديات ومشكلات وما يحلم به من طموحات وآمال.

المراجع

١. جميل عمر نشوان، التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات التربوية، مكتبة ومطبعة دار المنار، ٢٠٠٣م.

٢. صالح الحموري، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين النظرية والتطبيق،٢٠٠٩م. الموقع الإلكتروني http//www.arabvolunteering.org:

٣. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٧م.

٤. فواز عقل، دور الجامعة في خدمة المجتمع. من قضايا التعليم- نابلس، ١٩٩٦

٥. كاظم حبيب، دور الجامعات في البحث والتطوير، aljadidah.Com/ ٣١/١٢/٢٠١٠

٦. مجدي محمد مصطفى:تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين، مجلة التربية – كلية التربية جامعة الأزهر ع١٠٩ الجزء الثاني، يونيه ٢٠٠٢

٧. محمود أبو دف، نحو فلسفة تربوية فلسطينية في ضوء الواقع والتحديات، المؤتمر التربوي الأول، كلية التربية- غزة فلسطين، ١٩٩٩م.

٨. وائل القاضي، التربية في إسرائيل،مركز البحوث والدراسات التربوية، نابلس، ١٩٩٤م.

٩. وعد العسكري، دور الجامعة في المجتمع. الحوار المتمدن- عدد ٢٠٧٨. ٢٠٠٧م.

١٠. يوسف القبلان، مستقبل التعليم، صحيفة الرياض اليومية، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض ١/٥/٢٠٠٥. yalgoblan@alriyadh.com

١١. يوسف ذياب عواد، دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات. جامعة القدس المفتوحة ، رام الله-فلسطين،٢٠١٠م.

ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني ((نموذج مقترح))

أ. شادية مخلوف
مديرة دائرة الجودة/ جامعة القدس المفتوحة
shadiaim@yahoo.com

الملخص Abstract

لم يعد دور مؤسسات التعليم العالي مقتصراً على الرسالة العلمية المجردة، بل تعداه ليطال جوانب مختلفة من الحياة اليومية، ويؤثر فيها، وإن كانت الرسالة العلمية المعرفية هي الهدف الحقيقي والرئيس الذي أوجدت من أجله تلك الجامعات والكليات. فاليوم يقع على مؤسسات التعليم العالي مسؤولية مجتمعية أكثر من أي وقت مضى، لا يستثنى منها أي من مؤسسات الدولة خدمية كانت أم غير خدمية، على اختلاف مرجعيتها، طالما هي غير معزولة عن المجتمع.

وانطلاقاً من دور مؤسسات التعليم الجامعي الفلسطيني في التصدي لقضايا المجتمع لا بد لها من إدراج المسؤولية المجتمعية ضمن خطتها الاستراتيجية، لتدرس قضايا ذات الصلة بمسؤوليتها المجتمعية بدقة من خلال تفكير علمي، بحيث يتضمن الإحاطة الشاملة بهذا الموضوع، من زاويتين: الأولى نظرية، والأخرى تطبيقية ميدانية، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية؛ لتحديد نقاط الضعف، والعمل على تلافيها، وتعزيز نقاط القوة الكامنة في السياسات الخاصة بذلك.

ومن الجدير ذكره أن المسؤولية المجتمعية أخذت موقعها على صعيد الاهتمام العالمي خلال العقدين الأخيرين، وكانت محوراً رئيساً في أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن سنة ١٩٩٥، حيث ركز على سبل الوفاء باحتياجات الأفراد في إطار العولمة، وأهمها الاحتياج للعمل والدخل، كما صدرت في سنة ١٩٩٧ معايير المسؤولية المجتمعية للمؤسسات برقم SA٨٠٠٠، وهي أول معايير دولية طوعية تصدر بشأن أخلاقيات المؤسسة، وتشتمل هذه المعايير على ثلاثة مجالات، هي: حقوق الإنسان، وحقوق العاملين، وحماية البيئة.

وعليه، تأتي هذه الورقة لتقدم عرضاً حول ضمان المسؤولية المجتمعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية، وفوائدها، وأبعادها، ومبادئها، بالإضافة إلى مقترح لضمان جودة المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني والمؤسسات التابعة لها، وبالتالي فإنه يمكن من قِبل استفادة الجامعات والمؤسسات التعليمية التربوية منها.

مقدمة:

أصبحت الجامعات في جميع أنحاء العالم على معرفة كاملة بالحاجة إلى سلوك مسؤول مجتمعياً، والفوائد الناجمة عنه. فهدف المسؤولية المجتمعية هو المساهمة في التنمية المستدامة لذلك بات اهتمام معظم دول العالم يعتمد على تطبيق إدارة منظمة تهدف إلى التحسين والتطوير المستمرين، وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات والنتائج والخدمات في الألفية الثالثة باعتبارها الركيزة الأساسية لنموذج منظم وجديد، ليتيح لها مواكبة المستجدات العالمية من خلال مسايرة المتغيرات الدولية والمحلية من أجل التكيُّف معها.

وتعدّ الجامعات من مؤسسات التعليم العالي الرئيسة في المجتمعات لأنها تسهم في تكوين المعرفة وتطوير المهارات اللازمة بهدف توفير الخدمات ورفع أداء هذه المؤسسات في المجتمع، كما أنها تعمل على تدريب المواطنين ليصبحوا قادة المستقبل قادرين على صنع القرارات ومتخصصين في مجالات عدة، حيث تعدّ هذه الجامعات المكان الذي ينمي فيه هؤلاء القادة فهمهم لما حولهم من تغيرات وتحديات يتوجب عليهم أخذها بعين الاعتبار مع تغيير القيم والمفاهيم والممارسات في الجامعات، كما تتغير ممارسات صناع القرار ومع تكوين طبقة جديدة من أصحاب المهن وما يحمله هؤلاء من قيم وممارسات تتكون ثقافة جديدة في المجتمع ككل(١).

ونستطيع القول مما سبق إن السبب الذي يجعل المسؤولية المجتمعية قيمة اجتماعية كبيرة إذ تؤدي إلى تغيير القيم والممارسات في المجتمع وتسهم في خلق ثقافة جديدة وتباشر في نشر ثقافة الاستدامة والتنمية.

تأتي هذه الورقة لتقدم عرضاً حول ضمان المسؤولية المجتمعية في التعليم الجامعي الفلسطيني بالإضافة إلى تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية وفوائدها وأبعادها ومبادئها بالإضافة إلى مقترح لضمان جودة المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني والمؤسسات التابعة لها، وبالتالي فإنه يمكن إستفادة الجامعات والمؤسسات التعليمية التربوية منها.

ومن الجدير ذكره أن المسؤولية الاجتماعية أخذت تتبلور على صعيد الاهتمام العالمي في مرحلة العولمة وكانت محوراً رئيساً في أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن سنة ١٩٩٥ وركز على بحث سبل الوفاء باحتياجات الأفراد في إطار العولمة وأهمها الاحتياج للعمل والأكل كما صدرت في سنة ١٩٩٧ معايير المسؤولية المجتمعية للمؤسسات برقم SA٠ ٨٠٠ وهي أول معايير دولية طوعية تصدر بشأن أخلاقيات المؤسسة، وتشتمل هذه المعايير على ثلاثة مجالات؛ هي: حقوق الإنسان، وحقوق العاملين، وحماية البيئة.

وبالتالي، فإن المواصفة الدولية تقدم دليلا إرشادياً لجميع أنواع المؤسسات فيما يلي:

١. مساعدة المؤسسات في تحديد مسؤولياتها المجتمعية وتعزيز ممارساتها وتطبيقاتها.
٢. تقديم دليل عملي لتطبيق مجالات المسؤولية المجتمعية، وتعزيز مصداقية التقارير والادعاءات التي تصدرها المنظمات في هذا الشأن.
٣. توافق المؤسسات واتساقها مع القوانين والتشريعات المحلية والدولية والفنية.
٤. نشر مفاهيم المسؤولية المجتمعية ومصطلحاتها وتوسيع دائرة الاهتمام والوعي بها.

وتزايد في السنوات العشر الأخيرة الحديث حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث أصبح المجتمع يتطلع إليها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم، وأبرزها ازدياد معدلات الفقر والبطالة والمرض وبخاصة مع تقلص دور الحكومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي انخفض بعد التوجه الواسع نحو التخصيص، وتخلي المؤسسات عن كثير من أدوارها التقليدية والاجتماعية، والتزاماتها تجاه المواطنين، وانتقال هذه الأدوار إلى المؤسسات القائمة في المجتمع.

أما عن تعريف المسؤولية الاجتماعية فإن المراجع المتخصصة تشير إلى عدم وجود تعريف متفق عليه عالمياً إلا أن مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة(٤)، يعرفها بأنها «الالتزام المستمر بالعمل والتصرف بشكل أخلاقي بما يسهم في التنمية الاقتصادية ويحسن نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم بالإضافة إلى السكان المحليين والمجتمع بشكل عام».

كما يعرف البنك الدولي(٥) المسؤولية المجتمعية بأنها «الالتزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة، ويخدم التنمية في آنٍ واحد».

وقد عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية المجتمعية على أنها «جميع المحاولات التي تسهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية».

أما منتدى قادة الأعمال الدولي فقد عرف المسؤولية المجتمعية على «أنها اسلوب في العمل يقود المؤسسة إلى الانفتاح والشفافية مع الموظفين فيها وتحسن علاقاتها الخارجية مع المجتمع من أجل استدامة المؤسسة في المجتمع، وديمومة المؤسسة مع كافة المساهمين».

وتعرّفُ المفوضية الأوروبيةُ مفهوم المسئولية الاجتماعية للمؤسسات بأنه «التطوع الذاتي للمؤسسات في المساهمة في خلق مجتمع وبيئة أفضل».

نستنتج مما سبق بأن المسؤولية الاجتماعية تسهم في تحقيق رفاهية حياة مواطنيها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع الذي تعمل به.

إذن تبين لنا أن جميع التعريفات توضح أن المسؤولية المجتمعية عبارة عن ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، وتوفير الإدارة العليا الدعم والمساندة التامة تجاه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية(٦).

إن الهدف الرئيس من المسؤولية المجتمعية هو المساهمة في التنمية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وتوفير الصحة للجميع، والعدالة المجتمعية، ومقابلة احتياجات المجتمع من خلال العيش في الحدود البيئية باستخدام الموارد الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية. وتركز على ثلاثة جوانب هي:

- دعم النمو الاقتصادي.
- تحقيق التقدم الاجتماعي.
- الإسهام في حماية البيئة.

ويمكن للمؤسسات أن تحقق عدداً من الفوائد المهمة عند تبنيها مجالات المسؤولية المجتمعية من أهمها ما يلي:

- تشجيع جعل عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم متطور لتطلعات المجتمع، والفرص المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية.
- تعزيز سمعة المنظمة، وتشجيع ثقة أكبر للجمهور بتعزيز أداء نتائج المنظمات وتحسينه.
- تحسين العلاقة مع الأطراف المعنية وتنظيمها.
- تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامة العاملين وصحتهم والاهتمام بحقوقهم المختلفة.
- تحسين اعتمادية التعاملات ونزاهتها من خلال المشاركة السياسية المسؤولة، والمنافسة العادلة، وانعدام الفساد.
- المنع أو الحد من الصراعات المحتملة مع المستهلكين بشأن المنتجات أو الخدمات.

- المساهمة في حيوية المنظمة على المدى البعيد عن طريق تعزيز استدامة الموارد الطبيعية، والخدمات البيئية.
- المساهمة في المصلحة العامة، وتعزيز المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية.

وعليه، فإن تبني هذا المفهوم في مؤسسات التعليم الجامعي الفلسطيني يضفي عليها مجموعة من الفوائد منها:

١. تشجيع عملية اتخاذ القرارات على أساس تطلعات المجتمع.
٢. تعزيز سمعة المؤسسة وتشجيع ثقة أكبر بالمجتمع المحلي.
٣. تحسين تنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية.
٤. تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامة العاملين وصحتهم والاهتمام بحقوقهم المختلفة.
٥. زيادة الوفرة الإنتاجية وتحسين كفاءة الموارد.
٦. تحسين اعتمادية المعاملات ونزاهتها من خلال المشاركة السياسية المسؤولة، والمنافسة العادلة وانعدام الفساد.
٧. الحد من الصراعات المحتملة مع المستفيدين بشأن المنتجات والخدمات.
٨. المساهمة في حيوية المؤسسة على المدى البعيد عن طريق تعزيز استدامة الموارد البشرية والمادية.
٩. المساهمة في المصلحة العامة، وتعزيز المجتمع المدني والمؤسسات(٨).

وحتى نستطيع الربط ما بين المسؤولية المجتمعية، وضمان جودتها في التعليم الجامعي الفلسطيني لا بد من تناول بعض من المفاهيم والأبعاد والمبادئ المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية بحسب الآتي:

أولاً: المفاهيم الرئيسة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

لا شك أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية أحد المفاهيم الحديثة والمتداولة في الخطاب العربي والعالمي منذ بداية الألفية الثالثة حيث يتشابك هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى مهمة تتقاطع فيما بينها، وأن هذه المفاهيم لا ينفصل بعضها عن بعض بل هي مترابطة ومتكاملة، وجميعها يتصل بالمسؤولية الاجتماعية ومن هذه المفاهيم ما يلي:.

١. مفهوم الحوكمة Corporate Government:

يرتكز مفهوم الحوكمة على ضبط كافة العمليات والقرارات الصادرة عن المؤسسات وفق ما تقتضيه القواعد المهنية وأخلاقيات العمل. وبما لا يتعارض مع الأنظمة والتشريعات

المعمول بها في مناطق عمل المؤسسات. وعليه، فإن مفهوم الحوكمة يتقاطع مع المسؤولية الاجتماعية في تحديد مسؤوليات المؤسسة تجاه قطاع أصحاب المصلحة من المستثمرين والمساهمين. (٩).

٢. مفهوم المواطنة Corporate Citizenship:

إن مفهوم المواطنة يقضي أن تؤدي المؤسسات مهمتها المتكاملة تجاه مجتمعها بوصفها «فرداً صالحاً» ينطلق من قيم مجتمعها. وبالتالي تتولى تقديم مشاركات فعالة وإيجابية تسهم في تحسين المجتمع وتطويره بحسب التخصص والامكانيات المتاحة(١٠).

٣. مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development Corporate:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، أو هي التعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل.أي أنها تنمية قابلة للاستمرار. وهي عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي.

٤. المسؤولية المجتمعية للجامعات:

التزام الجامعات بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز من التنمية المستدامة، وفي إطار من الفهم والإدراك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للجامعة للتأثير على الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا عن إسهام الجامعة بقيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال(١١).

٥. الاستثمار في المجتمع المحلي:

التوظيف الأمثل للموارد في المجتمع ومراعاة احتياجاته من خلال توفير الشراكات غير الربحية جنباً إلى جنب مع إيجاد المتطوعين من داخل مؤسسات المجتمع المحلي بغية الحصول على أفضل مخرجات تلبي الاحتياجات ما أمكن بأقل التكاليف وأسرع وقت(١١).

ثانياً: أبعاد المسؤولية المجتمعية:

١. البعد الاقتصادي:

لا يشير البعد الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية إلى الربح كجانب من جوانب الأعمال التجارية، إنما إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي، وضمن هذا السياق فعلى المؤسسات أن تقوم بتبني وتطبيق مبادىء المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاص بها(١٢).

٢. البعد الاجتماعي:

لا بد للمؤسسة أن تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه، وتحسين شؤون العاملين فيها ورعايتهم بما ينعكس إيجاباً على زيادة إنتاجهم وتنمية قدراتهم الفنية، وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم (١٢).

٣. البعد البيئي:

لا بد للمؤسسة أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها، والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والانتاجية المتاحة، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد. وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها، وتقديم خدماتها وتصنيع منتجاتها، كما وعليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المتميز، لتتمكن بالتالي من التحسين الفعال لأدائها البيئي. ومن الواجب على تلك المعايير التي تحددها المؤسسة نفسها أن تكون شاملة، مثبته (ممكن اثباتها) وموثقة ومعمول بها(١٢).

ثالثاً: مبادئ المسؤولية المجتمعية:

ترتكز المسؤولية المجتمعية على تسعة مبادئ رئيسة نلخصها في الآتي(١٣):

المبدأ الأول: الحماية وإعادة الاصلاح البيئي (Environmental Restoration):

يدعو إلى أن تقوم المؤسسة على حماية البيئة وإعادة إصلاحها، والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى، وإدماج ذلك في العمليات اليومية.

المبدأ الثاني: القيم والاخلاقيات (Ethics):

تعمل بموجبه المؤسسة على تطوير وتنفيذ المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق والمصلحة.

المبدأ الثالث: المساءلة والمحاسبة (Accountability):

يستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطرق وفترات زمنية لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات.

المبدأ الرابع: تقوية السلطات وتعزيزها (Empowerment):

العمل على الموازنة في الأهداف الاستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والمزودين والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب الشأن.

المبدأ الخامس: الأداء المالي والنتائج (Financial Performance and Results):

تعمل المؤسسة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد تنافسي بينما تحافظ في ذات الوقت على الممتلكات والأصول، واستدامة هذه العائدات، وأن تكون سياسات المؤسسة هادفة إلى تعزيز النمو على المدى الطويل.

المبدأ السادس: مواصفات موقع العمل (Workplace Standards):

أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية القوى العاملة وتطويرها على المستويات الشخصية والمهنية بحسبان أن العاملين يمثلون شركاء قيّمين في العمل بما يستوجب احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية والمنافع وبيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.

المبدأ السابع: العلاقات التعاونية (Collaborative Relationships):

أن تتسم المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل، وتعمل على ترقية المسؤولية الإجتماعية لهؤلاء الشركاء ومتابعتها.

المبدأ الثامن: المنتجات ذات الجودة والخدمات (Quality Products and Services):

تحدد المؤسسة وتستجيب لاحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين الآخرين، وتعمل

على تقديم أعلى مستوى للمنتجات وقيمة للخدمات بما في ذلك الالتزام الشديد بالكمال ورضاء الزبائن وسلامتهم.

المبدأ التاسع: الارتباط المجتمعي (Community Involvement):

تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه تتميز بالحساسية تجاه ثقافة هذا المجتمع واحتياجاته.و تلعب المؤسسة في هذا الخصوص دوراً يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكنا في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الاعمال.

نموذج مقترح لضمان جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي الفلسطيني.

هناك أسباب إضافية للفلسطينيين تدعوهم للاهتمام الكافي والمُلِّح بأهمية العمل على تعزيز دور المسؤولية المجتمعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، وتجعل من تحقيقه خدمة وواجباً وطنياً وعلمياً ومن أهم هذه الأسباب: أن الحياة الجامعية في فلسطين مرت بظروف قاهرة وصعبة حيث كان الاحتلال يحاول دائماً توسيع الفجوة بين مؤسسات التعليم الجامعي والمجتمع المحلي، وذلك من خلال منع الطاقات البشرية من تطوير نفسها ومنعها من التحول إلى جزء منتج في المجتمع بل تشجيع الكفاءات من ذوي العقول المفكرة إلى الهجرة خارج الوطن، بالإضافة إلى أن مؤسسات التعليم الجامعي الفلسطيني منذ نشأتها تعرضت وتتعرض لصعوبات متنوعة بسبب الحياة غير المستقرة والمتقلبة بسبب الاحتلال حيث شملت الإغلاقات المتكررة والاقتحامات المستمرة واعتقال الطلاب والأكاديميين والإداريين، وتعطيل النشاطات المنهجية واللامنهجية عمل كل هذا على الحد من تفعيل المسؤولية المجتمعية فيها بشكل منظم ومرسوم بشكل استراتيجي وواضح. كما أن عدم وجود هيئات عليا تقود المسؤولية المجتمعية في فلسطين تدعو مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني للاهتمام بها بشكل منظم وحقيقي كونه أمراً مرغوباً فيه وتمارس على المستوى الداخلي والخارجي بطرق مختلفة علماً بأن (جامعة القدس المفتوحة) تمارسها بشكل أو بآخر بطرقها المختلفة غير الواضحة تماماً ولكنها مبعثرة ومشتتة وغير هادفة. وبالرغم من انتشار مفهوم المسؤولية المجتمعية وتزايد الاهتمام بها على المستوى الدولي والرغبة المتزايدة لتحقيقها إلا أن مستوى الاهتمام الفلسطيني ما زال يسير بخطى بطيئة ومتخبطة وغير واضحة المعالم نتيجة عدم إلمام الكافي من قبل المنتج الفلسطيني ومؤسساته الكافي بفوائد ومبادئ المسؤولية المجتمعية وأبعادها والخلط بينها وبين العمل الخيري إضافة إلى عدم وجود خطة استراتيجية واضحة المعالم منظمة وشاملة تحدد أولويات المسؤولية المجتمعية في المجتمع الفلسطيني.

وعليه، يركز المقترح على المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي الفلسطيني بحكم أن مؤسسات التعليم منارات العلم وتقوم أساساً على تحقيق الرقي بالمجتمعات فكرياً وأخلاقياً نابعاً من عدة قناعات من خلال توفير آليات عمل تعزز فرص النجاح، وتعظم آليات العمل من أجل تعزيز القنوات القائمة على التفاعل والنجاح، ويعبر عن مسؤولية المؤسسات عن تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة من خلال سلوك أخلاقي يمتاز بالشفافية منها:

أولاً: التزام طوعي ومستمر من مؤسسات التعليم الجامعي في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع، وذلك من خلال اطلاق المبادرات الداعمة لخدمة القطاعات كافة وتبنيّها حسب احتياجات تلك القطاعات وامكانات المؤسسة.

ثانياً: تُلزم مؤسسات التعليم الجامعي بالأنظمة والقوانين المتبعة ويجعلها تراعي حقوق الانسان، وتطوير المجتمع المحلي، والمنافسة العادلة، والبعد عن الاحتكار، وإرضاء المستفيدين.

ثالثاً: تشمل المسؤولية الاجتماعية الشفافية في العمل، والبعد عن الفساد الإداري والمالي والأخلاقي.

رابعاً: تعمل على تحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع، وخلق فرص عمل حقيقية، ودفع الأجور العادلة، وضمان سلامة العمل والموظفين، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية.

خامساً: توافق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، وأن تضع في الاعتبار توقعات الأطراف المعنية ويتكاملها داخل المؤسسات. ويمارس من خلال علاقات المؤسسة، ويضع في الاعتبار الاختلاف والتنوع المجتمعي والبيئي والقانوني والهيكلي، بالإضافة إلى الاختلافات الخاصة بالظروف الاقتصادية.

وانطلاقاً مما سبق نقترح بأن يكون هناك مبادرة وطنية شاملة للمسؤولية المجتمعية تقودها وزارة التعليم العالي الفلسطيني بالشراكة مع المؤسسات التابعة لها، تشمل برامج وندوات تثقيفية إلى كافة شرائح المجتمع توضح لهم أهمية المسؤولية المجتمعية والدور الذي تلعبه في تحقيق التعاون والتكافل الاجتماعي بين مؤسساتها وأفراد المجتمع، بحيث يصبح هذا المفهوم معياراً يحكم الفرد من خلاله على أداء هذه المؤسسات التابعة لها والقيمة المضافة التي تعود على مجتمعنا الفلسطيني، على أن تتضمن هذه المبادرة ما يلي:

أولاً: إنشاء مجلس أعلى ممثلاً بكافة مؤسسات التعليم الجامعي الفلسطيني، ومشاركة الوزارات، والهيئات ذات الاختصاص.

ثانياً: وضع إطار مرجعي متكامل لبذل جهود مترابطة لتعزيز مفهوم العمل الخيري بالتنمية المستدامة، وإضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية المجتمعية.

ثالثاً: ترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية، ونشر التوعية بأهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم الفلسطيني من أجل التنمية المستدامة للمجتمع.

رابعاً: الاستعانة بالمتخصصين، ودعم خطط مؤسسات التعليم الجامعي الفلسطيني من خلال تقديم المشاريع اللازمة لتنمية البرامج، وتضمين البعد الاجتماعي في الورشات الاقتصادية.

خامساً: القيام بجولات ميدانية تفقدية للمؤسسات للتعريف بأهمية المسؤولية المجتمعية، وتقديم برامج إعلامية متخصصة، وبث الوعي العام عبر المؤتمرات وورش العمل.

سادساً: دمج المسؤولية المجتمعية في المناهج التعليمية للمدارس والجامعات، أو تدريسها كأنشطة لامنهجية بمعدل عدد من الساعات الصفية حسب المرحلة أو السنة الدراسية.

سابعاً: توفير هيئة وطنية للمسؤولية المجتمعية لوضع استراتيجية شاملة كإعداد معايير الوفاء بالمسؤولية المجتمعية.

ثامناً: إنشاء صندوق خاص بالمسؤولية المجتمعية ليكون داعماً ومسانداً لتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التي يحتاجها المجتمع وفقاً للأولويات وحسب الامكانيات المتاحة.

تاسعاً: تخصيص منح وجوائز للتميز في أداء المسؤولية المجتمعية لإضفاء التنافس بين المؤسسات التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني من أجل تحقيق نطاقات المسؤولية المجتمعية وتوسيعها.

وبناءً على ما سبق فأنه يتعين على مؤسسات التعليم الجامعي الفلسطيني أن تضع نصب أعينها ضمان جودة المسؤولية المجتمعية، وتضعها في صلب استراتيجيتها إذ أن هذه المسؤولية هي في المقام الأول رسالة صدق وخدمة إنسانية تهدف إلى تحسين حياة المجتمع من خلال تناول أزمات ومشكلات معينة في بيئة معينة وإيجاد حلول عملية وسريعة لها ومساعدة، وتبقى المسؤولية في إطار النوايا الحسنة نابعة من دوافع أخلاقية وإنسانية ووطنية.

أما عن المؤسسات التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية نقترح أن يكون هناك مركز لممارسة المسؤولية المجتمعية بطريقة منهجية قابلة للمتابعة والقياس وذلك لضمان جودة المدخلات والعمليات والمخرجات الناجمة عن إجراءات العمل الخاصة بالمركز ضمن الهيكلية الآتية:

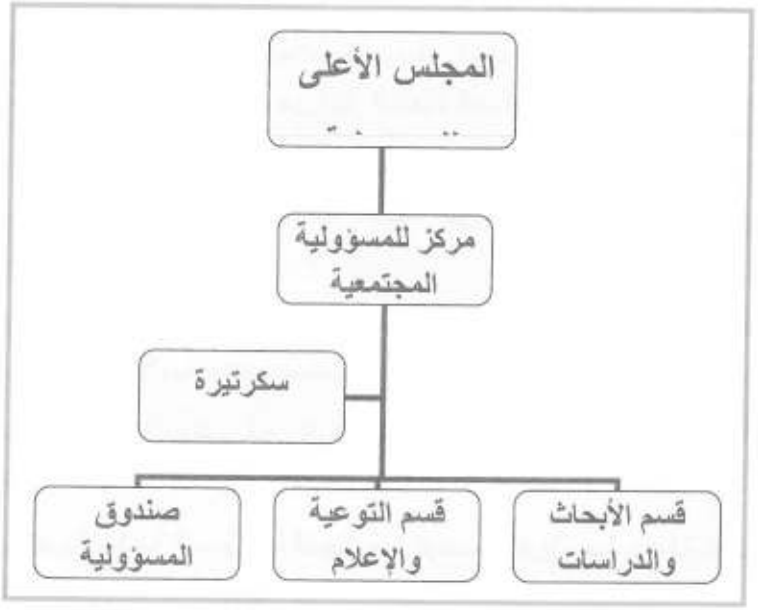

- **مجلس المسؤولية المجتمعية:**

يعد هذا المجلس المرجعية لدعم أنشطة المسؤولية المجتمعية وبرامجها التي تتبناها المؤسسة لتنمية المجتمع، وتلبية احتياجاته، ويسعى إلى حشد الدعم والمساعدة لبرامج التنمية المستدامة ويختص المجلس باقتراح الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي تتولاها المؤسسة، ودفع الخطط المؤدية لتحقيق أهدافه، ووضع برامج تحفيز للمسؤولية المجتمعية، وإيجاد معايير وأنظمة وقوانين للتطبيق، والموافقة على تنظيم المؤتمرات وورش العمل ودورات التدريب التي تخدم ثقافة المسؤولية المجتمعية.

- **قسم الأبحاث والدراسات:**

يتولى القسم إعداد الدراسات والأبحاث حول برامج اقتصادية واجتماعية مستدامة ليستعان بها في تنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية للمؤسسة، وإعداد دليل إرشادي باحتياجات المجتمع الفعلية بالإضافة إلى تقييم مستوى أداء المسؤولية المجتمعية ومدى إسهامها في التنمية المستدامة.

- **قسم التوعية والإعلام:**

يتولى هذا القسم تنظيم المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية وتنظيم سلسلة من المحاضرات، وإصدار كتيبات لترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية وتوعية المجتمع المحلي بالتعاون مع أجهزة الإعلام لتوجيهه نحو أهداف اجتماعية إنسانية وأخلاقية وتنموية واضحة، وعرض النماذج الناجحة.

- **صندوق المسؤولية المجتمعية:**

يتولى هذا القسم إعداد اتفاقيات تعاون في إطار تبادل الخبرات وتطوير الأفكار وإعداد مشاريع للتمويل لتنظيم برامج وأنشطة مشتركة ومتطورة تلبي احتياجات المجتمع، وتمويل جوائز التميز وأوسمة التقدير بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الفنية.

ومن خلال الهيكلية السابقة نقدم مقترحات لتفعيل المسؤولية المجتمعية في المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي الفلسطيني ضمن الآتي:

أولاً: توفير البنية التحتية اللازمة لأداء مسؤولية المؤسسة للمسؤولية المجتمعية من أنظمة ودراسات ومعلومات في ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

ثانياً: ترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية ونشرها من خلال وسائل الاعلام، وتنظيم عقد المؤتمرات وورش العمل والندوات والدورات التدريبية لصقل الخبرات وتبادل المعلومات.

ثالثاً: مراعاة المؤسسات وتوجيه برامجها لمجالات التنمية المستدامة والمحققة لقيمة مضافة ومستمرة للفئة المستفيدة والمجتمع المحلي.

رابعاً: تبادل الخبرة والتجارب العملية بين المؤسسات للتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الممارسات في مجالات المسؤولية المجتمعية.

خامساً: تخطيط البرامج وتنفيذها وتنسيقها مع الجهات ذات العلاقة للقيام بالمسؤولية المجتمعية والالتزام بالشفافية

سادساً: إعداد تقارير سنوية وفصلية ونشرها من أجل تشجيع المشاركة الفعالة وإتاحة الفرص لإمكانية نقل المعرفة وتبادل الخبرات لتعميم فائدة المسؤولية المجتمعية.

الخاتمة:

بما أن مؤسسات التعليم الجامعي الفلسطيني تزود المجتمع بخريجين يحملون مجموعة من القيم والمهارات والمعارف والقرارات اللازمة للقيام بأدوارهم الاجتماعية، فإنه لا بد من التزامها المستمر بالعمل والتعرف بشكل أخلاقي يسهم في التنمية الاقتصادية، ويحسن من نوعية حياة المجتمع المحلّي، فإن تبنيها للمسؤولية المجتمعية يعطيها مزيداً من الرصانة والقوة لترسخ فيها مصالح كافة الأطراف ذات الصلة، وتخطي الأزمات والنزاعات والتحديات التي تواجه تلك المؤسسات وبخاصةً تلك المتعلقة بالحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة، وتعزز الدور الذي تلعبه تلك المؤسسات بالتزامها الحقيقي بالمسؤولية المجتمعية لسد الفجوة وبناء الجسور بين الأكاديميين والمجتمع للإسهام في التنمية المستدامة، من خلال العمل معاً بهدف تحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم التنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

المراجع:

١. علي الرحمن، وداد (٢٠٠٩)، ما بعد الامتياز الامتياز الأكاديمي، جامعة الأحفاد للبنات، السودان.

٢. Loria. R.A (2008) .Corporate Social Responsibility of Universities. [www.vivatrust.net] منشورة على الموقع الألكتروني أخذت بتاريخ ١٠,٨,٢٠١١

٣. دراسة عن سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

٤. World Business Council for Sustainable Development. WBCSD [www.wbcsd.org]، ٢٠٠٩.منشورة على الموقع الألكتروني أخذت بتاريخ ١٠,٨,٢٠١١

٥. The World Bank. [www.worldbank.org] منشورة على الموقع الألكتروني أخذت بتاريخ ١٥,٨,٢٠١١

٦. الحموري، صالح (٢٠٠٩)، المسؤولية المجتمعية بين النظرية والتطبيق، التميز في التطوير المؤسسي. منشورة على الموقع الألكتروني [www.arabvolunteering.org]. أخذت بتاريخ ١٥,٨,٢٠١١

٧. الحربي، عوض، المسؤولية المجتمعية في ضوء المواصفة العالمية ISO ٢٦٠٠٠، منشورة على الموقع الألكتروني [http://www.aleqt.com/2010/03/21/article_366761.html] أخذت بتاريخ ١٠,٨,٢٠١١

٨. الدليل الإرشادي للسياسات والإجراءات لبرامج المسؤولية المجتمعية (٢٠١٠)، مركز مراس للاستشارات الإدارية، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، ص١٦.

٩. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (٢٠٠٩)، تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات على المستوى المحلي، الرياض، السعودية.

10. Mag.2008 Christina Heinert Corporate Social Responsibility as an International Strategy. Vienna: physical verlag Heidelbery.

١١. عواد، يوسف ذياب (٢٠١٠)، دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة.

١٢. سليمان، صلاح (٢٠٠٩)، المواصفة ISO ٢٦٠٠٠ (المسؤولية المجتمعية). منشورة على الموقع الألكتروني

13. http://www.hrm-group.com/vb/archive/index.php?t-31268.html أخذت بتاريخ ٤,٩,٢٠١١ الإرحيم، سفيان (٢٠١٠)، مشروع المواصفة القياسية للمسؤولية المجتمعية (ISO ٢٦٠٠٠)، هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع

د. فخري مصطفى دويكات

مقدمة:

تعدّ المسؤولية الاجتماعية من الموضوعات الأساسية في علم النفس والعلاج النفسي، وقد ظهر هذا الموضوع في عدد من نظريات الإرشاد والعلاج النفسي التي تعدّ الإنسان كائناً محكوماً عليه بالحرية يمارسها عن طريق اختيارات يقوم بها في كل لحظة، فالاختيار حتميّ، وحتى عدم الاختيار هو نوع من الاختيار، وما دام الإنسان حراً فهو مسئوول عن وجوده [٤٣].

ويعدّ وجود ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة المعوقين في أي مجتمع من المجتمعات الحديثة ظاهرة طبيعية فرضت نفسها بسبب التعقد القائم في الحياة الاجتماعية المعاصرة، التي نشأت بسبب التحولات الاجتماعية السريعة التي ارتبطت بحركة التصنيع المستمر، والحروب، والنزاعات، والضغوط التي يتعرض لها الإنسان في حياته، ومع تزايد أعداد المعوقين، وتنوع الإعاقات تزايد اهتمام المجتمعات الحديثة بهذه الفئات الخاصة بغرض إدماجهم في المجتمع، وتهيئة الظروف المناسبة لمشاركتهم وتفاعلهم في بيئات اجتماعية وتعليمية عادية، بما يؤدي إلى الحد من الاتجاهات السلبية نحو ذوي الاحتياجات الخاصة[٤٤]. و تنامت الجهود في الآونة الأخيرة التي تنادي بالتمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، حيث تعدّ عملية دمج وتفعيل دور ذوى الاحتياجات الخاصة داخل المجتمع المحلي، من القضايا الأساسية على الصعيدين المحلي والعالمي، حيث تكمن مشكلة المعاق والإعاقة في الظروف والسياقات الاجتماعية المختلفة و المهيأة للإعاقة و التي تضع قيوداً وعقبات غير مبرره، ولا تستند إلى روّى علميه أمام مشاركة المعاق في فعاليات الحياة الاجتماعية. ويشير عدد من الأبحاث إلى أن مشكلات المعاق الحياتية و التوافقية لا ترجع إلى الإعاقة بحد ذاتها، بل تعود بالأساس إلى الطريقة التي ينظر بها ويتعامل بها المجتمع تجاههم. وتعتبر نسبة الإعاقة في فلسطين من أعلى النسب في الشرق الأوسط نسبة إلى عدد السكان، فقد بلغت حوالي ٤,٥٪ من مجموع السكان والبالغ

(43) صلاح عنامنة واحمد الصمادي. المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعات الإربنية . جامعة اليرموك. عمان. 2010

(44)طارق عبد الرءوف وربيع عبد الرئوف. ذوي الاحتياجات الخاصة. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى القاهرة 2008

عددهم حوالي (٣٦٣٤٤٩٥) نسمة تقريباً في إحصائية ٢٠٠٨، ويرجع ارتفاع هذه النسبة بشكل ملحوظ في فلسطين إلى الأحداث والانتهاكات التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي نتيجة ممارساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني وما نتج عنها من إصابات أدت في أغلب الأحيان إلى حدوث إعاقات.[٤٥]،

لقد شهد التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني تطورات كبيرة خلال السنوات الأخيرة الماضية، وشملت هذه التطورات زيادات كبيرة في أعداد الطلاب والجامعات ومعاهد التعليم العالي على أنواعها، كما خصصت موارد إضافية وأطلقت برامج تطويرية، ووضعت في عدد من الجامعات تشريعات جديدة، وأنشئت هيئات وطنية لضمان الجودة والاعتماد. ورغم كل ذلك التقدم الحاصل، فإن مسألة المسؤولية الاجتماعية للجامعات، لاتزال مطروحة اليوم بقوة، فنحن نحتاج إلى نهضة وبناء حقيقي لسلوكياتنا وأفعالنا في مجتمعاتنا، ذلك أن بناء مؤسسات الدول لوحدها لا تكفي لأن تنهض بالشعوب، ولكن المقياس الحقيقي هو النهوض بتربية الإنسان، وسلوكه الاجتماعي، وتنمية ضميره الشخصي والاجتماعي نحو نفسه ونحو وطنه وأمته، ومن هنا فإن المشروع الحقيقي الذي يجب أن تتبناه الدول حكومات وشعوبا، وبخاصة في دولنا النامية هو كيف نحسن وننمي ونرتقي بسلوكياتنا أفراداً وجماعات؟ وكيف ننمي الضمير والمسؤولية الاجتماعية والوطنية لدى المجتمع؟ لذا يجب على جامعاتنا أن تلتزم بتحمل مسؤولياتها العامة في تعزيز العدالة الاجتماعية والتضامن، وأن تبذل جهودا جمة لتوسيع القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لطلابها، كما يجب عليها أن تلتزم بتشريع أبوابها أمام جميع أصحاب المؤهلات الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العالي بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك عبر منحهم فرص النجاح والاندماج في الجامعات، وبالتالي في المجتمع، وقد تكون البلدان العربية بعامة وفلسطين بخاصة، الأكثر معاناة والأكثر حاجة إلى معالجة موضوع «المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه مجتمعاتها وتجاه ذوي الاحتياجات الخاصة»، وفي ظل الأحداث والظروف الاستثنائية التي تعيشها فلسطين نتيجة ممارسات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وما نتج عنها من إعاقات وإصابات وغيرها، وهو ما يفرض على الجامعات الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها الاجتماعية.[٤٦]

ويعد تعليم الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لديهم إعاقة من الأهمية بما يوازي أهمية الخدمات الأخرى التي تقدم لهم، بل قد يفوق في الأهمية تلك الخدمات الأخرى غير التربوية، لأن التعليم يمكن الطالب المعاق من تلقي عدد من الخبرات والمعارف التي قد تعينه في جوانب أخرى من حياته، وتؤمن له الاستقلالية التي يسعى لها.والتعليم الجامعي

(45) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التعداد العام للسكان والمنشآت. 2008

(46) فخري دويكات . تطوير التعليم الجامعي لذوي الاحتياجات الخاصة في الدول المتأثرة بالنزاعات- فلسطين نموذجاً . رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة القاهرة 2011.

مرحلة أخرى من مراحل التعليم لا تقلّ أهميتها عن المراحل التعليمية التي تسبقها، وبخاصة لأولئك الطلاب الذين تؤهلهم قدراتهم على الالتحاق بهذه المرحلة الدراسيةالمهمة، فهي الحلقة التي تؤمن الاستقلال الوظيفي مستقبلا، إضافة إلى أنها حق مشروع للأشخاص الذين لديهم إعاقة ويكونون قادرين على خوض هذه التجربة التعليمية.(٤٧)

إننا نلاحظ في مجتمعنا العربي بعامة والمجتمع الفلسطيني بخاصة – أنه وفقا لثقافتنا المجتمعية والشعبية السائدة قد اعتاد عامة الناس بل وجزء من المتعلمين التركيز دائما على العجز ذاته، فنتحدث ببساطة عن فلان « الأعمى» وفلان « الأعرج « وفلان « الأصم « أو « المشلول « وغيرها من التسميات حتى لو كان أي منهم يعاني من إعاقة جزئية فاننا ننسى او نتناسى عدداً من القدرات والطاقات والإمكانات الأخرى الباقية عند الشخص المعاق. إن مثل هذه المعتقدات الخاطئة والاتجاهات السلبية من افراد المجتمع كافة تحتاج إلى التوعية والتغيير. لذا يجب أن تعمل كافة مؤسسات المجتمع بمن فيها الجامعات على تغيير هذه النظرة نحو المعاقين باعتبارهم اشخاصاً عندهم عجز في جزء من قدراتهم وعندهم أيضا طاقات وقدرات أخرى يجب تطويرها ليتسنى دمجهم في المجتمع، وتغيير النظرة السلبية نحوهم (٤٨).حيث أن أشد أنواع المعاناة قسوة على النفس أن تكون الإعاقة سبباً للعزلة، والانسحاب، والانطواء،وسبباً للامبالاة وعدم الاكتراث، لهذا تطلب المسؤولية الاجتماعية من المجتمع ومن الجامعات والمؤسسات التعليمية بخاصة أن تعمل ما بوسعها من أجل إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع بكافة مجالاته الاجتماعية والأكاديمية والنفسية والصحية وغيرها. ولن يتحقق هذا إلا من خلال دور فاعل لكافة مؤسسات المجتمع وعلى رأسها الجامعات والمؤسسات التعليمية. حيث لم يعد دور مؤسسات التعليم العالي مقتصراً على الرسالة العلمية المجردة، بل تعداه ليطال جوانب مختلفة من الحياة اليومية، ويؤثر فيها، أو بالأحرى هذا ما يجب أن يكون عليه الحال. وإن كانت الرسالة العلمية المعرفية هي الهدف الحقيقي والرئيسي الذي أوجدت من أجله تلك الجامعات والكليات.

ويقع اليوم على مؤسسات التعليم العالي مسؤولية مجتمعية أكثر من أي وقت مضى طالما هي غير معزولة عن المجتمع.(٤٩) لذا فإن المسؤولية المجتمعية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في فلسطين هي دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع وتمكينهم. إن الإعاقة تتخلق أساساً في ظل ظروف اجتماعية معينة حتى وإن كانت ذات منشأ تكويني أو وراثي، فإن السياق الاجتماعي هو المتغير الأساسي، والفارق في نشأة

(47) سحر احمد الخضيري. تقييم خدمات الدعم المساندة للطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة. الجمعية الخليجية للإعاقة. 2008. ص3.

(48) أشرف عبد القادر المسؤولية الاجتماعية تجاه دمج المعاقين في المجتمع. ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الثاني بعنوان « الاعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية « القاهرة. جامعة بنها. 2004.

(49) المرجع السابق.

المصاحبات الاجتماعية والسلوكية بكل تداعياتها السلبية على المعاق مما يلزم معه تغيير الثقافة السائدة عن الإعاقة وذلك من خلال تطوير دور الجامعات الفلسطينية وتفعيله في تبني استراتيجيات دمج وتمكين لذوي الاحتياجات الخاصة، وفق المنظور الحديث وذلك لمساعدتهم في المشاركة الاجتماعية ودمجهم في المجتمع.

وفي إطار التكامل السابق يبرز دور الجامعات في المسؤولية الاجتماعية:

يمثل النظام التعليمي الجامعي الأساس الذي تنمو في إطاره عدد من السمات الشخصية للمتعلمين، حيث يعدّ التعليم واحداً من أهم أساسيات الحياة بالنسبة للفرد، فمن خلاله يتشكل فكر الإنسان ويزداد عمقاً واتساعاً، وبوساطته يزداد وعيه الثقافي والسياسي، ودوره الاجتماعي والتكيف مع الظروف والمستجدات والمتغيرات التي يواجهها في حياته.[٥٠] كما تعد الجامعات من المؤسسات التربوية الرئيسة في إعداد الشباب لاستلام الدور القيادي والتخصصي للمجتمع، وتعد الجامعات المؤسسة الأخيرة التي تسهم في إعداد الفرد وتدريبه لتحمل المسؤولية قبل ولوجه سوق العمل. لذا فإن نجاح الجامعات في مواجهة مشكلة المعاقين وإدماجهم في المجتمع يتوقف على دور تلك الجامعات في القيام بمسؤولياتها الاجتماعية نحو هؤلاء المعاقين وتطوير كافة الخدمات المتعلقة بتعليمهم وإدماجهم في المجتمع.

واقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة:

إن قضية الإعاقة ليست قضية فردية بل هي قضية مجتمع بأكمله، وتحتاج إلى استنفار تام من جميع المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة للتقليل والحد من آثار الإعاقة السلبية، كما أن تأهيل وتدريب الشخص ذي الحاجة الخاصة للتكيف مع مجتمعه يعدّ غير كاف في ميدان التربية الخاصة الحديثة إذا لم تتعاون المؤسسات التعليمية و التربوية والمجتمع في مساعدته للتغلب على الصعوبات التي تواجهه.[٥١] ومن هنا يبرز الدور البالغ للجامعات نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع من خلال العمل على تطوير عدد من المجالات المتعلقة بتعليمهم وتأهيلهم وبالتالي دمجهم في المجتمع.

وبالرغم من الاهتمام الملحوظ في الآونة الأخيرة بذوي الاحتياجات الخاصة تشير الإحصائيات بأن نسبة الأمية في صفوف الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين ترتفع لتصل إلى ٥٨٪ في بعض الاحيان، كما تشير بيانات التعداد العام للسكان والمنشآت

(50) عبد حمايل "دور التعليم الجامعي في إعداد الطلبة للحياة المعاصرة من وجهة نظر طلبة جامعة القدس المفتوحة" مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد (16) 2009 ص14.

(51) فوزية بنت محمد الأخضر الفرق في التعليم للمعاقين، ندوة ملتقى دار الفكر العربي، رام الله، فلسطين 2006.

أن أكثر من ٤٠٪ من ذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين لم يلتحقوا بأي من المدارس، وترتفع هذه النسبة من الذين لم يلتحقوا بالتعليم مع ارتفاع العمر؛ وبغض النظر عن الجنس. كما تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨أن أكثر من نصف الأفراد المعاقين لم يحصلوا على أي تعليم اي ان (٥٥,٦٪) من الذين تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات ويعانون من إعاقة لم يحصلوا على أي تعليم. وأن الذين حصلوا على التعليم الثانوي فأعلى لايتجاوز ١٢٪.[٥٢]، وفيما يلي مجموعة من الخدمات والإحصاءات المتوفرة حول ذوي الاحتياجات الخاصة:

١. معلومات وأرقام إحصائية: تبين من الإحصاءات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال وزارة التعليم العالي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين بأن أعداد المعوقين في الجامعات الفلسطينية كافة كما يأتي: المعوقون حركياً:١٤٧، المعوقون بصريا:١٠٣، المعوقون سمعياً:١٥، المعوقون نطقيا:٦، المعوقون إعاقات مركبة:٨، شلل دماغي: ٤فقط. والمجموع ٢٨٣ طالب/ة.

نستنتج من البيانات المتوفرة أنها لاتعكس الواقع؛ حيث إن معظم الجامعات لاتمتلك قواعد بيانات خاصة بالطلبة المعوقين، أو بياناتها غير مكتملة،لأن عدد من الطلبة لا يعلنون للجامعة بأنهم من المعوقين، وبالتالي لا تتوفر عنهم البيانات المطلوبة، كما يتبين أن مستوى التحاق الصم في الجامعات متدنٍ بشكل ملحوظ.

٢. الخدمات المتاحة: تتفاوت الجامعات في طرق الخدمات المقدمة للطلبة المعوقين ومستواها، وتختلف باختلاف الجهات القائمة عليها. حيث يقدم بعضها من خلال لجان خاصة، وبعضها الآخر من خلال عمادة شؤون الطلبة. وبالنسبة لطبيعة الخدمات فهي تتراوح بين المنح الدراسية والمساعدة الفردية والتنقل في الحرم الجامعي أحياناً وتقديم الامتحانات وتسجيل المحاضرات.

٣. التسهيلات الإنشائية: تتوفر بعض التسهيلات بمستويات مختلفة من جامعة إلى أخرى، ومن مبنى الى آخر إلا أنها غير مكتملة في أي من الجامعات الفلسطينية. كما أنها تقتصر على التسهيلات الخاصة بالمعوقين حركيا. ويمكننا القول أن السواد الأعظم من المسؤولين يعتقدون أن توفر الأسطح المائلة والمصاعد يعني كل شيء في مجال المواءمة والتسهيلات الإنشائية. ولم يلاحظ الاهتمام بالمواءمة الخاصة بالصم والمكفوفين وغيرهم، وبالرغم من ذلك بدا مؤخراً الاهتمام بمواءمة المباني بشكل شبه كامل في بعض الجامعات الحديثة.حيث بدأت بعض الجامعات إيلاء المواءمة في المباني والمرافق الجامعية اهتماماً معقولاً منذ أواخر التسعينيات.وإن كان ذلك

(52) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. التقرير السنوي بمناسبة يوم المعاق الفلسطيني -12 2008.

بدرجات متفاوتة، حيث لم يسفر الاهتمام الذي كان محدوداً آنذاك في معظم الجامعات عن بيئة جامعية مادية سهلة تلبي المتطلبات الحركية للطلبة المعوقين. وان الحق في التنقل والحركة بسهولة في مباني معظم الجامعات الفلسطينية لايزال صعب المنال لعدم وجود آليات واضحة تتحمل مسؤولية تنفيذ القانون والالتزام ببنوده،[٥٣] وتباطؤ بعض الجامعات بتطبيق القانون في هذا المجال.

٤. الأدوات المساعدة: تحرص بعض الجامعات على تقديم بعض الأدوات المساعدة للطلبة المعوقين، وتركز بشكل أساسي على التكنولوجيا والحواسيب ويمكن للطلبة استعمالها في غرف خاصة في بعض الجامعات، كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة حيث بدأت بعض الجامعات بإنشاء مختبرات للطلبة المعوقين بصريا مزودة بالأجهزة والمعدات اللازمة، مثل جامعة القدس المفتوحة، وجامعة النجاح الوطنية، وأن هذه المختبرات غير متوفرة في جميع الجامعات الفلسطينية، ومن ناحية أخرى تساعد بعض الجامعات الطلبة بشكل فردي وشخصي في الحصول على الأدوات المطلوبة، وبالرغم من ذلك تبقى الحاجة إلى الأدوات المساعدة كبيرة وماسة للغاية للمعوقين، ويجب على الجامعات توفيرها لجميع ذوي الاحتياجات الخاصة من الطلبة.

٥. الأجسام والهيكليات القائمة: تهتم بعض الجامعات بتشكيل لجان خاصة تعنى بشؤون حقوق الطلبة المعوقين والخدمات التي يحتاجونها، أما بقية الجامعات فتقسم إلى قسمين: الأول يتابع شؤون المعوقين عن طريق مكاتب عمداء شؤون الطلبة، والقسم الثاني لم يحدد أية جهة أو يكلف أي شخص للمتابعة، وبالتالي يصبح الطلبة المعوقون تحت رحمة الضغط والقلق، والوقت الضائع، وأمزجة من يحتاجون إلى دعمه أو من يواجهون معه مشكلة معينة.

٦. الاحتياجات التدريبية لطواقم الجامعات: تجمع كافة الجهات ذات العلاقة على أن معظم أساتذة الجامعات وطواقمها الإدارية لاتتمتع بالمعارف والمهارات اللازمة لتأمين حياة جامعية كريمة ومرضية للطلبة المعوقين إلا في بعض الحالات الاستثنائية التي تعدّ قليلة جداً، وبخاصة في ظل غياب الأجسام البنيوية والمرجعيات التي تتحمل المسؤولية عن ضمان حصول الطلبة المعوقين على كافة حقوقهم في الجامعات.

٧. السياسات والأنظمة المعتمدة: تفتقر الجامعات الفلسطينية إلى الحد الأدنى من السياسات والأنظمة التي تحكم وتوجه وتنظم الحياة الجامعية للطلبة المعوقين باستثناء بعضها

(53) زياد عمرو، واقع الطلبة المعوقين في الجامعات الفلسطينية، دراسة لوصف وتحليل الوضع الراهن، ورقة مقدمة في مؤتمر «نحو مستقبل أفضل للطلبة المعوقين في الجامعات الفلسطينية - بين الواقع والطموح» بيت لحم، فلسطين 3 حزيران 2009.

القليل التي عملت ولا زالت تعمل على تطوير سياساتها. في حين أن الجامعات الأخرى تتعامل مع كل قضية على حدة ولا تلتزم بمعايير محددة. مما يتسبب في هدر المال والجهد والوقت بالإضافة إلى القلق الدائم للطلبة المعوقين والكوادر الجامعية على حد سواء، وبالتالي حدوث شرخ بين المعوقين والطواقم التي يفترض أنها تتمتع بأعلى قدر من المهنية والتفهم.[٥٤]

٨. العلاقة بين الجامعات ووزارة التربية والتعليم العالي: تبين من المعطيات التي أوردتها بعض الجامعات أنها لم تتلقَ أية تعليمات أو توجيهات خاصة بالطلبة المعوقين في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من وزارة التربية والتعليم العالي.ولعل هذه الحقيقة تعطي مؤشراً قوياً على ضرورة التحرك إلى الأمام، والعمل على بدء عملية التنظيم والمأسسة فوراً دون تردد. وبخاصة أن كل الجامعات والوزارة تمتلك الإرادة والعمل.

٩. المؤتمرات والندوات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة:يلاحظ بأن هناك ندرة في المؤتمرات والندوات التي تهتم بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم على مستوى الجامعات الفلسطينية، لذا يجب إعطاء هذا الجانب أهمية خاصة لدى كافة الجامعات وبخاصة أن هذا الموضوع مطروق عالمياً.

جدول (٩)

أعداد الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية والمسجلين في الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩[٥٥]

الجامعة	عدد الطلاب الإجمالي	عدد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة
جامعة القدس المفتوحة	٦٠٦٣٩	١٨٥
جامعة النجاح الوطنية	١٦٧٠٦	٣٢
جامعة بير زيت	٨٧٠٠	٢١
جامعة بيت لحم	٣٠٠٠	٢٦
جامعة الخليل	٧٢٠٠	١٥
الجامعة العربية الأمريكية	٤٢٠٠	٦

(54) زياد عمرو: واقع الطلبة المعوقين في الجامعات الفلسطينية. دراسة لوصف وتحليل الوضع الراهن. المرجع السابق.
(55) وزارة التعليم العالي الفلسطيني. إحصائيات تربوية 2008. متاح على موقع الوزارة على الانترنت: http://www.moe.gov.ps

في ضوء المعطيات السابقة حول الواقع الراهن لذوي الاحتياجات الخاصة يتوجب على الجامعات أن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية وتعمل على تطوير عدد من المجالات التي تتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة كما يأتي:

المجال الأكاديمي:

- توفير آلية واضحة لتقديم وإجراء الامتحانات لذوي الاحتياجات الخاصة.
- توفير الوسائل اللازمة لإعداد الأبحاث والتقارير العلمية واستخدام المراجع العلمية المختلفة
- توفير كادر تعليمي مؤهل ومدرب في التربية الخاصة من أعضاء هيئة التدريس والعاملين في الجامعات.
- تدريب المتطوعين من الطلبة والعاملين للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات .
- توفير سبورات متحركة في قاعات التدريس يمكن الاستفادة منها وضبطها على مسافات
- مختلفة.
- توفير المناهج التعليمية التي تتناسب مع احتياجات الطلبة المعاقين.
- سهولة الدخول على مواقع الإنترنت: ويشمل هذا الجانب التسهيلات في المواقع الالكترونية، واستخدام الكمبيوترات المناسبة لطبيعة الإعاقة، وتوفر الصفحات المعدة لتراعي الاحتياجات الخاصة على مواقع الانترنت.
- اعتماد قاموس الإشارة العربي الموحد في الجامعات للصم.
- توفير الخدمات التعليمية الالكترونية عبر شبكة الإنترنت التي تراعي احتياجات الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توفير خدمة الانترنت المناسبة للتواصل مع الزملاء والمدرسين.
- توفير مختبر حاسوب وغرفة مصادر متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- توفير مختبر متخصص باللغات ضمن كليات الآداب في الجامعات.
- توفير الكوادر المدربة والمتخصصة في التربية الخاصة في الجامعات والمختبرات.
- توفير أجهزة حاسوب تناسب ذوي الاحتياجات الخاصة في مكتبات الجامعات.
- توفير الوسائل المتعددة الحاسوبية الناطقة Multimediaو الرسوم البارزة.

المجال الاداري:

- العمل على تسهيل إجراءات القبول والتسجيل المختلفة.
- توفير مركز خاص لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات.
- توفير منح وحوافز مالية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في مناقشة مشكلاتهم واحتياجاتهم.
- توفير كادر متخصص من المرشدين النفسيين والاجتماعيين.
- توفير معايير خاصة بقبول ذوي الاحتياجات الخاصة.
- وجود رؤيا وسياسة واضحة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات والمجتمع.
- وجود قانون خاص يعرف المعاقين بحقوقهم وواجباتهم الجامعية.

مجال التسهيلات البنائية الجامعية:

- توفير سكن خاص وأماكن خاصة لوسائل نقل ذوي الاحتياجات الخاصة
- توفير الإشارات الإرشادية المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات.
- تهيئة جميع مرافق الجامعة من حيث التسهيلات البنائية لتناسب ذوي الاحتياجات الخاصة
- توفير مرشدين حركيين في حالة الإعاقات الحركية.
- تخصيص القاعات الدراسية لذوي الاحتياجات الخاصة في الطوابق السفلية.

توفير وسائل نقل خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

المجال الاجتماعي:

- الوعي والمعرفة الكاملة بالحقوق والتشريعات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة.
- دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في كافة الأنشطة الثقافية والاجتماعية وغير المنهجية التي تعقدها الجامعات.
- عقد الندوات التي تعنى بزيادة وعي أفرد المجتمع وتثقيفهم بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توفير البرامج الداعمة والعاملة على تنمية طاقات ومهارات ذوي الاحتياجات الخاصة
- تدريب المتطوعين من الطلبة والعاملين في الجامعات على كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

- قيام التعاون بين الجامعات وأسر ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الدعم اللازم والتوعية اللازمة لهم.
- تطوير العلاقات الإنسانية بين العاملين في الجامعات وذوي الاحتياجات الخاصة.
- التنسيق مع وسائل الإعلام المختلفة للقيام بواجبها تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة.
- كفالة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وحرياتهم وتحديد واجباتهم حسب قدراتهم
- دعم كافة الأنشطة والبرامج اللامنهجية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أشكال الدعم المالي والفني والمعنوي والإعلامي.
- تحقيق الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة على كافة الأصعدة الاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية.

المجال النفسي:

- توفير البرامج النفسية الداعمة لذوي الاحتياجات الخاصة.

ويتم ذلك من خلال تقديم برامج الدعم النفسي من قبل الاختصاصيين النفسيين، ومن قبل مركز رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، أو من خلال الاستعانة بالمؤسسات العاملة في هذا المجال التي تعمل على تخفيف الضغوط الناتجة عن ظروف الإعاقة من جهة، وعن الظروف السياسية والأمنية الضاغطة التي يجب أن تقدم لذوي الاحتياجات الخاصة بصورة دورية كالآتي:

- عقد اجتماع لهم مع بداية كل فصل بهدف تكييفهم مع الواقع الجامعي.
- إدارة برنامج طالب لطالب حيث يشكل هذا البرنامج الدعم النفسي والمعنوي لذوي الاحتياجات الخاصة من قبل الطلبة لزملائهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو أية برامج مشابهة تحقق الهدف.
- قيام المختصين بالزيارات المنزلية لذوي الاحتياجات الخاصة في منازلهم.
  - توفير مرشدين وأطباء نفسيين متخصصين للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.
  - القيام بإجراء النشاطات الترفيهية التي تحد من التوتر النفسي عند ذوي الاحتياجات
  - الخاصة.
  - عقد الندوات واللقاءات الإرشادية والتوعوية لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة.

- العمل على تغيير الثقافة السائدة عن الإعاقة، من خلال تحديد الأدوار التي يمكن أن يسهم بها أفراد المجتمع ومؤسساته لتحقيق التطبيع الاجتماعي مع هذه الفئة وقبولهم
- توفير كافة أشكال المساندة الاجتماعية و الخدمات لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة لخفض مستويات الضغوط النفسية الواقعة على هذه الأسر.

التوصيات

١. إنشاء مراكز مصادر وخدمات للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات والمعاهد.
٢. تأمين التعليم العالي المجاني للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
٣. إنشاء مكتب للنشاط الرياضي والثقافي خاص بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ويكون جزءاً من مكتب الأنشطة الطلابية العام.
٤. العمل على إعداد دليل خاص لقبول الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
٥. توفير السكن ووسائل النقل المجانية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
٦. إجراء عملية تقييم دوري للخدمات المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تطويرها بناء على مستجدات العصر.
٧. قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بالمساهمة في تغطية النفقات اليومية لذوي الاحتياجات الخاصة.
٨. إقامة مؤتمر دولي سنوي يعنى بتحسين الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتبادل الخبرات على المستوى المحلي والدولي.
٩. إقامة علاقات وتبادل خبرات مع الجامعات العربية والعالمية التي تقدم خدمات متطورة في هذا المجال.
١٠. صياغة وإعداد اللوائح والأنظمة اللازمة لتنظيم الحياة الجامعية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
١١. العمل على مواءمة كافة المرافق الجامعية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
١٢. توفير المناهج والوسائل التعليمية التقنية اللازمة لتحسين التحصيل العلمي.
١٣. إنشاء قسم خاص لتوفير الخدمات والتسهيلات اللازمة وتقديمها لذوي الاحتياجات الخاصة بما في ذلك متابعة الخريجين.

١٤. تفعيل دور المجتمع المحلي لضمان مشاركة أوسع من المؤسسات التي تعنى بخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة .

١٥. صياغة وإعداد اللوائح والأنظمة اللازمة لتنظيم الحياة الجامعية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٦. توفير مواقع ألكترونية خاصة بمراكز ذوي الاحتياجات الخاصة تعنى بتقديم الخدمات الإلكترونية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٧. دعم أنشطة وبرامج الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أشكال الدعم المالي والفني والمعنوي.

١٨. إكساب ذوي الاحتياجات الخاصة مختلف المعارف والاتجاهات و القيم و المهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية الفعالة في مختلف أنشطة وفعاليات الحياة الإنسانية إلى أقصى حد تؤهله لهم إمكانياتهم وقدراتهم.

المراجع:

١. أشرف عبد القادر، المسؤولية الاجتماعية تجاه دمج المعاقين في المجتمع، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الثاني بعنوان « الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية « القاهرة، جامعة بنها، ٢٠٠٤.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمنشآت، ٢٠٠٨.

٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي بمناسبة يوم المعاق الفلسطيني، ١٢- ٢٠٠٨.

٤. سحر أحمد الخشرمي، تقييم خدمات الدعم المساندة للطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، الجمعية الخليجية للإعاقة، ٢٠٠٨، ص٣.

٥. صلاح عثامنة وأحمد الصمادي، المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعات الاردنية ، جامعة اليرموك ، عمان، ٢٠١٠.

٦. زياد عمرو: واقع الطلبة المعوقين في الجامعات الفلسطينية، دراسة لوصف وتحليل الوضع الراهن، ورقة مقدمة في مؤتمر « نحو مستقبل أفضل للطلبة المعوقين في الجامعات الفلسطينية»بين الواقع والطموح،بيت لحم، فلسطين،٣ حزيران،٢٠٠٩

٧. عبد حمايل، "دور التعليم الجامعي في إعداد الطلبة للحياة المعاصرة من وجهة نظر طلبة جامعة القدس المفتوحة»،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد(١٦)، ٢٠٠٩،ص١٤.

٨. فخري دويكات ، تطوير التعليم الجامعي لذوي الاحتياجات الخاصة في الدول المتأثرة بالنزاعات- فلسطين نموذجاً ، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠١١.

٩. فوزية بنت محمد الأخضر،الحق في التعليم للمعاقين، ندوة ملتقى دار الفكر العربي، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٦.

١٠. طارق عبد الرءوف وربيع عبد الرءوف، ذوو الاحتياجات الخاصة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٨.

١١. وزارة التعليم العالي الفلسطيني، إحصاءات تربوية، ٢٠٠٨، متاح على موقع الوزارة على الانترنت: http//www.moe.gov.ps.

دور الجامعات في مواجهة تحديات العولمة الثقافية وبناء الهوية العربية الأصيلة والمعاصرة.

د. سليمان كايد
أستاذ مساعد/جامعة القدس المفتوحة

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات في مواجهة تحديات العولمة الثقافية، وبناء هوية عربية أصيلة و معاصرة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحديد مصادر هذه الدراسة و مراجعها وقام الباحث باستطلاع آراء المفكرين و الباحثين الذين تناولوا مفهوم العولمة الثقافية وتحدياتها المختلفة، و تلك الآراء التي تناولت واقع الجامعات العربية و مسؤولياتها و الأدوار التي ينبغي القيام بها، و بخاصة مسؤولياتها تجاه مجتمعاتها، كونها مؤسسات مجتمعية قام المجتمع بإنشائها، وخلص الباحث إلى تحديد سلبيات العولمة الثقافية، و آثارها السلبية على المجتمع العربي بعامة، و على هويته الوطنية بخاصة، و المتمثل في تهديد الخصوصية الثقافية للأمة العربية، كما خلص الباحث إلى مجموعة من الأدوار و المسؤوليات التي ينبغي على الجامعات القيام بها لمواجهة هذه التحديات الخطيرة للعولمة الثقافية، و سبل الإفادة من ايجابياتها. و كان من أهم ما تم التوصل إليه ضرورة وضع خطط استراتيجية حديثة للجامعات تهدف لمواجهة الثنائية التي يعاني منها المواطن العربي في ظل هذا الغزو الثقافي والذي أصبح يتهدد وجودنا و هويتنا و يكاد يعصف بموروثنا الثقافي، وحضارتنا الإسلامية من خلال إعادة النظر في طرائق تثقيف الطلبة و تعليمهم، و إعادة النظر في المقررات و البرامج و الخطط الدراسية بما يتواءم مع التطورات العلمية و التكنولوجية المتسارعة في وقتنا الحاضر، كما يوصي الباحث بضرورة إعادة النظر في التخصصات المطروحة، واستحداث تخصصات جديدة، وضرورة قيام الجامعات باستقطاب الكفاءات العلمية العربية المهاجرة، والمحافظة على الكفاءات الموجودة.

الباحث

مقدمة:

مع نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي حدثت تطورات وتحولات مهمة أدت إلى اشتغال النخب السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية والإعلامية كافة بمناقشات وحوارات عبر مختلف الوسائل في محاولة منهم لفهم هذه التحولات، ورصد نتائجها وآثارها حيث أدرجت هذه التحولات جميعها تحت عنوان كبير شغل اهتمام هؤلاء المثقفين، وعلى مختلف تخصصاتهم ولا يزال وهو العولمة.

لقد حاول مصدرو هذه التحولات العالمية طبعها بداية بطابع اقتصادي بحت في محاولة منهم للسيطرة على العالم اقتصاديا بهدف إحلال نمط جديد من الاستعمار خلفا للاستعمار العسكري الذي دام لفترة طويلة، ولكنهم أدركوا أن ضرورة استمرار هذا النظام الاقتصادي، وهو ما يمكن إن نطلق عليه مجازا الاستعمار الجديد لا يمكن أن يدوم نظاما سائدا على العالم إلا بوجود إيديولوجيا ثقافية تدعم توجهات الشعوب المصدرة لهذه التحولات، وعلى رأسها غرس منظومة قيمية جديدة تبهر هذه الشعوب المقهورة على أمرها، والمصدومة بأنظمة وطروحات سياسية وفكرية واقتصادية وعسكرية، وهذه الايدولوجيا والحركة الفكرية تشكل البعد الثقافي للعولمة.

يرى الأستاذ ((علي هود با عباد)) أن العولمة فعل يقلص الكون كله في هوية واحدة متجانسة ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا، فالعولمة وفق هذا الرأي تعمل على بناء ثقافة واحده وتسعى إلى تذويب الحدود والفواصل والحواجز الثقافية والفكرية والاقتصادية بين الأمم لأنها مجموعة محاولات لبناء المجتمع الإنساني على مقياس الثقافية الواحدة والحياة الاقتصادية الواحدة بالتالي فإن ثقافة العولمة هي ثقافة الشركات العابرة للجنسيات والقوميات.

إن الهوية لأيه أمة أو شعب هي حصيلة العقيدة والفكر واللغة والتاريخ والفنون والآداب والتراث والقيم والعادات والأخلاق والوجدان ومعايير العقل والسلوك، وغيرها من المقومات التي تتمايز بها الأمم والشعوب والمجتمعات، وليس كل هذه المكونات ثابتة بل بعضها يتغيير حسب المستجدات الإنسانية والحضارية التي لا تتناقص مع الثوابت الدينية والوطنية. كما أن الهوية هي القدر الثابت، والجوهري المشترك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارة أمة عن غيرها من الحضارات، والتي تجعل للشخصية الوطنية والقومية طابعا تتميز فيه عن غيرها من الشخصيات الوطنية الأخرى، وهي أيضا الكل المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات، التي تحتفظ لجماعة بشرية تشكل أمة بهويتها الحضارية في أطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية، وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء.

إن مما لا شك فيه أيضا أن الجامعة قد أضحت في ظل التحولات الجديدة، وفي المجتمعات الحديثة والمعاصرة من أهم المؤسسات الاجتماعية وأخطرها، نظراً لما أنيط بها من مهام تربوية وعلميه وسياسية واقتصادية متعددة يتمثل بعضها في تكوين العنصر البشري وتأهيله علميا ومهنيا وفكريا وسياسيا، رافدة مختلف القطاعات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع المدني بما تحتاجه من قوى بشرية مؤهلة للإسهام في مشاريع التنمية والتحديث. وانطلاقا من هذه الأهمية المركزية للجامعة، فقد أمست موضوعا لكثير من الطروحات والدراسات المختلفة في أطرها المرجعية وإحالاتها التخصصية، وذلك من أجل الوقوف على الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الجامعة وبخاصة مع مسؤوليتها تجاه مجتمعها الذي وجدت فيه، وضرورة قيامها بالدور المطلوب على أكمل وجه؛ ولكن ما هو معلوم أن الجامعة ومنذ انطلاقها تعاني من أزمة، فهي لم تقم منذ تأسيسها على رؤية واضحة المعالم لأهدافها وتوجهاتها ووظائفها العلمية والتربوية والاجتماعية..... وإنما نشأت في ظل عدم التبلور الواضح لهذا المعطى الفكري والسياسي المهم.

وهكذا فإذا كانت الجامعة في الغرب قد تأسست انطلاقا من اعتبارها المؤسسة العلمية والتربوية القادرة على مواكبة مختلف التحولات المعرفية والتكنولوجية والحضارية الكبرى التي عرفها المجتمع الغربي، ورفدها بما يلزم من بحث علمي ومعارف وخبرات وقيم ثقافية ورأسمال مدرب ومؤهل، وعلى الرغم مما اعتبرته الجهات الرسمية العربية محاولات لتطوير التعليم الجامعي وإنمائه وتكوين الأطر والبحث العلمي قبل الشروع في توسيع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي، إضافة إلى إنشاء جامعات متخصصة بالدراسات العليا، وما رافق ذلك من إجراءات أصلاحية جزئية كتعريب بعض التخصصات، وبالرغم من كل هذه الجهود، ظل التعليم العالي في الوطن العربي قاصراً في الوطن العربي على الأقل من منظورين أساسيين: يتمثل الأول في انحسار دور التعليم والجامعات في رفد التنمية الاجتماعية عبر أقامة علاقات تبادلية وتكاملية مع المحيط الاقتصادي بمختلف المؤسسات والقطاعات الإنتاجية والاجتماعية بعامة، وثانيهما يتمثل في عدم قدرة هذا التعليم على تشكيل فضاء للتفكير الحر والبحث العلمي وإقامة الأطر وتكوينها ومراكمة ممنهجة للمعارف والخبرات والتجارب الوطنية والكونية، وتحويل هذا الكم المعرفي والقيمي إلى منتوج ثقافي واجتماعي، وعلى الرغم من كل ذلك فلا نستطيع نفي ما كان لهذه المؤسسات التعليمية من دور مهم في إنتاج نخبة مؤهلة تنتمي إلى أصول اجتماعية مختلفة تحتل الآن مواقع إدارية واقتصادية وسياسية وثقافية.

لقد جرت محاولات كثيرة أريد منها للجامعة بخاصة والتعليم العالي بعامة أن ينفتحا على محيطهما الاجتماعي والاقتصادي، وبالرغم من كثرة هذه المحاولات لتحديد

دور الجامعة فإن التبادل الإيجابي بين المؤسسة الجامعية ومحيطها الاجتماعي لا يزال ضعيفا بل منعدما أحيانا. وهذا يؤكد كون هذه الأزمة أزمة الجامعات عموما، بل يمكن الجزم أن هذه الأزمة هي أزمة المؤسسة التربوية برمتها، وأن هذه الأزمة هي أزمة شمولية تعاظمت تأثيراتها بتعاظم هيمنة العولمة التي أشير إليها في بداية هذه المقدمة، ولذلك جاءت هذه الورقة البحثية في محاولة لتسليط الضوء على أحد الأدوار المهمة التي ينبغي أن تقوم بها الجامعة لمواجهة هذا التحدي الخطير والمتمثل في مجابهة تحديات العولمة في بعدها الثقافي، وضرورة قيامها بالدور الذي ينبغي أن تقوم به من أجل المحافظة على أصالة الثقافة والهوية العربية الإسلامية.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما الدور الذي ينبغي أن تقوم به الجامعات لمواجهة تحديات العولمة الثقافية وبناء الهوية العربية الأصيلة والمعاصرة ؟ حيث تفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما العلاقة بين العولمة الثقافية والهوية العربية الأصيلة والمعاصرة ؟
- ما تأثيرات العولمة الثقافية على الهوية العربية الأصيلة والمعاصرة ؟
- ما دور الجامعات في مواجهة تحديات العولمة الثقافية ؟
- ما دور الجامعات في بناء هوية عربية والمحافظة على أصالتها ؟

أهداف البحث

هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور واضح لمفهوم العولمة الثقافية والهوية العربية الأصيلة والمعاصرة، و توضيح العلاقة بين العولمة الثقافية والهوية العربية، كما هدفت إلى توضيح تأثيرات العولمة الثقافية على هوية الأمة، و توضيح دور الجامعات في مواجهة تحديات العولمة في بعدها الثقافي إضافة إلى توضيح دور الجامعات في المحافظة على عروبة الهوية العربية الإسلامية وأصالتها.

منهج البحث:

سيستخدم الباحث المنهج التحليلي من خلال تحديد مصادر الدراسة المتعلقة بالعولمة الثقافية، و دور الجامعات في مواجهتها، وتحليل الآراء من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، و تحقيق الأهداف الموضوعة.

العولمة الثقافية والهوية العربية:

لا أريد الدخول في جدلية تعريف مفهوم العولمة وتفاصيلها فقد سبقني إلى ذلك عدد من الباحثين والمفكرين الذين حاولوا سبر غور هذا المفهوم بتفرعاته المختلفة، وأشاروا إلى تطور ظهور هذا المصطلح منذ سبعينيات القرن الماضي حيث سأختصر هنا مكتفيا بلمحة تاريخية بسيطة حول تطور ظهور المصطلح، ومعناه بعامة إلى معنى العولمة ببعدها الثقافي بخاصة ثم أعرج بشيء من التوضيح لمعنى الهوية بمفهومها المعاصر الذي يحمل طابع الأصالة أيضا.

تجدر الاشاره بداية إلى أن أول من استخدم هذا المصطلح هو(Zbiginiew Brzezinski) مستشار الرئيس كارتر الذي أشار إلى ضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم نموذج كوني للحداثة يحمل القيم الأمريكية التي ترتكز على الحرية وحقوق الإنسان، كما يرتبط مفهوم العولمة في معظم الأفكار والطروحات الغربية بالتحديث والرقي والانفتاح الاقتصادي، معتبرين ضرورة شمولها مختلف جوانب الحياة الإنسانية والسياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية، كما طرح المفهوم ليشمل تطورين مهمين أحدهما يتمثل في ضرورة تحديث الحياة البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات التي تقوم على ضرورة إيجاد روابط متزايدة في كافة مجالات الحياة، وعلى مختلف الصعد على الساحة الدولية المعاصرة، وأما التطور الثاني فهو الاعتماد المتبادل الذي يشير إلى ضرورة الانفتاح والتبادل، كما يشار أيضا إلى مصطلح آخر استخدمه عدد من المفكرين السياسيين والكتاب، وهو مصطلح النظام العالمي الجديد كمرادف لمفهوم العولمة، حيث استخدم لأول مرة في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عندما توجه إلى الأمة الأمريكية في آب أغسطس من عام ١٩٩٠ م عند نشوء الأزمة في الخليج مبررا إرساله للقوات الأمريكية، حيث تحدث لأول مرة في ذلك الوقت عن عصر جديد، وحقبة جديدة، وزمن للسلام، وعالم جديد متحرر من الإرهاب ينعم بالأمن والرخاء.

والعولمة مصطلح جديد حديث لم يدخل قواميس السياسة والاقتصاد من قبل. يقول الفيلسوف الفرنسي روجيه جارودي" أنها نظام يمكن الأقوياء من فرض الديكتاتوريات اللا إنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق، كما وصفها آخرون بأنها" العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدد دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة".

وأشار بعضهم الآخر إلى أن العولمة تعني ذوبان الخصوصية وانتقال المجتمعات من الخاص إلى العام، فهي منظومة متكاملة من المبادئ السياسية والاقتصادية والمفاهيم الاجتماعية والثقافية أريد تصديرها إلى شعوب العالم وإجبارهم على الاندماج بها وتبنيها، كما يذهب أغلب المفكرين والباحثين إلى اعتبار العولمة نظاما اقتصاديا سياسيا اجتماعيا ثقافيا يهدف أول ما يهدف إلى اختراق الآخر، وهذا ما أشار أليه الطيب التزيني في معرض حديثه عن هذا النظام وفي معرض مقاربته للصلات بين العالم الغربي المتسلح بأعظم قوة اقتصادية وعسكرية هائلة والمتقدم في مختلف المجالات، وبين العالم العربي المتخلف المثقل بالديون والأعباء، مما سيؤدي إلى استباحة واقعنا العربي وبخاصة من الناحية الاقتصادية والفكرية، و يؤدي إلى تفكيك النظام العربي وإعادة بنائه وفقا لمتطلبات السوق. و يرى آخرون أن العولمة قد ظهرت وبرزت بشكل واضح عند تطور المجتمعات الغربية وتطبيق النظام الرأسمالي في الدول الغربية، محكوما بهدف تصدير هذا النظام ونشره في كافة الاتجاهات، وصولاً إلى نظام موحد تكون المجتمعات الغربية صاحبة اليد الطولى فيه.

أما العولمة في جانبها الثقافي، فتقوم على الغزو الثقافي الذي يهدف أول ما يهدف إلى إخضاع الشعوب وتهديم ثقافتها وتشويهها وطمس معالمها، ومن ثم تحقيق التبعية الكاملة أو الاستتباع الشامل للامبريالية الثقافية الجديدة، وهي ثقافة إلكترونية تقوم على انتشار المعلومات وسهولة حركتها مرشحة لتكون هي الثقافة السائدة والمهيمنة في القرن الحادي والعشرين، وتمثل هذه الثقافة الهوية العالمية الجديدة لكل الأمم والشعوب. كما وأشار بعض الباحثين إلى أن عولمة العالم الثالث بالثقافة الغربية هي ليست نقل ثقافة أصيلة وتقنية حديثة بقدر ما هي في الحقيقة قشور للثقافة الليبرالية دون محتواها، فالحديث عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والانفتاح الاقتصادي، ومجارية الإرهاب، وقضايا الأمن والسلم تبقى في رصيد الصراع ما دام الغرب يمارس محاولات الاستلاب الثقافي من خلال نظم للتعليم تتجاوز أصول الثقافة المحلية.

يقول العالم الأمريكي ناعوم تشو مسكي: (إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الإطراف أي على العالم كله)، ويشير عبد الإله بلقز إلى أن العولمة الثقافية كما يدعي روادها هي انتقال من مرحلة الثقافة الوطنية إلى ثقافة عليا جديدة وعالمية، وهي في حقيقتها ليست سوى اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات الأخرى للشعوب وفرض الثقافة الغربية.

وإذا كانت الثقافة هي الجزء المهم من أجزاء تكوين الإنسان عقائديا وفكريا وسلوكيا فهي كما تعرف: (النسيج الكلي المعقد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات و القيم وأساليب التفكير وأنماط السلوك، وكل ما يبنى عليه من تجديدات وابتكارات ووسائل في حياة الناس، مما ينشأ في ظله كل عضو من أعضاء الجماعة، ومما ينحدر إلينا من الماضي، ويؤخذ كما هو أو نطوره في ظل حياتنا وخبراتنا)، وإذا كانت الثقافة هي: (الكل المركب من العادات والتقاليد و أنماط السلوك الاجتماعي وغيرها من الموروثات والمكتسبات التي تميز شعبا عن غيره فهي من ثم عملية ديناميكية تتميز بمظهر التطور المبني على الثوابت حسب ظروف الزمان والمكان، وهي التي تعطي الهوية لتميز شعبا عن غيره).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عملية التطور الثقافي لأي شعب تنطلق من الثوابت والجذور المكونة لموروثه الثقافي والهوية الثقافية الوطنية، وهي التي تعطي لهذا الشعب الشعور بالانتماء، وتحديد علاقته بالآخر، لذلك يراها كثيرون بأنها مفهوم إيديولوجي فلسفي سياسي. وهذا المفهوم يعطي الشعب طريقة حياته، ثم تنتقل حسب الأجيال والحقب. ويلخص حليم بركات الأستاذ في جامعة جورج تاون الأمريكية ما ذهبنا إليه بالقول: (الثقافة ليست مجموعة مكونات ساكنة وثابتة جامدة مغلقة، بل متطورة باستمرار ومتغيرة ومرنة نسبيا ومنفتحة ومتحولة نتيجة لتغير الأوضاع والأزمنة والعلاقات الداخلية والخارجية).

وإذا كانت الثقافة كما أشرنا إليها، فقد كان البعد الثقافي القائم في البلدان العربية بخاصة والنامية بعامة هدفاً ثميناً حاولت الدول الرأسمالية اختراقه واستمرت بمحاولاتها، ولا تزال لإحداث اختراق يسمح لها ببناء قيم رأسمالية وخلقها تسمح دخولها في قسمة العمل الدولية، فضلا عن هيمنتها العسكري والسياسية. إن الإستراتيجية الرأسمالية تسعى دوما إلى إيجاد نسق من السلوك والعادات والتقاليد والقيم الاستهلاكية، تلك التي تسمح بزيادة انخراط هذه المجتمعات داخل المنظومة الرأسمالية العالمية.

وحري أن أشير إلى أن الغزو الثقافي هو نهج متكامل يهدف إلى إخضاع الشعوب وتهديم الثقافات وتشويهها وطمس معالمها، ومن ثم تحقيق التبعية الكاملة أو الاستتباع الشامل للإمبريالية الثقافية الجديدة. إن مفهوم الغزو الثقافي ليس تعبيرا لفظيا مجردا من مدلولاته الحسية، بل هو نموذج جديد وفريد لم يشهده كثيرٌ من أبناء العالم الثالث. إن الغزو الثقافي في أبسط معانية محاولة لتزوير حقائق التاريخ والجغرافيا وتشويه كل القيم الثقافية الأصيلة، ويهم هنا توضيح أن التبعية السائدة في العالم الثالث تسهل من مهمة

الغزو الثقافي، وتقطع على الجماهير طريقها لفك الارتباط مع النظام الرأسمالي لإقامة مشروعها المستقل القادر على حماية حضارته وتراثه وهويته وثقافته النوعية.
يذهب عدد من الباحثين والمفكرين إلى أن العولمة الثقافية فعل يقلص الكون كله إلى هوية واحدة متجانسة اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا، فالعولمة تعمل وفق هذا الرأي على بناء ثقافة واحدة تسعى لتذويب الحدود والحواجز الثقافية والفكرية والاقتصادية بين الأمم. إنها محاولة لبناء المجتمع الإنساني على مقياس الثقافة الواحدة، والحياة الاقتصادية الواحدة، وبالتالي فإنها ثقافة الشركات العابرة للجنسيات والقوميات والثقافات، وهذا يعني أن هذا النظام يعمل باتجاه تفكيك الهويات والمؤسسات بهدف التمكين لهوية واحدة هي هوية السلعة التي يتسنى لها الهيمنة غير المشروطة على العالم من خلال هذه الهوية السوقية. وفي دائرة العلاقة مع الغرب المتقدم وبين الواقع العربي المتخلف التابع يرى هؤلاء الباحثون و المفكرون أن هذه العلاقة غير متكافئة تسمح باختراق العالم الأول للعالم الثاني اختراقا يتسع باستمرار مع تعاظم قوة الغرب وتضاؤل قوة العرب، وفي إطار هذه العلاقة يتحول الطرف العربي إلى واقع مستباح يقوم الطرف الأول وهو الغرب بتفكيك معالم الطرف الثاني وإعادة بنائه وفقا لمقتضيات السوق.

السؤال الذي يطرح نفسه: هل تؤدي العولمة بهذا المفهوم إلى ذوبان الهوية ؟ وما وجه الاختلاف بين الهوية العربية والهوية المفروضة؟

تحديات العولمة وآثارها على الهوية العربية

اختلف الباحثون والمفكرون في وضع تصور واحد لمفهوم الهوية، فهي كما يراها بعضهم حصيلة العقيدة والفكر واللغة والتاريخ والفنون والأدب والتراث والقيم والأخلاق والواجدان ومعايير العقل والسلوك وغيرها من المقومات، تتمايز بها الأمم والشعوب ويرى أصحاب هذا الرأي أن هذه المكونات ليست ثابتة بل يتغير بعضها حسب المستجدات الإنسانية والحضارية التي لا تتناقض مع ثوابته الدينية والوطنية.

إن النقاش حول الهوية أصبح سائدا في ظل ساحات النقاش الفكري في العالم في الدول المتقدمة والمتخلفة الضعيفة على حد سواء. يشير إريك دويان الصحفي والكاتب الفرنسي في كتابه هستيريا الهوية إلى أن مسألة الهوية والانتماء في بعض البلدان في عصرنا الحاضر قد أدت إلى حروب ونزاعات أزهقت فيها آلاف الأرواح، وأخذت أبعادا جديدة دفعت في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى العنف الدامي، كما حدث في بعض البلدان منها يوغسلافيا وكوسوفو ومنطقة القوقاز.

يشار إلى أن العقود الأخيرة قد شهدت أحداثا متلاحقة وتطورات سريعة، جعلت من عملية الإصلاح في معظم دول العالم عملية حتمية ومنها الدول العربية والدول والإسلامية.

لقد ساد كثيراً من هذه الدول نوع من القلق خوفا من أن تؤدي التطورات والتحولات المتسارعة إلى التأثير على قيمها ومبادئها وتقاليدها، أي على هويتها بكل مكوناتها: العقائدية، والفكرية، والتربوية، والثقافية، واللغوية، والتاريخية، والبيئية. ويجدر بي أولا أن أشير إلى أن مكونات الهوية العربية الإسلامية هي أربعة كما يراها أغلب الباحثين والمفكرين: الدين، واللغة، والتاريخ، والبيئة الاجتماعية والسياسية والفكرية والاقتصادية والمناخية التي تعيشها هذه الهوية. والسؤال الذي يطرح نفسه من جديد: هل تؤثر العولمة الثقافية في هوية الأمة؟ إن العولمة بمفهومها المعاصر كما سبق وأشرنا ليست مجرد سيطرة وهيمنة وتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، بل تمتد لتطال ثقافة الشعوب وهويتها القومية والوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من السلوك وأنماط ومنظومات من القيم وطرائق العيش، وهي بالتالي ثقافة وافدة غازية.

يرى أغلب الباحثين أن الثقافة الواحدة تشكل خطرا على الهوية العربية الإسلامية، وبخاصة في ظل ضعف الحصينات الداخلية والانفتاح بلا وعي في مجال الإعلام على وجه الخصوص. وهنا نشير إلى أن من أهم الآفاق والأفكار التي أحدثتها العولمة في العالم والقلق منها على هوية الشعب والمجتمعات، ومنها الهوية العربية والإسلامية تكمن في ارتباط العولمة بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة التي تنتشر في العالم منذ تسعينيات القرن الماضي، إضافة إلى الثورة التكنولوجية التي جعلت العالم أكثر اندماجا وسهلت وعجلت حركة الأفراد والسلع والمعلومات والخدمات، وجعلت المسافات تتقلص والزمان والمكان ينكمش، وأسهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والأذواق فيما بين الثقافات.

ويشار هنا إلى أن العولمة هي نفسها نظام لا زال في طور التكوين والتأسيس، ولم يبلغ حتى الآن الشكل النهائي الذي سوف يستقر عليه، وهناك عدد من المفكرين والباحثين في مستقبل العولمة يتوقعون حدوث تحولات جذرية في العقدين القادمين من شأنها أن تعدل في اتجاه العولمة الحالي. لقد أكدت إستراتيجية تطوير التعليم في الوطن العربي التي أقرت في دمشق في العام ٢٠٠٣ على مكونات الهوية العربية الإسلامية كما سبق وأشرنا، والمتمثلة في العقيدة والفكر والتربية والثقافة واللغة والتاريخ والبيئة، معتبرة أن هذه المكونات تستمد لحمتها ووجودها من واقع المنطقة جغرافيا وتاريخيا، وأن الإسلام هو بالدرجة الأولى من يمثل أهم مدخلات ثقافة الأمة وهويتها، وأن اللغة هي وعاء هذه الثقافة، ويجب الانطلاق من منظور سعة الأفق نحو المدخلات الإسلامية لهذه الثقافة من حيث اختلاف الرؤى والتفسيرات والتأويلات، كما يجب الانطلاق في تطوير التعليم والثقافة باللغة العربية وتطوير إمكاناتها وتفجيرات إبداعاتها المعلوماتية.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفي ظل التحديات المطروحة على وطننا العربي برز موقفان: أحدهما يدعو إلى التمسك بالأصول وبالهوية معتبرين ذلك دفاعا أوليا يصد هجمة الاستتباع والإلغاء رمزيا وثقافيا، وموقف آخر يدعو إلى انفتاح المجتمعات بعضها على بعض والسعي لتكوين هوية عالمية جامعة تتجاوز التجمعات الاجتماعية داخل الأوطان وتؤسس على قاعدة حقوقية ومرتكزات رمزية، وتبنى على أساس مصالح مشتركة. ويعود الفارق بين الموقفين وفقا لما يراه الدكتور زهير حطب إلى عدم التمييز بين الانتماء والهوية فالانتماء هو الارتباط بالأصل وهو مفروض على الإنسان ولا يتوقف على قراره، وأما الهوية فهي فعل إرادي انتقائي يقرب ما بين العناصر المكونة للهويه لتوحيدها في إطار مشروع مشترك وحياة مشتركة.

وبالعودة إلى تحديات العولمة على الهوية العربية فهي كثيرة، ومن أهمها ما أشار إليه عدد من الباحثين والمفكرين، والمتمثل في تهديد الخصوصية الثقافية العربية من خلال زرع القيم والأفكار النفسية والفكرية للقوى المسيطرة في وعي الآخرين، وبخاصة أبناء المجتمعات العربية وانفتاح هذه المجتمعات أمام الثقافة الغربية وإسقاط عناصر المقاومة والممانعة والتحصين، وبالمعنى الثقافي والحضاري إعادة صياغة قيم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية وحضارية أخرى لهذه المجتمعات مهددة هويتها الحضارية باتجاه فرض نمط ثقافي وهيمنة ثقافية وحضارية معينة تنتجها مصالح الأقوياء ووسيلتها الأساسية أداة إعلامية جبارة أصبحت قادرة على صياغة الأخلاق وحتى العادات والتقاليد، ويمكن استنتاج ما يلي فيما يخص القلق من العولمة على الهوية العربية:

١. قيام الشركات المالية بتوظيف قدراتها المالية الضخمة من أجل استغلال ثروات الشعوب وزيادة تغلغلها في اقتصاديات الدول العربية، وبالتالي تعمل العولمة على إقصاء المستضعفين نهائيا عن أي مشاركة ومنافسة في ميادين التنافس، وفرض هذه الشركات قوانينها وأسعارها وشروطها على الفقراء.

٢. زيادة الفجوة الاقتصادية والحضارية بحيث ازدادت الدول العربية فقرا، مما أدى إلى التأثير على هويتها الوطنية من خلال الهجرة المكثفة إلى بلدان أخرى بحثا عن لقمة العيش.

٣. أطلقت العولمة العنان لنوازع الجنس والانحلال الأخلاقي وتدمير القيم الإنسانية، مما أدى إلى تدمير منظومة وبنائها الهوية العربية.

٤. التبعية في المجال الاقتصادي والسياسي وهيمنة العلمانية على جميع مكونات الحياة السياسية والاقتصادية من خلال ربط هذه الدول بمعاهدات سياسية وثقافية واقتصادية، جعلتها فاقدة لإرادتها الوطنية مما أثر تأثيرا سلبيا على هويتها الوطنية.

٥. احتمالية صدام الحضارات وصراع المناطق، مما جعل بعض الدول في حروب ونزاعات أفقدتها قدراتها الاقتصادية والبشرية والأخلاقية وصولا إلى تدمير هويتها، وجعلها تابعة للدول الغربية.

٦. استفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على العالم ومحاولتها نشر نموذجها الثقافي والحياتي وتعميمية على الصعيد العالمي، وهذا يعني مزيداً من اغتراب الإنسان المعاصر الذي بدأ يفقد السيطرة على التحولات الحياتية والفكرية السريعة حتى بمعايير عصر السرعة.

٧. الإحباط الذي لازم شباب العالم الثالث، ومنهم الشباب العربي، من الأنظمة السلطوية المتحكمة في شؤونهم، وعجزهم عن إشباع طموحاتهم بحيث لاذ كثير منهم إلى قشور الثقافة الغربية وحملوا ثقافتهم وزر هذا التدهور وهذا العجز.

٨. أدت عمليات العولمة إلى تغير اجتماعي كان من نتائجه تفكيك منظومة الدول من خلال طمس هويتها وتشويهها، ونقل الولاءات المتجذرة فيها إلى ولاءات القبيلة والعشيرة والطائفة وغيرها.

٩. أشار بعض الباحثين أيضا إلى أن الثقافة الوافدة تشكل خطرا على الهوية العربية في ظل ضعف التحصينات الداخلية والانفتاح بلا وعي على العالم الغربي، وبخاصة في مجال الأعمال التي كان من أهم آثارها شيوع الثقافة الاستهلاكية وإطلاق العنان للشهوات وملاحقة مستجداتها مما أدى إلى تفريغ الإنسان من ثقافته وعزلة عن قضاياه وهموهه الإسلامية والعربية، وإدخال الضعف والتشكيك في جميع مقومات حياته وقناعاته الدينية والثقافية.

١٠. ظهور منظومة قيمية جديدة ليصبح الربح والمصلحة الشخصية وحب الذات هي القيم المطلقة، واستبدال العالم الذي يحكمه الخير وحب الآخرين والتعاون واستمرار هذا الوضع أدى بالعالم ليصبح غابة يركض فيها الإنسان بحثا عمّا يشبع حاجاته بعيدا عن التفكير العلمي والإبداع الذاتي اللذين هما دوما من شروط التطور الإنساني، وأحد أهم شروطه وجود الدوافع.

١١. تنشئة الأجيال تنشئة مغايره ومختلفة كما هو عليه الواقع يتصدرها ثقافتا العنف والجنس من خلال تربية جديدة عنوانها الثقافة الجنسية والثقافة العنفية، وما رتبته هذه التنشئة من انتشار للرذيلة والجريمة والعنف في المجتمعات الإسلامية وقتل الوقت، وقد أسهم في ذلك شبكة الاتصالات الحديثة والقنوات الفضائية وبرامج الدعاية للسلع الغربية مصحوبة بالثقافة الجنسية الغربية التي تخدش الحياء والمروءة والكرامة الإنسانية.

١٢. إلهاء النشء بما تبثه القنوات الفضائية من مسلسلات جنسية فاضحة أثر بشكل كبير على النظام التعليمي والثقافي والعلاقات الاجتماعية ونمط الحياة برمتها.

وفي دراسة أعدها مركز دراسات المرأة و الطفل بالقاهرة على (١٤٧٢) فتاة وسيدة مصرية، تبين أن الأفلام التي يشاهدها (٨٥٪) هي أفلام جنس، و (٧٥٪) منها مشاهد جنسية، و (٨٥٪) عنف وحرب، (٢٣٪) أفلام فضاء، (٦٨٪) أفلام عاطفية قديمة، (٦٪) يشاهدن نشرات الأخبار والبرامج الثقافية، ولم يذكرن الأفلام العلمية لأنها لا تمثل لديهن أي اهتمام يذكر.

أشارت بعض الدراسات إلى أن شبكة الإنترنت، وكذلك بعض القنوات الفضائية تشكلان أكبر قوة دافعة للعولمة الجنسية، وأن هاتين الوسيلتين قد استطاعتا إزالة أكبر عقبة تعترض نشر هذه الثقافة وهي قيمة الخجل التي كانت تعدّ إحدى القيم المطلقة لدى النشء المسلم.

كما أن العولمة تسهم كثيرا وبمزيد من الفاعلية في التأثير في الثقافات الوطنية عبر أجهزة الإعلام كون مراكز المعلومات وتكنولوجيا الاتصال هي من يملك مفاتيح الثقافة، لذلك نجحت الدول الغربية في نشر ثقافتها واكتساح الثقافات الوطنية، حيث حدد د.برهان غليون ثلاثة آثار مهمة للعولمة الثقافية، جاء على رأسها تعميم أزمة الهوية الوطنية من خلال تزايد حجم الثقافات الأقوى في فضاء مفتوح وتضاؤل وزن الثقافية الوطنية.

وأشار بعض الباحثين إلى أن قوة دفع الثقافية الوافدة ستفقد الدول الصغيرة ثقافتها وتبدأ في التخلي التدريجي عن خصائصها الثقافية لصالح الثقافة الوافدة، وتؤدي بالتالي إلى الانقسام والتفكك وظهور الشروخ والصدع الثقافي والحضاري، وظهور الثقافة الوطنية في صورة باهته عاجزة عن تقديم التصورات الشخصية الراقية في الوقت الذي تظهر فيه ثقافة العولمة الزاهية بالألوان.

دور الجامعات في مواجهة تحديات العولمة الثقافية:-

لقد أشير سابقا إلى استناد العولمة إلى الحضارة الغربية المعاصرة والقائمة على المبادئ الأساسية اللادينية وإشاعة الحياة المادية القائمة على الإلحاد بأساليب ووسائل تقوم على الإغراء والخداع ومحاولة تفريغ المسلمين من عقيدتهم،والتأثير في شخصياتهم والتشكيك في موروثهم الثقافي، وتضع العولمة من خلال أبعادها النظام التعليمي برمته في أي مجتمع من المجتمعات في منعطف خطير بين قبول متغيراتها وما يصاحبها من تأثيرات سلبية أو إيجابية وبين رفضها والوقوف منها موقف النقد المبني على الوعي

والإدراك بطبيعة متغيراتها و مضامينها والتأثيرات التي تلقيها على كاهل المجتمع ومؤسساته التعليمية المختلفة النظامية وغير النظامية وعلى رأسها الجامعات الأمر الذي يفرض على هذه الجامعات بخاصة ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذه الانعكاسات، التي من أهمها:

أولا:- اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع:حيث تسهم العولمة وبخاصة في جانبها الاقتصادي في اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع وزيادة التفاوت بين أبناء المجتمع الواحد في عدد من دول العالم ومنها الدول العربية، وذلك بسبب تطبيق سياسات البنك الدولي وصندوق النقد القائمة على إلغاء الدعم عن المواد والخدمات اللازمة للفرد وتشجيع الخصخصة ودعم القطاع الخاص، وهذا أدى إلى تأثيرات كثيرة على التعليم الجامعي، ومنها:

- زيادة نسبة التسرب، وزيادة الهدر التعليمي بسبب الضائقة المالية التي سيواجهها عدد من الطلبة الراغبين في إكمال دراساتهم الجامعية، التي أصبحت متعذرة بسبب الأوضاع المالية لذويهم.
- عدم قدرة الطبقات الفقيرة على إلحاق أبنائهم بالجامعات وهذا أثر بشكل أساسي على مبدأ مهم وهو مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية سلبا بين أبناء المجتمع الواحد.
- عدم قدرة الدول المتأثرة بسياسات العولمة وبخاصة تلك المرتبطة بسياسات البنك الدولي وصندوق النقد على إنشاء الجامعات الحديثة وفتح تخصصات جديدة.

ثانيا:- ضعف أنماط التعاون بين المؤسسات التعليمية بعامة والجامعات بخاصة وقطاعات الإنتاج، حيث تسهم التنمية البشرية بدور فعال في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي في أي مجتمع وخاصة في ظل العولمة، وذلك من منطلق العلاقة الارتباطية بين المستوى التعليمي للأفراد وبين إنتاجية الفرد والمجتمع. ومن منطلق المظاهر والتطورات والمستجدات التي تصاحب العولمة الاقتصادية تبين أن هناك بعض المعوقات التي تعيق المؤسسات التعليمية المختلفة ومنها الجامعات عن ضبط أنماط التعاون الممكنة بينهما وبين قطاعات الإنتاج بصورة تقضي على الانفصال القائم بين مخرجات التعليم والتخصصات الجديدة التي يطلبها سوق العمل، ومن هذه المعوقات ضعف الاهتمام بالدراسات البيئية، وضعف الاهتمام بالتخصصات الجديدة التي يتطلبها سوق العمل في العصر الحالي، وصعوبة ربط التطورات التكنولوجية الحديثة بحاجة المجتمع المحلي وتوظيفها بالصورة التي تدعم بها المؤسسات مراكز تسويق الخدمات في أداء دورها الأساسي في الخدمات البحثية والمهنية بصورة أفضل.

ثالثا:- تنامي الاتجاه نحو خصخصة التعليم الجامعي: مع تبني عدد من الدول السياسات الاقتصادية الحرة بدأ يتنامى اتجاه عالمي يقوم على خصخصة التعليم، ويرجع ذلك إلى عدد من المبررات منها أن التعليم الخاص سريع الاستجابة لسوق العمل من التخصصات الجديدة وقوى العمالة المدربة، وهذا النمط من التعليم لا يستطيع الناس العاديون الالتحاق به. وهذا أدى إلى ما يسمى التغابن الاجتماعي، الذي قد نشأ نتيجة تمتع بعض أبناء الطبقات الاجتماعية والفئات الاجتماعية العليا بامتيازات تعليمية تعجز الغالبية العظمى من أبناء الطبقات الاجتماعية العادية الحصول عليها، وعلى الجامعات توفير فرص التعليم لكافة الطلبة وبخاصة أولئك الطلبة المبدعين الذين يعجزون عن الالتحاق به.

رابعا:- تزايد تهميش اللغة العربية: إن مفهوم اللغة العربية يعني كياناً نامياً في حالة تطور ارتبط بتطور حياة الأمم والشعوب العربية وعناصر ثقافتها المادية والفكرية، فاللغة العربية هي لغة القرآن الكريم وأبرز ملامح ثقافة الأمة وأكثر اللغات الإنسانية ارتباطاً بالهوية القومية، ويقع على الجامعات الدور الأساسي في الحفاظ على اللغة العربية والاعتزاز بها كون ذلك واجباً إنسانياً وروحياً وقومياً بكل المعايير والمقاييس.

خامسا:- تزايد هجرة العقول والكفاءات العلمية إلى الخارج، حيث تعد هذه العقول والكفاءات مورداً استثمارياً إستراتيجياً وهدفاً ونسيجاً أساسيا من أنسجة المجتمع، وأصبح نزيف هجرة العقول العربية إلى الخارج من أهم المؤثرات التي تؤثر على النظام التعليمي بشكل بعامة على الجامعات بخاصة، وعلى الجامعات العمل لوقف هذا النزيف.

سادسا:- التأكيد على تنمية القدرات الإبداعية الابتكارية، وعلى الجامعات أن تقوم بتوفير الحد المطلوب من المهارات والمعلومات التي يرغب فيها الفرد أو يحتاجها للدخول في مرحلة الإبداع.

سابعا:- تنمية القدرة على الحوار والنقد والمناقشة والمشاركة تعني المشاركة بمعناها العام القدرة على الإسهام والتعاون في أي وجه من أوجه النشاط الاجتماعي وهي إحدى المرتكزات الثلاثة التي تتطلبها المسؤولية المجتمعية في أي مجتمع، وذلك من خلال إشراك الفرد مع الجماعة في إنجاز الأعمال التي يمليها الاهتمام ويتطلبها الفرد بما يساعد الجماعة في إشباع حاجاتهم وحل مشكلاتها والوصول إلى الأهداف والمحافظة على تقدمها، وعلى الجامعات توفير الخطط والبرامج والمقررات التي تعمل على ذلك.

ثامنا:- التأكيد على تنمية الوعي بمبادئ حقوق الإنسان: أصبحت مبادئ حقوق الإنسان جزءا من القانون الدولي حيث اكتسبت صفه عالمية، وعلى الجامعات القيام بذلك

من خلال تدريس المقررات التي تعنى بذلك، والتأكيد على هذه المبادئ من خلال المقررات المختلفة إضافة إلى ضرورة قيامها بعقد المؤتمرات واللقاءات وورش العمل الخاصة بتلك الحقوق.

تاسعا:- ضرورة تنمية الشعور بالولاء والانتماء الوطني: يعد الانتماء الوطني من المقومات الأساسية للشخصية الإنسانية وفقدانه لذلك يدفعه للعيش في حالة من الاغتراب، ويصبح طاقة مفقودة يمكن استخدامها كطاقة هدامة في العنف والإرهاب وعلى الجامعات العمل على تنمية الشعور الوطني والانتماء للأمة من خلال برامجها وخططها ومقرراتها.

عاشرا:- التركيز على الدور الفاعل للأستاذ الجامعي من خلال تحليل الأدوار التي يقوم بها، وعلى الجامعات التأكيد على دوره الفكري ودوره الاجتماعي ودوره التربوي ودوره العلمي، والعمل على تنمية قدراته لإنتاج الأفكار الجديدة من خلال المنهجية العلمية التي يتبناها والتي تعتمد على رؤية واضحة لطبيعة العلم الذي يعمل فيه.

حادي عشر:- وضع إستراتيجية شاملة للجامعات هدفها مواجهة تحديات العولمة الثقافية والاستفادة من إيجابياتها لتراعي الواقع لكل من الطالب الجامعي والأستاذ الجامعي كما تراعي إمكانات هذه الجامعات، التي تهدف في مجملها إلى ما يلي:

١. مواجهة الثنائية التي يعاني منها المجتمع العربي في الجانب الثقافي نتيجة احتكاكه بالثقافة الوافدة، وتقوية اتجاهات الطلبة الدينية والوطنية.
٢. العمل على تثقيف الطلبة وتربيتهم تربية موجهة نحو عقيدتهم ومشروعهم الوطني والعمل على مراجعة المناهج والمقررات التدريسية في الجامعات كونها العامل الأساسي في تكوين شخصية الفرد وبنائها بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، والعمل على تصحيح نظرتنا نحو الآخرين من خلال منطلقاتنا الفكرية ومعتقداتنا الديني
٣. إشباع الحاجات الفكرية والاجتماعية عن طريق إعداد البحوث العلمية في مختلف المجالات.
٤. العمل على إنشاء المؤسسات العلمية التي تعمل على تنقية تراثنا العلمي من الشوائب التي لحقت به وبخاصة في المجال العقدي والأخلاقي والتاريخي.
٥. إعداد البرامج الدراسية النافعة لغير طلبة الجامعات من خلال تنظيم عقد الدورات واللقاءات لكافة أفراد المجتمع الراغبين فيه.

ثاني عشر:- أن تسعى القيادات العلمية في الجامعات العربية على تحصين الثوابت العقائدية التي قامت عليها الأمة وإعداد الشخصية إعداداً كاملاً من حيث العقيدة، والذوق،

والفكر، والمادة، لتكوين أجيال تشعر بانتمائها الإسلامي،وانتسابها الحضاري للأمة العربية والإسلامية.

ثالث عشر:- محاربة الأمراض والسلبيات والبناء على الإيجابيات فالمطلوب من أساتذة الجامعات ومفكري الأمة وباحثيها العمل على محاربة هذه الأمراض بمعرفة أسبابها ووضع الحلول الناجعة لذلك.

رابع عشر:- العمل على التخلص من التبعية والتقليد وبناء نموذج حضاري أصيل في ظل التنافس الحر، والتدفق اللامحدود للمعلومات وفق المنهج العلمي السليم باستخدام كافة الوسائل مع ضرورة إبراز سماحة موروثنا الثقافي، واتساعه للحوار، ودعم أخلاق التعامل والتخاطب.

خامس عشر:- قيام أساتذة اللغة العربية بوضع حلول جذرية بقضايا اللغة والاهتمام بمستقبلها في سياق تعزيز مكانة اللغة العربية الفصيحة في نفوس الطلبة وتداولها في حياتهم الثقافية واستخدامها كوسيلة للتواصل الاجتماعي، والإبداع العلمي فهي من أكبر عوامل وحدة الأمة وهويتها القومية.

سادس عشر:- رفض التغريب وترشيد الصحوة الإسلامية،وتهيئة صفوف الأمة للبناء والتعمير والحركة والتغيير، والإسراع في تعريب المصطلحات.

سابع عشر:- الإصرار على مواجهة مشروع العولمة، والتأكيد على أهمية الهوية الحضارية والثقافية للأمة العربية من خلال العمل على تفويت الفرصة للمخططات التي تستهدف تقسيم وحدتها وتجزئتها ومحاربة الإقليمية والطائفية.

انتهى بحمد الله

المراجع

١. مجموعة من المؤلفين:١٩٩٧، «فكرة الجامعة» منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، الطبعة الاولى.

٢. القاسم، صبحي:١٩٩٠، "التعليم العالي في الوطن العربي" منتدى الفكر العربي، عمان الأردن، الطبعة الاولى.

٣. أبو زعرور، محمد سعيد،:١٩٩٨"العولمة". دار البيارق عمان الأردن ط١.

٤. آدم، محمد، ما هي العولمة. مجلة النبأ عدد ٤٢.

٥. إسماعيل، عبد سعيد:٢٠٠١ "العولمة والعالم الإسلامي"، أرقام وحقائق دار الأندلس ط١.

٦. أمين، د. جلال، "العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث"، مجلة المستقبل العربي.

٧. بهاء الدين، د.حسين كامل: ٢٠٠٣، "الوطنية في العالم بلا هوية" دار المعارف.مصر.

٨. التويجري، د. عبد العزيز ابن عثمان:بدون تاريخ، "العولمة الحياة الثقافية في العالم الإسلامي".

٩. الجابري، د. محمد عابد: ٩٩٨١ "العرب والعولمة".مركز الدراسات الوحدة– بيروت.

١٠. جارودي. روجيه:.١٩٩٨. "العولمة المزعومة"، الوقائع الحدود. تعريف د. محمد السبيطلي، دار لشوكاني للنشر والتوزيع.

١١. محمد علي محمدا:١٩٨٧، "الشباب العربي والتغير الاجتماعي"، دار المعارف الجامعية،الإسكندرية. الطبعة الاولى.

١٢. الدماغين، زياد خليل:٢٠٠٨، "العولمة انعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي، دار الرازي – عمان.

١٣. المحنة، فلاح كاظم:٢٠٠٢، "العولمة والجدل الدائر حولها"، ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع – عمان.

١٤. حواس، محمود:٢٠٠٣، "التكنولوجيا والعولمة الثقافية"، دار المنارة. بيروت.ط١.

١٥. طعيمة،رشدي أحمد:١٩٩٩ "العولمة ومناهج التعليم" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الحادي عشر. كلية التربية – جامعة عين شمس.

١٦. الفرحان، إسحق:٢٠٠٣ "الإسلام والعالم"، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

١٧. أحمد، السيد فرج،:٢٠٠٤ "العولمة والإسلام والعرب، دار الوفاء، المنصورة – مصر.

١٨. عبد الفتاح، سيف الدين، "علوم الأمة والجامعة الحضارية دراسة في التأسيس".

١٩. المنظمة الإسلامية للتربية الثقافة والعلوم:٢٠٠١، إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب"، منشورات اليسيكو.
٢٠. المنظمة العربية للتربية الثقافة والعلوم،:٢٠٠٦"خطة تطوير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي"، تونس.
٢١. مدكور، أحمد علي:٢٠٠٠ "التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل"، دار الفكر العربي، القاهرة.
٢٢. با عباد، علي هود:٢٠٠٥ "الغزو الفكري والعسكري والصليبي وخطورته على الأمة العربية والإسلامية"، مكتبة الإرشاد، صنعاء.
٢٣. با عباد، علي هود:٢٠٠٥ وآخرون، "الثقافة الإسلامية"، مكتبة الإرشاد، صنعاء.
٢٤. عمارة، محمد:٢٠٠٥ "مخاطر العولمة على الهوية الثقافة".

الموروث الثقافي في فلسطين والتحديات والمسؤولية المجتمعية للجامعات في مواجهتها
فضح ممارسات (احتلال التاريخ)

د. عبد الرحمن المغربي

المقدمة

لعبت الثقافة دوراً بارزاً في حماية الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني بكل مكوناتها، فمن خلالها حافظ الشعب الفلسطيني على تقاليده وموروثه الثقافي، وممتلكاته الحضارية ومقدساته وقيمه وسلوكه. لقد حرم هذا الشعب طويلاً من مؤسساته الثقافية التي تعنى بالمشهد الحضاري في فلسطين، وكان لاهتمام الجامعات بالمشاركة في الأدب الفلسطيني وموروثه الثقافي من خلال الدراسات والرسائل الجامعية أثرٌ كبيرٌ في تواصل مسيرة هذا الموروث التي ينبغي الاهتمام بها بشكل أكبر. وأعمق عبر التنسيق بين المؤسسات الثقافية ووزارة التعليم العالي والجامعات، لإنشاء معاهد الفنون المسرحية والاهتمام بالمسرح المدرسي، وإدماج مادة المسرح والحفاظ على الموروث الثقافي في مناهج التعليم.

وما تقوم به سلطات الاحتلال من جرائم بحق الممتلكات الثقافية والتاريخية والدينية، مخترقة بذلك الحماية الخاصة المكرسة لهذه الأماكن بموجب الأحكام والاتفاقيات الدولية، يضع علينا واجباً كبيراً نحو حماية هذه الممتلكات، وفضح ممارسات الاحتلال تجاهها، وأصبح من واجب اليونسكو بموجب اتفاقية حماية التراث العالمي مد يد العون المادي والفني لترميم المعالم التاريخية المهددة بالخطر.

ويتضح ذلك من خلال جدار الفصل العنصري والمستوطنات الإسرائيلية، التي تغذي بنهم عملية التشويه التي تتعرض لها الهوية الفلسطينية، فهناك آلاف المواقع والمعالم الأثرية عزلها الجدار، إضافة إلى عشرات المواقع التي دمرها مسار الجدار والاستيطان، كما يواجه الموروث الثقافي مخاطر كبيرة نتيجة استفحال ظاهرة سرقة الآثار وتدميرها، وهي سرقة مرتبطة بمجموعات إسرائيلية تقوم بسرقة الآثار، ويدفع الاحتلال مبالغ مالية كبيرة للتجار الذين يتجولون في القرى والمناطق الأثرية في مناطق الضفة الغربية، ويستغلون جهل المواطنين لإقناعهم بالتنقيب عن المواد الأثرية في المنطقة، مقابل شرائها منهم بأسعار زهيدة، لصالح متاحف الاحتلال التي تقوم بشراء المواد الأثرية من الفلسطينيين.

كما عانت مواقع التراث الثقافي من آثار القصف والتفجير، متسببة بأضرار كبيرة منذ إعادة اجتياح الأراضي الفلسطينية سنة ٢٠٠٢م، وجرى استهداف مقصود لمواقع التراث الثقافي في المدن التاريخية في غزة، ورفح، وخانيونس، والخليل، وبيت لحم، وبيت جالا، ورام الله، ونابلس، وجنين، وطولكرم، وسلفيت، وقلقيلية، وعابود، وتعرضت المدن القديمة في الخليل، وبيت لحم، ونابلس، لعمليات تدمير واسعة طالت المباني الأثرية والتاريخية والدينية، ويعدّ حصار كنيسة المهد، وتدمير البلدة القديمة في نابلس أكبر شاهد على الاعتداءات الإسرائيلية على التراث الثقافي الفلسطيني.

وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الموروث الثقافي في فلسطين، ومناقشة التحديات التي تواجهه، ودور الجامعات في مواجهة هذه التحديات، والحديث عن طبيعة الموروث الثقافي في فلسطين، والقانون الدولي الذي يطالب بحماية هذا الموروث، ومناقشة التحديات التي تواجه الموروث الثقافي، ودور الجامعات في مواجهة هذه التحديات، والخروج بتوصيات تدعم دور الجامعات في الحفاظ على هذا الموروث.

١ الموروث الثقافي في فلسطين

يعدّ الموروث الثقافي للشعب الفلسطيني مصطلحاً واسعاً جداً ومن الصعب تحديد جميع مكوناته وعناصره، وإذا أردنا أن نصل إلى نوع من الدقة، فيمكننا القول بأنه: كل ما خلده الإنسان من شواهد روحية أو مادية في تراثه الفكري، ورقيه الإنساني، سواءً أكان موروثاً لا مادياً كالحكايات والقصص والأساطير والأهازيج والرقصات الشعبية، أم كان تراثاً ملموساً (ماديّاً)، كأماكن العبادة، والأزياء التقليدية، والحلي وغيرها من المشغولات، ويتمتع بقيمة فنية أو تاريخية، وينبغي الحفاظ عليه، والعمل على توظيف هذا الموروث لصالح الحاضر والمستقبل، وهذا ما يجعلنا نردد "إن الوفاء للأسلاف لا يعني الحفاظ على رمادهم، وإنما نقل اللهب الذي أشعلوه"[٥٦]، ويعدّ هذا الموروث جزءاً من الموروث الثقافي في العالم، ويدخل في سياق بناء الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني[٥٧].

ويمكن أن يكون الموروث الثقافي كذلك نوعاً من الأعمال المشتركة بين الطبيعة والإنسان التي لها قيمة خاصة، بسبب جمالها أو أهميتها من وجهة النظر الأثرية أو التاريخية أو الإثنولوجية أو الأنثربولوجية، إضافة إلى المعالم الطبيعية، وبخاصة مواطن الأنواع النباتية والحيوانية النفيسة والمهددة، والتي لها قيمة خاصة، وتحتاج إلى رعاية خاصة٥٨.

(٥٦) الندوة الدولية بين جامعتي بير زيت وبيرغن، عمان، 2008 م، ص15.
(٥٧) حمدان طه، إدارة التراث الثقافي في فلسطين،" Focus"، عدد خاص عن مشروع الأمم المتحدة الإنمائي عن التراث الثقافي والآثار، العدد 1، 2004 م، ص30.
(٥٨) حسن حوني، تدمير الأعيان الثقافية أو احتلال التاريخ، مجلة الإنساني، الصليب الأحمر، 2009 2010م، عدد 47، ص 10.

وتزخر أرض فلسطين بتراث حضاري مهم وغنّي بموجوداته الأثرية، وبخاصة وأنّ فيها أقدس المعالم الدينية من مساجد، وكنائس، تميز تاريخها العريق، وخير شاهد على تلك الحضارة ما نجده في كل مدينة وقرية فيها، وفي قمم وسفوح جبالها ووديانها من آثار نادرة، ومخلفات تراثية تعود إلي العصور الكنعانية، والرومانية، والبيزنطية، والحقب الإسلامية المختلفة.

وتتميز فلسطين أيضا بما لديها من موروث عمراني وحضاري في عدد من مراكز المدن التاريخية مثل: القدس، ونابلس، وبيت لحم، والخليل، إضافة إلي ما تبقى من القرى والمواقع التاريخية الأخرى، وتعد المراكز التاريخية – المعروفة بالبلدات القديمة – مناطق عمرانية وحضرية حية تسهم كغيرها من أجزاء المدينة الحديثة، في النشاطات الاقتصادية، والاجتماعية، والفنية، والثقافية، حيث يتجه السكان إلى مراكز مدنهم التاريخية، ويعتمدون عليها لتلبية احتياجاتهم التجارية، والدينية، والثقافية، والاجتماعية٥٩.

ويجب علينا النظر بعين الاعتبار إلى النوى والآثار التاريخية في كافة المواقع التاريخية، وضرورة دراستها والحفاظ عليها من الضياع، في غمرة الركض وراء كل ما هو جديد، فهذه المساجد القديمة والكنائس والخلوات كانت مراكز روحية، وحري بالمسؤولين الحفاظ عليها، وتوظيفها، فهي عنصر الربط بين الماضي والحاضر، فلماذا لا تتحول متحفاً لدراسة تعاقب الأجيال، إضافة إلى الوثائق التاريخية المتداولة بين الناس التي يجب الحفاظ عليها لربط أجيال الماضي بالحاضر٦٠. وهناك عاملان أساسيان كان لكل منهما الأثر الأكبر في تاريخ فلسطين الثقافي والسياسي، من فجر التاريخ حتى يومنا هذا، ويمتاز هذان العاملان بأنهما خارج الإرادة البشرية، وكلاهما أضفى على فلسطين موقعاً متميزاً لم يمتلكه أي بلد آخر في العالم عبر التاريخ.

العامل الأول جغرافي: وهو موقع (كنعان: فلسطين) همزة الوصل بين القارات الثلاث وبين الحضارات المتعددة، حيث أضحت بحكم موقعها ملتقى للطرق التجارية والقوافل، وممراً للجيوش المتحاربة، وهي كما كانت للجيوش الفارسية واليونانية قديماً، أصبحت للجيوش الاستعمارية حديثاً، حيث كانت فلسطين بوابة العبور بين الشرق والغرب.

العامل الثاني ديني: فقد قدر لفلسطين أن تكون وطن الديانات السماوية الثلاث: نحوها توجه موسى، وعلى أرضها ولد عيسى، وإليها أسري بمحمد عليه الصلاة والسلام، فالمؤمنون من جميع أنحاء العالم يؤمونها وكذلك الطامعون فيها تحت ستار الدين، لهذا قامت الحروب الصليبية قديماً، ولهذا قام التحالف الاستعماري الصهيوني حديثاً٦١.

(٥٩) Suad Amiry&Vera Tamari,The Palestinian Village Home, British Museum Publications Ltd,1985,P.P.7-11.

(٦٠) د. شكري عرفات، القرية العربية الفلسطينية، معلبا، ط٢، ١٩٩٦م، ص ٩.

(61) الندوة الدولية بين جامعتي بير زيت وبيرغن، عمان، 2008م، ص15.

والواقع إن أول المراحل التي مر بها تاريخ فلسطين كان عهد الكنعانيين حين سميت بأرض كنعان نسبة لأول شعب سكنها قبل ثلاثة الآف عام، وقبل ظهور سيدنا إبراهيم عليه السلام، وقبل ظهور سيدنا موسى وخروجه من مصر مع قومه بني إسرائيل، حيث كشفت التحريات والأبحاث العلمية عن الجذور العميقة للتراث الكنعاني في فلسطين، وعن مقاومة المدن الكنعانية للغزاه بشكل كبير[٦٢].

كما أن أهمية البحث في تاريخ فلسطين لا تزال تتجدد بفضل عاملين، أولهما: أهميتها الرمزية للمسلمين والمسيحيين واليهود، وثانيهما: الصراع العربي الإسرائيلي الذي تجاوز عمره قرناً من الزمان، وقد جر هذان العاملان نتاجاً ضخماً من الأدبيات والشواهد التاريخية، والتراث الذي لا تزال تعبق به أرض فلسطين سواءً أكان مادياً أم غير مادي٦٣، حيث لم يكن سكان فلسطين مجرد طارئين بل كان لهم حضارة وإرث إنساني في مجال الآداب والفلسفة والتاريخ، ومن الصعب تخيل الأذى والتدمير الذي حل بسكانها عام ١٩٤٨ م نتيجة الاحتلال [٦٤].

ويعدّ التراث الثقافي مصدرا مهماً للتنمية في فلسطين، ذلك أن المواقع الأثرية والتاريخية والدينية تعدّ المصدر الرئيس للسياحة في فلسطين، ومصدر جذب مهم للسياحة الداخلية والخارجية، وتعدّ ثروة وطنية مهمة من الناحية العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وإحدى مصادر التنمية المستقبلية الدائمة. ممثلة عراقة التاريخ الفلسطيني٦٥.

٢ التشريعات الخاصة بالحفاظ على الموروث الثقافي في فلسطين.

يتمتع الموروث الثقافي بحماية خاصة في القانون الدولي الإنساني، وتشكل مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقوانين والأنظمة الوطنية على مستوى الدول الإطار العام لحماية التراث الثقافي على الصعيدين الوطني والدولي، ومنها اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالنزاع المسلح، ومعاملة المدنيين وقت الحرب الموقعة عام(١٩٤٩م)، التي تمنع ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية، أو الأعمال الفنية، وأماكن العبادة التي تشكل التراث الروحي للشعوب[٦٦].

إضافة إلى اتفاقية لاهاي والبروتوكولات التابعة لها،التي وقعت في المؤتمر الدولي الذي أشرفت عليه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو»عام(١٩٥٤م)،

(62) إبراهيم الشريقي. أوشليم وأرض كنعان. لندن. ص 20.

(63) بشارة دوماني. إعادة اكتشاف فلسطين. أهالي جبل نابلس 1700 1900م. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ط1. بيروت. 1998م. ص 14، 28.

(64) وليد الخالدي. كي لا ننسى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ط1. بيروت. 1997م. ص XXXIX.

(65) لقاء مع السيد منزر أبو عطية. عن السياحة والآثار في فلسطين. Focus. عدد خاص عن مشروع الأمم المتحدة الإنمائي عن التراث الثقافي والآثار. عدد 1. 2004 م. ص 2.

(66) اتفاقيات جنيف الأربع (1997م). اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ط4. جنيف. ملحق 1. ص43. وملحق 2. ص102. حسن جوني. تدمير الأعيان الثقافية أو احتلال التاريخ. مجلة الإنساني. الصليب الأحمر. 2009 2010م. عدد 47. ص 11.

وقد جاء في المقدمة الخاصة بها ما يمنع من إلحاق أية أضرار بالموروث الثقافي حين أكدت على أن "لضرر الذي يلحق الممتلكات الثقافية لأي شعب من الشعوب إنما يعدّ ضرراً أصاب التراث الثقافي للإنسانية جمعاء، نظراً لأن كل شعب يسهم بنصيب في ثقافة العالم"[٦٧].

وقد أرست الاتفاقيات الدولية وخصوصاً اتفاقية لاهاي بعض أسس الحماية في أثناء الاحتلال، ونصت على واجب القوات المحتلة اتخاذ كافة التدابير التي تضمن عدم المساس بمباني العبادة، والفنون، والعلوم، والأعمال الخيرية، والآثار التاريخية، ونصت على واجب السلطات المحتلة حماية الآثار التاريخية، وألزمت القوة المحتلة تقديم العون لحكومة الطرف الذي احتلت أرضه في حماية ممتلكاته الثقافية.

ودعت اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي الموقعة عام (١٩٧٢م) إلى احترام التنوع الثقافي، ودعت إلى إقامة نظام دولي فعال لحماية الموروث الثقافي، وعن فلسطين بالتحديد أكد قرار اللجنة الدولية للتراث الثقافي والطبيعي في دورته (٢٦) المنعقدة في بودابست عام (٢٠٠٢ م) على ضرورة حماية التراث الثقافي والطبيعي في فلسطين في ضوء المخاطر التي يتعرض لها [٦٨].

كما عقدت اللجنة الخاصة بالاتفاقية والمصادق عليها حتى الآن من قبل (١٨٦) دولة، اجتماعاتها بشكل دوري في كل عام، حيث التأمت دورتها(٣٤) في العاصمة البرازيلية (برازيليا) خلال الفترة من ٢٥ /٧ – ٣/٨/٢٠١٠م بكامل أعضائها الإحدى و العشرين، و كان منهم خمسة أعضاء من المجموعة العربية وهم: البحرين، ومصر، والأردن، والعراق و الإمارات.

وبخصوص فلسطين كان على أجندتها البنود التالية:

- أن توضع آلية مراقبة معززة لمدينة القدس.
- أن تقوم إسرائيل بشطب المواقع التراثية المسجلة على قائمتها.
- مناقشة ورفض طلب إسرائيل من لجنة التراث العالمي تسجيل موقع (تل القاضي) على قائمة التراث العالمي باسمها.
- تأجيل تسجيل موقع (تل القاضي) على قائمة التراث العالمي، الذي تقدمت به إسرائيل باعتباره موقعا» في الأراضي العربية المحتلة، وفي المنطقة الحدودية لكل من لبنان وسوريا.
- إعداد مشروع قرار ينص على المحافظة على مدينة القدس، ومراقبة الحفريات في المدينة القديمة وبخاصةً عند باب المغاربة.
- إصدار قرار يهدف إلى المحافظة على التراث الفلسطيني.

(67) أسامة حمدان، عوامل الدمار التي تؤثر على الممتلكات الثقافية، ص 100 102.

(68) اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، مشروع التراث الثقافي والطبيعي العالمي في فلسطين، وزارة السياحة والآثار فلسطين، د. ت.

وأكدت على أهمية المحافظة على أصالة البلدة القديمة في القدس وسلامتها، وضرورة التعاون لتسهيل الوصول إلى المدينة القديمة، بمعالمها الأثرية المختلفة بما ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، المتعلقة بالوضع القانوني لمدينة القدس، وطالبت بضرورة قيام مركز التراث العالمي بدوره في متابعة ما يجري على الأرض في القدس، وبخاصة الانتهاكات والمخالفات الإسرائيلية المستمرة في المدينة المقدسة، وأشارت إلى الانتهاكات المتكررة في القدس ومن بينها حفر ثلاثة عشر نفقاً تحت قواعد المسجد الأقصى المبارك، وما تم من أعمال غير شرعية حول كنيسة القيامة، والاستيلاء على السياج المعدني الأثري المحيط بباب الكنيسة الغربي، إضافة إلى قيام السلطات الإسرائيلية بتنفيذ مشروع سكة حديد لقطار الأنفاق بالقرب من أسوار مدينة القدس الأثرية مما سيؤثر عليها سلبا» جراء الاهتزازات، وقد قدمت تقريراً شاملاً إلى مركز التراث العالمي يفضح الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس القديمة وأسوارها، وتم الطلب من إسرائيل احترام اتفاقية المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي لعام (١٩٧٢م) التي صادقت عليها إسرائيل، كما تم بمقر اليونسكو في باريس عقد الدورة الخامسة والثلاثين للجنة التراث العالمي مع التركيز على مستقبل اتفاقية التراث العالمي، والتحديات المتنامية في مجال صون المواقع التراثية، واختتمت الدورة في ٢٩ / ٦/ ٢٠١١م٦٩.

إضافة إلى ذلك هناك مشروع إعلان اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي خلال دورته الثانية والثلاثين في باريس عام ٢٠٠٣م، ويدعو هذا المشروع للحفاظ على غير التراث المادي، وحماية التقاليد والتعبيرات الشفوية بما فيها اللغة كأداة لنقل التراث غير المادي، والفنون التمثيلية، والممارسات الاجتماعية، والطقوس والعادات المبهجة، والممارسات التي تهتم بطبيعة الكون، وربط الحرف التقليدية، وتلتزم الأطراف في المشروع بأخذ المقاييس الضرورية لحماية التراث غير المادي لديهم، من خلال تأسيس مخزن أو أكثر لهذا التراث، وذلك في قائمتين الأولى: القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية، والثانية قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج للحماية، وسيتم تمويل أنشطة هذه الدول من خلال صندوق خاص يمول من مساهمات الدول الأطراف بالاتفاقية.

وجاء في التوصية الخامسة التي نصت على حماية التراث الثقافي في حالة وقوع نزاعات مسلحة ما يلي: « ينبغي للدول عندما تشتبك في نزاع مسلح، سواء أكان ذا طابع دولي أم غير دولي، بما في ذلك في حالة الاحتلال، أن تتخذ جميع التدابير الملائمة من أجل القيام بأنشطتها على نحو يكفل حماية التراث الثقافي، وفقاً للقانون الدولي العرفي وأهداف الاتفاقات الدولية، وتوصيات اليونسكو المتعلقة بحماية ذلك التراث في أثناء أعمال القتال» [٧٠].

69 www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=15139

70 13- جار عبيد. مجلة المعرفة الإشبيلية. عدد173. 2011 م ص 20. مجلة اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم. رام الله. 2004 م ص 24 27

كما وحظرت الاتفاقيات الدولية التصدير والاستيراد غير القانوني للممتلكات الثقافية، وشجعت على إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، ويعدّ عدم احترام قواعد القانون الدولي الخاص بحماية الممتلكات الثقافية انتهاكاً لهذا القانون، وتتحمل مسؤوليته الدول والأفراد، ويترتب عليها إعادة الممتلكات الثقافية التي حصلت عليها من خلال النزاع المسلح أو الاحتلال، وإلى حظر إجراء أية تنقيبات في الأراضي المحتلة، واتخاذ جميع الإجراءات من أجل حمايتها وتسليمها إلى السلطة المختصة للبلد المحتل عند انتهاء الاحتلال، ويعالج القانون الدولي أعمال التدمير المتعمد للتراث الثقافي ويحاسب عليها كجريمة حرب[٧١].

٣ التحديات التي تواجه الموروث الثقافي الفلسطيني « احتلال التاريخ »

يعد احتلال التاريخ عبر تدمير الموروث الثقافي ونهبه، أخطر من احتلال الأرض، فالأرض تتحرر ولكن احتلال التاريخ من يحررة ؟٧٢.

إن الأخطار العامة التي تهدد الموروث الثقافي وخصوصاً في فلسطين عديدة، نتيجة مرور هذا البلد بظروف خاصة تعمل على تدمير الممتلكات الثقافية، وتخطو نحو إزالة الهوية الأصلية التي امتاز بها هذا البلد على مر العصور، وقد عانت المواقع الأثرية والموروث الثقافي بعامة من الإهمال والهجران وعدم الاهتمام عبر فترات طويلة من الاحتلال٧٣.

لقد أثر الاحتلال الإسرائيلي الذي وقع على فلسطين على واقع المدن والقرى الفلسطينية بشكل كبير، وأدى إلى تشريد الكثيرين ومعاناتهم، ولم يحترم الاحتلال ما ورد في اتفاقية لاهاي، ولا أية اتفاقية خاصة بحماية الموروث الحضاري وقت الحرب٧٤.

وهذه ليست المرة الأولى التي يخرج فيها الاحتلال على القانون الدولي، حتى أن المؤسسات الدولية وقفت عاجزة عن وضع حد للدمار القائم في مناطق الموروث الثقافي في فلسطين، وحمايتها في حالة النزاع المسلح، وكانت عاجزة حتى عن الإدانة بصوت صريح وعال للدمار الذي حصل في الممتلكات الثقافية والذي شمل عدداً من المساجد والكنائس. ويشكل الموروث الثقافي الفلسطيني هدفاً رئيساً لمحاولات الطمس والايذاء والتعتيم والمسح من خلال مسارين:

١. التهويد أو إضافة المسحة الاسرائيلية على هذا التراث.
٢. مسح فلسطينية التراث وعروبته.

---

71. حسن جوني. تدمير الأعيان الثقافية أو احتلال التاريخ. مجلة الإنساني. الصليب الأحمر. 2009 2010. عدد 47. ص 12.
72. حسن جوني. تدمير الأعيان الثقافية أو احتلال التاريخ. مجلة الإنساني. الصليب الأحمر. 2009 2010. عدد 47. ص 12.
73. أسامة حمدان. عوامل الدمار التي تؤثر على الممتلكات الثقافية الناتجة عن النشاط الإنساني.جامعة القدس. المعهد العالي للآثار. 2004م. ص 98 99
74. راجع ملحق رقم (1).

وسعت إسرائيل من وراء ذلك لتحقيق هدفين:

١. خلق صلة بين اليهود والأرض.

٢. إضعاف الصلة بين الشعب الفلسطيني وأرضه.

ومارست إسرائيل في مجال التراث المادي ما يلي:

أ. هدم مئات القرى العربية وتدميرها عامي ١٩٤٨ م وعام ١٩٦٧ م.

ب. بعث الاسماء التوراتية وإطلاقها على المواقع الفلسطينية مثل (شهل يزراعيل بدل مرج بن عامر، ونهر اليركون بدل نهر العوجا، ونهر قيشون بدل نهر المقطع).

ت. الاعتداء على المقدسات الاسلامية كحريق الأقصى ونهب كنيسة القيامة.

ث. تزييف التراث: فقد أصبح التطريز والحناء والكحل زينة إسرائيلية.

في مجال التراث الفكري

منع تدريس التراث الفلسطيني وتم تدريس التاريخ اليهودي بإسهاب، وتدرس الجامعات الاسرائيلية مساقات بعنوان "أرض اسرائيل" وتنظم الرحلات الاستكشافية، وتدعم الأبحاث في هذا المجال، وتفتتح مراكز الفلكلور الصهيوني.

في مجال التراث الفني

لم يسلم التراث الفني من محاولات الطمس والتحريف؛ فالموسيقى الشرقية طعمت بألحان عبرية والدبكات استغل المصممون كثيرا من حركاتها لتسوق في الخارج كفنون إسرائيلية[٧٥]، وقامت فرقة الفنون الشعبية الإسرائيلية بتقديم عدد من نماذج الفولكلور الشعبي الفلسطيني، في أثناء مشاركتها في مهرجان اللوز بمدينة أغرغينتو الإيطالية (٢٠١٠م)، وتنسب الفرقة الإسرائيلية إلى تاريخها الثقافي والفني المزعوم رقصات الدبكة الفلسطينية، وقدمتها للحضور الإيطالي على أنها فنون إسرائيلية[٧٦].

لقد مارست إسرائيل التمييز العنصري والقومي والديني والأيدلوجي والثقافي ضد الممتلكات الثقافية الفلسطينية، في جميع المناطق الفلسطينية، وتضرب عرض الحائط بقررات اليونسكو، وتقوم بعمليات التخريب والهدم في عدد من المناطق الفلسطينية، وبخاصة في مدينة القدس[٧٧].

---

75 شريف، كناعنة التراث الفلسطيني بين الطمس والأمياء الفلكلور، د. ت. ص 23.

76 صحيفة الفتيح الإماراتية الإثنين 15/ 3 / 2010 م

77 أسامة حمدان. عوامل الدمار التي تؤثر على الممتلكات الثقافية. ص 101 102.

صور الحرم الابراهيمي ومسجد بلال بن رباح على جدران وقبة كنيس الخراب

وأكدت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث عام (٢٠١٠ م) "ان موقع عبري عرف باسم "فيرست نيوز" نشر خبراً مفاده أن أحد وزراء المؤسسة الإسرائيلية، وهو وزير العلوم والتكنولوجيا، طالب بإضافة المسجد الأقصى على قائمة "التراث اليهودي"، وأنه كان من الخطأ عدم إدراجه في القائمة التي أعلن عنها، وأشار موقع "فيرست نيوز" أن أقوال "فيرست نيوز" جاءت في مقال نشرته دورية عبرية تسمى "عولام كتان" العالم الصغيروالتي توزع في الكنس اليهودية[٧٨].

وفي عام (١٩٨١م) اتخذت لجنة التراث العالمي قراراً بإدراج القدس ضمن قائمة التراث العالمي[٧٩]، وقد تم رفض قرار الحكومة الإسرائيلية، ضم جبل النبي داوود تحت مسمى جبل صهيون إلى قائمة التراث العالمي، ودعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في اجتماعات الدورة الخامسة والعشرين للجنة التراث العالمي إلى بقاء القدس خارج إطار التراث اليهودي وذلك في عام(٢٠٠١م) [٨٠].

وضمت إسرائيل ٢٣ موقعاً فلسطينيا لقائمة التراث الإسرائيلي هي:

١. أم العمد: قرية فلسطينية تقع جنوب شرق حيفا وتبعد عنها قرابة ١٨ كم [٨١].
٢. بيسان: مدينة في شمال فلسطين قرب نهر الأردن[٨٢]..
٣. تل القاضي: في شمال فلسطين بالقرب من الحدود اللبنانية حيث يقع نهر الدان في الجليل الأعلى، وهناك محميتان هما: محمية تل دان بمساحة ٣٩١ دونم غنية بالحياة النباتية، ومحمية تل القاضي على ضفاف نهر دان قرب الحدود السورية من الشمال ومساحتها ٥٠٠ دونم [٨٣].

78 -www.paldf.net/forum/

79 راتب كيم، دور الأردن في العمل على حماية المقدسات الإسلامية في القدس الأيسسكو 2010م ص15.

80 جان عبيد، مجلة الغرفة الأرشيفية، عدد173، 2011م، ص20.

81 وقائع وأحداث الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، عدد 25، 2010م ص 1.

82 جاد اسحاق ومحمد الحميدي، مدخل إلى البيئة الفلسطينية، ص 79.

83 المصدر السابق ص 73، 74.

٤. تل عراد: على بعد ٢٧ كم جنوب الخليل، ومساحته ١٠٠ دونم[٨٤].
٥. جبل جرزيم في جنوب نابلس يرتفع ٨٦٩ متر، وتعيش عليه الطائفة السامرية[٨٥].
٦. جبل عيبال في نابلس ويرتفع ٨٠٠ متر[٨٦].
٧. الحدائق التوراتية في منطقة سلوان: يتم هدم عدد من منازل سلوان في جنوب شرق الحرم القدسي الشريف لإقامة حدائق توراتيه مكانها[٨٧].
٨. الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل[٨٨].
٩. سهل مرج ابن عامر: سهل داخلي فسيح يفصل جبال فلسطين الشمالية عن جبال نابلس والكرمل سماه الكنعانيون سهل يزراعيل، وسمي بمرج ابن عامر نسبة إلى بني عامر وهم من قبائل بني كلب العربية[٨٩].
١٠. عسقلان: مدينة فلسطينية شمال قطاع غزة[٩٠].
١١. غوش عتصيون: بالقرب من مدينة الخليل، وهي مستعمرة أقيمت على أراضي قرية بيت أمر الفلسطينية[٩١].
١٢. قبر يوسف: مقام إسلامي شرق نابلس[٩٢].
١٣. قلعة رأس العين: تقع في قرية مجدل الصادق شمال شرق مدينة الرملة[٩٣].
١٤. قيسارية: مدينة فلسطينية تقع على بعد ٣٧ كم جنوب غرب حيفا[٩٤].
١٥. كدوميم: مستوطنة أقيمت على أراضي قرية كفر قدوم غرب نابلس[٩٥].
١٦. كهوف قمران قرب البحر الميت[٩٦].
١٧. النبي صموئيل: قرية فلسطينية على بعد ٨ كم شمال غرب القدس[٩٧].
١٨. مجدو: غرب جنين على الطريق إلى حيفا[٩٨].
١٩. مدينة داود: يتم التخطيط لإقامتها على أراضي قرية سلوان في الناحية الجنوبية الشرقية المحاذية للمسجد الأقصى[٩٩].
٢٠. مسجد بلال بن رباح: على بعد ٢ كم شمال بيت لحم «قبة راحيل»[١٠٠].

---

84 المصدر السابق، ص 76.
85 Endangered Cultural Heritage Sites in The West Bank Governorates ,Ministry of Planing And International Cooperation,1999,P.67.
86 Endangered Cultural Heritage Sites in The West Bank Governorates ,Ministry of Planing And International Cooperation,1999,P.69.
87 وقائع وأحداث، الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، عدد 25، 2010م، ص 3 ،4.
88 Endangered Cultural Heritage Sites in The West Bank Governorates ,Ministry of Planing And International Cooperation,1999,P.125.
89 محمد شراب، معجم بلدان فلسطين، ص 654.
90 جاد اسحاق ومحمد العبيدي، مدخل إلى البيئة الفلسطينية، ص 79.
91 وقائع وأحداث، الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، عدد 25، 2010، ص 7.
92 غالب هليل دويكات، الرجع في أنساب عشيرة دويكات، نابلس، 1978 م، ص 42، 43.
93 الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، 4 ج، ط1، دمشق، 1984م، ج4، ص 85.
94 جميل عرفات، من ذاكرة الوطن، الناصرة، د. ت، ص 203.
95 محمد شراب، معجم بلدان فلسطين، ص 628.
96 Endangered Cultural Heritage Sites in The West Bank Governorates ,Ministry of Planing And International Cooperation,1999,P.121.
97 فائز أحمد أبو فردة، القدس مدنها وقراها، ص 192.
98 محمد شراب، معجم بلدان فلسطين، دار الأمون للتراث، دمشق، ط1، 1987م، ص 649، 650.
99 وقائع وأحداث، الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، عدد 25، 2010م، ص3.
100 وقائع وأحداث، الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، عدد 25، 2010، ص 1، 11.

٢١. مغارة أم التوأمين في بيت شيمش غرب القدس[١٠١].
٢٢. منطقة سوسيا شرق قرية السموع في الخليل[١٠٢].
٢٣. وادي الحمام: بالقرب من قلعة حطين ويصب على بعد ٦كم جنوب مدينة طبرية[١٠٣].

المواقع الفلسطينية التي ضمتها إسرائيل لقائمة التراث الإسرائيلي

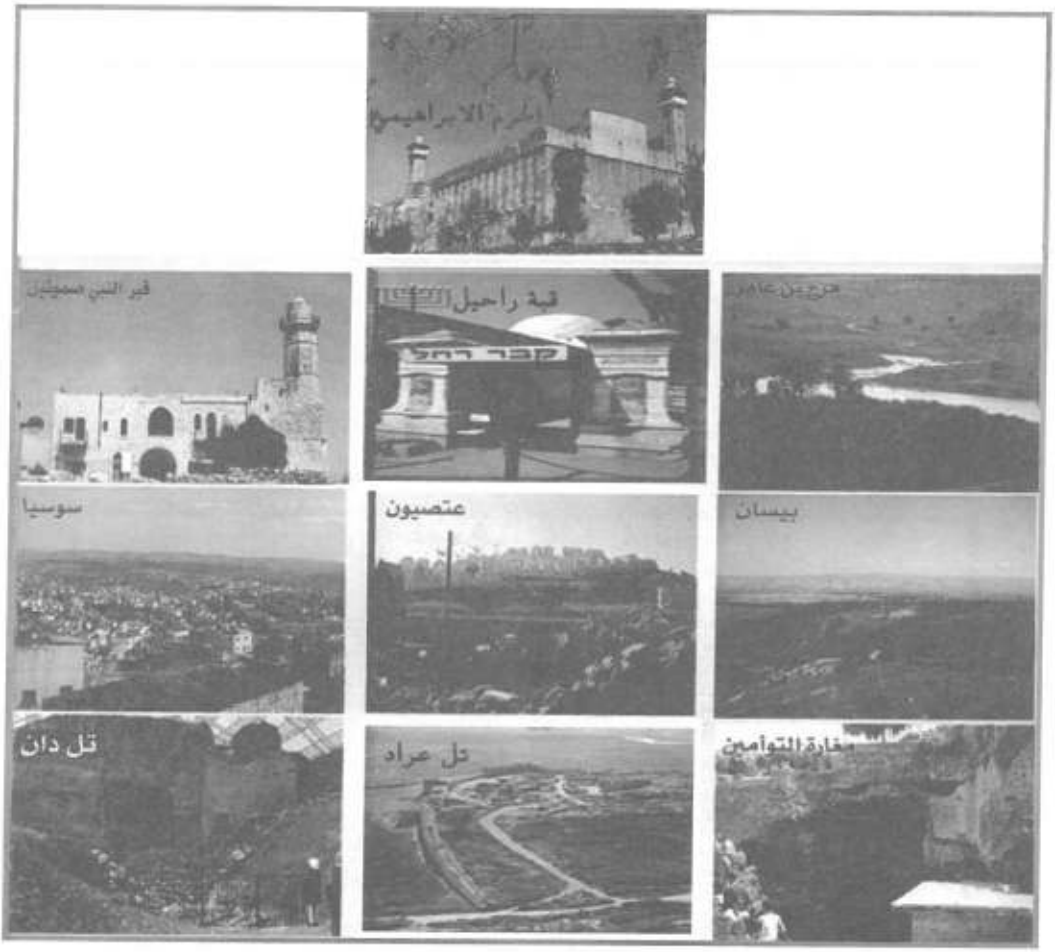

101 وقائع وأحداث. الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات. عدد 25. 2010. ص 4.
102 مصطفى مراد الدباغ. بلادنا فلسطين. دار الهدى. ج5. ص 225.
103 شكري عراف. المواقع الجغرافية في فلسطين. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ط1. بيروت. 2004 م. ص 61. وقائع وأحداث. الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات. عدد 25. 2010م. ص 3.

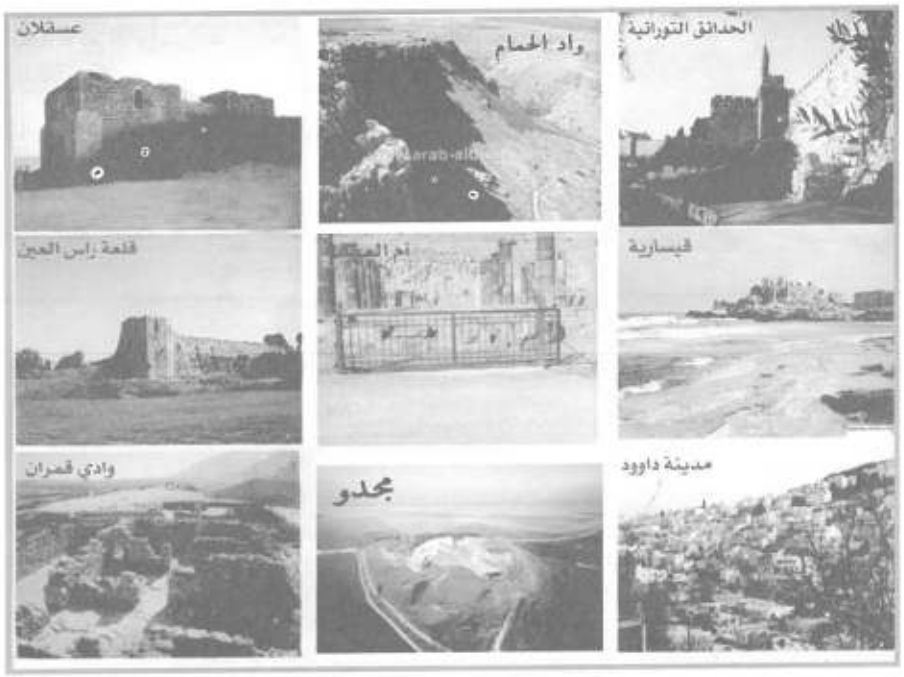

وقائع وأحداث، الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، عدد ٢٥، ٢٠١٠، ص ٣

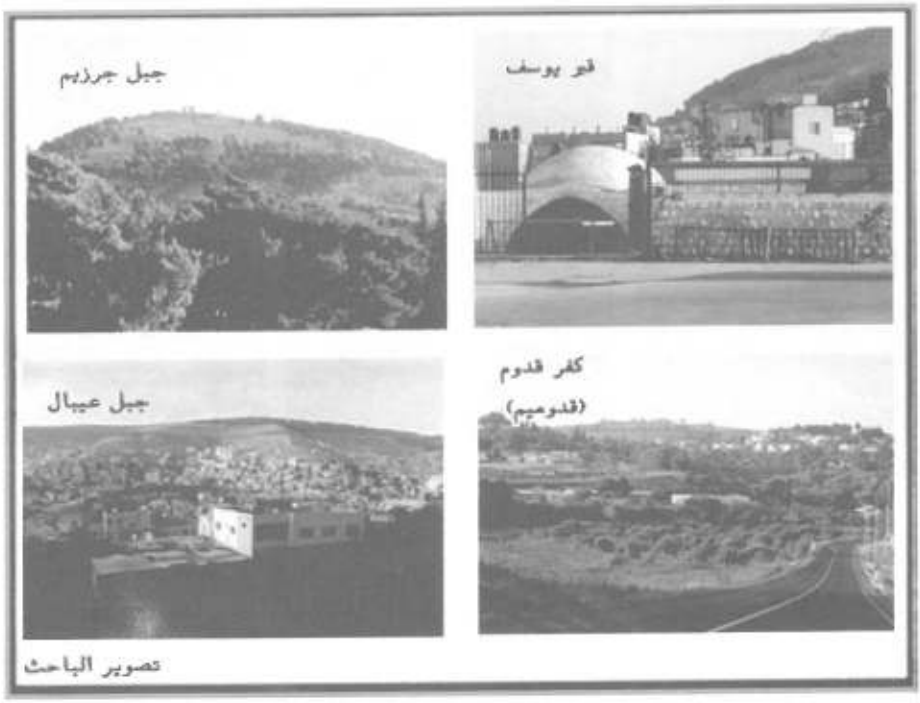

هذا وتنظّم سلطات الاحتلال زيارات سياحية للسياح إلى المناطق السياحية والأثرية متجاهلة الجهات الفلسطينية، سواء في القدس أم في أي منطقة أخرى في الضفة الغربية[١٠٤].

وقد تعرضت إسرائيل لإدانات عدة في هذا المجال، نذكر منها النداء الملح في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٢٥٣) الذي جاء فور احتلال مدينة القدس عام ١٩٦٧م، وأكد على أن القوة المحتلة ملزمة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية لحماية التراث الثقافي، وركز القرار على ما يلي:

١. تحافظ بمنتهى الدقة على المواقع والمباني والآثار وغيرها من الممتلكات الثقافية، في المناطق التي تحتلها، ولا سيما في مدينة القدس القديمة.
٢. تمتنع عن القيام بأية عملية من عمليات التنقيب عن الآثار أو نقل هذه الممتلكات أو تغيير معالمها أو طابعها الثقافي والتاريخي.

ومنذ ذلك التاريخ لم تتوقف اليونسكو عن توجيه النداءات وإصدار قرارات الإدانة بشأن الاعتداءات الإسرائيلية على الآثار في القدس بوجه خاص ومن بينها أعمال الحفريات أسفل الأقصى وجريمة إحراقه عام ١٩٦٩م وفي كافة المناطق المحتلة[١٠٥].

وإثر الاجتياحات للأراضي الفلسطينية اتخذت لجنة التراث العالمي في دورتها [٢٦] قراراً باعتبار التراث الفلسطيني ذو أهمية عالمية ودعت للحفاظ عليه، كما وفرت موارد مالية لتدريب طاقم من الخبراء على إعداد لائحة تمهيدية بالمواقع الفلسطينية ذات الأهمية العالمية، وقامت وزارة السياحة والآثار بالتعاون مع اليونسكو بتنظيم سلسلة دورات تدريبية[١٠٦].

٣ دور المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية في الحفاظ على الموروث الثقافي

إن بناء تفاعل إيجابي مع قطاعات المجتمع المختلفة من خلال نشر الوعي بالموروث الثقافي في ظل وجود أخطار وجودية يعاني منها المجتمع الفلسطيني، والعمل على حفظ ذاكرة هذا الشعب مهمة وطنية، تبدأ بإنشاء المراكز المتخصصة والمتاحف الأثرية والأثنوغرافية لما لها من دور في تعميم الثقافة بهذا الموروث، حتى يتم الإعداد لكتابة التاريخ الفلسطيني من مصادرة الأصلية على أسس علمية، وهذه الأعباء يجب أن يقوم بها باحثون وأساتذة ومختصون في المجالين العمراني والأثري، كما ينبغي مضاعفة جهود منظمة اليونسكو بدعم المؤسسات المحلية، للحفاظ على التراث العمراني والثقافي للشعوب لتحمل مسئولياتها تجاه ما يتعرض له الموروث الثقافي[١٠٧].

ومن أجل تفادي الضرر أو تقليله، وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، يجب على

104 شبكة فلسطين الإخبارية بتاريخ 12 /5/ 2007 م

105 عصام يوسف، دور المنظمات الرسمية والأهلية في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، نشرة خاصة، الإيسسكو، 2011 م

Mohmoud Awad,Jerusalem in the United Nations Resolutions 1947-1995, The Royal Committee For Jerusalem Affairs,Amman,1995,P.38.

-www.mota.gov.ps/desktopdefaul/ ١٠٦

107 حمدان طه، إدارة التراث الثقافي في فلسطين، Focus عدد خاص عن مشروع الأمم المتحدة الإنمائي عن التراث الثقافي والآثار، عدد ١، 2004 م، ص30.

الجهات المختصة اتخاذ الإجراءات الضرورية، والقيام بدورها من باب المسؤولية المجتمعية، والعمل على تعزيز الوعي بأهمية التراث الثقافي، بشكل يمكن من المحافظة على الممتلكات الثقافية ضمن سياسة تسعى للنمو والتطوير الاقتصادي، وأن تعطى الممتلكات الثقافية فرصة للقيام بواجبها، وأداء رسالتها من الناحية الثقافية أو التعليمية أو غير ذلك من النواحي الاجتماعية.

وقد لوحظ في عمليات مسح الأضرار وجود تضارب في المسؤوليات وضياع الجهود بسبب عدم التنسيق بين المؤسسات المختلفة والعاملة، وعدم قدرتها على القيام بدورها في التنسيق والإشراف العلمي على عملية مسح الأضرار، ووضع خطط لعمليات التدخل، ونقص واضح في الكادر المؤهل للقيام بالترميم والإصلاح، وقصور واضح في القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الموروث الثقافي، ونقص واضح في الإمكانيات المادية.

ويعاني الموروث الثقافي من نقص في الخبرة الفنية والكادر العلمي المدرب للتعامل معه، ونقص في التمويل، وعدم الوعي والإدراك لأهمية هذا التراث، وضرورة الحفاظ عليه، والنهب وتسريب المقتنيات الأثرية وبيعها، وبخاصة لجهات إسرائيلية استيطانية لكي تبدو عراقة هذه المستوطنات، وكأنها تضرب جذورها في التاريخ في محاولة للتضليل وتزييف التاريخ، فيما تقوم قرانا بهدم هذه الأبنية وتقيم مكانها المباني الحديثة مدمرة عراقته، ووجوده، ومفرغة التواصل الثقافي بين الأجيال من محتواه[١٠٨].

وقد أنهت دائرة الآثار الفلسطينية بالتعاون مع المجلس الفلسطيني للتنمية والاستثمار» بكدار»، مسحاً منظماً، وقامت بتسجيل المواقع الأثرية في فلسطين، حيث تم تكوين قاعدة بيانات لحوالي (٢٨٣٠) موقعاً أثرياً مرتبطة بنظم المعلومات الجغرافية، وقد تم تسجيل نتائج هذا المسح بكتاب مكون من ثلاثة أجزاء تم نشره عام ٢٠٠٢م[١٠٩].

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه الأيام التي تقوم بها إسرائيل بسرقات بشعة للأماكن المقدسة والممتلكات والأوقاف الإسلامية والمسيحية، وإطلاق أسماء عبرية على الشوارع وبخاصة في القدس، وذلك من أجل أن تعطي لنفسها تاريخاً مدعى به في فلسطين. فلماذا لا تقوم جامعة الدول العربية بوضع خطه لتفنيد الادعاءات الإسرائيلية وتصحيحها عن طريق إنشاء متحف افتراضي على الانترنت، للحفاظ على الموروث الفلسطيني، وتسجيل هذا الموروث في اليونسكو والمنظمات الدولية ذات الاختصاص، بعد أن غدت المتاحف الافتراضية عملا شائعا لدى معظم العالم المتحضر؟

والحقيقة فإن معظم القطع الأثرية في المتاحف الفلسطينية، سرقتها إسرائيل، وأهمها

108 ـ أسامة حمدان. عوامل الدمار التي تؤثر على الممتلكات الثقافية. ص 106ـ107، 116، 127.

109 الموارد الثقافية في فلسطين. سجل المواقع الأثرية داخل التجمعات السكانية الفلسطينية. القدس 2002م ج1. ص 12.

تلك التي كانت في متحف روكفلر بالقدس، وأن أهم ما سرق منها لفائف قمران أو وثائق البحر الميت، علماً بأن الأردن يطالب منذ فتره بردها ويبذل جهودا دبلوماسية وأخرى لدى اليونسكو لذلك، باعتبار أن الأردن هو من وضع هذه الوثائق في المتحف بعد اكتشافها، كذلك فإن الخطر الآن يتهدد متحف المسجد الأقصى الذي يحاذي باب المغاربة حيث قامت جهات إسرائيلية بالاستيلاء على أقسام منه، ويرى المهتمون بالمتاحف الافتراضية أن هناك تطوراً في العمل التقني لهذه المتاحف يحصل باستمرار، وأن ما أقيم قبل عدة سنوات أصبح قديماً ويقتضي خضوعه للتطور [١١٠].

وضمت الجامعات الفلسطينية نخبة من العاملين في مجال الموروث الثقافي وتنظم فعاليات عدة في هذا المجال من خلال المهرجانات والمؤتمرات والندوات، وقد أخذت عملية إحياء الموروث الثقافي وتعزيز دوره في الجامعات اتجاهين:

الأول ـ الاتجاه الأكاديمي: حيث أدخل مساق لدراسة التراث الشعبي ضمن المساقات الجامعية، وتم إدخال مادة الفلوكلور ضمن المساقات الجامعية [١١١].

الثاني الاتجاه الفني: أنشأ عدد من الجامعات فرقاً تراثية خاصة بها، كما أقام عدد منها مؤتمرات ومهرجانات تراثية ضخمة، وسنقصر حديثنا هنا عن الابداعات في مجال المؤتمرات العلمية التي قدم بها الباحثون دراسات متخصصة في مجال الموروث الثقافي:

أ في مجال التراث الشعبي:

نشطت جامعة القدس المفتوحة من خلال مؤتمرات التراث الشعبي، حيث عقدت عام ٢٠٠٧ م مؤتمر التراث الشعبي هوية وانتماء، وأشار رئيس جامعة القدس المفتوحة، إلى أن هذا المؤتمر جسد الهوية الوطنية الفلسطينية في وجه الاعتداء والانتهاب، الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني ورموزه وهويته وترابه، وأوصى المشاركون في المؤتمر بضرورة الاهتمام بالتراث الشعبي الفلسطيني، وإعداد كوادر متخصصة في مختلف مجالاته، وتوفير البعثات العلمية ودعمها، وتوجيه الباحثين لإجراء البحوث، والدراسات المتخصصة بما يخدم الموروث الحضاري، والعمل على تأسيس أرشيف وطني موحد للتراث الشعبي الفلسطيني، وتوفير الإمكانات الفنية والعلمية والمالية له للقيام بمسح ميداني شامل لكافة أنواع التراث الشعبي الفلسطيني، ونشر أبحاث المؤتمر في كتاب خاص [١١٢].

وبمناسبة القدس عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٩ م، أسهمت جامعة القدس

---

110 www.qudsmedia.com

111 شريف كناعنة وعبد اللطيف البرغوثي وآخرون. المأثورات الشعبية. جامعة القدس المفتوحة. 2009 م.

112 صحيفة الحياة الجديدة 18/ 11/ 2007 م. عدد 4335.

المفتوحة من خلال تنظيمها مؤتمر التراث الشعبي في مدينة القدس، داعياً إلى الحفاظ على التراث الحضاري والإنساني في القدس لأنه في صلب الهوية الوطنية، مؤكداً جهود الجامعة في تنظيم فعاليات لها علاقة بالقدس الشريف، وطالب المؤتمرون بتوفير المناخ الملائم للباحثين للقيام بعدد من الأبحاث، والكشف عن المظاهر التي تمنحنا القوة أو الضعف في مجال الموروث الشعبي، وتطوير عملية نقد موضوعي لكافة النشاطات ذات الصلة بالتراث، وأوصى المؤتمر بتأسيس متحف للتراث الشعبي في فلسطين والقدس، وطالب بإبراز خصوصية التراث الشعبي الفلسطيني في القدس الشريف، وتأكيد دوره المميز في الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية الفلسطينية وإثرائها، في زمن بات فيه التراث الشعبي والثقافة الوطنية في المدينة المقدسة مهددين بفعل الإجراءات الإسرائيلية المتواصلة[113].

ومن جانبها قامت جامعة النجاح بعقد مؤتمر الفن والتراث الشعبي الفلسطيني عام ٢٠٠٩م، وكان تأكيداً لدور جامعة النجاح الوطنية وفلسفتها، لحماية الموروث الثقافي حيث أنشأت الجامعة كلية الفنون الجميلة، ومركز التوثيق والمخطوطات، ومركز التخطيط الحضري والإقليمي والمتحف التابع له، وكذلك متحف كلية الفنون، بالإضافة إلى المشاركة في عدد من المشاريع، مثل ترميم البلدة القديمة في نابلس، وعقد المؤتمرات والندوات الخاصة بالموروث الثقافي، والاهتمام بالمخطوطات، وذلك للمحافظة على التراث رغم محاولات السرقة والتخريب، وتكررت مثل هذه الفعاليات التي تقوم عليها كلية الفنون الجميله عام ٢٠١٠م، وعام ٢٠١١م[114].

ب في مجال صيانة الموروث المادي

اهتمت الجامعات الفلسطينية كذلك بحماية الموروث المادي وصيانته رغم كل محاولات الطمس والتخريب التي مارسها الاحتلال، وفي هذا المجال قامت الجامعة الإسلامية بتنظيم مؤتمر الدولي بعنوان «التراث المعماري «تجارب وحلول للحفاظ والتأهيل» وهدف المؤتمر للخروج بحلول للحفاظ على التراث المعماري، وتبادل الأفكار والاقتراحات بين صناع القرار والمختصين بشأن التراث المعماري، والاستفادة من تجارب المؤسسات المحلية والدولية في الحفاظ المعماري، وتعميق الشراكة بين المؤسسات، وكان هذا المؤتمر بدعم من اليونسكو، وكانت الجامعة قد عقدت المؤتمر الأول عام ٢٠٠٨م، الذي أوصى بوضع خطوات جادة للحفاظ على الموروث الثقافي في قطاع غزة، والمؤتمر الدولي الثاني الذي انطلق عام ٢٠١٠ م، والذي انعقد بدعم من اتحاد الجامعات العربية وأوصى بدعم الخبرة الفلسطينية في مجال ترميم وتأهيل وإدارة المباني التاريخية[115].

كما قامت جامعة بيرزيت بعقد "مؤتمر سبسطية للبحث الأثري وأعمال المحافظة

113 صحيفة الأيام 29 / 12 / 2009 م عدد 5012.
114 جامعة النجاح الوطنية، الصفحة الإلكترونية " مؤتمرات".
115 الجامعة الإسلامية، الصفحة الالكترونية "مؤتمرات".

والتطوير» وتم الإعلان فيه عن وضع خطة شاملة بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات في سبسطية، وجعلها مركز استقطاب للمؤسسات العاملة في حقل التراث السياحي، وأن تراعي في تحليلها للواقع جميع النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياحية، للحفاظ على المكون التراثي والمشهد الثقافي في هذا الموقع الأثري والسياحي المهم[١١٦].

وهنا لا بد من دعم الأنشطة الجامعية في مجال الموروث الحضاري، والعمل على تأكيد الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي في هذا المجال، ودعم جهود فهرسة جميع مقتنيات هذا الموروث وتوثيقها، وإنشاء المراكز العلمية المتخصصة في هذا المجال.

لقد تعرضت فلسطين لسنوات طويلة من التشريد ومحاولة إلغاء الهوية، فلماذا لا يتم توثيق النكبة وما عاناه الشعب الفلسطيني في هذا المجال؟ ولماذا لا يتم توثيق التراث غير المادي؟ ولماذا لا يتم توثيق ما يدمره الاستيطان؟ ولماذا لا يتم ترميم المباني الأثرية وتوظيفها للحفاظ عليها وخدمة المجتمع؟

النتائج

١. الاحتلال الإسرائيلي عقبة أمام التنمية والمعرفة والثقافة والتعليم والاقتصاد والبيئة، ويقوم بتدمير الموروث الثقافي للشعب الفلسطيني، ومن حق الشعب الفلسطيني التمتع بالحرية والاستقلال وبناء دولة ذات سيادة، والحفاظ على موروثه.

٢. تواجه القدس خطر التهويد والأسرلة، وطمس معالم الموروث الثقافي العربي المادي وغير المادي.

٣. يتعرض التراث الفلسطيني للسرقة لما يقوم به الاحتلال من السرقة والتخريب والتدمير على مستوى الوطن.

توصيات

١. ضرورة تسجيل الآثار والممتلكات الثقافية حتى لا تصبح مالا مباحاً، لأن الدولة لا تستطيع أن تثبت ما بحوزتها دون تسجيله وهو إجراء قانوني ضروري.

٢. العمل على توثيق التعاون مع وزارة الآثار، لرصد الممارسات الاسرائيلية تجاه تدمير المواقع الأثرية ببناء المستوطنات عليها، أو تجريفها وتخريبها، أو الحفر بها ونهبها وتوثيقها ونشرها وفضحها، فليس التاريخ الفلسطيني علما يدرس في كتاب نظري.

٣. وضع قائمة مفصلة لمواقع التراث الثقافي والطبيعي ذات القيمة المميزة في فلسطين.

---

116. الغيلة الجديدة 15/4/2011م عدد 5550

٤. بناء قدرات داخل المؤسسات والجامعات الفلسطينية للحفاظ على الموروث الثقافي في فلسطين.

٥. تأسيس فرع خاص للشرطة السياحية، لحماية الممتلكات الثقافية.

٦. حماية الموروث الثقافي والحضاري ورعايته من خلال الدعم المادي والمعنوي ودعم المبادرات الإبداعية وتشجيعها، وتمكين الشعب الفلسطيني من الانتفاع بالثقافة والمشاركة فيها.

٧. رصد جوائز تقديرية للمبدعين في كافة مجالات الثقافة.

٨. دعم جهود إقامة هيئة مسح ميداني للتراث الشعبي وتوثيقه ودراسته وتحليله.

٩. إقامة هيئة وطنية تعنى بتشجيع الصناعات التقليدية وتطويرها وتسويقها وإقامة المعارض التراثية.

١٠. دعم قطاع المتاحف في فلسطين من خلال خطة وطنية شاملة لحماية الممتلكات الثقافية وصيانتها واستعادة القطع المنهوبة، وتشجيع السياحة الثقافية المدرسية.

١١. إعداد بيبلوغرافيا تضم كل ما كتب عن التراث الشعبي الفلسطيني، وأخرى عن الشخصيات التي أبدعت في هذا المجال.

الملحق الأول

المادة السادسة من اتفاقية لحماية التراث الثقافي والطبيعي باريس ١٩٧٢ م.

المادة السادسة

١. تعترف الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، مع احترامها كلياً سيادة الدول التي يقع في أقليمها التراث الثقافي والطبيعي المشار إليه في المادتين ١، ٢، ودون المساس بالحقوق العينية التي تقررها التشريعات الوطنية فيما يتعلق بهذا التراث، أنه يؤلف تراثا عالمياً، تستوجب حمايته التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي كافة.

٢. وتتعهد الدول الأطراف أن تقدم مساعدتها، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، لتعيين التراث الثقافي والطبيعي المشار إليه في المادتين ١، ٢، وحمايته والمحافظة عليه وعرضه، إذا طلبت ذلك الدولة التي يقع هذا التراث في إقليمها.

٣. وتتعهد كل من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، ألا تتخذ متعمدة، أي أجراء من شأنه إلحاق الضرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالتراث الثقافي والطبيعي المشار إليه في المادتين ١، ٢، والواقع في أقاليم الدول الأخرى الأطراف في هذه الاتفاقية[١١٧].

١١٧ اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي. مشروع التراث الثقافي والطبيعي العالمي في فلسطين. وزارة السياحة والآثار فلسطين. د. ت.

الملحق الثاني

السجل المقترح لمواقع الموروث الحضاري الفلسطيني المرشحة للجنة التراث العالمي

١. مكان ولادة السيد المسيح في بيت لحم[١١٨].
٢. تل السلطان في أريحا.
٣. بلدة الخليل القديمة ومحيطها.
٤. كهوف قمران ولفائفه.
٥. جبل جرزيم والسامريون.
٦. البرية والأديرة الصحراوية جنوب شرق القدس، حيث انتشرت الرهبنة في الفترة البيزنطية[١١٩].
٧. البحر الميت.
٨. فلسطين أرض العنب والزيتون[١٢٠].
٩. الطرق الدينية في الأراضي المقدسة[١٢١].
١٠. وادي النطوف وكهف شقبه[١٢٢].
١١. القصور الأموية[١٢٣].
١٢. مدينة نابلس القديمة[١٢٤].
١٣. قناة السبيل والأنظمة المائية فيها[١٢٥].
١٤. تل أم عامر[١٢٦].
١٥. قري الكراسي[١٢٧].

---

118 صحيفة القدس 2/13/ 2011م عدد 14906

119 فريدريك هاير تاريخ الكنيسة في الأرض المقدسة. ترجمة فهد أبو غزالة.القدس 1975 م ص 36 37.

120 مصطلح يقصد به فلسطين حيث تنمو فيها اشجار العنب والزيتون.

121 مصطلح يقصد به الطرق التي تصل بين المقدسات الإسلامية وكذلك المقدسات المسيحية من جهة البر والبحر فهناك طريق الحج الغزاوي للمسلمين مرورا بغزة وهناك طرق الحج المسيحي مرورا بحيفا ويافا والناصرة والقدس. وطريق الحج من القدس إلى أريحا الموسوعة الفلسطينية. القسم العام 4 ج. ط1. دمشق. 1984م. ج3. ص 113 113. تراثنا المشترك. مختارات من التراث الطبيعي والثقافي المشترك للمنطقة. مشروع يونس ص 92.

122 يعود تاريخ الاستيطان البشري في فلسطين إلى أكثر من مليون ونصف المليون سنة. وقد تم العثور على مخلفات إنسانية تعود بتاريخها إلى العصور الحجرية القديمة في وادي النطوف القريب من قرية شقبا غربي رام الله.م

Tomas Levy,Augustion Holl, Social Change and the Archaeology of the Holy Land, in the the Archaeology of Society in the Holy Land, Ed. By Tomas Levy,Leicester University Press,London,1998,P.P.1-8

123 ـــ محمد شراب، معجم بلدان فلسطين، ص 626.

124 عدد خاص عن مشروع الأمم المتحدة الإنمائي عن التراث الثقافي والآثار Focus. عدد 1. 2004 م إدارة التراث الثقافي في فلسطين. ص 22 23.

محمد شراب. معجم بلدان فلسطين. ص 698 699.

125 قناة السبيل: قناة للمياه عمرها الرومان وأطلق عليها المسلمون قناة السبيل. وكانت تنقل المياه إلى القدس من ينابيع الغروب وأرطاس إلى القدس الجنبلي. الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل. ج2. ص115. حمال برغوث. المشهد الحضاري في أرطاس ص 45ـ53.

126 يعتبر تل أم عامر والمعروف بدير الغديس هيلاريون" من أهم المواقع الأثرية في فلسطين. وهو أول دير مسيحي يضع في البلاد. ويعود تاريخ بنائه إلى مراحل زمنية قديمة. تبدأ من منتصف القرن الرابع الميلادي حتى القرن الثامن الميلادي ويقع دير القديس هيلاريون على تلة رملية على بعد 15كم جنوب غرب مدينة غزة وبالتحديد على بُعد3 كم غرب مخيم النصيرات وسط القطاع. www.qudsnet.com

127 قرى الكراسي: شكلت القصور والقلاع والبيوت الضخمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في فلسطين علامة مميزة في التاريخ الفلسطيني. ومن المعتقد أن مجموع قرى الكراسي في منطقة الجبال الفلسطينية الوسطى في تلك القرن قد بلغ حوالي 27 قرية. تقف على رأس كل قرية منها عائلة ذات جاه وتاريخ استطاعت بسط نفوذها على عدد من القرى المحيطة "الناحية " من خلال رجل تتبع بجاه وسلطان سمي "شيخ القرية " أو "شيخ الناحية. وكونت قرى الكراسي وحدات إدارية ضريبية مستقلة. سعاد العامري ورنا عناني قرى الكراسي. ص 16 19.

١٦. سبسطية[١٢٨].

١٧. الأثنيدون: موقع أثري قرب غزة كان يقع عليه ميناء الأثنيدون أحد أهم موانى الشرق القديم على البحر المتوسط[١٢٩].

١٨. طرق التجارة[١٣٠].

١٩. غابة أم الريحان: محمية طبيعية في منطقة جنين، ومتنزه وطني، و دعيت بهاذا الاسم لكثرة شجر الريحان فيها، وهناك الطيور و الحيوانات البرية المتنوعة[١٣١].

٢٠.. محمية وادي غزة[١٣٢].

مصادر الدراسة

- إبراهيم سلامة خوري، الدليل السياحي، القدس، ١٩٩٧ م.
- إبراهيم الشريقي، أوشليم وأرض كنعان، لندن، ١٩٩٨ م.
- اتفاقيات جنيف الأربع، (١٩٩٧م). اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ط٤. جنيف.
- اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، مشروع التراث الثقافي والطبيعي العالمي في فلسطين، وزارة السياحة والآثار، فلسطين. د. ت.
- أسامة حمدان، عوامل الدمار التي تؤثر على الممتلكات الثقافية الناتجة عن النشاط الإنساني،جامعة القدس، المعهد العالي للآثار، ٢٠٠٤م،
- بشارة دوماني، إعادة اكتشاف فلسطين، أهالي جبل نابلس ١٧٠٠ ١٩٠٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،ط١، بيروت، ١٩٩٨ م.
- تراثنا المشترك، مختارات من التراث الطبيعي والثقافي المشترك للمنطقة، مشروع بوش، د. ت.
- جاد اسحاق ومحمد الحميدي، مدخل إلى البيئة الفلسطينية، برنامج التربية من أجل الوعي والمشاركة، القدس، ١٩٩٣ م.
- جان عبيد، مجلة المعرفة الأرشيفية، عدد١٧٣، ٢٠١١ م.
- جمال برغوث، المشهد الحضاري في أرطاس،د.ت.
- جميل عرفات، من ذاكرة الوطن، الناصرة، د. ت.
- حسن جوني، تدمير الأعيان الثقافية أو احتلال التاريخ، مجلة الإنساني، الصليب الأحمر، ٢٠٠٩ ٢٠١٠، عدد ٤٧.

128 بلدة أثرية تقع على بعد 15 كم شمال غرب نابلس إبراهيم سلامة خوري. الدليل السياحي. القدس. 1997 م. ص 196.

129 عدد خاص من مشروع الأمم المتحدة الإنمائي عن التراث الثقافي والآثار Focus.عدد ١. 2004 م. إدارة التراث الثقافي في فلسطين. ص 6.

130 يقصد بها الطرق التجارية عبر فلسطين من سوريا ومصر ولبنان والأردن

131 palecoclub.org/index.php?q=node/16 76

132 وادي غزة أحد المعالم الطبيعية الرئيسية في قطاع غزة. حيث يمتد على شريط طولي. من أطراف جمال الخليل الى حدود قطاع غزة متجها نحو البحر المتوسط. و يعتبر وادي غزة من أطول وديان فلسطين إذا استثنينا وادي الاردن. إذ ينبع من جبال الخليل وتحديدا من قرية السموع في الخليل. ويصب في البحر المتوسط في ساحل. ويبلغ طول وادي غزة من المنبع للمصب حوالي (160) كم. الموسوعة الفلسطينية. القسم العام 4 ج ط1. دمشق 1984م ج3. ص 399ـ 400

- حمدان طه، إدارة التراث الثقافي في فلسطين، Focus عدد خاص عن مشروع الأمم المتحدة الإنمائي عن التراث الثقافي والآثار، عدد ١، ٢٠٠٤ م.
- الحنبلي، مجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي (ت ٩٢٧ هـ/ ١٥٢٠م)، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ٢ج، ج ١، تحقيق عدنان أبو تبانة، ج ٢ تحقيق محمود كعابنة، مكتبة دنديس، الخليل، ١٩٩٩ م.
- رائف نجم، دور الأردن في العمل على حماية المقدسات الإسلامية في القدس، الأيسسكو، ٢٠١٠م.
- سعاد العامري ورنا عناني، قرى الكراسي، مركز المعمار الشعبي « رواق»، رام الله، ٢٠٠٣ م.
- شكري عراف، المواقع الجغرافية في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ٢٠٠٤ م.
- شكري عراف، القرية العربية الفلسطينية، معليا، ط٢، ١٩٩٦ م.
- شريف كناعنة، التراث الفلسطيني بين الطمس والأحياء الفلكلور، د. ت.
- شريف كناعنة، عبد اللطيف البرغوثي، هاني العمد، عمر الساريسي، المأثورات الشعبية، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٩ م.
- عصام يوسف، دور المنظمات الرسمية والأهلية في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، نشرة خاصة، الأيسسكو، ٢٠١١ م.
- غالب هليل دويكات، المرجع في أنساب عشيرة دويكات، نابلس، ١٩٧٨ م.
- فائز أحمد أبو فردة، القدس مدنها وقراها، دار الجليل للنشر، ط١، عمان، ١٩٩١م.
- فريدريك هاير، تاريخ الكنيسة في الأرض المقدسة، ترجمة فهد أبو غزالة،القدس، ١٩٧٥ م
- متري أبو عطية، عن السياحة والآثار في فلسطين، Focus عدد خاص عن مشروع الأمم المتحدة الإنمائي عن التراث الثقافي والآثار، عدد ١، ٢٠٠٤ م .
- مجلة اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، رام الله،، ٢٠٠٤ م.
- محمد شراب، معجم بلدان فلسطين، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٧م.
- مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، دار الهدى،د.ت.
- الموارد الثقافية في فلسطين، سجل المواقع الأثرية داخل التجمعات السكانية الفلسطينية، القدس، ٢٠٠٢ م
- الندوة الدولية بين جامعتي بير زيت وبيرغن، عمان، ٢٠٠٨ م.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ٤ ج، ط١، دمشق، ١٩٨٤م

- وقائع وأحداث، الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، عدد ٢٥، ٢٠١٠.
- وليد الخالدي، كي لا ننسى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٩٧م.
- الصحف
- صحيفة الأيام ٢٩ / ١٢/ ٢٠٠٩ م، عدد ٥٠١٢.
- صحيفة القدس ١٣/٢/ ٢٠١١م، عدد ١٤٩٠٦.
- صحيفة الحياة الجديدة ١٥ / ٤ / ٢٠١١، عدد ٥٥٥٠.
- صحيفة الحياة الجديدة ١٨/ ١١/ ٢٠٠٧ م، عدد ٤٣٣٥.
- صحيفة الخليج الإماراتية ١٥/ ٣ / ٢٠١٠ م.

- Endangered Cultural Heritage Sites in The West Bank Governorates ,Ministry of Planing And Internationl Cooperation.1999.
- Mohmoud Awad.Jerusalem in the United Nations Resolutions 1947–1995. The Royal Committee For Jerusalem Affairs.Amman.1995.
- Tomas Levy.Augustion Holl. Social Change and the Archaeology of the Holy Land. in the the Archaeology of Society in the Holy Land. Ed. By Tomas Levy.Leicester University Press.London.1998.P.P.1–8.
- Suad Amiry&Vera Tamari.The Palestinian Village Home. British Museum Publications Ltd.1985.

مصادر عبر الشبكة العنكبوتية

- جامعة النجاح الوطنية: الصفحة الألكترونية: مؤتمرات.
- الجامعة الإسلامية: الصفحة الألكترونية: مؤتمرات.
- شبكة فلسطين الإخبارية، بتاريخ ١٢ / ٥ / ٢٠٠٧ م.
- .www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID
- .www.paldf.net/forum
- www.qudsmedia.com
- www.qudsnet.com
- /palecoclub.org
- www.mota.gov.ps/desktopdefaul

ورقة عمل بعنوان:
«دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية»

د. أحمد زغب
مقدم الى: مؤتمر المسؤولية المجتمعية
جامعة القدس المفتوحة

ملخص

أصبحت المسؤولية المجتمعية جزءاً أصيلاً من الفكر الإداري في المؤسسات من منطلق تقديم الواجب وتعميق هذه التجربة الإدارية الأخلاقية، وفي ظل تسارع وتيرة تطور العصر الحديث في مجال الأعمال يبرز مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، وهنا لم تكن فلسطين بمنأى عن هذا المفهوم الذي ما زال في طور النضوج، ولم تتحدّد ملامح ممارسته بدقة بعد، فتنوعت التعريفات بشأنه ولكنها تكاد تجمع في غالبيتها على معنى واحد لمفهوم المسؤولية المجتمعية.

وهناك شبه إجماع في فلسطين على أن ممارسة مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات ما زال دون المستوى المطلوب، وربما نستطيع القول: إنه في بداية النضوج، وفي أحسن الأحوال يمكن القول: إن معظم مبادرات المسؤولية المجتمعية في فلسطين تتراوح بين المبادرات الفردية لبعضهم والتعبير عن النوايا الحسنة لبعضهم الآخر.

ويتبين أن عدد المؤسسات في فلسطين، المتبنيّة لمفهوم المسؤولية المجتمعية لا زالت تمثل قلة من المؤسسات الكبرى في حين أن الغالبية تجهل تماماً هذا المفهوم، وهذا مرتبط بغياب الثقافة والوعي بمفهوم المسؤولية المجتمعية، فمعظم جهود المؤسسات تنحصر في دعم أعمال خيرية غير تنموية دون التطرق إلى تغيير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام.

لا شك أن واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في فلسطين يتطلب مزيداً من العمل والجهود لتكون هذه الممارسة جزءاً أصيلاً وممارسة واعية وصحيحة ولتدعيم اتجاهات ممارسة مسؤولية مجتمعية حقيقية في واقعنا الفلسطيني، وبما أن المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الفلسطينية ثقافة جديدة على المجتمع الفلسطيني لا بد من تطوير السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بها وفقاً للنماذج العالمية وظروف مجتمعنا وتحفيز القطاع الخاص بتعزيز دوره في مجال المسؤولية المجتمعية، لأنه ما زال دون مستوى الطموحات رغم امكانياته الكبيرة، ولا بد من إطلاق برنامج يهدف إلى تفعيل مشاركة القطاع الخاص وتفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص لدعم البرامج المجتمعية وتبنيه البرامج التنموية والاجتماعية العاملة في فلسطين التي قد تفكر بالتوسع إلى خارج فلسطين وستجد نفسها مضطرة في مرحلة ما، لأن تراجع هذا المعيار وتخضع نفسها له لأنه جزء من الممارسة الفضلى عالمياً، وحينما تفكر الشركات بالاندماج أو خلق الشراكات لا تبحث فقط عن المعايير المتعلقة بالنهج الإداري والشفافية المالية والمحاسبية لكنها تسأل حول المعايير المتعلقة بمدى تجذر مفاهيم المسؤولية المجتمعية لدى هذه المؤسسات ومدى ممارستها.

وهناك من يرى في بعض مبادرات الشركات والقطاع الخاص على أنها جزء من أجندة تسويقية وأن ما يعزز مساهمات الشركات الكبرى في مسؤوليتها المجتمعية هو وجود منافس يقوم بهذا الدور بشكل أكبر مما يحفز المستهلك على شراء منتجات الشركة التي تساعد البلد والتي تسهم في تحسين وضع الصحة والتعليم وبالتالي فإن منتجات هذه الشركة فيه مسؤولية مجتمعية ويتضح بأن العامل الشخصي يلعب دوراً كبيراً في عدم وجود توازن حقيقي لدى بعض الممارسات في صرف المخصصات بشكل عام الشركات التي تخصص عدداً من المقاعد في جامعة ما لدعم الطلبة. ومن المفروض أن هذه الأموال تصرف في موقعها لأن الجامعات ستعمل على حسن اختيار الطلبة المستحقين فهناك عدد كبير من المخصصات التي نتجت خلال السنوات الماضية لأسباب سياسية وليست لأسباب علمية أو اقتصادية أو اجتماعية وارتكزت بالدرجة الأولى على المحسوبيات والعلاقات والمعرفة، وطبعاً هذا لا ينتقص مطلقاً من أهمية ما تقوم به المؤسسات على الرغم من السؤال الذي ربما يكتنف بعض الممارسات فهناك مبادرات ممتازة وكما هو الحال هناك بعض السلوكيات التي قد تكون غير مسؤولة بمسؤوليتها المجتمعية.

دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن قصص نجاح شركات عالمية تحملت مسؤولياتها المجتمعية في القضاء على أنواع معينة من الأمراض وكمساعدة في إيجاد الحلول للمشكلات البيئية والفيضانات وعلى رأسها القضية الكبرى ألا وهي الاحتباس الحراري.

إن مفهوم التنمية المستدامة والمؤسسات الأخلاقية بدأ ينتشر ويتطور كثيراً في السنوات الكبيرة، إن المسؤولية المجتمعية تقوم على القيم والمبادئ والأخلاق، و تقع على عاتقنا جميعاً لضمان استغلال ثروات هذه الأرض بطريقة لطيفة جميلة غنية لأبنائنا وأحفادنا.

إن تجربة أغنى رجل في العالم ((بل جيتس)) لم يتحدث عن الحاسوب ولا عن إحداث التطورات بل كان يتحدث عن البعوض وكيف أخذ على عاتقه هو ومؤسسته الكبرى والتي تم تأسيسها كنوع من المسؤولية المجتمعية التي تتبناها شركته الخاصة، القضاء على الملاريا في إفريقيا عن طريق القضاء على البعوض المسبب والناقل الرئيس لهذا المرض.

ومن هذا المنطلق يقول بيل جيتس إننا إذا اقتنعنا بعملية التغيير وعملنا على إيجاد الحلول لأكبر التحديات في الماضي فإننا قادرون حتماً على ذلك الآن، إن ما يلزمنا الآن هو توحيد الجهود الدولية ومساعدة منظمات المجتمع المدني والإيمان بالأهداف السامية، وأن يتبنى الجميع ويطبقه مفهوم المسؤولية المجتمعية وبخاصة الدول الغنية والشركات الكبرى الغنية فنحن جميعاً مسؤولون.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في أنه يعالج موضوعاً من أهم الموضوعات المعاصرة على الساحة الاقتصادية والمجتمعية وتتجلى أهميته في طبيعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وأهمها:

١. التعريف بمفهوم المسؤولية المجتمعية.
٢. استعراض أشكال المسؤولية المجتمعية وأساليبها في الشركات الفلسطينية.
٣. مناقشة تجارب بعض الرياديين في مجال المسؤولية المجتمعية.
٤. مساءلة الناس للشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تجني أرباحاً من الاستثمار في هذا الجزء من الوطن.
٥. تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تكون مفيدة في اغناء التجربة الفلسطينية في مجال المسؤولية المجتمعية.

المسؤولية المجتمعية المفهوم والخلفية التاريخية

يعد مفهوم المسؤولية المجتمعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها اليوم في أوساط المال والأعمال حول العالم، وتبرز أهمية هذا الطرح على الدور الذي تقوم به شركات المساهمة العامة في التنمية المستدامة للمجتمعات وفي تحملها مسؤولية التطور الاقتصادي بشكل ينعكس مباشرة على المستوى الإجتماعي.

يعرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية المجتمعية على أنها ((التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد)).

وتعرف كيفية إدارة المؤسسات عملياتها لخلق تأثير إيجابي في المجتمع. وعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها: ((التزام شركات الأعمال المستمر بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي وللمجتمع ككل)).

وبرزت فكرة المسؤولية المجتمعية من خلال جهود المنظمة الدولية للتقييس ISO في مجال المسؤولية المجتمعية منذ العام (٢٠٠٣) عبر تأسيس مجموعة الأيزو الاستشارية للمسؤولية المجتمعية إدراكاً منها بأهمية هذا الموضوع في بقاء واستمرارية (أية منشأة) ولإضافة قيمة على البرامج والمقترحات القائمة.

ترسخت أهميتها في العام (١٩٩٢م) لدى انعقاد قمة الأرض الخاصة بالبيئة في مدينة (ريودي جانيرو) البرازيلية، وتم التأكيد مجدداً عليها في القمة العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة في جنوب إفريقيا في العام (٢٠٠٢م)، وأدت ظروف العولمة والتحديات العالمية المتزايدة ليس فقط في مجالات أخرى كحماية البيئة والتغيرات المناخية والصحة والأمن والتخفيف من حدة الفقر إلى زيادة الحاجة لإعداد المزيد من المواصفات القياسية الدولية حيث تتعاون (١٥٤) دولة عضواً في منظمة الأيزو وأكثر من (٦٠٠) منظمة دولية وإقليمية بإشراف منظمة الأيزو من أجل إعداد المواصفات القياسية الدولية ومنها مواصفات المسؤولية المجتمعية التي تأتي في إطار مساهمات منظمة الأيزو وجهودها في عمليات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.

أدركت منظمة الأيزو أن دورها التقليدي لا يقتصر على تطوير مواصفات قياسية للمنتجات والخدمات والمواد والأنظمة بل الارتقاء أكثر بوضع مواصفات قياسية تخاطب الجوانب الإنسانية وتطويرها، وتتضمن المواصفة القياسية الخاصة بالمسؤولية المجتمعية مساعدة المنشأة على تفعيل دورها في بناء المجتمع ودعمه والاشتراك مع الجهات المعنية

في هذا الموضوع وتعزيز مصداقية التقارير والإدعاءات المقدمة بشأن المسؤولية المجتمعية كما ستشمل المواصفة توفير طرق تقييم نتائج الأداء وتطوير وزيادة رضا وثقة العملاء.
وتعد المواصفة القياسية الدولية الخاصة بالمسؤولية المجتمعية من أهم مشاريع مواصفات المواصفات التي يتم إعدادها على المستوى الدولية لتصدر كدليل إرشادي لترسيخ مفهوم تطبيق المسؤولية المجتمعية وتأكيدها داخل المؤسسات ودور كافة الأطراف المعنية من أفراد وجماعات نحو المجتمع.

المسؤولية المجتمعية في فلسطين غير محددة ولا تحظى بالانتشار

إن تقييم مدى التزام شركات القطاع الخاص أو عدمه بمسؤوليته المجتمعية تحدده المفاهيم المتفق عليها، وتلك المعايير المتبعة عالمياً لقياس مدى الالتزام بالمسؤولية المجتمعية مؤكداً أن المسؤولية المجتمعية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظام عمل الشركات وآلية تقييمها، فأداء الشركة لا يقاس فقط ببياناتها المالية، بل يقاس أيضاً بمدى انتشار مفهوم المسؤولية المجتمعية والتزامها بالمعايير الدولية الخاصة بذلك.

ونستطيع أن نقول إنه لا يوجد مفهوم ناضح ومتكامل للمسؤولية المجتمعية لدى الشركات في فلسطين خاصة مع غياب الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي من شأنها تعزيز هذا المفهوم، ويبدو أن هناك إشارات لوجود اجتهادات من بعض الشركات التي تعتقد أنها تمارس مسؤوليتها المجتمعية عبر بعض البرامج والإعانات والتبرعات هنا وهناك، ولا ننكر أن مثل هذه المبادرات تشكل جزءاً من المسؤولية المجتمعية، ولكن المسؤولية المجتمعية لا تتحقق بتقديم الإعانات والحواسيب وفتح المدارس ورياض الأطفال فقط بل ترتبط بأمور عدة منها المحافظة على البيئة، وشفافيتها وممارستها للعدالة والحكم الصالح، وتجنب التلاعب بالأسعار، وبجودة الخدمات والمنتج والأسهم.

غياب حقيقة المفهوم

إن مفهوم المسؤولية في فلسطين ما زال غير محدد أو معروف بشكل واسع النطاق ولا يحظى بالانتشار إلى جانب غياب وعي حقيقي تجاهه رغم وجود عدد كبير من الشركات التي تقدم تبرعات مادية في تغطية بعض جوانب الحاجة في فلسطين، رغم أن هناك شركات تقوم بتقديم تبرعات فردية ومؤسسية لغايات المساهمة في إغاثة المحتاجين أو في حل بعض المشكلات الصحية أو الاجتماعية أو التعليمية لكنها لا تدخل في إطار المسؤولية المجتمعية.

إن المسؤولية المجتمعية لا تقتصر فقط على ما تقدمه هذه الشركات من حصة أرباحها لمن يحتاجها بل تتضمن أيضاً السلوك الخاص بهذه الشركات في المجتمع وداخل المؤسسة وسلوك المسؤولية تجاه الأفراد والعلاقات الداخلية داخل المؤسسة.

إن أكثر مؤسساتنا لا تزال تتعامل مع مفهوم المسؤولية المجتمعية كمساعدات إنسانية فلم ترق هذه المؤسسات والشركات لمفهوم المسؤولية المجتمعية الأوسع والأعم والأشمل والأكثر تأثيراً في تنمية المجتمع، ونرى أن القطاع الخاص الفلسطيني وشركاته ما زالت مقصرة من حيث الكم والنوع في مقدار ما تقدمه من دعم ومساندة في إطار مسؤوليتها المجتمعية داخل المجتمع الفلسطيني، ولم تصل لحدود تنفيذ برامج محددة في قطاعات محددة تبنّيها.

إن مبدأ المسؤولية المجتمعية في فلسطين ما زال في طور النضوج، حيث إن علاقة الشركات والمؤسسات بالمجتمع لا تزال في حالة النضوج أو غير ناضجة في مجالات أخرى، إن هناك المزيد والكثير أمام الشركات الفلسطينية لتقوم به فلا يمكن الإدعاء بالتزامها بالمسؤولية المجتمعية ما لم يتم تقليل مخاطر التشغيل بعامة وزيادة رضا المجتمع المحلي في جو من الشفافية تحقق الشركة فيه أهدافها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الصورة العامة للمؤسسة.

شمولية المفهوم

تنبع أهمية المسؤولية المجتمعية كونها تشكل حجر الزاوية في تنمية المجتمع وتعني أيضاً دمج وتحقيق شراكة القطاع الخاص في عملية التنمية ليكون شريكاً وطرفاً رئيساً في تحقيق التنمية للمجتمع بكافة شرائحه وقطاعاته وبدون تحمل تلك المسؤولية يبقى القطاع الخاص وشركات المساهمة العامة طرفاً محايداً أو متفرجاً.

وفي فلسطين ومع خصوصية الحالة يبرز في الأفق عند البحث في ملف المسؤولية المجتمعية لاعب رئيس ومركزي يتعلق بالمانحين الخارجيين ومستويات تأثيراتهم على أجندة التنمية الفلسطينية بحيث بات تأثير المانحين واضحاً في تحديد أولويات التنمية لتلائم خطط المتبرع والمانح في أحيان كثيرة أكثر من توافقها مع أولويات المجتمع الفلسطيني وأجندته الوطنية.

من هنا فإن تفاعل الشركات المساهمة تحديداً والقطاع الخاص الفلسطيني عموماً ضمن أطر ممارسة المسؤولية المجتمعية بالشكل الصحيح يسهم بشكل فعال نحو تصحيح العملية التنموية وتصويبها باتجاه أجندة وطنية خالصة تسهم في تحديد أولويات هذه

الشركات، فعندما تقرر هذه الشركات أن تسهم في برنامج تنموي معين يعود بالنفع على المجتمع الفلسطيني تنطلق مساهمتها من أسس راسخة وإحساس بالأولويات الوطنية والاستشعار بها وبالتالي فإن ذلك يعني أن القطاع الخاص الفلسطيني أضحى عاملاً أساسياً ومرتكزاً في تلبية الحاجة الوطنية وإحداث توازن مع التأثير الخارجي للدول المانحة، وعندئذ يصدق القول باستحالة الحديث عن عملية تنموية فلسطينية سليمة وحضارية لمسؤوليتها تجاه مجتمعها.

وعند الحديث عن ممارسة راقية وحضارية لمسؤولية الشركات المساهمة العامة، فذلك يوجب التوسع في مضمون المفهوم فالمشكلة لا تكمن في عدم استعداد هذه الشركات للمشاركة في مشاريع المسؤولية المجتمعية بل تكمن في تلك النظرة التي ترى أن مثل هذه المشاريع والمساهمات مجرد جهود خيرية تتم لمرة واحدة عبر إعلان منح الهبات والتبرعات والمنح، هذه النظرة تعزز وجهات النظر التي ترى أن المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في فلسطين لا تزال في مهدها وترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقديم الأموال عبر التبرعات والهبات.

لا شك أن هناك الكثير ممّا يجب عمله في هذا المضمار فعلى الشركات أن تزيد من تركيزها على مسؤوليتها المجتمعية وبخاصة مع الوعي المتنامي للمستهلكين وإدراكهم لأهمية القضايا البيئية والأخلاقية فالحاجة أصبحت ملحة وضرورية لتوسيع التفكير في مفهوم ممارسة المسؤولية المجتمعية لتتعدى النظرة التقليدية لها على أنها مجرد منح وهبات هنا وهناك فالاستثمار في المجتمع عبر مشاريع استراتيجية مدروسة ومقننة يعود بالنفع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتوعوي على المجتمع.

مبادرات فردية لا تتبع نظاماً محدداً

بعد استيضاح المفهوم وتباين الآراء حول نضوجه في فلسطين يبرز التساؤل الآتي ما أسباب غياب الممارسة الصحيحة لمفهوم المسؤولية المجتمعية؟ في البحث عن إجابة لهذا التساؤل نستطيع أن نقول إن ما يقدم في فلسطين تحت مظلة المسؤولية المجتمعية يصنف ضمن فئات منها ما تقدمه بعض الشركات ويقع تحت باب الإحسان والتبرعات الرمزية لدعم بعض جوانب الحاجة الإنسانية والاقتصادية بالدرجة الأولى ولربما التعليمية بالدرجة الثانية، ولا تتفق أو تتسق مع ما تجنيه هذه المؤسسة من أرباح مادية، وبالتالي لا تخصص حصة تشكل نسبة معينة من الأرباح الصافية.

أما الفئة الأخرى فهي قلة قليلة من الشركات التي أدركت مبكراً أهمية مفهوم المسؤولية المجتمعية وأصبحت حساسة أكثر تجاه هذا المفهوم وما يعنيه ليس فقط تجاه ما تقدمه من تبرعات ومخصصات لكن أيضاً من خلال ما تمارس من سلوك على الأرض في مجال الحفاظ على بيئة تلتزم بالحد الأقصى من الشفافية والمسؤولية.

وفيما يتعلق بالجزء المادي من ممارسة المسؤولية لديها فهو بقدر ما هو رمزي لكنه يسير بالاتجاه الصحيح حيث لوحظ محاولة مثل هذه الشركات أن تخصص جزءاً من أرباحها لإنشاء مرافق تستخدم على مدى طويل، أو للمساهمة في تقدم جانب من جوانب العلم، أو للمساهمة في تعليم طلبة وما شابه بشكل دائم.

أما الفئة الثالثة تتكون من بعض الشركات وهي قليلة أيضاً التي سخر مسؤولوها مخصصات الأرباح لتوزيعها في مجالات تعود بالدرجة الأولى بالنفع عليهم ربما يكون بعض كبار الجهات التي تقدم هذه التبرعات تأخذ بالاعتبار وبالدرجة الأولى، تلميع صورة المسؤول الأول في تلك المؤسسة، وتقع ضمن خانة الدعاية الذاتية أكثر منها فعلاً ممارسة المسؤولية المجتمعية فتجد الكثير من عدم الكفاءة في هذا النوع من التوزيع أو التبرعات وليس سراً أن هناك الكثير مما يقال في بعض السلوكيات الخاصة التي تأتي تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية لكنها في الحقيقة سلوكيات تلميعية لأصحابها وغير اجتماعية، وتمارس بطريقة لا تتصف بالاتزان أو الشفافية.

بين العمل الخيري والعلاقات العامة

قد يسأل سائل ما الفرق بين العمل الإنساني الخيري وبين المسؤولية المجتمعية؟ هناك فرق يلاحظ من ارتباطها بالنتائج، فالعمل الإنساني لحظي يرتبط بوقت معين وظرف معين يأتي كردة فعل لمشكلة قائمة أو موجوده لحالة فقر أو غيره، بينما المسؤولية المجتمعية هي برنامج متواصل له أهداف بعيدة المدى تتطلب التزاماً طويلاً من المؤسسة لتقدم جزءاً من دخلها لسنوات طويلة.

لا شك أن هناك إجماعاً على عدم نضوج البيئة الكاملة لممارسة مفهوم المسؤولية المجتمعية بالشكل اللائق وهناك أيضاً إجماعٌ على أن المنح والتبرعات التي تقدمها الشركات الفلسطينية ليست هي المسؤولية المجتمعية لكنها جزء منها، ويلاحظ أحياناً خلط ما بين العلاقات العامة والمسؤولية المجتمعية لتظهر الشركة أمام بعض الشركات مثل سوق فلسطين الأوراق المالية وشركة باديكو من خدمات للمجتمع تبقى لغاية الآن غير ناضجة وغير كافية وغير واضحة تظهر وكأنها عشوائية أحياناً تقدم تبرعات ومنحاً لبعض الطلبة وهي بحاجة لنوع من التوضيح واتخاذ قرار من أعلى مستوى في مجلس الإدارة بتخصيص نسبة من موارد الشركة لخدمة المجتمع وتحديد مجالاتها.
أما الإعلان عن التبرعات التي تقدمها الشركة من أجهزة حاسوب لبعض المدارس فتكون قد حصلت على دعاية ترويجية أكثر من قيمة الحاسوب أو ما تبرعت به، وهذا لا يعني التقليل من قيمة هذا التبرع لكنه غير موظف بطريقة منهجية.

وفي خضم الحديث عن مستوى نضوح ممارسة المسؤولية المجتمعية للشركات هناك من يرى بقصص نجاح كثيرة حققتها مؤسسات مالية وبنكية وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات الصناعية وبالتحديد الصناعات الكبرى والشركات المساهمة العامة، وهناك وجود عدد كبير منهما استطاع أن ينمو ويتطور، وبدأ يفكر بحصة المجتمع من أرباحه التي عمّت على أصحاب الشركات أو على العاملين فيها أو على المستثمرين فيها.

في ميزان العدالة والنزاهة والشفافية

عند الحديث عن تطبيق مفاهيم المسؤولية المجتمعية وممارستها تبرز مفاهيم الشفافية والعدالة والنزاهة في المساعدات والهبات التي تقدمها الشركات تحت مظلة مسؤوليتها المجتمعية، وأن الشفافية بمعناها الإفصاح عن المعلومات التي من حق الجميع إن يعلم بها وليس مجرد الإعلان عن الأشياء المرغوب أن نعلم بها أن مفهوم الشفافية لدى بعض المسؤولين في السلطة والقطاعين العام والخاص في فلسطين ((أن يقول ما يريد أن يقوله)) لكن الشفافية يعني كما ذكرنا الإعلان عن كل المعلومات الضرورية أمام المواطن وليس ما تريده الشركة أن يعلمه، وبالتالي الشفافية في الحكومة أو القطاع الخاص مجزوءة وانتقائية ولا تعبر عن الجوهر الموضوعي، وهو حق المواطن في الحصول على المعلومة التي كفلها القانون، ومن هنا نرى بأنه لا يوجد عدالة ونزاهة في توزيع المساعدات فإذا كانت هذه الشفافية مقدمة وشرطاً للنزاهة والمساءلة والعدالة فلا يستطيع أحد الإدعاء بأن ما يعلن عنه من مسؤولية مجتمعية يحقق أو يخدم غرضاً أو يصب باتجاه تحقيق العدالة والنزاهة، وهنا نتساءل: هل هناك معايير أو سياسات معدّة معتمدة ومعترف بها وموضوعية معلن عنها ويدركها الناس؟ هناك من يرى في بعض مبادرات القطاع الخاص على أنها جزء من أجندة تسويقية وأداة دعائية لتسويق منتجاتها وأن ما يعزز مساهمات الشركات الكبرى في مسؤوليتها المجتمعية هو وجود منافس يقوم بهذا الدور بشكل أكبر مما يحفز المستهلك على شراء منتجات الشركة التي تساعد البلد والتي تسهم في تحسين وضع الصحة والتعليم، وبالتالي فإن منتجات هذه الشركة فيه مسؤولية مجتمعية. وأن العامل الشخصي يلعب دوراً كبيراً في عدم عدالة الشركات في توزيعاتها، حيث يلاحظ أن هناك عدم وجود توازن حقيقي في ممارسات بعض الشركات لما يخص صرف المخصصات بشكل عام كتلك التي تخصص عدداً من المقاعد في جامعة ما لدعم الطلبة. ومن المفروض أن هذه الأموال تصرف في موقعها لأن الجامعات ستعمل على حسن اختيار الطلبة المستحقين، إذ أن المشكلة تكمن عندما تقرر شركة ما أن تقوم بتوزيع منح مادية أو أجهزة حاسوب

هي كيف تقوم باختيار الجهة التي ستتلقى هذه المنح المادية أو التجهيزات، ولذلك تنبع أهمية وجود معايير في كل شركة تكون معلومة للمدققين وللفاحصين وللمساهمين بحيث يمكن أن يحاسب عليها المسؤولون في مجال مدى ممارستهم أو عدم ممارستهم للمسؤولية المجتمعية، فهناك للأسف عدد كبير من المخصصات التي منحت خلال سنوات الانتفاضة لأسباب سياسية وليست لأسباب علمية أو اقتصادية أو اجتماعية، وارتكزت بالدرجة الأولى على المحسوبيات والعلاقات والمعرفة وما شابه في بعض المواقع وبالطبع هذا ينتقص مطلقاً من أهمية ما تقوم به الشركات.

لا تخلو من الفوائد

في الوقت الذي تشكل فيه ممارسة الشركات لمسؤوليتها المجتمعية إضافة ومساهمة في تطوير المجتمع، لا شك أن هناك فوائد جمة قد تجنيها الشركات من وراء ممارستها لمسؤوليتها المجتمعية، فالشركة الموجودة في بيئة اجتماعية واقتصادية مادية ومعنوية عليها واجب تحقيق الرفاه الاجتماعي والنفسي والإنساني والاقتصادي للمجتمع الذي تعيش فيه، ومن ناحية أخرى حينما تقدم شركة ما لدعم البحث العلمي في جامعة معاً فإنها تقدم عملياً مساهمة مباشرة ليس للتقدم العلمي فقط، وإنما الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة لتزايد الثقة بهذه الشركات لدى المواطنين حينما يدركون أن هذه الشركات تأخذ بالاعتبار خصوصية المجتمع الذي تعيش فيه، وتحاول أن تسهم في تعزيز هذه الخصوصية، أو في بعض الجوانب الإيجابية ومعالجة الجوانب السلبية.

إن فوائد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات تعتمد على كيفية الترويج لبرامج مسؤوليتها المجتمعية في المجتمع، فطريق الإفصاح عما تقوم به من مسؤولياتها المجتمعية يعود عليها بعائد أكبر ناهيك عن أن دعم بعض البنى الأساسية واحتياجات المجتمع الذي تشكل المؤسسة جزءاً أصيلاً منه، وبذلك تكسب المؤسسة مزيداً من الرفعة والتطور والقناعة في الخدمات والمنتجات والأسلوب الإداري والحرص الوطني.

فبرامج المسؤولية المجتمعية من مشاريع ومساهمات تطوعية ومالية لا تفيد المجتمع فقط، ولكن أيضاً تفيد الشركة نفسها لأن الشركة تؤسس ذاتها وفي كل الأحوال تتحسن سمعة الشركة ويتحسن تعاملها مع المجتمع، فالمجتمع يربح والشركة تربح، فالشعور بالمسؤولية المجتمعية يربح فيها كلا الطرفين.

المأسسة خيار لا بد منه

وبعيداً عن كل ما قيل في مستوى ممارسة المسؤولية المجتمعية في فلسطين يفرض الواقع على المسؤولين وصناع القرار وذوي الشأن العمل لتعزيز هذا المفهوم ومأسسته ليكون عنصراً في إحراز تنمية مستدامة تحقق أهدافها بتنمية المجتمع، وتحقيق الربح بمفهومه الشامل لكافة الأطراف والعناصر وهناك إجماع باتجاه ضرورة مأسسة المسؤولية المجتمعية بالشراكة ما بين كافة المؤسسات المساهمة العامة وحتى الخاصة، ولا شك أن تلك المبادرة التي أطلقتها مجموعة الاتصالات الفلسطينية التي قامت بتسجيل جمعية مجتمعية تنموية وترخيصها بحيث تكون المظلة الرسمية والشرعية لكل نشاطات المسؤولية المجتمعية خطوة في الاتجاه الصحيح.

المستقبل لمستوى ممارسة أنضج

لا شك أن واقع ممارسة المسؤولية المجتمعية في فلسطين يتطلب مزيداً من العمل والجهود لتكون هذه الممارسة جزءاً أصيلاً وممارسة واعية وصحيحة، ولتدعيم اتجاهات ممارسة مسؤولية مجتمعية حقيقية في واقعنا الفلسطيني فإننا نؤكد على ما ذكره د.عبد المالك جابر والمهندس مازن سنقرط حول ضرورة إطلاق جائزة المسؤولية المجتمعية السنوية على الصعيد الوطني تحت مسمى الشهيد ياسر عرفات لتكريم المؤسسات الفاعلة في مجال المسؤولية المجتمعية. وتحفيز المؤسسات وخلق روح تنافسية في مجال المسؤولية المجتمعية.

ورغم حداثة هذا المفهوم فإن القطاع الخاص الفلسطيني يحاول التغلب على كل عوامل العزلة المفروضة عليه ليس فقط من خلال التواصل الإقليمي والدولي مع رجال الأعمال، ولكن أيضاً من خلال نقل التجربة الدولية إلى فلسطين، ولذلك نأمل أن مفهوم المسؤولية المجتمعية سيترسخ في فلسطين خلال فترة ليست طويلة وستصبح المؤسسات مسؤولة تجاه آلية ممارسة المسؤولية المجتمعية، ولا يستبعد أن تحاسب في مرحلة ما، وليس بالضرورة قانونياً ولكن اعتبارياً ومعنوياً بشأن كيف تسلك في هذا المجال ويعدّ معيار (٢٦٠٠٠) الخاص بالمسؤولية المجتمعية أي شركة من الشركات الفلسطينية العاملة في فلسطين التي قد تفكر بالتوسع إلى خارج فلسطين ستجد نفسها مضطرة في مرحلة ما لمراجعة هذا المعيار وتخضع نفسها له لأنه جزء من الممارسة الفضلى عالمياً، وحينما تفكر الشركات بالاندماج أو الاستحواذ أو خلق الشركات لا تبحث فقط عن المعايير المتعلقة بالنهج الإداري والشفافية المالية والمحاسبية لكنها تسأل حول المعايير المتعلقة بمدى تجذر مفاهيم المسؤولية المجتمعية لدى هذه الشركات ومدى ممارستها.

ضرورة وحاجة ملحة

في ظل تنامي الاهتمام بالتنمية المجتمعية المستدامة أصبحت هناك حاجة ملحة لتطوير ثقافة المسؤولية المجتمعية من مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية والتبرعات والحملات التطوعية إلى المساهمة الفعلية في التنمية المجتمعية المستدامة، وتبني المبادرات المجتمعية من خلال الشراكة الاستراتيجية مع مختلف القطاعات وفئات المجتمع، وبما أن المسؤولية المجتميعة للشركات تعدّ ثقافة جديدة على المجتمع فلا بد من تطوير السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بها وفقاً للنماذج العالمية وظروف مجتمعنا، وتحفيز القطاع الخاص بتعزيز دوره في مجال المسؤولية المجتمعية لأنه ما زال دون مستوى الطموحات رغم امكانياته الجديدة، لذلك لا بد من إطلاق برنامج يهدف إلى تفعيل مشاركة القطاع الخاص، وتفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين الحكومي والخاص لدعم البرامج المجتمعية وتبنيه البرامج التنموية والاجتماعية والاقتصادية في المجالات الصحية والثقافية والتطوعية والانسانية للفئات المحتاجة من شرائح المجتمع، وترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية في المؤسسات وبخاصة أن مسؤولية القطاع الخاص المجتمعية تتمثل في سلوكه وتجاوبه مع مؤسسات حكومة المجتمع سواء الحكومية أم شبه الحكومية لتحقيق أهداف تنموية مجتمعية مستدامة والمساهمة في استقرار المجتمع.

نتائج الدراسة:

انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها ما يلي:

١. أظهرت الدراسة أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمسؤولية المجتمعية للشركات ومع ذلك يمكن تعريف المسؤولية للشركات على أنها ما تقوم به الشركات وتقدمه للمجتمع طبقا لتوقعاته من هذه الشركات على أن تتضمن هذه المسؤولية المجتمعية مراعاة لحقوق الإنسان وقيم المجتمع وأخلاقياته، والالتزام بالقوانين، ومكافحة الفساد والشفافية، والإفصاح.
٢. تزايد الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية للشركات في معظم البلدان حيث أصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلى شركاء في التنمية المستدامة.
٣. تحمل الشركات لمسؤوليتها المجتمعية يحقق عدداً من الفوائد للمجتمع المحلي والشركات معا تتمثل في تقديم سلع ومنتجات صحية للمجتمع، والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث، وزيادة ولاء الموظفين، وتمتع الشركات بالمصداقية، وخلق علاقات جيدة مع المساهمين.
٤. لا زال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع المحلي ككل بمفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات وأبعادها ومدى تطورها.

التوصيات:

لتفعيل مبدأ المسؤولية المجتمعية في فلسطين نوصي بما يلي:

١. قيام الجهات المعنية بتوفير البنية التحتية اللازمة لأداء مسؤولية المنشآت للمسؤولية المجتمعية وبخاصة الأنظمة وتوفير الدراسات والمعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

٢. ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية المجتمعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها، والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع.

٣. قيام السلطة الوطنية بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء الشركات للمسؤولية المجتمعية، وتوفير محفزات نظامية للشركات على ضوء تميزها في المسؤولية المجتمعية.

٤. سن التشريعات التي تكفل عنصري الشفافية والإفصاح للشركات المنفذة في مجال المسؤولية المجتمعية.

٥. تنظيم ورش عمل تضم صناع القرار لتحديد معايير أداء المسؤولية المجتمعية ومنح جوائز للتميز في أداء المسؤولية المجتمعية لإذكاء التنافسية.

٦. ضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية المجتمعية داخل الشركات تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج ومبادلة الخبرة والتجارب العملية فيما بينها والتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية المجتمعية.

٧. قيام الغرف التجارية الصناعية وغيرها من الجهات المختصة التنظيمية بتنظيم دورات تدريبية وندوات لصقل الخبرات في مجال المسؤولية المجتمعية.

المراجع:

١. دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف، ٢٤-٢٥ أيلول ٢٠٠٣، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخاص لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان.

٢. عبيدات، محمد، ١٩٨٦، مبادئ التسويق مدخل سلوكي، عمان، الأردن.

٣. الحمش، منير، الجوانب الاجتماعية لإصلاح المؤسسات، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٢.

٤. الرداوي، تيسير، الاقتصاد السوري والإصلاح المطلوب، دار الخليج، ٢٠٠٥.

٥. خضور، رسلان، المقومات الاقتصادية الكلية للمناخ الاستثماري، ضمن أعمال الندوة الاقتصادية السورية-الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ١٩٩٧.

٦. الوادي، محمود حسين، الآثار الاقتصادية للخصخصة في ظل العولمة مع الإشارة إلى تجربة الأردن، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العولمة وأبعادها الاقتصادية ٨-١٠ آب ٢٠٠٠، جامعة الزرقاء الأهلية.

٧. قضية الفساد والتنمية الاقتصادية-السياسة الدولية- العدد ١٤٣/٢٠٠١.

٨. طاهر محسن الغالبي؛وصالح مهدي العامري، المسؤولية المجتمعية وأخلاقيات الأعمال: "الأعمال والمجتمع"، جامعة الزيتونة، جامعة البتراء، دار وائل،عمان، الأردن، ٢٠٠٥.

٩. بحث علمي عن المسؤولية المجتمعية لشركات القطاع الخاص لطلاب جامعة السلطان قابوس، عمان، مسقط، ٢٣,٥,٢٠٠٩.

البيان الختامي لمؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية
الاثنين ٢٠١١/٩/٢٦

تحت رعاية دولة رئيس الوزراء د.سلام فياض، وبتوجيهات من أ.د.يونس عمرو رئيس جامعة القدس المفتوحة، وبالتعاون مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، وبحضور عدد كبير من الشخصيات الرسمية والاعتبارية، ومن الكفاءات العلمية والبحثية، ومديري المؤسسات الرسمية والأهلية،وقادة الرأي،وأعضاء هيئات التدريس في جامعة القدس المفتوحة، ومعظم الجامعات الفلسطينية والمنظمات الأهلية والحكومية، عقد مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/٩/٢٦ على مسرح الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في مدينة نابلس.

بدأ المؤتمر الذي تولى عرافته د.نادر أبو خلف مدير برنامج التربية في جامعة القدس المفتوحة فعالياته بآيات من الذكر الحكيم، والنشيد الوطني الفلسطيني، واستهل المؤتمر بكلمة رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر د.يوسف ذياب عواد، أكد فيها على ضرورة نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بعامة وللجامعات بخاصة، عند مختلف العاملين فيها، وذلك من خلال التدريب المنظم، والبرامج والفعاليات والأنشطة غير المنهجية، منوهاً بضرورة تعميق ممارسات المسؤولية المجتمعية في الحياة المهنية، لتأثيرها المباشر على الجوانب الإدارية، ولتحقيق ذلك يجب إيجاد شبكة بين الجامعات الفلسطينية لتبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها بما يتعلق بالتغيرات والتحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، مما يساعد على خلق آليات واستراتيجيات عمل منسقة لتحمل مسؤولية الجامعات تجاه المجتمع، مستعرضاً ما قامت به جامعة القدس المفتوحة من جهود، منها إصدار دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات كإطار محفز لتضمين الخطط الاستراتيجية للجامعات لهذا البعد المهم.

واستعرض أ.د.يونس عمرو رئيس جامعة القدس المفتوحة الظروف التي واكبت نشأة جامعة القدس المفتوحة مترحماً على الرئيس الشهيد ياسر عرفات صاحب القرار الأول بإنشاء جامعة القدس المفتوحة، كما ثمن جهود فخامة الرئيس محمود عباس في دعم جامعة القدس المفتوحة بخاصة والجامعات الفلسطينية بعامة، ونوه بأهمية إدراج المسؤولية المجتمعية ضمن الخطة الاستراتيجية للجامعة، وأكد على أنه تم تشكيل فريق عمل مكلف بتحقيق المسؤولية المجتمعية على نطاق الجامعة، وتعميم فكرتها على مختلف المؤسسات، وبخاصة الجامعات منها مؤكداً أن المسؤولية المجتمعية متلاصقة مع تعاليم ديننا الحنيف، وعاداتنا الراسخة، وتراثنا التليد، الذي يمجد العونة والنصرة.

وقد فاجأ أ.د.عمرو الحضور بتقديم منحة دراسية كاملة لذوي الإعاقات الذين تبلغ نسبة إعاقتهم (٥٠٪) فأعلى وحاصلون على معدل (٧٠٪) فأعلى في شهادة الثانوية العامة، كما أعلن عن إعداد مقرر دراسي حول المسؤولية المجتمعية ليتم اعتماده ضمن المقررات الدراسية الاختيارية المطروحة على أن يكون إجبارياً لطلبة الخدمة الاجتماعية.

أما دولة رئيس الوزراء د.سلام فياض، فقد أكد في كلمته على ضرورة تكاتف الجهود من أجل تطوير الجامعات وخططها وبرامجها، وعلى مسؤولية السلطة الفلسطينية في تطوير الجامعات وحمايتها من الأخطار المحدقة بها، لا سيما أن المرحلة المقبلة تحتاج لحشد الجهود والطاقات، من أجل دعم الدولة الفلسطينية محلياً ودولياً وعالمياً، وأن المسؤولية المجتمعية ذات بعد تنموي تحتاج إلى تفعيل الاهتمام لتلبية احتياجات المرحلة الدقيقة لشعبنا وتطويره.

وأكد فياض على أن هذا المؤتمر الذي تعقده جامعة القدس المفتوحة يشكل مساهمة فاعلة لإحداث التقدم في المجتمع الفلسطيني، وتمكينه من تحقيق مزيد من القدرة على الصمود، وشدد على أهمية تطوير المبادئ والآليات وتبني الاستراتيجيات المطلوبة لكي تحقق المسؤولية المجتمعية أهدافها.

ونوه دولة رئيس الوزراء إلى أن أبرز مناحي المسؤولية المجتمعية تتمثل في تعزيز المسائلة والمحاسبة والشفافية وتوفير الفرص المتساوية والإدارة السليمة للموارد البشرية، إلى جانب توفير البيئة المهنية السليمة، الأمر الذي يتطلب تقوية وتعزيز الشراكة المتوازنة ما بين القطاع العام والخاص لخدمة النفع العام، وبما يضمن أمن المجتمع واستقراره، وما يحققه ذلك من ترابط اجتماعي يسهم في تجسير التواصل الوثيق ما بين المجتمع ومؤسساته المختلفة.

وبعد ذلك، تم تكريم دولة رئيس الوزراء ورئيس الجامعة وأمين اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم والداعمين للمؤتمر: المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الايسيسكو)، والبنك الإسلامي الفلسطيني، وبلدية نابلس، واتحاد نقابات عمال فلسطين، ورجل الأعمال م.عزمي عبد الهادي.

وتم توزيع محاور المؤتمر على أربع جلسات: تضمنت الجلسة الأولى التي أدارها الدكتور منير قزاز نائب رئيس جامعة بيرزيت للشؤون المجتمعية، وكانت مقررتها أ.زيزي حسيبا أستاذة القانون بجامعة القدس المفتوحة، وتضمنت الجلسة متحدثين رئيسين: الأول منهما أ.د.سفيان كمال نائب رئيس جامعة القدس المفتوحة للشؤون الأكاديمية، وهي بعنوان»الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤولياتها المجتمعية» حيث أكد على ضرورة التزام الجامعة بتطبيق مجموعة من المفاهيم والقيم السامية التي تؤهلها للانطلاق نحو خدمة مصالح مجتمعها ورفعة شأنه، منوهاً أن الجامعة هي مؤسسة مجتمعية ينبغي أن يعطى العاملون فيها الحرية الأكاديمية ولن يتحقق هذا إلا بتمتع الجامعات بالاستقلالية الأكاديمية والإدارية.

أما المتحدث الثاني الدكتور عمر رحال مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»، وقد بين في ورقته المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي على اعتبار أن المسؤولية المجتمعية هي جزء من المسؤولية الوطنية للجامعات، كما أكد على دور الجامعات الحيوي بالبناء والتنمية، وقدرتها على تلمس الظروف والحاجات المحلية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وترأس الجلسة الثانية د.عماد اشتية وتم فيها عرض بعض الجامعات الفلسطينية في مجال المسؤولية المجتمعية، وكان مقررها أ.بلال سلامة مدير مركز الخدمة المجتمعية في جامعة النجاح الوطنية، وتم فيها عرض ست أوراق علمية.

الورقة الأولى للدكتور محمد شاهين عميد شؤون الطلبة بجامعة القدس المفتوحة وعنوانها»المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية، متخذاً من جامعة القدس المفتوحة نموذجاً» وأكدَ فيها أن جامعة القدس المفتوحة كجامعة وطنية عامة، تستند إلى رؤية غير تقليدية تعمل على تعميق الفكر الإبداعي ومنجزاته الثقافية والتكنولوجية في المجتمع وترسيخها، مما يسهم أن تكون شريكاً كاملاً في تطوير المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، كما أنها ملتزمة بنوعية التعليم وحداثته، وهذا لن يحدث إلا من خلال تطوير صيغ المشاركة بين الجامعة والمجتمع.

وكانت الورقة الثانية للدكتور سامي الكيلاني عميد كلية التربية في جامعة النجاح الوطنية بعنوان «الخدمة المجتمعية المبنية على حقوق الإنسان» تحدث فيها عن تجربة جامعة النجاح الوطنية الرائدة في المسؤولية المجتمعية، والتي طورت دور الجامعة بمسؤوليتها تجاه المجتمع، وبين الدور الذي تستند إليه الجامعة بالعمل المجتمعي والذي يقوم ويرتكز على حقوق الإنسان، متخذاً مركز الخدمة المجتمعية التابع للجامعة مثالاً للعمل المسؤول مجتمعياً.

وقدّم الورقة العلمية الثالثة الأستاذ فهد أبو الحاج مدير مركز أبو جهاد للحركة الأسيرة، وتحدث فيها عن تجربة جامعة القدس بالمسؤولية المجتمعية، وعن الدور الكبير الذي تلعبه بمجال المسؤولية المجتمعية على اعتبار أنها الجامعة الفلسطينية الوحيدة التي تأسست في بيت المقدس، وأشار للدور المهم الذي تلعبه مراكز المسؤولية المجتمعية بالجامعة كمركز العمل المجتمعي وعيادة القدس لحقوق الإنسان، ومركز أبو جهاد للحركة الأسيرة، الذي يحتوي على توثيق لملفات الأسرى، ومقابر الأرقام، والإرث الثقافي والأدبي للأسرى.

وفي الورقة العلمية الرابعة للدكتور غسان دويك من جامعة بوليتكنك الخليل، تحدث فيها عن تجربة الجامعة، وعن دائرة الخدمات والاستشارات التي تهدف لتنسيق التفاعل بين الجامعة، والمجتمع المحلي على مستوى الأفراد والمؤسسات. كما أكد الباحث أن هذا المشروع يزيد من وعي المجتمع للاهتمام بمشاريع ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يساعد على تنمية قدراتهم على التحمل وعدم استسلامهم.

وكانت الورقة الخامسة للدكتور محمود زكي جابر من جامعة الأزهر بغزة والدكتور ناصر علي مهدي من جامعة حلوان بمصر، وتناول فيها الباحثان دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة، وهي دراسة ميدانية مقارنة بين الجامعتين، وقد أظهرت نتائجها أن هناك ميلاً واضحاً للوعي بالقضايا المجتمعية لدى الشباب الفلسطيني بشكل أكثر من الشباب الجامعي المصري.

أما الورقة السادسة فكانت للباحث الدكتور حسني عوض من جامعة القدس المفتوحة، بعنوان « أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب» متخذاً تجربة مجلس شبابي علار أنموذجاً، وأكد فيها على أن لمعرفة مواقع التواصل الاجتماعي أثراً في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى فئة الشباب، مما يسهم في رفع مستوى المسؤولية المجتمعية في فلسطين، وتحويل الشباب إلى قوة مجتمعية تسهم في التنمية.

وترأس الجلسة الثالثة أ.زياد عثمان منسق لجنة العلاقات العامة لمؤسسات محافظة نابلس وكان مقررها د.أحمد الشوا من جامعة الاستقلال (الأكاديمية الأمنية) فقد تناولت سبعة مواضيع.

كانت الورقة العلمية الأولى للدكتور أيمن طلال يوسف من الجامعة العربية الأمريكية بعنوان «دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية والحكم الصالح» وقد أكد فيها أن الجامعات الفلسطينية قد لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية وربط الإنسان الفلسطيني بالأرض، ومحاربة الفساد، والظلم الاجتماعي.
أما الورقة الثانية للدكتورة عايدة باكير من جامعة القدس المفتوحة بعنوان «تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة» وألقت فيها الضوء على أهمية الجامعة في خدمة مجتمعاتها وتنميتها وتحديد المقومات المطلوبة لتدعيم الثقافة، وحفظ التراث في ضوء ما يشهده العالم من تقدم تقني ونمو اقتصادي متسارع.

وقدّمت الورقة العلمية الثالثة الأستاذة شادية مخلوف مديرة دائرة الجودة بجامعة القدس المفتوحة بعنوان»ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني» و أكدت فيها على ضرورة إدراج المسؤولية المجتمعية ضمن الخطة الاستراتيجية لمؤسسات التعليم الجامعي الفلسطينية بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية.

وكانت الورقة الرابعة للدكتور فخري دويكات من جامعة القدس المفتوحة بعنوان «المسؤولية المجتمعية للجامعات تجاه دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع»، حيث تناول فيها ضرورة تغيير الثقافة السائدة عن الإعاقة من خلال تطوير دور الجامعات بتوفير الخدمات للمعاقين ودمجهم بقضايا التنمية على الأصعدة الاجتماعية والتعليمية والصحية كافة.

وعرض الورقة العلمية الخامسة الدكتور سليمان كايد المساعد الإداري لمدير منطقة نابلس التعليمية بعنوان «دور الجامعات في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة وبناء هوية وطنية عربية» وحدد فيها سلبيات العولمة الثقافية وتهديدها للخصوصية الثقافية للأمة العربية، وأكد على ضرورة وضع خطة استراتيجية للجامعات لمواجهة الازدواجية التي يعاني منها المواطن العربي، والتي أصبحت تهدد وجوده وموروثه الثقافي.

وقدّم الورقة العلمية السادسة الدكتور عبد الرحمن المغربي من جامعة القدس المفتوحة بعنوان «دور الجامعات في الحفاظ على الموروث الثقافي الفلسطيني» وبين فيها

عملية التشويه التي تتعرض لها الهوية الفلسطينية بسبب سرقة الآثار وتدميرها إضافة لعزل جدار الفصل العنصري لآلاف المواقع الأثرية، وأكد أنه ينبغي على اليونسكو تطبيق اتفاقية حماية التراث العالمي، وتقديم العون المادي والفني لترميم المعالم التاريخية المهددة بالخطر.

أما الورقة السابعة فكانت للدكتور أحمد زغب من جامعة القدس المفتوحة بعنوان «دور القطاعات: الحكومي والأهلي والخاص في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية» والتي بين فيها أن المسؤولية المجتمعية هي ثقافة جديدة على المجتمع الفلسطيني، لذلك ينبغي تحضير القطاع الخاص لتعزيز دوره في مجال المسؤولية المجتمعية، كما أكد على ضرورة تفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص.

وفي الجلسة الرابعة الختامية التي ترأسها الدكتور نعمان عمرو مدير منطقة الخليل التعليمية بجامعة القدس المفتوحة تم طرح التوصيات التي خلص إليها المؤتمر إضافة إلى تسليم الشهادات للمشاركين فيه.

وقد تمخضت كلمات المتحدثين والأوراق العلمية المقدمة للمؤتمر ومناقشات المؤتمرين ومداخلاتهم عن التوصيات الآتية:-

١. العمل على تحقيق الاستقلالية الأكاديمية والإدارية للجامعة كمؤسسة مجتمعية من أجل خدمة مصالح المجتمع بفعالية.
٢. توقيع ميثاق شرف بين إدارات الجامعات حول تقاسم الأدوار وتكاملها وتعميم التجارب والخبرات بما يسهم بتطوير منحى المسؤولية المجتمعية وتكريس ممارساته.
٣. زيادة تأثير دور الجامعات الفلسطينية في مجال المسؤولية المجتمعية لأنها جزء من المسؤولية الوطنية للجامعات.
٤. تجديد صيغ المشاركة بين الجامعات الفلسطينية والمجتمع وتطويرها.
٥. تطوير نوعية التعليم والبحث العلمي بالجامعات الفلسطينية لمواكبة التطورات بالمجتمع الفلسطيني.
٦. استحداث عيادات لحقوق الإنسان وتطويرها وتفعيلها لتسهم في تعليم الطلاب وتدريبهم على مبادئ حقوق الإنسان والاهتمام بالمجتمع المحلي مع التركيز على المرأة والأطفال.
٧. زيادة وعي المجتمع بأهمية مشاريع تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة لإكسابهم قوة تساعدهم على عدم الاستسلام والهروب من مواجهة المجتمع.

٨. ضرورة وضع خطة للمسؤولية المجتمعية كمكون رئيس من مكونات الخطة الاستراتيجية المعلن عنها في الجامعات، وأن يكون ذلك أحد معايير التقييم لها.

٩. أن يكون المناخ الجامعي إيجابياً لدعم الثقافة الوطنية وإشباع حاجات الطلاب المعرفية والوجدانية والسلوكية.

١٠. إضافة مساقات دراسية لمتطلبات جامعية عامة تركز على إكساب الطلبة للمفاهيم والمعاني المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية.

١١. الاهتمام بالأنشطة الجامعية داخل الجامعة وخارجها من خلال التدريب على ترجمة المفاهيم إلى سلوكيات حياتية تسهم في تكوين الشخصية المتكاملة للطلبة.

١٢. توظيف مواقع وشبكات التواصل الاجتماعية من أجل تحقيق المسؤولية المجتمعية لفئة الشباب، مما يسهم في رفع مستوى المسؤولية المجتمعية في فلسطين.

١٣. بناء استراتيجية وطنية واقعية لتعزيز النزاهة والمساءلة والحكم الصالح، ومحاربة الفساد بالشراكة مع المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

١٤. تقديم فرص أفضل لنجاح عملية التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة لمساعدتهم في المشاركة الاجتماعية ودمجهم في المجتمع.

١٥. وضع خطط استراتيجية حديثة للجامعات الفلسطينية تهدف لمواجهة الازدواجية التي يعاني منها المواطن العربي في ظل العولمة والغزو الثقافي للمحافظة على الموروث الثقافي والحضارة الإسلامية.

١٦. تسليط الضوء على المورو الثقافي في فلسطين ومناقشة التحديات التي تواجهه، وتفعيل دور القانون الدولي لحمايته.

١٧. إطلاق برنامج يهدف إلى تفعيل مشاركة القطاع الخاص، وتفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في مجال المسؤولية المجتمعية.

١٨. المبادرة إلى تشكيل هيئة عليا للمسؤولية المجتمعية في فلسطين بالشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأهلي.

١٩. طباعة أعمال هذا المؤتمر وتوزيعها على الجامعات الفلسطينية بخاصة والعربية بعامة، إلى جانب الوزارات والهيئات والمنظمات ذات العلاقة، لتحفيز نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية وتعميمها للجهات المسؤولة.

انتهى.....

www.qou.edu

جامعة القدس المفتوحة

ديمومة التعليم ... رافعة التنمية